



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

في العلوم الاقتصادية

العنوان

دور الخبير الإكتواري في نشاط التأمين

دراسة مقارنة بين - الجزائر ومصر -

من إعداد:

يحيوي فطيمة

تاريخ المناقشة: ...../...../.....

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

<u>الاسم واللقب</u>	<u>الرتبة العلمية</u>	<u>المؤسسة</u>	<u>الصفة</u>
محمودي مليك	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
بن وارث حجيلة	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفاً و مقررًا
بن فرج زوينة	أستاذ التعليم العالي	جامعة برج بوعرييج	ممتحنا
غفصي توفيق	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
حمريط محسن	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف	ممتحنا
بوحرود فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020



## شكر وعرافان

باسم الله الرحمان الرحيم و الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد  
يسرني أن أتقدم

بفائق الشكر والتقدير للدكتورة بن وارث حجيبة على إشرافها على هذا العمل وعلى كل ماقدمته من دعم وتوجيه وتحفيز حتى يخرج على صورته هذه.

بكل الاحترام والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة - مع حفظ الرتب والأسماء-  
على وقتهم وعلى جهودهم في قراءة هذا العمل

بفائق الحب والإمتنان لمن لولا التشهد ماقالوا لا - أفراد عائلتي الكريمة - خاصة  
أشقائي على الجهود المبذولة في توفير المراجع والترجمة وأخص بالشكر يجياوي أحمد إسلام  
وأختم بإمتناني لمن شكل لي حافزا عظيما في إنجاز هذا العمل بلخير مختار وبلخير  
إشراق.

ولا أنسى أن أشكر كل من ساعدني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر

الصفحة	العنوان
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-ر	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري لنشاط التأمين
21	تمهيد.....
22	المبحث الأول: ماهية التأمين.....
22	المطلب الأول: مفهوم التأمين.....
22	الفرع الأول: نشأة التأمين.....
23	الفرع الثاني: تعريف التأمين.....
25	الفرع الثالث: الفرق بين التأمين وبعض العمليات المشابهة.....
28	المطلب الثاني: خصائص نشاط التأمين.....
31	المطلب الثالث: خصائص عقد التأمين ومبادئه.....
31	الفرع الأول: خصائص عقد التأمين.....
32	الفرع الثاني: مبادئ عقد التأمين.....
33	المطلب الثالث: تقسيمات التأمين
36	المطلب الرابع: وظائف التأمين وأهميته
36	الفرع الأول: وظائف التأمين.....
38	الفرع الثاني: أهمية التأمين.....
39	المبحث الثاني: الأطراف المكونة لنشاط التأمين
39	المطلب الأول: شركات التأمين.....
39	الفرع الأول: مفهوم شركات التأمين.....
40	الفرع الثاني: وظائف شركات التأمين.....

41	المطلب الثاني: وسطاء التأمين.....
41	الفرع الأول: السماسرة.....
44	الفرع الثاني: الوكيل العام للتأمين.....
45	المطلب الثالث: خبراء التأمين.....
45	الفرع الأول: الخبراء الإكتواريون.....
48	الفرع الثاني: خبراء التأمين.....
48	المطلب الثالث: الرقابة والإشراف على نشاط التأمين.....
49	الفرع الأول: ماهية الرقابة على التأمين.....
53	الفرع الثاني: أهداف الرقابة على التأمين.....
56	الفرع الثالث: أهمية الرقابة على التأمين.....
57	المبحث الثالث: التأمين التكافلي.....
58	المطلب الأول ماهية التأمين التكافلي.....
58	الفرع الأول: أسباب اعتماد التأمين التكافلي.....
59	الفرع الثاني: تعريف التأمين التكافلي.....
61	الفرع الثالث: خصائص التأمين التكافلي.....
63	المطلب الثاني: صيغ إدارة شركات التأمين التكافلي.....
64	الفرع الأول: إدارة شركات التأمين التكافلي وفق صيغة المضاربة.....
67	الفرع الثاني: إدارة شركات التأمين التكافلي بصيغة الوكالة.....
69	المطلب الثالث: العلاقات المالية لشركات التأمين التكافلي.....
70	الفرع الأول: تنظيم العلاقات المالية بين المؤمن لهم وشركات التأمين.....
72	الفرع الثاني: الفائض التأميني.....
75	خلاصة.....
<b>الفصل الثاني: تطور العلوم الاكتوارية</b>	
77	تمهيد.....
78	المبحث الأول: مفهوم العلوم الاكتوارية.....
80	مطلب الأول: ظهور العلوم الاكتوارية.....
80	الفرع الأول ظهور الخبر الإكتواري.....

82	الفرع الثاني: استخدام كلمة اکتواري على الصعيد العالمي.....
87	المطلب الثاني: مفهوم الخبير الاکتواري في وقتنا الحالي.....
87	الفرع الأول: تعريف الخبير الاکتواري.....
91	الفرع الثاني: المهارات التي يتمتع بها الخبير الاکتواري.....
92	المطلب الثالث: التطبيقات المختلفة للعلوم الإکتوارية.....
98	المبحث الثاني: تنظيم المهنة الاکتوارية.....
99	المطلب الأول: الجهات المخولة بتنظيم المهنة الاکتوارية.....
99	الفرع الأول: التباين في تنظيم العمل الاکتواري.....
100	الفرع الثاني: تنظيم المهنة الاکتوارية في بريطانيا.....
99	الفرع الثالث: تنظيم المهنة الاکتوارية في الولايات المتحدة الأمريكية.....
101	الفرع الرابع: تنظيم المهنة الاکتوارية في الاتحاد الأوربي.....
105	المطلب الثاني: التعليم الاکتواري.....
107	الفرع الأول: الخبير الاکتواري المؤهل.....
109	الفرع الثاني: المحلل الاکتواري المعتمد.....
113	الفرع الثالث: خبير اکتواري لإدارة المخاطر.....
109	المطلب الثالث: المعايير التقنية والأخلاقية.....
114	الفرع الأول: قواعد السلوك المهني.....
113	الفرع الثاني: معايير الممارسة الاکتوارية.....
117	خلاصة.....
الفصل الثالث: نحو بناء دور للخبير الإکتواري في نشاط التأمين	
119	تمهيد.....
120	المبحث الأول: تنظيم دور الخبير الاکتواري.....
120	المطلب الأول: دورة التحكم الاکتوارية.....
120	الفرع الأول: ماهية دورة التحكم الاکتوارية.....
121	الفرع الثاني: مستويات دورة التحكم الاکتوارية.....

127	الفرع الثالث: دورة التحكم في ضل الأنشطة المختلفة.....
131	<b>المطلب الثاني: ضبط دور الخبير الاكتواري في الأنظمة المختلفة</b>
131	الفرع الأول: دور الخبراء الإكتواريين في الأنظمة المتطورة.....
133	الفرع الثاني: دور الخبير الاكتواري في الدول العربية.....
135	الفرع الثالث: دور الخبير الإكتواري في الدول محل الدراسة.....
140	الفرع الأول: الإطار المحدد لدور الخبير الاكتواري في ظل نظام الملاعة 2.....
143	الفرع الثاني: مجالات تدخل الخبير الاكتواري .....
146	<b>المبحث الثاني: دور الخبير الاكتواري في أنشطة التأمين.....</b>
146	<b>المطلب الأول: تسعير منتجات التأمين.....</b>
146	الفرع الأول: مفهوم تسعير منتجات التأمين.....
149	الفرع الثاني: تطور الفكر الإكتواري في تسعير التأمين.....
150	<b>المطلب الثاني: دور الخبير الإكتواري في إدارة كل من الأصول والخصوم والمخاطر</b>
150	الفرع الأول: دور الخبير الإكتواري في إدارة الأصول والخصوم.....
152	الفرع الثاني: دور الخبير الإكتواري في إدارة الخطر.....
159	خلاصة.....
	<b>الفصل الرابع: واقع المهنة الإكتوارية في الدول محل الدراسة</b>
161	<b>تمهيد.....</b>
162	<b>المبحث الأول: تنظيم قطاع التأمين في الدول محل الدراسة.....</b>
162	<b>المطلب الأول: تطور التأمين في الدول محل الدراسة .....</b>
162	الفرع الأول: تطور التأمين في الجزائر.....
168	الفرع الثاني: سوق التأمين المصري.....
172	<b>المطلب الثاني: الرقابة على التأمين في الدول محل الدراسة.....</b>
172	الفرع الأول: الرقابة على التأمين في الجزائر.....
178	الفرع الثاني: الرقابة على التأمين في مصر.....
184	<b>المبحث الثاني: دراسة تحليلية مقارنة لسوق التأمين في الدول محل الدراسة.....</b>
184	<b>المطلب الأول: مكانة الدول محل الدراسة في التأمين على الصعيد العالمي.....</b>

192	المطلب الثاني: مقارنة الاستثمار في الدول محل الدراسة.....
201	المبحث الثالث: واقع المهنة الإكتوارية في الدول محل الدراسة.....
201	المطلب الأول: وجود المهنة الإكتوارية في الدول محل الدراسة.....
201	الفرع الأول: سوق التأمين الجزائري.....
204	الفرع الثاني: سوق التأمين المصري.....
219	المطلب الثاني: المهنة الإكتوارية في الدول محل الدراسة آفاق وتحديات
210	الفرع الأول: واقع المهنة الاكتوارية.....
213	الفرع الثاني: الصعوبات والتحديات التي تواجهها المهنة الاكتوارية على الصعيد الدولي.....
216	الفرع الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجهها المهنة الاكتوارية على الصعيد المحلي للدول محل الدراسة.....
223	خلاصة.....
234	الخاتمة
242	قائمة المراجع.....
	ملخص

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الشكل
49	تطور الفكر الرقابي في صناعة التأمين	الشكل رقم 1
53	الركائز الثلاثة لمعيار الملاءة الثاني	الشكل رقم 2
92	المهارات اللازمة للخبير الاكتواري	الشكل رقم 3
94	المجالات التي تظهر فيها الحاجة للخبير الاكتواري	الشكل رقم 4
96	تنظيم المهنة الإكتوارية	الشكل رقم 5
106	امتحانات القبول لدرجة محلل اكتواري	الشكل رقم 6
122	دورة التحكم الاكتوارية المبسطة	الشكل رقم 7
124	دورة التحليلية	الشكل رقم 8
125	دورة الاحترافية	الشكل رقم 9
128	دورة التحكم الاكتوارية	الشكل رقم 10
129	دورة التحكم الاكتوارية للتأمين على الحياة	الشكل 11
130	دورة إدارة مخاطر إكتتاب أعمال التأمين	الشكل رقم 12
143	دور الخبير الاكتواري في ظل نظام الملاءة 2	الشكل رقم 13
155	مبادئ إدارة الخطر من وجهة نظر إكتوارية	الشكل رقم 14

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
62	أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري	الجدول رقم 1
84	أوائل الجمعيات الاكتوارية في العالم	الجدول رقم 2
106	المهارات المرتبطة بالممارسة الإكتوارية	الجدول رقم 3
180	تطور الرقابة على التأمين في مصر	الجدول رقم 4
184	الحصة السوقية العالمية لسوق التأمين الجزائري والمصري	الجدول رقم 5
186	الحصة السوقية العالمية من أقساط التأمين على الحياة لكل من الجزائر ومصر	الجدول رقم 6
188	الحصة السوقية العالمية من أقساط التأمين على غير الحياة لكل من الجزائر ومصر	الجدول رقم 7
190	معدل الكثافة في لدول محل الدراسة	الجدول رقم 8
191	معدل الاختراق في الدول محل الدراسة	الجدول رقم 9
194	تطور حجم استثمارات قطاع التأمين في الجزائر	الجدول رقم 10
198	تطور حجم الاستثمارات قطاع التأمين في مصر	الجدول رقم 11
210	تطور عدد الخبراء الإكتواريين في الولايات المتحدة الأمريكية	الجدول رقم 12
210	توزيع الخبراء الإكتواريين حسب المجال	الجدول رقم 13
212	تطور عدد الخبراء الاكتواريين في مصر	الجدول رقم 14

مقدمة

## 1. تمهيد

من بين الأمور التي لا يمكن أن يختلف فيها إثنان هي اعتبار التأمين مرآة لمدى التطور الاقتصادي، فكلما حصل تغير ليس في الحياة الاقتصادية فقط وإنما في مختلف جوانب الحياة اليومية ترافق معه تغير في مجال التأمين ويمكن فهم ذلك من خلال ملاحظة تطور نشاط التأمين الذي بدأ بطريقة عفوية الهدف الأساسي منها هو التعاون في حماية المصالح، مروراً بالعديد من المراحل الأساسية التي ساهمت في تطوير العملية التأمينية إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن نظام فائق التعقيد مقارنة مع أي نشاط آخر، يتسم بجملة من الخصائص المتميزة، غير أن النظر إلى هذه الخصائص بطريقة متكاملة يبين مدى خطورة هذا النشاط على الاقتصاد فمن جهة توصف الهيئات التي تقوم بهذه العملية بأنها هيئات ذات ثقة مالية \_ ويقصد بذلك أنه عندما تتعاقد هذه الهيئات على تأدية خدمات التأمين فإن تعاقدها هذا يجب أن يكون موثوقاً بدون أن يحتاج إلى أي ضمان أو رهن بل يكفي كتابة العقد ودفع القسط \_ لكن في نفس الوقت هذه الهيئات ذات الثقة المالية تعاني من انعكاس دورة الإنتاج مما يعني أنه لا يمكن الجزم بحقيقة مركزها المالي من خلال قراءة الميزانيات فحسب، كما أنها تعاني من مشاكل في التسعير لأنها عملية فائقة الصعوبة، وبسبب بعض الخصائص فإنه من المؤسف أنه لا يمكن الحصول على خدمة التأمين بنفس الجودة في كل مرة.

وعلى الرغم من أن الطرح الذي قدمناه في البداية قد يبدو غير متلائم مع موضوع البحث إلا أن الأمر على العكس تماماً، فإذا كنا ندرك بأن نشاط التأمين يعتبر المرآة العاكسة لوضعية الاقتصاد كما أنه يعتبر العمود الفقري الذي يحافظ على تماسك هذا الاقتصاد، إلى جانب أن هذا النشاط على أهميته يتسم بخصائص من شأنها أن تؤثر سلباً على الاقتصاد إذا ما لم يتم التعامل معها بحرص شديد، فلا بد لنا من طرح سؤال منطقي: كيف يحافظ نشاط التأمين على استمراره؟ وما هو العامل الذي يضمن استقرار نشاط التأمين وازدهاره منذ نشوء أول شركة للتأمين وفق المعايير الحالية؟

قد تكون أول إجابة تخطر لدينا هي العملية الرقابية، ولا يختلف اثنان على مدى أهمية الرقابة بالنسبة للتأمين، الأمر الذي جعل الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين تفرد لائحة خاصة بمبادئ التأمين الأساسية والمنهجية في 28 معياراً وذلك حتى تكون نضم الإشراف فعالة، كما أن الكثير من الدول تعمل جاهدة على تطوير نضمها الرقابية، إلا أن هذه الإجابة ليست الأكثر صحة فحتى تنجح العملية الرقابية على سبيل المثال لا الحصر لابد من الدقة في تقدير رأس المال المحدد سواء أكان رأس مال ثابت أو مبني على أساس المخاطر - حسب النظام المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية -، إلى جانب تحديد المستويات الملائمة من

الأقساط - حتى تتمكن الجهة الرقابية من مواجهة ظاهر حرق الأسعار-، فإنها هي الأخرى في حاجة إلى متخصصين يحققون لها هذا.

وهؤلاء المتخصصين هم أنفسهم العامل الذي يضمن نجاح التأمين واستقراره متمثلين في "الخبراء الإكتواريين"، فمن يعرف مصطلح إكتواري يكون على دراية وعلى أقل تقدير بأنه المسؤول عن عملية تسعير منتجات التأمين على الحياة، إلا أنه في حالة السؤال عن معنى كلمة إكتواري فإن الإجابة تبقى مبهمة. كما أن تسعير منتجات التأمين على الحياة ليست سوى الخطوة الأولى التي مشاها الخبراء الاكتواريون لإثبات وجودهم في سوق الخدمات، فقد وصلنا الآن إلى فترة أصبح هناك تنافس شديد بين عدد من الوظائف الحساسة في الجانب المالي فالخبراء الاكتواريون اليوم يتنافسون مع المحاسبين والمهندسين الماليين، مما يعني أن وظائفهم تغيرت بشكل كبير جدا، كما أن مجرد نظرة سريعة على نظام الملائة الثاني-نظام الرقابة على التأمين المعمول به في الاتحاد الأوروبي - ستجعلنا ندرك التغير الهائل في متطلبات العمل الاكتواري.

## 2. إشكالية الدراسة

ذكرنا سابقا أن الخبير الاكتواري هو عصب العملية التأمينية، إلا أن التعرف إلى مصطلح إكتواري أو ما يشير إليه يبقى مجهولا تماما خارج قطاع التأمين، وحتى داخل القطاع فإنه من النادر أن تجد من يفهم المعنى الحرفي لهذه الكلمة وما هو مدلولها، حتى بالنسبة لكون المرء إكتواريًا، فكل المهن الأخرى تحتاج إلى دراسة تخصص يحمل اسمها إلا الخبير الاكتواري فلا يوجد دبلوم واحد يخولك أن تكون خبير إكتواري حقيقي، وكل هذا يؤكد على مدى كون هذه المهنة مليئة بالغموض وعدم الوضوح، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

- في ظل عدم وضوح ماهية المهنة الاكتوارية ما هي طبيعة عمل الخبير الاكتواري بالتزامن مع التغيرات الدائمة لنشاط التأمين في العالم بصفة عامة وفي الدول محل الدراسة بصفة خاصة؟

## 3. الأسئلة الفرعية

- من أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية لا بد في البداية من الإجابة على الأسئلة التالية:
- إن دراسة نشأة وتطور العلوم الاكتوارية من شأنه أن يوضح لنا الخطوط العريضة لطبيعة عمل الاكتواري فكيف حدث ذلك؟
- ما معنى أن تكون إكتواري؟
- هل يمكن أن تكون إكتواريًا بنفس الطريقة في كل دول العالم؟
- هل يمكن بناء نموذج موحد لدور الخبير الاكتواري في نشاط التأمين على الصعيد العالمي؟

- ما هو دور الخبير الاكتواري في الدول محل الدراسة؟

#### 4. الفرضيات

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة سننطلق في البحث استنادا على الفرضيات التالية:

- تزامن ظهور العلوم الاكتوارية مع بداية نشاط التأمين.
- كأى مصطلح آخر فإن كلمة اكتواري تدل على ما يقوم به هؤلاء الخبراء.
- يمكن أن تكون اكتواريا بنفس الطريقة في كل دول العالم.
- يختلف دور الخبير الإكتواري من دولة إلى أخرى.
- مثل كل دول العالم تمتلك الجزائر ومصر خبراء اكتواريين يمارسون نفس المهام.

#### 5. أهداف الدراسة

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:
- تحديد الأطراف الفاعلة في قطاع التأمين وتحديد موقع الخبير الاكتواري ضمنها.
- التعريف بهذه المهنة خاصة لمن يمتلكون الموهبة في الرياضيات والإحصاء ويتمتعون بالصبر وروح التحدي وعلى استعداد ليتدرجوا في مسار مهنة مشوقة ذات مسار طويل وشاق.
- تقييم أداء قطاع التأمين في الدول محل الدراسة من خلال دراسة ترتيبها العالمي وفقا للمؤشرات المختلفة.
- الوقوف على واقع المهنة الاكتوارية على الصعيد العالمي وعلى مستوى الدول محل الدراسة.

#### 6. أسباب اختيار الموضوع

- لعل السبب الأول وراء اختيار هذا الموضوع هو رسالة الماجستير التي سبق وأعدتها الباحثة، فقد شملت استبيان يطرح سؤال حول الخبير الاكتواري- وللإشارة فإن الاستبيان تم الإجابة عليه على مستوى المديرية العامة وليس على مستوى وكالات التأمين- والغريب في الأمر أنه في أكثر من خمسة شركات لم يتمكن المجيبون على الأسئلة من فهم معنى كلمة اكتواري، أما عن باقي الشركات فهناك من تمكن من إجابتنا بعد أن شرحنا له المقصود من الخبير الاكتواري- ربما لأنهم يتعاملون مع هذا النوع من الخبراء تحت مسمى آخر ، ومن هنا تشكل الدافع للبحث في هذا الموضوع.

- **التفكير خارج الصندوق:** إن الحديث الدائم حول تطوير وترقية قطاع التأمين عادة ما يتمحور حول عوامل متنوعة مثل تطوير التشريعات والقوانين، نظم الرقابة، البحث في موضوع التسويق وثقافة المستهلك وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية، لكن التركيز على موضوع الخبراء بصفة عامة والحديث عن الخبير الاكتواري

بصفة خاصة وما لهم من دور فعال في الرقي بنشاط التأمين شبه نادر لذا فإننا نسعى للبحث في موضوع النهوض بقطاع التأمين من منظور جديد.

## 7. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في شقين أساسيين:

- لقد أثبتت الأزمة المالية العالمية مدى هشاشة القطاع المالي العالمي كما أبرزت إلى السطح حقائق تم تجاهلها لفترة من بينها أن قطاع التأمين لا يتمتع بالقوة الكافية لحماية أصحاب المصالح فالثقة الزائدة في هذا القطاع ترتب عنها عواقب وخيمة، كما بدأ الحديث عن فئة مبهمه نوعا ما وهم الخبراء الاكتواريون ماهيتهم وأدوارهم ، ولمن يعتقد أن العلوم الاكتوارية مجرد أرقام وحسابات فالأمر ليس كذلك فهناك الثقة وبناء لغة تواصل قوية مع جمهور المتعاملين على اختلاف ماهيتهم سواء كانوا جهات رقابية أو شركات تأمين.

فعلى الرغم من أن ظاهر العلوم الاكتوارية هي الرياضيات والإحصاء، وتوظيف مختلف مستجدات البرامج الالكترونية إلا أن هناك تشجيع دائم من طرف جهات متخصصة مثل جمعية وكلية الاكتواريين البريطانية ومجلة الاكتواريين على تعزيز وإثراء الجانب التاريخي لهذا النوع من العلوم لأنها تتمتع بتاريخ سخي يمكن التعلم منه باستمرار كما أنها تتطلب مهارات فريدة ومتنوعة، ولأنه يتمتع بخصوصية مختلفة فقد تم العمل به حتى قبل تحديد ماهيته بدقة، لذلك لدينا ما يعرف بالخبراء الذين سبقو التسمية وعلى رأسهم ادموند هالي، الذي يعرفه الكثيرون من خلال مذنب هالي، ولا يعلمون أنه من أوائل من وضعوا جداول التأمين على الحياة ويبقى الجانب النظري مبهما حتى عند من يدرسون هذا النوع من العلوم، وعليه فإننا نسعى من خلال هذا البحث إلى إعطاء الخطوط العريضة لدراسة الجانب النظري للعلوم الاكتوارية، فليس من الصحيح إجراء دراسات تطبيقية حول موضوع نجهل حتى ماهيته.

- التمهيد لبناء إطار نظري حول العلوم الاكتوارية، يمكن توظيفه لإعداد مقياس حول ماهية العلوم الاكتوارية في حال فتح تخصص دراسي في هذا المجال.

## 8. الدراسات السابقة

- دراسة بوجنان خالدية: 2015/2014

طرق وأساليب قياس الأقساط التأمينية باستخدام التقنيات الاكتوارية

دراسة مسحية على شركات التأمين على الحياة بالجزائر

هي رسالة دكتوراه في التأمينات والبنوك، قام الباحث من خلالها بتسليط الضوء حول التقنيات الاكتوارية ودورها في تسعير منتجات التأمين كما تناولت الدراسة جداول الحياة والوفاء وبناء جداول الحياة التجريبية، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

- أكدت أغلب الدراسات شركات التأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، ولا ينحصر دورها عند هذا الحد بل تعدته وأصبحت تقوم باستثمار الأقساط المحصل عليها من طرف المؤمن لهم، لإدخالها في عمليات تنمية بهدف الحصول على مكاسب مالية وتطوير المنتجات التأمينية.
- التقنيات الاكتوارية باختصار شديد ما هي إلا رياضيات تطبيقية.
- أكدت الدراسات أن احتساب أقساط التأمين من الوظائف الأساسية لشركات التأمين.

### • دراسة رحيم سعيد: 2018/2017

تطبيق أسلوب التقييم الاكتواري لمزايا المستخدمين في مؤسسة اقتصادية

دراسة حالة شركة الإسمنت بسور الغزلان

رسالة دكتوراه قدمت في تخصص مالية ومحاسبة، عالجت موضوع تطبيق أسلوب التقييم الاكتواري لمزايا المستخدمين طويلة الأجل حسب تصنيف النظام المحاسبي المالي، ممثلة في منحة الذهاب للتقاعد التي تمنحها المؤسسات الاقتصادية لمستخدميها بمناسبة خروجهم للتقاعد الذين يختلفون عن بعضهم من نواح عدة كالسن والأقدمية والأجر، لأن هذا الأمر يتطلب من المؤسسات تشكيل مؤونة تقدرها بناء على فرضيات اكتوارية مالية وديمغرافية تتمثل في احتمال وجود المستخدم المعني بالمؤسسة في تاريخ خروجه للتقاعد ومعدل تطور الأجر في المؤسسة أو في قطاع نشاطها ومعدل دوران المستخدمين، ومعدل الوفاة الذي يمكن أن يكون خاصا بمستخدمي الشركة أو مستخرج من بيانات الهيئات الحكومية كالديوان الوطني للإحصاء أو مصالح الضمان الاجتماعي ومعدل التحيين الذي يجب أن يوافق معدل خصم سندات شركة مسعرة في البورصة ومن الفئة الأولى في حالة سوق مالي نشطة، أو معدل خصم سندات الخزينة في حالة سوق مالي غير نشط كما تطرق الموضوع إلى مختلف أصناف مزايا المستخدمين حسب المرجعين المحاسبين المتمثلين في المعيار المحاسبي الدولي 19 والنظام المحاسبي المالي.

أما بالنسبة للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

➤ إن العلوم الاكتوارية تعتبر مهمة في دراسة المسائل الاقتصادية التي تمه بعض الهيئات المؤسسات كصناديق التأمينات الاجتماعية وشركات التأمين والمؤسسات الاقتصادية، فهي تركز على توظيف مفاهيم علوم أخرى كالرياضيات والاحصاء والاحتمالات والمالية.

➤ إن المحاسبة استفادت من الدراسات الاكتوارية من خلال اعتماد النموذج الاكتواري في تقييم بعض بنود القوائم المالية، مثل مؤنه الذهاب للتقاعد في المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التقنية في شركات التأمين التجارية وهذا يستدعي من الممارسين المحاسبين ومدققي الحسابات من الإلمام بمبادئ العلوم الاكتوارية ومعرفة تطبيقاتها. أما بالنسبة للتوصيات التي جاءت بها الدراسة فنذكر منها:

➤ إيلاء الاهتمام للعلوم الاكتوارية من خلال السعي لتدريسها في تخصص العلوم الاقتصادية، إلى التعاون مع مختلف الجهات الأخرى كشركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي لتطبيقها ميدانيا والاستفادة منها في اقتراح الحلول للمشاكل التي تعاني منها الهيئات والمؤسسات التي تتعامل مع غيرها في ظروف عدم التأكد.

#### • دراسة Bosco L. Chan 2005

#### The Morris Review of the United Kingdom's Actuarial Profession

وهو مقال منشور في مجلة INTERNATIONAL NEWS الصادرة عن الجمعية الإكتوارية للولايات المتحدة الأمريكية العدد 36

هذه الدراسة تعد تلخيصا لما جاء تقرير موريس حول المهنة الإكتوارية في المملكة المتحدة وقد تناول جزء منه تقييما لهذه المهنة والنظم الرقابية الموجودة آنذاك . حيث تمت الإشارة في هذا التقرير إلى مجموعة من العيوب منها افتقار المهنة إلى معايير مهنية شاملة ومحددة ، وعدم وجود ترتيبات تأديبية تفاعلية كما أشار إلى أن هناك إرشادات تقنية غير كافية حول الممارسات الجيدة في مجالات محددة، وأنه لا يوجد استعداد لتحدي زملائها المهنيين.

كانت هناك ثلاثة جوانب رئيسية للمراجعة :

- مدى المنافسة والاختيار في سوق الخدمات الاكتوارية.
- الإطار التنظيمي لأعضاء المهنة الاكتوارية.
- الدور المستقبلي لدائرة الخبير الاكتواري الحكومي Government Actuary's Department (GAD)

ونشير إلى أنه وقبل هذا التقرير كانت المهنة الإكتوارية في بريطانيا تتميز بكونها تخضع للتنظيم الذاتي مما جعل التقرير يقف على مجموعة من نقاط الضعف جراء ذلك، من بينها:

المعايير المهنية كانت ضعيفة أو غامضة أو محدودة النطاق للغاية ويُنظر إليها على أنها متأثرة بالمصالح التجارية .

➤ غياب المراقبة الاستباقية لامثال الأعضاء للمعايير المهنية.

➤ مهنة كانت شديدة الاستبطان، وليست تطلعية بما يكفي وبطيئة التحديث.

وقد كانت المراجعة قلقة من أن مستخدمي المشورة الاكتوارية ليسوا في وضع جيد للطعن والتشكيك في النصيحة التي يحصلون عليها، وأوصوا بأن على هؤلاء تحدي المشورة الاكتوارية وضرورة تحليهم بالقدرة على التعرف على تضارب المصالح. كما يجب أن يكون هناك أيضاً تعليم وتدريب للمديرين غير التنفيذيين لشركات التأمين لمساعدتهم في تحدي المشورة من الخبراء الاكتواريين.

وقد أقرت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر من أهمها:

➤ إنشاء مجلس المعايير الاكتواري (Actuarial Standards Board (ASB).

➤ التعديل في نمط التعليم.

## 9. حدود الدراسة

يمكن حصر هذه الدراسة ضمن ثلاثة أطر موضحة كالتالي:

• **المجال المكاني:** من الناحية المكانية فقد ركزت الدراسة على كل من الجزائر ومصر.

• **المجال الزمني:** المجال الزمني للدراسة يأخذ بعين الاعتبار فبالنسبة للجانب النظري فقد بدأت الدراسة من

1975 وهو تاريخ أول توظيف لمصطلح إكتواري إلى يومنا هذا، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم دراسة

تطور نشاط التأمين في كل من الجزائر ومصر من خلال دراسة المؤشرات العامة للقطاع خلال الفترة

2019/2009 بالإضافة إلى دراسة مسار تطور نشاط التأمين والرقابة عليه وذلك منذ نشأة النشاط في

البلدين، كما شملت الدراسة تطور الخبراء الاكتواريين في السنوات الخمسة عشر الأخيرة.

• **المجال الموضوعي:** بالنسبة للمجال الموضوعي فقد شملت الدراسة ما يلي:

➤ التأصيل النظري لموضوع التأمين والعلوم الاكتوارية.

➤ دراسة واقع التأمين في كل من الجزائر ومصر وذلك من خلال الوصف والتحليل.

➤ دراسة المهنة الاكتوارية وتطورها على المستوى العالمي بصفة عامة وفي دولتي الجزائر ومصر بصفة

خاصة.

➤ التطرق لأهم المشاكل التي تعاني منها المهنة الاكتوارية على الصعيد العالمي بصفة عامة وفي كل من الجزائر ومصر بصفة خاصة، إلى جانب التحديات والآفاق المستقبلية لهذه المهنة.

## 10. منهج وأدوات الدراسة

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية بشكل ينسجم مع محاور الدراسة قمنا باستخدام ما يتماشى مع متطلبات موضوعنا وخصوصيته من مناهج البحث العلمي، حيث لجأنا إلى المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع والمنهج التاريخي لدراسة مراحل سير كل من المهنة الاكتوارية على الصعيد العالمي وقطاع التأمين في الدول محل الدراسة ومن ثم المنهج التحليلي والمنهج المقارن لقراءة مؤشرات قطاع التأمين في الدول محل الدراسة خلال الفترة المعنية.

## 11. هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة فصول تشمل كل منها جانبا معيناً موضحة كالتالي:

### الفصل الأول: الإطار النظري لنشاط التأمين

تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية التأمين حيث قمنا من خلال هذا المبحث بالإشارة إلى مفهوم التأمين من حيث نشأته وتعريفه إلى جانب عقد التأمين وما يتمتع به من خصائص ومبادئ إلى جانب تقسيمات التأمين وأنواعه.

أما المبحث الثاني الذي يتناول الأطراف المكونة لنشاط التأمين حاولنا من خلاله توضيح الأطراف الأساسية المكونة للعملية التأمين وذلك من خلال ثلاثة أطراف أساسيين: وسطاء التأمين سواء وكلاء عامون أو سمسرة شركات التأمين باعتبارها المحرك الأساسي لهذه العملية، خبراء التأمين الذين يمثلون العصب الأساسي لضمان صحة العمليات انطلاقاً من خبراء التأمين - الاكتواريون - الذين يؤسسون لانطلاق عملية التأمين من خلال القيام بالتسعير و وصولاً إلى خبراء التسوية سواء العاديون منهم والذين يقيمون الخسائر الناتجة عن كل المخاطر الحاصلة والمؤمن منها في مختلف المجالات البرية أو الخاصون منهم وهم محافظو العواريات والذين يتولون تحديد الخسائر المتعلقة بالسفن والمجال البحري.

### الفصل الثاني: تطور العلوم الاكتوارية

لقد خصص هذا الفصل لدراسة التأصيل النظري لموضوع العلوم الاكتوارية من خلال دراسة تطور مسارها التاريخي والإجابة في البداية على واحد من أهم الأسئلة وهو: ما معنى كلمة اكتواري؟ ومن ثم شرح كيف

لاقت هذه الكلمة القبول على مستوى المملكة المتحدة وبعد ذلك على الصعيد العالمي، إلى جانب أننا حاولنا توضيح مفهوم الخبير الاكتواري في وقتنا الحالي، مشيرين إلى المهارات التي يتوجب على المرء أن يمتلكها حتى يصبح خبيراً اكتوارياً ومن ثم أفردنا مبحثاً لموضوع تنظيم المهنة الاكتوارية انطلاقاً من تحديد الجهات المخولة بالتنظيم- أي الجهات التي تمنح لقب اكتواري وكان ذلك حسب التنظيم المتبع سواء كان تنظيمياً ذاتياً أو من خلال الدولة، ومن ثم تناولنا موضوع التعليم الاكتواري وهنا حددنا بالتفصيل أنواع الخبراء الاكتواريين والمتطلبات الأساسية لكل نوع منهم، ومن ثم أكدنا على أن العلوم الاكتوارية ليست رياضيات بحتة تطرقنا إلى مدونة قواعد السلوك المهني ومعايير الممارسة الاكتوارية.

### الفصل الثالث: نحو بناء دور للخبير الإكتواري في نشاط التأمين

يتناول هذا الفصل محاولة لتحديد إطار ضابط لعمل الخبير الإكتواري، ليس فقط لما هو موجود وإنما لما يمكن أن يكون في المستقبل ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول موضوع تنظيم دور الخبير الإكتواري لأن هناك ضوابط عامة تحدد المجال الذي يعمل فيه هؤلاء الخبراء، كما أننا لجأنا إلى أحدث أكثر المفاهيم أهمية في هذا المجال وهو دورة التحكم الإكتوارية.

وعملية في التأمين دورة تحكم خاصة بها وهذا ما حاولنا توضيحه، وإلى جانب ما سبق هناك الإطار القانوني لكل دولة، لذا تطرقنا إلى دور الخبير الإكتواري في ظل الأنظمة المختلفة بداية من الرابطة الدولية للخبراء الاكتواريين مروراً بمجموعة من الدول العربية، حيث لا ننسى أن دراسة الحالة هي مقارنة لدولتين عربيتين لذا لا بد من المقارنة بينها وبين شقيقتها من الدول العربية، أما بالنسبة للمبحث الثاني، فهو محاولة لتطبيق عمل الخبير الإكتواري في بعض أعمال التأمين، كتسعير منتجات التأمين، إدارة الأصول والخصوم.

### الفصل الرابع: واقع المهنة الإكتوارية في كل من الجزائر ومصر

تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول ويتناول موضوع تنظيم قطاع التأمين في الدول محل الدراسة ويتناول نقطتين أساسيتين: الأولى تطور التأمين في الدول محل الدراسة أما الثانية فهي تطور الإطار الرقابي فيها، أما المبحث الثاني وبغية الوقوف على مكانة التأمين في الدول محل الدراسة على المستوى لدولي من جهة والمقارنة بينها من جهة أخرى فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول الأول التأمين من حيث الأقساط سواء على الحياة أو الممتلكات إلى جانب كثافة التأمين ومعدل اختراقه للنتائج الوطني أما المبحث الثالث فقد تم تقسيمه إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول الإطار النظري للعلوم الاكتوارية في الدول محل الدراسة أما المطلب الثاني فيتناول تقييم وجود المهنة

الإكتوارية على الصعيد العالمي ومن ثم في كل من الجزائر ومصر، إلى جانب الصعوبات والتحديات التي تعاني منها هذه المهنة.

الفصل الأول

الإطار النظري

لنشاط التأمين

## تمهيد

إن شركات التأمين لا تنشط في فلك مستقل وإنما تعمل ضمن حلقة متسلسلة من الأطراف الفاعلين وهذا ما حاولنا توضيحه من خلال ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية التأمين وقد قمنا من خلال هذا المبحث بالإشارة إلى مفهوم التأمين من حيث نشأته وتعريفه إلى جانب عقد التأمين وما يتمتع به من خصائص ومبادئ إلى جانب تقسيمات التأمين وأنواعه.

أما المبحث الثاني الذي يتناول الأطراف المكونة لنشاط التأمين حاولنا من خلاله توضيح الأطراف الأساسيين الذين يساهمون في عملية التأمين مبيينين كالتالي: وسطاء التأمين سواء وكلاء عامون أو سماسرة شركات التأمين باعتبارها المحرك الأساسي لهذه العملية، خبراء التأمين الذين يعتبرون العصب الأساسي لضمان صحة العمليات انطلاقاً من خبراء التأمين – الاكتواريون – الذين يؤسسون لانطلاق عملية التأمين من خلال القيام بالتسعير وصولاً إلى خبراء التسوية سواء العاديون منهم والذين يقيمون الخسائر الناتجة عن كل المخاطر الحاصلة والمؤمن منها في مختلف المجالات البرية أو الخاصون منهم وهم محافظو العواريات الذين يتولون تحديد الخسائر المتعلقة بالسفن والمجال البحري.

وبخصوص المبحث الثالث فقد تمحور حول التأمين التكافلي، فلأهميته البالغة ارتأينا أن ندرج التأمين التكافلي في مبحث مستقل لأنه أصبح حقيقة حتمية في واقعنا المعاش فلا يجب أن يظل في معزل يدرس بطريقة مستقلة عن باقي المتغيرات والمستجدات في نشاط التأمين.

### المبحث الأول: ماهية التأمين

يتعرض الإنسان منذ القديم لأخطار عديدة تختلف مسبباتها كما تختلف نتائجها، غير أنها تبقى في النهاية سببا لعرقلة سير حياته. لذا كان لابد له من البحث عن وسيلة يتمكن من خلالها من التخفيف من آثار هذه الأخطار وقد وجد ضالته في التأمين، الذي أصبح في وقتنا الراهن ليس وسيلة تأمين فحسب بل أصبح واحدا من أهم الركائز الاقتصادية.

### المطلب الأول: مفهوم التأمين

كان الإنسان في القديم يعتمد على ادخاره الخاص في تغطية المخاطر التي قد يتعرض لها، وتبين مع مرور الزمن أن الفرد مهما كانت ثروته فإنه في كثير من الحالات لا يستطيع تغطية نتائج المخاطر نظرا لضخامتها، لذا سعى للتعاون مع أطراف أخرى قد تتعرض لنفس الخطر، وبالتدرج تطورت هذه الأفكار إلى أن تشكل لدينا التأمين بمفهومه الحالي.

### الفرع الأول: نشأة التأمين

يتسم التأمين بالحدثة نسبيا، فلم تكن فكرة التأمين على يد المشرع بل كانت محصلة تطور بطيء بهدف حصول الإنسان على الأمان في مواجهة مخاطر الحياة (أحمد م.، 2007، صفحة 32). وقد أخذ التأمين أشكالا متعددة قبل أن يصل إلى ما هو عليه حاليا، غير أن جذوره تعود إلى ماض بعيد وتختلف من نوع لآخر ويمكن أن نوجز أبرزها في النقاط التالية:

### أولا: التأمين البحري

يعتبر التأمين البحري أقدم أنواع التأمين نظرا لارتباطه المباشر بالنقل البحري والتجارة البحرية، ليس لأن هذه الأخيرة أقدم أنواع التجارة، وإنما لأنها الأكثر تعرضا للخطر وقد ظهر في العقود القديمة ما يعرف بالقرض البحري وهو "العقد الذي يتعهد المقرض بمقتضاه بدفع مبلغ من النقود لمالك السفينة، مقابل توصيل البضاعة أو السفينة سالمة حيث أرادها صاحبها وبمقتضى هذا القرض لا يلتزم مالك السفينة برد القرض في حالة هلاك السفينة".

(محمد ح.، 2004، صفحة 11)

### ثانيا: التأمين على الحياة

يرى الباحثون في مجال التأمين أن الرومان هم أول من عرف التأمين على الحياة في صورة نظام "الكولجيا" الذي يتمثل في كونه "اتفاق مجموعة من أفراد الطوائف المهنية على دفع اشتراك سنوي طوال مدة حياتهم نظير

تحمل باقي أفراد الجماعة نفقات جنازة من يدركه الموت منهم". (أحمد م.، 2007، صفحة 15)

### ثالثا: التأمين من الحريق

ظهرت أهمية التأمين من الحريق بعد حريق لندن الشهير عام 1666 الذي دمر 85% من مباني المدينة الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بخطر الحريق، وقد تجلّى ذلك في تأسيس جمعيات تعاونية للتأمين على المباني ضد خطر الحريق، ومن ثم انتشرت شركات التأمين المتخصصة. (محمد ج.، 1998، صفحة 15)

وقد ظهر بعد ذلك الكثير من أنواع التأمين في أواخر القرن الثامن عشر إبان الثورة الصناعية بسبب بروز أخطار جديدة، وفي بداية القرن العشرين بدأ الاهتمام بتأمين وسائل النقل، وظهر تأمين السيارات وتبعه التأمين ضد السرقة ونفوق الماشية والتأمينات الهندسية. وبعد التطورات التي جعلت التأمين على ما هو عليه في الوقت الحالي فإنه من ناحية النظام يعتبر نظاما أوربيا، حيث ظهر أول عقد له بشكل نظامي يتضمن الأركان الحقيقية لعقد التأمين في ألمانيا بتاريخ 12 جانفي 1910 (محمد ج.، 1998، صفحة 15)

### الفرع الثاني: ماهية التأمين

سنحاول في هذه النقطة تعريف التأمين إلى جانب تحديد العناصر الأساسية له

#### أولا: تعريف التأمين

لا يمكن في واقع الأمر إعطاء تعريف واحد وشامل للتأمين نظرا لتعدد الجوانب التي ينضّر منها إليه، لذا تعددت تعريفاته ومنها ما يلي:

لقد عرفه Hémard على أنه "عملية يتعهد بموجبها طرف هو المؤمن له بدفع قسط التأمين لطرف آخر هو المؤمن، الذي يلتزم بأن يدفع للمؤمن له مبلغ التأمين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه ويقوم المؤمن الذي يتحمل مسؤولية مجموعة من الأخطار بإجراء المقاصة عليها طبقا لقوانين الإحصاء".

كما يمكن أن يعرف على أنه "عقد بين المؤمن والمؤمن له، يتعهد فيه الطرف الأول بتعويض الطرف الثاني - مقابل دفع هذا الأخير لقسط التأمين - عن الأخطار والخسائر المغطاة بموجب عقد أو وثيقة التأمين". (نبيل، 2005، صفحة 10)

كما يعرف على أنه "وسيلة يتم من خلالها تجميع الأخطار التي يتعرض لها مجموعة أشخاص أو منشآت عن طريق تحصيل الاشتراكات (الأقساط) التي تعتبر بمثابة رأس المال الذي تمنح منه التعويضات".

وقد تم تعريفه من قبل المشرع الجزائري من خلال المادة 619 من القانون المدني الجزائري والتي يتمثل نصها فيما يلي: "التأمين عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغا من المال أو إيرادا أو مرتبا أو أي تعويض مالي آخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين

في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن ". (حديدي، 2007، صفحة 12)

كما يعرف تعريف شامل للتأمين على أنه التأمين هو عقد بمقتضاه يدفع بموجبه المؤمن لهم مبلغ من المال يسمى قسط التأمين لصالح المؤمن وهو الشخص أو الجهة التي تتولى تغطية الخطر أو مجموعة الأخطار متوقعة الحدوث ، هذه الأقساط تكون متناسبة طرديا مع مجموعة الأخطار التي يراد تغطيتها والتي إن حدثت فإن القاعدة التعويضية فيها تكون على أساس قيمة الأقساط المدفوعة عند الاكتتاب مضافا إليها قيمة الأضرار الحقيقية واستثناء القيم التي بقيت على حالها، وفي جميع الحالات قيمة التعويضات يجب أن لا تتعدى القيمة المصرح بها والمراد تغطيتها في البداية. (جايز و خبابة، 2018، صفحة 256)

### ثانيا: العناصر الأساسية للتأمين

من خلال تعريفنا للتأمين يمكن أن نستنتج العناصر الأساسية لعقد التأمين وهي كما يلي:

1. **الخطر:** لا يوجد تعريف واحد للخطر، فلكل من الاقتصاديين وعلماء السلوكيات، والباحثين النظريين في إدارة الخطر والإحصائيين و الإكتواريين مفهومه الخاص للخطر ولكن يمكن أن نعرفه على أنه. "الحادث الاحتمالي الذي لا يرجع تحقيقه لمحض إرادة أحد الطرفين وخاصة المؤمن له" (ريجدا، 2006، صفحة 25)
2. **المؤمن له/أو المستفيد:** "أنه الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو ممتلكاته أو ذمته المالية وهو طالب التأمين، ويلتزم بدفع الأقساط للشركة المؤمنة". (عيد و وليد، 2009، صفحة 92) أما المستفيد فهو الشخص الذي تؤول له المنفعة التأمينية المترتبة عن العقد، بمعنى أنه الشخص الذي يؤول مبلغ التأمين إليه في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، وقد يكون المستفيد هو المؤمن له نفسه أو أي شخص آخر يحدده المؤمن له.
3. **المؤمن:** المؤمن هو "هيئة أو شركة التأمين التي تتسلم أقساط التأمين، وتلتزم بالمقابل بدفع قيمة التعويض عندما يتحقق الخطر الموجب لذلك". كما يمكن أن نعرفه بأنه " الجهة التي تقدم خدمات التأمين، وتحصل على الرسوم عن طريق بيع بوليصات التأمين التي تتضمن التغطية التأمينية، وتكون مؤسسات تجارية لغرض الربح أو تعاونيات لمنفعة المشتركين في البرنامج أو الحكومة". (عز الدين، 2008، صفحة 15)
4. **قسط التأمين:** يمكن أن نقول إنه "ثمن التأمين، أي المبلغ المترتب على المؤمن له اتجاه المؤمن في مقابل تحمل تكفله بالنتائج المترتبة عن الخطر". ويحدد قسط التأمين بشكل عام على أساس الاتفاق وهو يشمل جزأين يدعى الأول القسط الصافي أو النظري (ينتج عن المعطيات الإحصائية)، ويدعى الثاني بالأعباء أي

المصاريف العامة التي تتحملها شركة التأمين، والتي يتم تحصيلها من كل قسط بنسبة معينة وثابتة في جميع التأمينات المتعلقة بالأخطار المتشابهة. (راشد ر.، صفحة 15)

5. **التعويض:** تلزم شركة التأمين بمقتضى عقد التأمين بأن تدفع للمؤمن له أو إلى المستفيد، مبلغ التأمين عند وقوع الضرر أو الحادث المؤمن منه مقابل الأقساط التي دفعها المؤمن له، ويمكن أن يتضمن هذا سداد الخسارة والدفاع عن المؤمن له في حالات قانونية معينة. (ريجدا، 2006، صفحة 160)

6. **بوليصة التأمين:** تصدر بوليصة التأمين لإثبات عقد التأمين بين الأطراف وعملية التراضي بينهما وتظهر هذه الوثيقة أو البوليصة كل شروط العقد سواء كانت عامة أو خاصة إلى جانب البيانات المتعلقة بالتأمين، وتختلف الوثائق في نموذجها باختلاف الشيء موضوع التأمين والغرض من العملية التأمينية وما تقوم بتغطيته من أخطار". (مختار و إبراهيم، مبادئ الخطر والتأمين، 2001، صفحة 69)

### الفرع الثالث: الفرق بين التأمين وبعض العمليات المشابهة

قد يبدو أن هناك بعض العمليات التي يمكن لها أن تحل محل التأمين لكن في الحقيقة هناك فروق جوهرية بينهم، وذلك ما سنتطرق له فيما يلي:

#### أولاً: الفرق بين التغطية والتأمين

التغطية تمثل عملية اقتصادية يقوم بها فئة معينة من التجار أو السماسرة في سوق العقود أو سوق البضاعة الآجلة عن طريقها يمكن للمتعاملين في المواد الأولية شراء الكميات التي يحتاجونها طوال العام على أن يتم التسليم في تاريخ معين من المستقبل وبسعر يحدد حالا وقت كتابة العقد أي أن التغطية تقدم وسيلة لتحويل خط تذبذب الأسعار من مستخدم المواد الخام إلى طرف آخر السمسار أو المورد في مقابل رسوم معينة.

وتتمثل أهميتها في: (عيد و وليد، 2009، صفحة 82)

عدم الرغبة في شراء الكميات المطلوبة كلها والتي يحتاجونها طوال العام في بداية العام وذلك للأسباب التالية:

➤ عدم توافر الإمكانيات اللازمة لشراء الكمية كلها .

➤ عدم توافر إمكانية التخزين.

➤ تجنب أخطار التخزين.

1. عدم الرغبة في تأجيل الشراء إلى حين الحاجة إليها خلال العام للأسباب التالية:

➤ الخوف من ارتفاع الأسعار في المستقبل.

➤ الخوف من عدم توف الاحتياجات اللازمة وقت الحاجة إليها.

➤ الالتزام بتنفيذ عقود توريد السلع تامة الصنع أو تسليم المشروع في أوقات محددة.

2. طبيعة عمل التغطية أنها تتعامل مع أخطار المضاربة والتي تتم من خلال تحويل أخطار تذبذب الأسعار من مستخدمي المواد الخام إلى التجار والسماسرة مقابل زيادة الأسعار بالعقد عن السعر السائد وقت العقد.

لذا يمكن القول إن هناك تشابه بين التغطية التأمينية والتأمين من عدة جوانب:

1. أن كل من التغطية التأمينية والتأمين يعملان على نقل الخطر من الشخص المعرض له إلى طرف آخر لديه القدرة والرغبة في تحمله عن طريق التعاقد معه.

2. إن كل من التغطية والتأمين يتعاملان مع خطر موجود بالفعل ولا يعملان على خلق خطر جديد

3. إن الخطر الذي يتعامل معه خطر لا إرادي.

ولكن يختلفان في بعض النقاط الجوهرية منها:

1. أن التأمين يتضمن التعامل مع الأخطار القابلة للتأمين وهي الأخطار البحتة بينما تعتبر التغطية وسيلة للتعامل مع المخاطر غير القابلة للتأمين وهي أخطار المضاربة.

2. التأمين يؤدي إلى تخفيف الأخطار الموضوعية من خلال تطبيق المؤمن قانون الأعداد الكبيرة والذي

ينص على أنه كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر فإن شركة التأمين تستطيع التنبؤ بالخسائر المتوقعة في

المستقبل بدقة لأن الاختلاف النسبي بين الخسائر الفعلية والخسارة المتوقعة ينخفض، لذلك فإن التأمين يؤدي إلى

تخفيض الخطر الموضوعي بينما التغطية تعمل فقط على نقل الخطر ولا تعمل على تخفيض الخطر، حيث أن

خطر تقلبات الأسعار ينتقل إلى الموردين الذين يعتقدون أنه يمكن تحقيق أرباح من خلال أن المعلومات لديه

أفضل من شروط السوق لذلك فإنه يتم نقل الخطر ولا يتم تخفيضه كما أن إمكانية التنبؤ بالخطر لا تعتمد على

قانون الأعداد الكبيرة.

### ثانيا: الفرق بين التأمين والقمار

حيث أن التأمين يهدف إلى إحلال التأكيد محل عدم التأكيد وذلك من خلال استبدال الخسارة الكبيرة محتملة

الحدوث بخسارة صغيرة نسبيا تتمثل في القسط ومؤكدة الحدوث ومن هنا يحاول البعض أن يصور التأمين على

أنه نوع من الرهان أو المقامرة فيذكرون أن موقف المؤمن له لا يختلف كثيرا عن موقف المراهن فكلاهما يدفع مبلغ

صغير نسبيا نقابل الحصول على مبلغ أكبر بكثير مما دفعه ويكون الحصول عليه مرهون بتحقيق حادث احتمالي

في المستقبل.

ولكن يمكن القول إن هناك اختلاف بين التأمين والقمار يتمثل فيما يلي: (عيد و وليد، 2009، صفحة

- إن التأمين يتعامل مع خطر بحت موجود بالفعل بينما القمار يخلق خطر جديد من أخطار المضاربة
1. القسط في التأمين يؤدي إلى الإحساس بالأمان والطمأنينة لدى المؤمن له نتيجة تخفيض الخطر المعرض له بينما قيام المراهن بالمقامرة بمبلغ معين فإنه يعرض هذا المبلغ للخسارة إذا لم يتحقق الحادث بالصورة المطلوبة.
  2. التأمين يقوم على التعاون بين مجموعة من الأفراد المعرضين لخطر معين بهدف تخفيف عبئ الخسارة التي تلحق ببعضهم نتيجة تحقق الخطر بينما القمار لا يحتوي على تعاون بين المقامرين.
  3. التأمين يؤدي إلى الحفاظ على المراكز المالية للمؤمن لهم حيث يقوم المؤمن له الذي تحقق له الخطر في نفس المركز المالي الذي كان فيه بينما القمار لا يؤدي إلى ذلك وإنما يؤدي إلى نقص أو زيادة في المركز المالي دون جهد.

4. الالتزامات الناتجة عن التأمين هي التزامات قانونية بينما الالتزامات الناشئة عن القمار غير قانونية.

#### المطلب الثاني: خصائص نشاط التأمين

من المؤسف أنه كلما كانت هناك إشارة لخصائص التأمين تم ذكر خصائص عقد التأمين وهذا أمر يفتقر إلى الصحة، فحينما نقول خصائص التأمين فإننا نقصد ما يتميز به التأمين كعملية اقتصادية بينما الحديث عن خصائص عقد التأمين فنحن نتكلم عن خصائص التأمين كعملية قانونية، لذا ارتأينا أن نشير إلى كل من خصائص التأمين وخصائص عقد التأمين في مطلبين متتابعين حتى نوضح المقصود من خصائص التأمين خصائص عقد التأمين.

أما عن خصائص التأمين فيتمثل أهمها فيما يلي:

**أولاً: انعكاس دورة الإنتاج:** على خلاف باقي المنتجات المالية الأخرى تتسم المنتجات التأمينية بانعكاس دورة إنتاجها. حيث تسير دورة إنتاجها بالعكس فتجمع الأقساط من المؤمن لهم قبل القيام بعملية التأمين ضد خطر معين أو مجموعة من المخاطر، ولا تقوم بعملية التعويض إلا في حالة وقوع الضرر نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه، ولا يكون التعويض بالضرورة مساوياً للأقساط المدفوعة وإنما يكون حسب حجم الضرر الحاصل.

**ثانياً: تسعير منتجات التأمين:** تعتبر عملية التسعير من بين أهم العمليات التي يتوجب على شركات التأمين الاهتمام بها، حيث أن أسعار التأمين لا يحددها العرض والطلب ولا التكلفة التاريخية، لكن تقوم شركات التأمين بتحديددها منفردة أو مجتمعة من خلال هيئات التأمين، وأحياناً تقوم الهيئات الحكومية بفرضها على شركات التأمين كما هو الحال في التأمينات الإجبارية والتي تكون بموجب القانون. (أسامة و شقيري ،

2010، صفحة 208) وتعتبر عملية تسعير التأمين من أصعب ما يواجه مكنتي التأمين، فعلى شركات التأمين أن تضبط قسط التأمين مسبقا بعد محاولة تحديد الخسائر المتوقعة، لذا فإن تسعير المنتجات التأمينية لا بد من أن يأخذ بعين الاعتبار بعض الحسابات الإكتوارية. (حساني، 2009، صفحة 12) حيث أنه إن لم يتم تحديد السعر بالشكل المناسب ستجد الشركة نفسها أمام وضعين:

➤ **سعر أكبر مما ينبغي:** و هنا يظهر مشكل المنافسة، ففي هذه الحالة سيسعى المؤمن له إلى البحث عن شركة أخرى تقدم له عرضا أفضل، وإذا تعلق الأمر بالسوق الاحتكارية فإن المؤمن لهم سيسعون إلى إيجاد بديل آخر كالتأمين الذاتي وتكوين احتياطات.

➤ **سعر أقل مما ينبغي:** هذا يعني عدم كفاية الأقساط المحصل عليها لتغطية الخسائر المترتبة عن تحقق الخطر المؤمن منه، ويمكن أن نتوصل إلى أنه في كلا الحالتين يمكن ألا تستمر شركات التأمين في السوق.

**ثالثا: تعدد وتداخل أنشطة التأمين:** إن تعدد وتداخل أنشطة التأمين يؤدي إلى صعوبة تحديد مواد الأولية ومختلف المدخلات، وكذا ما تنتجه بالضبط من مخرجات على خلاف باقي المؤسسات، وهذا ما يسبب فرض القانون على هذه الشركات إعداد قوائم مالية لكل فرع على حدا، إضافة إلى ميزانية مجمعة لكل الفروع على الرغم من أن باقي المؤسسات تقدم أكثر من منتج إلا أنها لا تعد لكل منتج ميزانيته الخاصة (ثنا، 2002، صفحة 8). وذلك راجع بالتأكيد إلى خصوصية نشاط التأمين.

**رابعا: التباين في جودة الخدمة التأمينية:** ترتبط جودة الخدمة التأمينية المقدمة للزبائن بعوامل كثيرة منها مهارة الشخص الذي يقدمها والمكان الذي يتم تقديمها فيه، وباعتبار أن القائمين على تقديم الخدمة بشر فإن قدراتهم محدودة كما أنها تختلف من وقت إلى آخر، إذ تتأثر بعوامل منها ما هو داخلي يرتبط بمقدم الخدمة نفسه، ومنها ما هو خارجي يرتبط بظروف العمل المحيطة بتقديم الخدمة.

لهذا هناك دائما توصيات بشأن تعامل الموظفين مع الزبائن من بينها: (حسان و فاطمة، 2014، صفحة 115)

- ضرورة تحسين شركات التأمين إجراءات توفير ظروف تقديم الخدمات وتقديمها بجودة عالية.
- ضرورة بذل جهود إضافية من أجل تحقيق رضا العملاء وإشعار العميل بالدور المتميز في بناء استراتيجية شركة التأمين.

- ضرورة تعزيز سياسات وإجراءات شركات لتأمين في مجال كسب العملاء والاحتفاظ بهم وبناء علاقات طويلة الأمد معهم.

**خامسا: صعوبة تحديد نتيجة نشاط التأمين:** نظرا للفترة الزمنية التي تمتد خلالها عقود التأمين فإنه من الصعب تحديد نتيجة نشاط التأمين بدقة. فلو أخذنا على سبيل المثال عقود التأمين على الحياة لوجدناها تمتد لفترات زمنية طويلة وبالتالي فإن هناك نوعا من المصروفات لا يمكن تحديدها بدقة إلا في نهاية مدة العقد. (ثناء، 2002، صفحة 9) ومنه نجد أن أرباح شركات التأمين أرباح تقديرية، ويتعلق الأمر هنا بالربح الاكتتابي حيث أن لشركات التأمين نوعين من الأرباح، ويتمثل النوع الثاني من الأرباح في الربح الاستثماري.

إلى جانب هذه الخصائص هناك خصائص أخرى لا بد من التطرق إليها تتمثل فيما يلي (سلامة، 1967، الصفحات 26-27):

**1.** توصف الهيئات التي تقوم بالعملية بأنها هيئات ذات ثقة مالية، ويقصد بذلك أنه عندما تتعاقد هذه الهيئات على تأدية التأمينية خدمات التأمين فإن تعاقدتها هذا يجب أن يكون موثوقا بدون أن يحتاج إلى أي ضمان أو رهن بل يكفي كتابة العقد ودفع القسط، وبهذا تسهل عملية التأمين على أفراد المجتمع إذ تتلاشى التعقيدات القانونية وكذلك تسهل العملية على الهيئات لعدم الحاجة لتقديم ضمانات لكل مؤمن له على حدى ويكتفي بالضمان الموجود في رأس المال والاحتياطات القانونية وفي غالب الأحيان يقوم الإشراف الحكومي على هذه الهيئات بدور فعال في توطيد هذه العلاقة.

**2.** تمتاز سلعة التأمين بأنها خدمة وليست سلعة مادية ملموسة مثل باقي السلع الصناعية، أضف إلى ذلك أنها خدمة آجلة وليست عاجلة وقد يترتب على ذلك تبني طرق خاصة في مجال التسويق والدعاية والإعلان.

**3.** من أهم المشاكل التي تعاني منها شركات التأمين هي مشكل التسويق، وقد استحقت هذه المشكلة عناية ليست بالقليلة من هيئات التأمين والاقتصاديين ورجال التنظيم والإداريين ويزيد من تعقيد هذا المشكل أن هناك آراء متضاربة حول أمثل طريقة لتسويق هذه السلعة إذ أن البعض يفضلون طريقة التسويق غير المباشر وآخرون يفضلون طريقة التسويق المباشر.

**4.** يكون لدى المشروع الذي يعمل في حقل التأمين مبالغ كبيرة من الأقساط المحصلة خلال العام المالي والاحتياطات الفنية والإدارية المحتجزة، هذه المبالغ تحتاج إلى سياسات استثمارية وقد استدعت هذه الظاهرة أن يستعين المنظم في شركات التأمين عامة وشركات تأمين الحياة على وجه الخصوص بفنيين في الاستثمارات إلى

جانبا الفنين في صناعة التأمين الأصلية، وأن يهتم بإدارة الأموال المجدمة في المشروع اهتمامه بعملية التأمين نفسها.

كما توجد خاصية فائقة الأهمية لابد من إدراجها ضمن نقطة مستقلة ألا وهي اعتماد منشآت التأمين على خبرات متميزة. (علي و منى، 1994، صفحة 12)

تتميز العملية التأمينية منذ الإعلان عن طبيعتها وتسويقها إلى آداء المطالبات باعتمادها على خبرات فنية متخصصة ومتميزة عن غيرها من الخبرات الموجودة بالمشاريع الخدمائية الأخرى.

فبالنسبة للدعاية والإعلان نجد أن هناك صعوبة في تسويق خدمة غير ملموسة مثل التأمين، وإذا أضفنا إلى ذلك ارتباط هذه الخدمة بأخطار يتجنب الإنسان بطبيعته التفكير فيها لذا فإن الأمر يستلزم وجود خبراء في التأمين متخصصين في الإعلان والتعريف بالتأمين وتبسيطه لجمهور المؤمن لهم مستخدمين في ذلك الوسائل المباشرة وغير المباشرة.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية نجد التسويق الذي يعتمد على خبراء متخصصين يتمتعون بمواصفات خاصة من أهمها القدرة على الإقناع وتنمية العلاقات الشخصية، كما تحتاج مرحلة فحص وقبول الأخطار إلى خبراء متمرسين في هذه العملية فهي تتوقف على القرارات التي يقومون باتخاذها والكثير من النتائج التي تؤثر على كفاءة الأداء الخاصة بمنشأة التأمين.

كذلك مرحلة التسعير تعتمد على وجود الخبراء الاكثوريين والذين يعتبر تخصصهم من التخصصات الرياضيات الصعبة والتي تحتاج إلى دراسات علمية وعملية مكثفة تمتد لعدة سنوات وصولاً بهم إلى القدرة على تحديد السعر المناسب لكل خطر.

كما أن مرحلة تسوية الخسائر تعتمد على فنيين في هذه العملية لديهم من الخبرات ما يساعدهم على التحديد الدقيق لقيم المطالبات، خاصة في تأمين الممتلكات والمسؤولية والتي تعتمد على عدة قواعد خاصة بها مثل قاعدة المشاركة وقاعدة الحلول في الحقوق والواجبات ومن هنا نجد أن شركات التأمين تمتاز بوجود خبرات متخصصة في كل مرحلة من مراحل العملية التأمينية هذا بالإضافة إلى الخبرات العادية والتي توجد بالمشاريع الأخرى مثل موظفي العلاقات العامة والمحاسبين والقانونيين.

**المطلب الثالث: خصائص عقد التأمين ومبادئه**

إن التعقيد الذي بات يتسم به التأمين في وقتنا الراهن يستلزم تحديدا دقيقا لمبادئه، وإدراكا عميقا لخصائصه وذلك في سبيل تقديم فكرة أوضح لجمهور المؤمن لهم حوله، حيث أن التأمين في الحقيقة يقوم على مبادئ إحصائية ورياضية يتعذر على العامة فهمها.

### الفرع الأول: خصائص عقد التأمين

لكل عقد مهما كان نوعه خصائص تميزه عن باقي العقود، وبالنسبة لعقد التأمين فإن خصائصه تتمثل فيما يلي:

1. **عقد معاوضة:** ويقصد بعقد المعاوضة ما يأخذ فيه كل من المتعاقدين مقابلا لما يعطي، وعلى ذلك فعقد التأمين عقد معاوضة، إذ أن المؤمن يأخذ مقابلا وهو الأقساط التي يدفعها المؤمن له والمؤمن له يأخذ مقابلا هو مبلغ التأمين إذا وقع الخطر. (ريجدا، 2006، صفحة 146)
2. **عقد احتمالي:** وهو ينصّب على موضوع أو محل لم يكن موجودا وقت إبرام العقد، حيث لا يكون بمقدور المتعاقدين معرفة مقدار ما سيؤديه كل منهما ومقدار ما سيأخذه من هذه العملية، بحكم أن هذا الأمر يتوقف على وقوع المخاطر المؤمن منها، والعقد الاحتمالي هو العقد الذي لا يستطيع فيه أي من المتعاقدين أن يحدد وقت تمام العقد والقدر الذي يأخذه والقدر الذي يعطيه. (عبد الهادي و محمد، 2010، صفحة 249)
3. **عقد إذعان:** يعني أن المؤمن له يجب أن يقبل العقد بالكامل بكل بنوده وشروطه، فالمؤمن يعد ويطبع الوثائق والمؤمن له يجب عليه بوجه عام قبول الوثيقة كاملة، ولا يستطيع أن يصر على أن يحذف شروطا معينة أو أن تتم إعادة كتابة العقد بما يناسبه.
4. **عقد ملزم للجانبين:** ينشئ عقد التأمين التزاما متبادلا على كاهل الطرفين، فيلتزم كل متعاقد تجاه الآخر بالتزام معين يحدد بمقتضى العقد، وهذا ما أشارت إليه المادة 619 من القانون المدني الجزائري، حيث يلتزم المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال في حال تحقق الخطر المؤمن منه والمبين في العقد ويلتزم المؤمن له بدفع القسط أو الاشتراك المتفق عليه بين الطرفين. (حديدي، 2007، صفحة 36)
5. **عقد مستمر:** إذ لا يتم الوفاء بالالتزامات بصورة فورية، وإنما يستغرق الوفاء بها مدة من الزمن وهي مدة نفاذ العقد، أي أنه في حالة فسخ العقد لا يترتب على ذلك أي أثر رجعي، وبذلك لا يحق للمؤمن له استرداد شيء مما دفعه من أقساط مهما بلغ مقدارها.

## الفرع الثاني: مبادئ عقد التأمين

تخضع عقود التأمين لمبادئ أساسية مستحدثة من التشريعات والقوانين التي تصدرها الدول لتنظيم عملية التأمين وتسعى إلى تحقيقها من خلال الإشراف والرقابة على التأمين، وترجع أهميتها لكونها ضرورية للحفاظ على الصفة القانونية لعقد التأمين وإبعاده عن شبهة الرهان أو المقامرة، والحد من الاستغلال السيئ للتأمين للحفاظ على الكيان القانوني والأسس العلمية التي يستند إليها، وتحقيق الهدف منه (إبراهيم، 2003، صفحة 58).

ويمكن أن نعدد هذه المبادئ من خلال النقاط التالية:

1. **مبدأ المصلحة التأمينية:** ينص هذا المبدأ على أن يخسر المؤمن له ماديا إذا تحقق الخطر على سبيل المثال تكون لك مصلحة تأمينية في سيارتك حيث أنك سوف تخسر ماديا إذا تلفت سيارتك أو سرقت. (محمد و جمال، 2004، صفحة 139)

2. **مبدأ حسن النية:** وبموجب هذا المبدأ يجب على كل من طرفي العقد أن يمد الطرف الآخر بالبيانات والحقائق الجوهرية، التي تتعلق بالخطر أو الشيء موضوع التأمين والظروف المحيطة به وكذلك البيانات المتعلقة بعقد التأمين وشروطه. (ريجدا، 2006، صفحة 151)

3. **مبدأ التعويض:** لا شك في أن عقود التأمين على اختلاف أنواعها عقود تعويض، أي يعرض المؤمن له بقدر ما لحقه من خسائر عند تحقق الخطر المؤمن منه، ولا تهدف هذه العقود إلى التعويض لأكثر من ذلك حتى لا يتم تحقيق ربح من عملية التأمين، معناه إذا تحقق الخطر المؤمن منه يجب أن يعرض تعويضا كاملا، بشرط ألا تتجاوز قيمة التعويض الخسارة التي وقعت فعلا. (ابراهيم، 2006، صفحة 99)

4. **مبدأ الحلول:** ويقضي هذا المبدأ أن يحل المؤمن محل المؤمن له في جميع الحقوق والواجبات خاصة في مطالبة الغير بالتعويض عن الخسارة التي لحقت به، على أن يكون هذا الإحلال في حدود قيمة التعويض التي قام بدفعها المؤمن، هذا يعني أن الشخص المؤمن له ضد أخطار معينة يحق له تطبيقا لهذا المبدأ الحصول على تعويض نتيجة لوقوع الخطر المؤمن منه، ويحول للمؤمن وهو شركة التأمين جميع الحقوق التي ترتبت له على من تسبب في وقوع الخطر عن عمد أو إهمال، وذلك قبل أو بعد الحصول على التعويض.

5. **مبدأ المشاركة:** ويسري هذا المبدأ على تأمينات الخسائر فقط وتأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية والغرض منه أيضا ألا يكون التأمين وسيلة للربح غير المشروع، ويقضي هذا المبدأ أنه إذا تحقق الخطر المؤمن منه في وقت يكون المؤمن له مؤمنا على نفس الشيء موضوع التأمين لدى أكثر من مؤمن، فإن مجموعة المؤمنين تشترك في تعويض الخسارة نتيجة لتحقق الخطر المؤمن منه، كل حسب نسبة التأمين لديه، على أن يراعى مبدأ التعويض قبل أن يراعى مبدأ المشاركة.

6. **مبدأ السبب القريب:** السبب القريب هو السبب الفعال في حصول الخسارة، أي السبب الذي تنسب الخسارة إليه ولو أن هناك سببا آخر قد يتلو ويعمل بصفة مباشرة في إحداث الكارثة. (علي م، 2009،

صفحة 294) ولا توجد مشكلة في تطبيق هذا المبدأ إذا كان حدوث الخطر المؤمن منه هو السبب الوحيد لوقوع الخسارة، لكن صعوبة تطبيق هذا المبدأ تظهر عندما يتدخل خطر آخر مستثنى مع الخطر المؤمن منه فيعاصره أو يتعاقب معه فتتعدد الخسارة المالية.

### المطلب الثالث: تقسيمات التأمين

إن التأمين كنظام يتعلق بخدمة الإنسان ويساهم في حل الكثير من المشاكل، وعلى الرغم من أهميته إلا أنه لا يوجد تقسيم نموذجي يمكن العمل به، ويرجع هذا إلى لا محدودية الخطر وتنوعه. لكن يمكن أن نعدد بعض أهم تقسيماته.

#### أولاً: حسب طبيعة الغرض من التأمين

ويقسم كآتي:

**1. تأمينات خاصة أو تجارية:** وهنا يقوم التأمين أساساً على الاختيار لكل من المؤمن له والمؤمن ولا توجد أي صورة من صور الإلزام على التأمين، سواء بالنسبة للمؤمن في قبول تغطية الخطر من عدمه كما أن للمؤمن له كل الحرية في الإقدام على عملية التأمين. (مختار و إبراهيم، مبادئ الخطر والتأمين، 2001، الصفحات 61-62)

**2. التأمينات الاجتماعية:** ويتميز هذا النوع بأنه يفرض إجبارياً ولا دخل لإرادة المؤمن في قبوله أو رفضه إذ تقوم الدولة بفرض و سن القوانين التي تضمن تنظيمه على الوجه الأفضل. (أحمد م.، 2007، صفحة 59)

**3. تأمينات المسؤولية المدنية:** في هذا النوع من التأمين يكون الخطر المؤمن منه من أخطار المسؤولية التي قد تترتب على المؤمن له من قبل الغير، وقد يطلق عليها أخطار الذمة المالية ويقصد بها التأمين من الأخطار التي تصيب الغير ويكون الشخص مسئولاً عنها، مما قد يترتب عليه نقص في الذمة المالية. (عيد و وليد، 2009، الصفحات 109-110)

#### ثانياً: حسب موضوع التأمين أو الخطر المؤمن منه

وله عدد من الأنواع تتمثل في

**1. التأمين على الأشخاص:** هو التأمين الذي يكون الخطر المؤمن منه متعلقاً بالمؤمن له، لا بماله ويستحق مبلغ التأمين دون الحاجة إلى إثبات مبلغ التأمين مع قيمة الضرر. ونخلص إلى أنه في هذا النوع من التأمين يكون موضوع التأمين هو الشخص نفسه، كما هو الحال في تأمينات الحياة وتأمينات الحوادث الشخصية والتأمين الصحي. (نبيل، 2005، صفحة 11)

كما يعرف على أنه عقد يتعهد بموجبه المؤمن بأن يدفع مبلغا ماليا للمؤمن له أو المستفيد مقابل قسط إما أن يكون في شكل رأس مال يقدم دفعة واحدة أو في شكل إيراد شهري (ناجم و برحومة، 2017، صفحة 35)

**2. التأمين على الممتلكات:** وهو يشمل التأمين من الأضرار التي تصيب ممتلكات الأشخاص موضوع التأمين، حيث يندرج تحت هذا القسم التأمين من خطر الحريق، وتأمين السيارات وتأمين المحاصيل الزراعية ضد التقلبات الجوية، أي أن هذا النوع من التأمين يتعلق بمال المؤمن له.

**ثالثا: من حيث إمكانية تحديد الخسائر والتعويض اللازم**

من هذه الناحية يمكن أن يقسم إلى:

**3. التأمين النقدي:** ويشمل كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسائر الناتجة عنها عند تحقق الأخطار المؤمن منها، وذلك بسبب وجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة قياس الأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق هذا الخطر فعلا، ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد التأمينات على الحياة من أهم التأمينات التي ينطبق عليها هذا التأمين.

**4. تأمينات الخسائر:** تشمل كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسائر المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمين الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية ونجد أن أقصى مبلغ للتأمين يكون مبينا في عقد التأمين.

**رابعا: من حيث عقد التأمين**

وينقسم من حيث عقد التأمين إلى قسمين هما:

**1. التأمينات الاختيارية:** حيث يبرم العقد بطريقة اختيارية ولا يوجد أي إجبار في ذلك، ولل فرد أو المنشأة مطلق الحرية في الإقدام على هذه العملية، كما أن لشركة التأمين الحق في قبول أو رفض العملية التأمينية موضوع البحث، وتكون الحاجة الملحة والمصلحة الفردية هي الدافع الأقوى للإقدام على مثل هذه التأمينات. (محمد ح.، 2004، صفحة 65)

**2. التأمينات الإجبارية:** حيث لا يتوفر هنا عنصر الاختيار بل يكون أساس التعاقد هو الإجبار حيث تلزم الدولة الأفراد وأصحاب العمل بهذا النوع من التأمين بدافع المصلحة العامة، وحماية الطبقات ذات الدخل المحدود.

### خامسا: التقسيم العملي للتأمين

وينقسم إلى:

1. **التأمينات العامة:** حيث أنه يغطي تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية نحو الغير، كما يغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة في ممتلكاتهم سواء الأصول أو المنقولات.
  2. **تأمينات الحياة:** وفي هذا النوع يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة يؤديها المؤمن له بأن يدفع إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال، عند وفاة المؤمن له أو بقاءه على قيد الحياة لمدة معينة، أو أن يدفع إيرادا مرتبا لفترة محددة أو مدى الحياة وذلك حسب اتفاق العقد. (عيد و وليد، 2009، صفحة 112)
- أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد اتبع التقسيم التقليدي من جهة، حيث خصص فصولا خاصة للتأمين على الأشخاص وأخرى للتأمين من الأضرار، ومن جهة أخرى أخذ بالتصنيف القائم على التفرقة بين المجالات الكبرى للتأمين: المجال البري والمجال البحري والمجال الجوي. (حديدي، 2007، صفحة 32)

#### المطلب الرابع: وظائف التأمين وأهميته

يحتل التأمين مكانة بارزة لدى الأشخاص والمنشآت في عملية التقليل من الخسائر الناتجة عن الأخطار في حال تحققها، كما تعددت جوانبه الإيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من النواحي.

#### الفرع الأول: وظائف التأمين

بعد التطور الذي شهده التأمين اتخذ دوره أشكالا أخرى، فبرزت وظائف بات يؤديها لم تكن قد عرفت عنه من قبل، ويمكن أن نذكر منها كما يلي:

1. **تجميع رؤوس الأموال:** يؤدي تراكم الأقساط إلى تجميع رؤوس الأموال لدى شركات التأمين حيث تقوم باستثمارها، وتساعد بذلك على تدعيم الاقتصاد، فالتأمين يعمل على تجميع المدخرات وتوظيفها، ونظرا لخطورة هذا الدور تدخل المشرع لإحكام الرقابة على أمواله وكيفية استغلالها. (محمد ح.، 2004، صفحة 15)
2. **تبسيط الائتمان:** حيث يساعد التأمين على جعل الائتمان الفردي أقوى، فالتأمين يجعل المقترض أفضل من حيث خطر الائتمان، كما أنه يساعد على رد القيمة للمقرض لوجود ضمان إضافي، أي يعطي ضمنا إضافيا بأن القرض سوف يسدد. (ريجدا، 2006، صفحة 57) أما على مستوى المجموعة فإن رؤوس الأموال المجمعة من الأقساط لدى شركات التأمين تلعب دورا هاما في تدعيم الائتمان في الدولة، وذلك من خلال توظيف شركات التأمين للأموال المتوفرة في السندات العامة التي تصدرها الدولة.

**3. الوقاية:** من المفروض أن التأمين لا يؤدي إلى التعويض عن الضرر فحسب، بل يؤدي إلى تحسين مستوى السلامة وتقليل حجم الأخطار، ذلك أنه لشركات التأمين مصلحة دائمة في تقليل الحوادث وسد الذرائع إلى وقوع المكروه وتفادي أسباب وقوع الحوادث، وذلك لتزيد من أرباحها من خلال تقليل ما تدفعه من تعويضات.

**4. تعزيز العلاقات الدولية:** إن تشابه نظم التأمين والأخطار التي يغطيها والأسس الفنية التي يركز عليها يؤدي إلى تشابه الكثير من قواعده وأحكامه بين الدول، ويساعد هذا التقارب على ارتباط شركات التأمين المحلية بشركات التأمين الأجنبية، سواء لأنها تعيد التأمين لديها أو لأنها تشترك معها في تغطية نفس المخاطر التي يمتد نطاقها لأكثر من دولة.

**5. الحث على الاستثمار:** إن وجود برامج فعالة للتأمين على الأصول والممتلكات يزيد من إقدام أصحاب الثروات على الاستثمار، لأنه سيقبل المخاطر التي يواجهونها، فيصير بإمكانهم حصر ما يواجهونه من مخاطر في تلك المتعلقة بالعمل التجاري فحسب، فيزداد مستوى تخصصهم وخبرتهم. (عز الدين، 2008، صفحة 15)

**6. التعويض عن الخسائر:** يمكن لمن تم تعويضهم أن يعودوا إلى مراكزهم المالية السابقة بعد حصول الخسارة، نتيجة لذلك يمكنهم الحفاظ على الاستقرار المالي.

#### 7. علاقة التأمين بالمتغيرات الاقتصادية

حيث يؤثر التأمين على مختلف المتغيرات الاقتصادية على النحو التالي:

- **علاقة التأمين بالدخل الوطني:** تظهر أهمية التأمين في الاقتصاد من خلال العلاقة بين مجموع أقساط التأمين والنتاج المحلي الخام، أي نسبة أو حصة التأمين من الناتج المحلي الخام للدولة. وبصفة عامة تكون الدولة متطورة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي مرتفعة، بينما تكون الدولة متخلفة أو أقل تقدماً عندما تكون حصص التأمين في الناتج المحلي الخام لديها قليلة أو منخفضة.

- **علاقة التأمين بميزان المدفوعات:** إن التأمين باعتباره جزءاً من الاقتصاد الوطني يمثل بنوداً من بنود ميزان المدفوعات، وذلك راجع إلى أنه نشاط لا يمكن أن يتخذ صفة محلية، وعلى الرغم من تعدد الأسباب تبقى عملية إعادة التأمين من أهمها، حيث تستدعي هذه العملية التعاون بين الدول والتي يمكن أن تقسم إلى نوعين من الدول:

➤ **الدول المصدرة:** وهي الدول التي تحول إليها أقساط التأمين والتي تتم عملية إعادة التأمين لدى الشركات الموجودة فيها، ونتيجة لدخول هذه الأقساط يصبح ميزان المدفوعات لديها برصيد مدين وبذلك

تساعد هذه الأقساط على جعل ميزان المدفوعات موجبا، غير أنه حين يتحقق الخطر الذي تمت إعادة تأمينه فإنه على الشركة المعيدة للتأمين أن تقوم بعملية التعويض مما يؤدي إلى خروج الأموال.

➤ **دول مستوردة للتأمين:** وهي الدول التي قامت بعملية إعادة التأمين في الخارج، حيث لن يتأثر اقتصاد هذه الدولة في حال تحقق الخطر المعاد تأمينه في الخارج إلا بنسبة بسيطة، لأنه سيتدفق إليها نسبة كبيرة من تعويض الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر من الدول التي تمت لديها عملية إعادة التأمين. (ابراهيم، 2006، صفحة 117)

### الفرع الثاني: أهمية التأمين

يساهم التأمين تحسين العديد من مجالات الحياة كما أنه يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد ويمكن إبراز ذلك من خلال النقاط التالية:

**1. العمل على زيادة الإنتاج:** نظرا لما يتميز به التأمين من توفير تغطية أساسية من أخطار عديدة فإنه يشجع المنشآت والأفراد على الدخول في مجالات إنتاج جديدة، أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية دون تردد، وبالتالي الوصول إلى مزايا توسيع الإنتاج، كما يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمشروع. (ابراهيم، 2006، صفحة 114)

**2. زيادة الكفاءة الإنتاجية:** حيث أن التأمين يؤدي إلى إزالة الخطر من حياة الأفراد مما يبعث الطمأنينة والأمان في نفوسهم بخصوص المستقبل، الأمر الذي يمكنهم من تركيز كل من طاقاتهم وأفكارهم في العمل والابتكار واستحداث الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج وتحسين مستواه. (عيد و وليد، 2009، الصفحات 114-115)

**3. العمل على دفع عملية الإنتاج:** هذا بشكل عام وخاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف في القدرة الادخارية بالنسبة للقطاع العائلي، فالتنمية الحقيقية هي التي تعتمد على الاستثمار في كافة المجالات المصحوبة في نفس الوقت بالادخار، حتى يمكن تحقيق تغيير في الشكل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. (مختار و ابراهيم، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، 2000، صفحة 57)

**4. المساهمة في توسيع نطاق العمالة والتوظيف:** حيث يمتص التأمين جزء كبيرا من العمالة في المجتمع ذلك أن التوسع في التأمين يقتضي توفر حد معين من العمالة بمختلف أنواعها.

**5. تقديم الحلول لبعض المشاكل الاجتماعية:** تقدم نظم التأمين الاجتماعية الوسيلة الملائمة لمواجهة الخسائر المترتبة عن انقطاع الدخل نتيجة العجز أو الوفاة أو التعاقد، ولم يكن تدخل الدولة في التأمين الاجتماعي وجعله إجباريا، إلا اعترافا بأهمية نظام التأمين الاجتماعي لحل تلك المشاكل الاجتماعية والمتعلقة بفقدان الدخل

الناتج عن المجهود الإنساني العضلي أو الذهني الذي يمثل المصدر الأساسي للدخل لدى كثير من الأفراد. وفي مجال المسؤولية المدنية يقوم نظام التأمين بأفضل وسيلة لضمان حصول المتضرر على التعويض المستحق له. (عيد و وليد، 2009، صفحة 117)

**6. تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث:** لأن المؤمن له لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا كان هناك إرادة من قبل المؤمن له في تحقيق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إذا زادت الخسائر عن حد معين، ووجود مثل هذه الشروط والتخفيضات في التعويض تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب الخطر المؤمن منه قدر الإمكان.

### المبحث الثاني: الأطراف المكونة لنشاط التأمين

من المعروف أن عملية التأمين تتم بين طرفين هما المؤمن والمؤمن له، إلا أن هذه العملية ما هي إلا نتيجة لمجموعة من الإجراءات التي تتم من خلال أكثر من جهة، وهذا ما سنحاول شرحه من خلال هذا المبحث.

#### المطلب الأول: شركات التأمين

تعددت أنواع شركات التأمين نتيجة للتطورات المتسارعة، فأصبح كل منها تؤدي نوعا من أنواع التأمين كما اختلفت نتيجة للغاية من وراء التأمين.

#### الفرع الأول: مفهوم شركات التأمين

إن نشاط التأمين يتمحور حول عمل شركات التأمين، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى ماهيتها **أولا: تعريف شركات التأمين:** لقد تعددت تعريفات شركات التأمين ونذكر منها "هي وسيط يتقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد وبالتالي يمكنها أن تحقق قدر من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها".

كما يمكن أن نعرفها على أنها " نوع من المؤسسات التي تقدم دورا مزدوجا، فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة لمن يطلبها، كما أنها تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم، في شكل أقساط لتعيد استثمارها مقابل تحقيق عوائد". (منير، 1999، صفحة 397)

وتعرف أيضا على أنها "هيئات تتكون من مؤمنين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للمنشآت والأفراد، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق خطر المؤمن منه، وتتنوع هيئات التأمين حسب الشروط أو طبيعة تكوينها من ناحية وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها والهدف منها من ناحية أخرى". (مختار و ابراهيم، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، 2000، صفحة 79)

ومن خلال ما سبق نستنتج أن شركات التأمين عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بدور مزدوج، حيث تقدم الخدمات التأمينية لمن يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم، وهذا دورها الأول أي وسيلة للتأمين كما أنها تستثمر جزء من الأموال المتوفرة لديها بغية الحصول على عائد، غير أن قدرتها على توظيف أموالها تتوقف على طبيعة تكوينها وحسب طريقة تنظيمها.

### ثانياً: أنواع شركات التأمين

تنقسم شركات التأمين إلى أنواع: حسب الشكل القانوني وحسب الشكل الفني بالإضافة إلى شركات إعادة التأمين.

#### 1. الأشكال القانونية لشركات التأمين: وتتمثل في

- **شركة المساهمة:** هي شركة قانونية، يؤلفها عدة أشخاص يكتبون فيها بأسهم قابلة للتداول ولا يسألون عن ديونها إلا بمقدار أسهمهم فيها، ويقسم رأس المال فيها إلى أسهم تطرح للاكتتاب (هشام أ.، 2005، صفحة 106).

- **الجمعيات التعاونية:** وهي الجمعيات المؤلفة من تجمع الأعضاء الذين يتعرضون لنفس الخطر يلتزمون بتعويض من يلحقه ضرر منهم، وذلك من الاشتراك الذي يؤديه كل عضو، وهو اشتراك متغير يزيد أو ينقص حسب قيمة التعويضات التي تلتزم الجمعية بأدائها خلال السنة، وشركات التأمين التعاوني لا تعمل من أجل الربح، لذا فإن زادت قيمة الأقساط المحصلة عن قيمة الخسائر المدفوعة فإنها ترد الفائض إلى أعضائها، وإن حصل العكس يطلب من الأعضاء تكملة الفرق في نهاية السنة. (نبيل، 2005، الصفحات 18-19)

- **صناديق التأمين:** هذه الشركات تشبه لحد كبير شركات الاستثمار، فهي لا تصدر أسهم بل يحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل إلى خبراء مختصين في مجال التأمين، حيث إن عائدات استثماراتها لها تأثير كبير، فهي تغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة. (أحمد ح.، 2005، صفحة 54)

- **الحكومة كمؤمن:** حيث أن هناك صناديق حكومية للتأمين تتولى التأمين ضد الأخطار التي لا تقبلها في العادة شركات التأمين، أو تلك التي ترى الحكومة ضرورة ملازمتها بنفسها، والهدف من وراء تدخلها هو خدمة أفراد المجتمع وحمايتهم وتقديم خدمة التأمين لهم بأقل تكلفة ممكنة، دون الأخذ بعين الاعتبار عامل الربح. (مختار و ابراهيم، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، 2000، صفحة 93)

#### 2. الأشكال الفنية لشركات التأمين

وتتمثل في الأنواع التالية:

- **شركات التأمين العام:** يقصد بشركات التأمين العام الشركات التي تقوم بكل أنواع التأمين التي لا ينطبق عليها وصف التأمينات على الحياة. (عيد و وليد، 2009، صفحة 112) وهكذا نجد أن التأمين العام هو التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، وغيرها من أنواع التأمين.
- **شركات التأمين على الحياة:** يتركز نشاطها على التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط)، وتتميز هذه الشركات بإصدار وثائق تأمين خاصة بها منها ما يستحق مبلغ التأمين في حياة المؤمن له، ومنها ما لا يستحق مبلغ التأمين إلا بعد وفاته. أما في التأمين المختلط فيستحق مبلغ التأمين إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة لفترة محددة، بعدها يؤول التأمين إلى المستفيدين إذا ما حدثت حالة الوفاة.

### الفرع الثاني: وظائف شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بالكثير من الوظائف وهي كالتالي:

1. **وظيفة التسعير:** يتم تحديد من خلال وظيفة التسعير سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة بما يناسب مع درجة احتمال تحقق الخطر، كما ويتناسب مع الظروف المحيطة بالخطر المؤمن منه إضافة إلى أنه يتناسب وبصورة عكسية مع معدل الفائدة الفني، ويتم تحديد سعر التأمين من قبل الإكتواري، ويراعى أن يكون السعر تنافسيا من جهة وكافيا لتغطية الخطر المؤمن ضده ويدر بعض الربح من جهة أخرى.
2. **وظيفة الاكتتاب:** ويهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة، وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول الطلبات التي يتوقع أن تنتج عنها أرباح، وترفض الطلبات التي يتوقع أن تصدر عنها خسائر أو لا تكون مجدية. فهي بالتالي تقوم بدراسة كل هيئة أو فرد يقوم السمسار أو وكيل الإنتاج بتقديمها للشركة، ومنها دراسة أمكانية قبول أو رفض عملية التأمين حسب نوعية الخطر ودرجته. (محمد ر.، 2009، صفحة 90).
3. **وظيفة الإنتاج:** ويقصد بالإنتاج في مجال التأمين، المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، وغالبا ما يشار إلى الوكلاء الذين يقومون ببيع التأمين على أنهم منتجون، لأن شركة التأمين مرخص لها قانونيا باستخدام موظفين وأشكال مطبوعة للوثائق، ولكن لا يتم إنتاج أي شيء حتى تباع الوثيقة ومفتاح تحقيق نجاح مالي متوقف على قوة رجال البيع (ريجدا، 2006، صفحة 804).
4. **وظيفة تسوية المطالبات:** وهي الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن منه وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق

من خلال تسوية الخسائر والذي يقوم بهذه العملية هو مسوي الخسائر. (أسامة و شقيري ، 2010 ، صفحة 161).

وهناك ثلاثة أسس متبعة في تسوية المطالبات هي:

- التحقق من صحة المطالبات المقدمة.
- الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبات.
- تقديم المساعدة للمؤمن لهم.

**5. وظيفة إعادة التأمين:** وهي من أهم وظائف شركات التأمين، لأنها من أهم الطرق التي تمكن شركات التأمين من نقل جزء من الخطر الذي أمنت عليه، وهي غير قادرة على تغطيته إلى شركة أخرى، غير أن الأمر يختلف بالنسبة للعقد المبرم بين شركة التأمين والمؤمن له، عن العقد بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين فالعقد بين الشركتين ليس عقد إذعان إضافة إلى كثير من نقاط الاختلاف الأخرى.

**6. وظيفة إدارة الاستثمار:** إن هيكل أصول ميزانية شركة التأمين هو محفظة استثمارية تمثل خليط من الأوراق المالية الاستثمارية والعقارات والرهنات والقروض إلى جانب استثمارات أخرى، ويقوم الاستثمار على ركيزتين: أولهما استثمار أقساط التأمين فور استلامها، وهو ما يعني أن قيمة الأقساط تكون في جانب الأصول بينما تكون المخصصات التي تخصم منها التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين في جانب الخصوم أما الركيزة الثانية فهي اعتبار رأس المال والاحتياطات بمثابة درع واق للحماية من أي خسائر.

### المطلب الثاني: وسطاء التأمين

نظرا لتنوع شركات التأمين وتنوع الخدمات التي تقدمها إضافة إلى حدة المنافسة فيما بينها للهيمنة على سوق التأمين والوصول إلى أكبر عدد من المؤمن لهم، فإن هذه العملية اقتضت ظهور أشخاص يقومون بعملية الوساطة بين المؤمن والمؤمن لهم، وهم كما سيظهر في المطلب التالي.

### الفرع الأول: السماسرة

يعد السماسرة جزء مهم من نشاط التأمين، لذا سنحاول التطرق إلى مفهوم السماسر والخصائص التي يتمتع بها.

#### 1. تعريف السماسر

يمكن أن نعرف السماسر على أنه " السماسر هو الشخص الذي اتخذ من عملية التوسط بين المؤمن والمؤمن له في إبرام عقود التأمين حرفة وحيدة مقابل عمولة يتقاضاها من المؤمن، ويعتبر السماسر بمثابة ممثل عن طالب

التأمين، إذ يتولى عنه تنظيم استمارة طلب التأمين وتقديمها إلى المؤمن وينوب عنه في الإدلاء بالبيانات المطلوبة والحصول على الشروط الملائمة، وفي حالة تحقق الحادث يتابع السمسار إجراء تسوية التعويض". (بهاء، 2007، صفحة 34)

ومن خلال التعريف نجد أن السمسار يقوم بخدمة حقيقية لجمهور المؤمن لهم، إذ أنه بحكم درايته الواسعة بوثائق التأمين المختلفة يستطيع أن ينصح عميله بأفضل وثيقة تتناسب مع ظروفه، كما أنه في حالة العقود الكبيرة يستطيع أن يجزئ العقد على عدد من شركات التأمين، إذ أن شركة واحدة لا تستطيع قبول العقد بأكمله. (عبد الرحمن، 1980، صفحة 212)

إذا سمسار التأمين يعد وكيلا للمؤمن له لا مسؤولا تجاهه، ومن ثم فإنه لا يرتبط بعلاقة تعاقدية مع شركة التأمين وتحدد مسؤوليته تجاه المؤمن له طبقا لأحكام الوكالة، ومهمته كسمسار تقتصر على مجرد التوسط في إبرام هذا العقد.

## 2. خصائص مهنة السمسار

تتمتع مهنة السمسار بجملة من الخصائص منها:

- لا يمثل السمسار أحد الطرفين بل يقوم بالتقريب بين الفريقين: حيث يمثل السمسار المؤمن له ولا يمتلك السمسار السلطة لإلزام المؤمن، بدلا من ذلك يمكن للسمسار أن يقبل طلبات التأمين، وبعد ذلك يحاول التغطية مع مؤمن مناسب. (فوجال، 2007، صفحة 169)

- عقد السمسرة من العقود الرضائية التي يكفي لانعقادها تطابق الإيجاب والقبول بين من كلف السمسار وبين هذا الأخير، لكن لا يكون التأمين ساريا إلا بعد أن يقبل المؤمن العملية. (ريجدا، 2006، صفحة 780)
- يعمل السمسار أحرارا في تقديم إنتاجهم إلى أي شركة تأمين بدون أن يكونوا مقيدين بأي تعاقد مع
- أي شركة. فهم يمثلون حملة الوثائق في سوق التأمين وأمام شركات التأمين، وذلك بما يقدمونه لهم من خدمات كما أنهم يقدمون الغطاء المناسب لكل حامل وثيقة بما يتلاءم مع حاجاته ورغباته (أسامة و شقيري ، 2010، صفحة 215)

- لا تكون للسمسار علاقة دائمة بأي من الطرفين، فبما أنه لا يبرم العقد بنفسه فإن مسؤوليته تنتهي عند اتفاق الطرفين على إبرام العقد.

- عقد السمسرة في التأمين من العقود التجارية: لأن محل العقد هو السمسرة والسمسرة تعد من الأعمال التجارية (فوزي، 2009، الصفحات 282-283).

**3. أجر السمسار:** إن ما يحصل عليه السمسار لقاء قيامه بمهمته المتمثلة في جلب الزبائن لشركة التأمين هو عمولة، تتمثل عادة في نسبة مئوية من الصفقة المراد إبرامها وتحسب على القسط الصافي من الحقوق والرسوم. (المرسوم التنفيذي 340/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتضمن شروط منح وسحب الاعتماد من وسطاء التأمين، 1995، صفحة 15)

### الفرع الثاني: الوكيل العام للتأمين

وكلاء التأمين نوعين، منهم العام والخاص وسنقتصر في هذه النقطة على تناول الوكلاء العامون.

#### 1. تعريف الوكيل العام للتأمين

لا بد من التمييز بين الوكيل بعمولة والذي يمكن أن نعرفه بشكل عام على أنه "هو شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإبرام تصرف قانوني مع الغير باسمه الخاص، لكن لحساب الموكل الذي كلفه بإجراء هذا التصرف وذلك نظير حصوله على أجر يسمى بالعمولة، قد يتفق على أنها نسبة مئوية من قيمة التصرف الذي يبرمه". (محمد س.، 2002، صفحة 103)

وبين الوكيل العام للتأمين الذي يمكن أن نعرفه على أنه "الوكيل العام للتأمين هو شخص طبيعي يمثل شركة أو عدة شركات بموجب عقد التعيين المتضمن اعتماده بهذه الصفة" (الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات، 1995، صفحة 34)

والفرق بين الوكيل العام والوكيل بعمولة أن الوكيل بعمولة يشبه عمله عمل السمسار، بينما يعتبر الوكيل العام جزء من شركة التأمين، وقد يتمتع الوكيل العام بسلطة أوسع إذ يعطى سلطة قبول أو رفض طلبات التأمين وإصدار الوثائق، وفي حالة وقوع الخطر قد يكون له الحق في التثبت من وقوع الخسارة والاتفاق مع المؤمن له في حالة التعويض. (عبد الرحمن، 1980، صفحة 212)

كما أن الوكيل بعمولة يمكن أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا، بينما لا يكون الوكيل العام إلا شخصا معنويا، ويجب على الوكيل العام للتأمين أن يخصص إنتاجه للشركة أو للشركات التي يمثلها بخصوص عمليات التأمين التي اعتمد من أجلها، ولا يجوز له تمثيل أكثر من شركة واحدة بالنسبة لعمليات التأمين ذاتها. (الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات، 1995، صفحة 34)

ويضع الوكيل العام بصفته وكيلًا:

- كفاءته التقنية تحت تصرف الجمهور قصد البحث عن عقد التأمين واكتتابه لحساب موكله.
- خدماته الشخصية وخدمات الوكالة العامة تحت تصرف الشركة أو الشركات التي يمثلها.

## 2. مهام الوكيل العام

ويمكن أن نحدد إطار مهام الوكيل العام من خلال قاعدتين هما قاعدة الامتياز الإنتاجي وقاعدة الامتياز الإقليمي:

● **قاعدة الامتياز الإنتاجي:** يخصص الوكيل العام كل إنتاجه للشركة التي وكلته وتلزمه بالألا يمثل شركة التأمين إلا في العمليات التي وكل بشأنها، ويمنع الوكيل العام للتأمين أن يبرم عقود تأمين لحساب شركات تأمين أخرى إلا في حالات خاصة، وهي العمليات التي لا تمارسها شركة التأمين التي يمثلها أو تلك التي لم تكن موضوع توكيل بينها، أو تلك التي ترتب تعليلها إما عقود سبق أن فسختها الشركة وإما اقتراحات سبق أن رفضتها أو رفضت شروطها. (المرسوم التنفيذي 341/95، المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتضمن للقانون الاساسي للوكيل العام للتأمين، 1995، صفحة 16)

● **قاعدة الامتياز الإقليمي:** ينفرد الوكيل العام للتأمين بإنجاز الأعمال المبينة في العقد وينفرد بتسييرها كما يمكن لشركة التأمين ألا تقتصر على وكيلو أحد، وتعين بالنسبة لعمليات التأمين نفسها إذا كان حجم الأعمال يتطلب ذلك، وكيلا عاما آخر أو وكلاء آخرين في نفس الدائرة. (المرسوم التنفيذي 341/95، المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتضمن للقانون الاساسي للوكيل العام للتأمين، 1995، صفحة 17)

غير أنه من الممكن أن تكون الصلاحيات المخولة للوكيل بعمولة مطلقة دون قيد أو شرط يتضمن منطقة جغرافية معينة، وهذا النوع من الوكلاء يكونون عادة وكلاء لشركات تأمين أجنبية، ليس لها فروع مسجلة في الدولة التي يعمل فيها الوكلاء. (بهاء، 2007، صفحة 33)

**3. أجر الوكيل العام:** يتقاضى الوكيل العام للتأمين نتيجة قيامه بمهامه عمولة يحددها العقد وهي تتمثل في عمولتين (المرسوم التنفيذي 341/95، المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتضمن للقانون الاساسي للوكيل العام للتأمين، 1995، صفحة 17):

● **عمولة المساهمة:** وهي عبارة عن مكافأة عن عملية الإنتاج، وتحسب بنسبة مئوية من مبلغ القسط الصافي من الحقوق والرسوم لكل عملية.

● **عمولة التسيير:** وهي عبارة عن المكافأة المتأتية عن أعمال التسيير التي يقوم بها الوكيل العام للتأمين وذلك طبقا لعقد التعيين، ويمكن أن تتم مراجعة عمولة التسيير إذ طرأ تعديل على المهام المسندة للوكيل العام للتأمين.

### المطلب الثالث: خبراء التأمين

بما أن عقد التأمين يدور حول التزامين، الأول يتمثل في التزام المؤمن له بدفع القسط فقد يلجأ هذا الأخير إلى طلب دراسة تقديرية لإمكانات الشركة خاصة في العقود ذات القيم الكبيرة، والالتزام الثاني يكون عبارة عن التغطية التي يقدمها المؤمن والتي لا تتم إلا بعد تقييم حجم الأضرار، وهذا لا يتأتى إلا من خلال خبراء مختصين في هذه العمليات.

### الفرع الأول: الخبراء الإكتواريين

لا تزال مهنة الإكتواري في العالم العربي مهنة مبهمّة إن لم نقل مجهولة، إلا من قبل المتخصصين في مجال التأمين أو ذوي الاطلاع الواسع في هذا المجال، وقد يفسر ذلك بقلتهم، ففي الدول المتطورة هناك 16 إكتواري لكل مليون نسمة، بينما هناك إكتواري واحد مقابل كل خمسة ملايين نسمة في العالم العربي.

#### 1. تعريف الإكتواري

على الرغم من أن موضوع الخبر الإكتواري يحتمل جزء كبير من الدراسة إلا أنه من الضروري التطرق إليه بصفة عامة من أجل توضيح الصورة العامة لمكونات نشاط التأمين.

حسب الجمعية الدولية للإكتواريين "الإكتواري هو مفكر متعدد المواصفات الاستراتيجية، متمرس في النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وحساب الاحتمالات والعلوم المالية. لُقّب الإكتواري بالمهندس المالي ومهندس الرياضيات الاجتماعية، لأن تركيبته الفريدة التي يتحلّى بها من تحليل وصفات عمل تسمح له بمواجهة التحديات المالية والاجتماعية في العالم كلّ". (راشد س.، 2005، صفحة 2)

ويمكن أن نعرف الإكتواري على أنه "كل شخص يقوم بدراسات اقتصادية ومالية وإحصائية بهدف إعداد أو تغيير عقود التأمين، ويقوم بتقييم أضرار وتكاليف المؤمن والمؤمن له، ويحدد أسعار الاشتراك بالسهر على مردودية الشركة ويتابع نتائج الاستغلال ويراقب الاحتياطات المالية للشركة". (الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات، 1995، صفحة 35)

ويمكن أن نعرفه على أنه "شخص متخصص ذو مهارة عالية، وهو على دراية بكل جوانب عمل شركات التأمين والتي تشمل التخطيط والتسعير والبحوث". (ريجدا، 2006، صفحة 805)

**2. مهام الإكتواري:** للإكتواري الكثير من المهام وفي عدة مجالات فهمام الإكتواري بصفة عامة تتمثل في (المرسوم التنفيذي 220/07. المؤرخ في 14 جويلية 2007 المتضمن شروط اعتماد خبراء ومحافظي العواريات وخبراء التأمين لدى شركات التأمين وشروط ممارسة مهامهم وشطبهم، 2007، صفحة 21):

- تحليل العوامل الاقتصادية والمالية والإحصائية قصد تحديد شروط التأمين.
  - تقييم أخطار وتكاليف المؤمن والمؤمن له.
  - دراسة مردودية شركات التأمين وقدرتها على الوفاء.
  - متابعة نتائج الاستغلال ومراقبة الاحتياطات المالية للشركة.
  - اقتراح طرق تسعير الأخطار أو إبداء الرأي فيها.
  - يحدد أسعار الاشتراك بالسهر على مردودية المؤمن والمؤمن له.
- إضافة إلى:

- احتساب قيمة الفائض أو العجز في صندوق التأمين في آخر السنة وذلك بعد دراسة توزيع تكاليف الإدارة بشكل عادل بين مختلف القطاعات والمنتجات التأمينية.
  - قياس وتحليل قيمة المخاطر التأمينية والاستثمارية وتأثيرها على ملاءة الشركة، من خلال مقارنتها مع رأس المال والفائض أو العجز في صندوق التأمين.
  - إبداء الرأي وإعطاء المشورة بالنسبة لسياسات الاستثمار وإعادة التأمين المعتمدة، وذلك عبر دراسة انعكاساتها على قيمة المخاطر وملاءة الشركة.
  - المساهمة في بناء استراتيجيات التسويق عبر استشراف وتحليل جدوى ومنافع ومساوئ الخطط المطروحة.
  - كما أن هناك دور للإكتواري لدى هيئات الرقابة ويمكن أن نقول عنها مشاركة الإكتواريين في عملية الرقابة.
- ووفقا للجمعية الدولية للإكتواريين فهي تتمثل في (International Actuarial Association (IAA), 2002, p. 5):

- تسعير وتصميم المنتجات.
- حماية مصالح حملة وثائق التأمين.
- وضع السياسات الكلية وتحديد المطالبات على الخصوم من خلال تقدير الالتزامات المتعلقة بالتأمين.
- تحديد رأس المال المناسب: فمن خلال خبرتهم في مجال الإحصاء يمكنهم المساعدة في تحديد رأس المال المطلوب، آخذين بعين الاعتبار أن يكون كافيا خاصة لمواجهة المخاطر التشغيلية. أما المسؤوليات المدنية للإكتواري في تأمينات الحياة بالنسبة لهيئات الإشراف فتتمثل في (راشد س.، 2005، صفحة 12):
- إعطاء الرأي عن الحالة المالية للشركة.
- إعداد شهادة الملائمة.

➤ تقديم التقارير الإكتوارية.

➤ تحديد المنتجات الجديدة وتعريفات الأقساط.

➤ كشف المعلومات الفنية للتسويق.

### الفرع الثاني: خبراء التأمين

عندما تحاول شركات التأمين تحديد أسعار منتجاتها فإنها تلجأ إلى خبراء إكتواريين، والذين يستندون في تحديدهم للسعر إلى دراسات إحصائية ودراسات أخرى، غير أن المشكل يظهر لديها عندما يحين وقت التعويض فهنا لا بد من وجود متخصصين يقومون بهذه العملية.

#### 1. تعريف خبراء التأمين

يمكن أن نعرف خبير التسوية بأنه "كل شخص سواء كان طبيعي أو معنوي مؤهل لتقديم الخدمة في مجال البحث عن الأسباب وطبيعة الأضرار وامتدادها وتقييمها والتحقق من ضمان التأمين". (الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات، 1995، صفحة 35)

من خلال التعريف يمكن أن نتوصل إلى أنه ليس من الممكن تحديد شخص معين ليكون الخبير الوحيد وذلك نظرا لاستحالة حصر المخاطر المؤمن ضدها ومن غير الممكن أن يتمكن أي كان من الخبراء من الإحاطة بجميع الميادين، لذا فإن شركات التأمين تلجأ للخبير المناسب تبعا لمجال الخطر الذي تتعلق به عملية التسوية\*.

وقد يكون هذا الخبير أحد الأشخاص الآتي ذكرهم: (أسامة و شقيري ، 2010 ، صفحة 162)

- وكيل التأمين: حيث تفوضه شركة التأمين للقيام بهذه العملية في كثير من الأحيان.
- مسوي الخسائر التابع لشركة التأمين: ويكون أحد موظفي الشركة المتخصصين في هذا المجال.
- مسوي الخسائر المستقل: وقد يعمل بصفة مستقلة أو يكون مؤسسة متخصصة في تسوية الخسائر.

#### 2. مهام خبراء التأمين

ومن بين أهم ما يقومون به: (المرسوم التنفيذي 220/07. المؤرخ في 14 جويلية 2007 المتضمن شروط اعتماد خبراء ومحافظي العواريات وخبراء التأمين لدى شركات التأمين وشروط ممارسة مهامهم وشطبهم، 2007، صفحة 21)

- البحث عن أسباب الحادث واثبات وقوعه المادي.
- تحديد طبيعة الأضرار وحجمها.
- تقدير و/أو تقييم الأضرار.

- تدوين جميع المعايينات في تقرير.

إضافة إلى المهام التالية:

- على الخبير المحاسبي أن يحلل المعالم الاقتصادية والمالية والإحصائية، بالنظر إلى تحديد شروط التأمين.
- يقوم الخبير بتقييم الأخطار والتكاليف لكل من المؤمن له والمؤمن.
- يدقق النظر في شروط المردودية والقدرة على الوفاء بالتعهد لشركات التأمين.

**3. واجبات خبير التأمين:** ومن بين ما يجب أن يلتزم به خبير التأمين: (المرسوم التنفيذي 220/07. المؤرخ

في 14 جويلية 2007 المتضمن شروط اعتماد خبراء ومحافظي العواريات وخبراء التأمين لدى شركات التأمين وشروط ممارسة مهامهم وشطبهم، 2007، صفحة 22)

- ممارسة مهامه بعناية طبقاً لأعراف وتقاليد المهنة.
- التحلي بالسلوك الحسن.
- كتمان السر المهني واحترام قواعد المهنة.

### المطلب الثالث: الرقابة والإشراف على نشاط التأمين

إن وجود شركات للتأمين وخبراء ووسطاء لا يكفي لكي يكون لدينا سوق للتأمين، فلا بد من وجد تنظيم لهته الأطراف حتى يؤدي كل منها وظيفته بشكل جيد، وهذا ما يجعل عملية الإشراف والرقابة على التأمين أمراً ضرورياً، ويجب التركيز عليه بشكل كبير، خاصة وأن قطاع التأمين يختلف عن باقي القطاعات في العديد من النقاط الجوهرية، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المطلب.

### الفرع الأول: ماهية الرقابة على التأمين

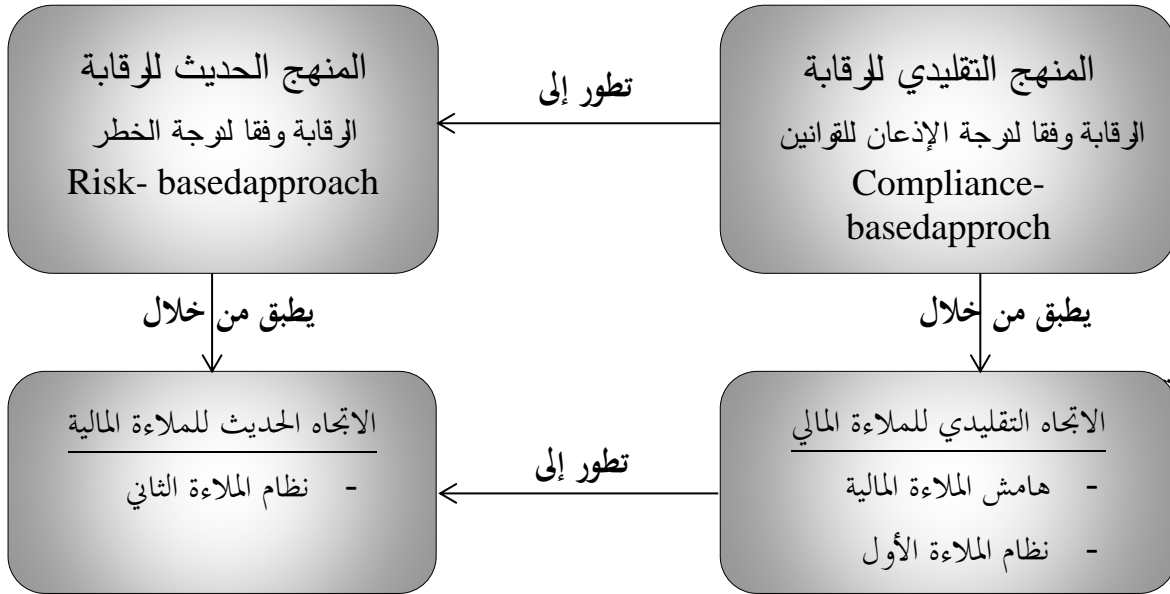
على الرغم من أهمية الحديث عن هيئات الإشراف والرقابة إلا أننا سنكتفي في هذا المطلب بالحديث عن أنواع الرقابة المتبعة في مختلف الدول، لأن لكل دولة هيئات الرقابة الخاصة بها ولكل هيئة هيكلها الخاص، على أن نتطرق لهذا الموضوع في فصل دراسة الحالة بالنسبة للدول محل الدراسة.

والجدير بالذكر أن الرقابة على التأمين تتم من خلال منهجين أحدهما حديث والآخر تقليدي، وفي دراستنا لهذين المنهجين لن نتناول المتطلبات الإدارية للرقابة على التأمين من مسك دفاتر وإرسال الوثائق إلى الجهات الرقابية.

ومن خلال الشكل التالي يمكن أن نفهم التطور الذي مرت به العملية الرقابية على التأمين والموضح في

الصفحة الموالية:

الشكل رقم 1: تطور الفكر الرقابي في صناعة التأمين



المصدر: (غادة، 2012، صفحة ج)

أولا: المنهج التقليدي للرقابة على التأمين

ونقصد بها الرقابة التي بنيت أساسا على مدى التزام شركات التأمين بالقوانين والتشريعات التي تنظم القطاع فمثلا حسب ما ينص عليه القانون في الجزائر فإن الرقابة على التأمين تتمثل في مجموعة من المواد القانونية التي تقر مجموعة من الالتزامات المالية والتي يتوجب على شركات التأمين الالتزام بها، كما يتم استخدامها كأداة للتأكد من قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، وبالتالي الحفاظ على حقوقهم هذا الهدف الذي يعتبر من أهم ما تسعى إليه الجهات الرقابية.

1. الملاءة:

يقصد بالملاءة قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها دون تأثر مركزها المالي وتستند ملاءة الشركات على مجموعة من العوامل المؤثرة على ملاءة شركات التأمين نوجزها فيما يلي:

- **الاحتياطات الفنية المناسبة** والتي تعتبر هامش أمان جيد يعكس قوة الملاءة المالية: مع مراعاة توافق الأسس المستخدمة في التسعير والعناية في تحديد دور الخبرة الإكتوارية في حساب تلك الاحتياطات الفنية.

- جودة الأصول وقدرتها على التحول إلى نقد في أجل مناسب: لا بد من أن تتفق ظروف سداد الالتزامات وقت حدوثها أو استحقاقها، وفي هذا الصدد من الواجب إيجاد العلاقة المنطقية بين كل من طبيعة الأصول المملوكة والتي تكون في حيازة شركة التأمين، وطبيعة الأخطار التي تواجهها الشركة كخطر السوق، وخطر تركيز الأصول في نوع واحد، وخطر السيولة...إلخ.
- كفاءة الإدارة للعلاقة الارتباطية بين أصول وخصوم الشركة: ويمكن أن تتحقق بعدة طرق من أحدثها
  - الاستعانة بالمشتقات المالية، والهدف الرئيسي من تحقيق كفاءة الإدارة لهذه الأصول في علاقتها مع الالتزامات، هو تحقيق عائد نقدي (تدفق) من إدارة الأصول، يتناسب ويتزامن مع حدوث وظهور الالتزامات من آن لآخر.
  - إعادة التأمين: تعتبر عمليات إعادة التأمين أحد المحاور المهمة في نجاح تحقق ملاءة مالية جيدة لشركة التأمين، فتحويل الخطر إلى معيد تأميني كفاء بتكلفة مقبولة، يخفض من مستوى الأخطار التي تواجهها الشركة، بل إن عمليات إعادة التأمين الجيدة تعتمد على قياس سليم للخطر ومن ثم خفض نسبة احتمالات الأخطاء التي قد تقع في تقييم الأخطار.
- وللملاءة في مجال التأمين أهمية خاصة تنبع من أن السلعة التي يتم التعامل عليها بيعا وشراء سلعة غير منظورة فهي وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمانيا بمدة معينة وقد لا يتحقق خلالها وفي كل الأحوال لا يمكن معرفة سبب حدوثه وعلى هذا يجب أن نعرف وضع الملاءة في الشركة عند التعاقد وأيضا التحقق من استمرار هذه الملاءة في المستقبل (زرروخي، زيتوني، و عماري، 2018، صفحة 3)

## 2. نظام الملاءة الأول

وهي المرحلة الانتقالية التي سبقت التغيير في العملية الرقابية، وقد صدر من قبل الجمعية الدولية لمراقبي التأمين، من خلال مجموعة من المبادئ المتعلقة بنظام الملاءة المالية وكفاية رأس المال. ويقوم نظام الملاءة على أساسين (Financial Services Authority (FSA), 2006, p. 10)

- تعديل متطلبات هامش الملاءة.
- توفير قواعد حوكمة موحدة تحكم كل من التأمين على الحياة وعلى غير الحياة.
- كما يهدف هذا الأخير إلى:
- الحد من خطر أن تكون شركة التأمين غير قادرة على تلبية المطالبات.

- الحد من الخسائر التي يتحملها حملة وثائق التأمين في حال كانت الشركة غير قادرة على تلبية جميع المطالبات بالكامل.
- توفير الإنذار المبكر للمشرفين حتى يتمكنوا من التدخل فوراً إذا كان رأس المال أقل من المستوى المطلوب.
- إلا أن هذا النظام كان له الكثير من النواقص أبرزها اعتماد هامش الملاءة في شركات التأمين على غير الحياة على حجم عقود التأمين وليس على المخاطر الكامنة في العقود، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار كل الأخطار (سهيلة، 2009، صفحة 12) من حيث إدارتها، فقد اعتبر هامش الملاءة الملجأ الأخير في حال فشل الإجراءات الأخرى المتبعة لضمان الاستقرار المالي، كما أن هذا التصور من الممكن أن يؤدي إلى المبالغة في تحديد هامش الملاءة.

### ثانياً: الانتقادات الموجهة إلى فكر المنهج الرقابي التقليدي

- هناك العديد من الانتقادات التي وجهت لهذا المنهج الرقابي ومن بينها: (غادة، 2012، صفحة ج)
- يعتبر المنهج التقليدي للإشراف والرقابة منهجا للرقابة العلاجية حيث يتم علاج الخطر وتصحيح مسار الانحراف المالي بعد وقوعه مما يكلف كلا من الهيئة الرقابية وشركة التأمين الكثير من الجهد والوقت والكلفة.
  - يقتصر هذا المنهج الرقابي على مجموعة من الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين والتي ورد بشأنها لوائح وتنظيمات بينما يمكن التعامل مع باقي الأخطار التي لم تتضمنها اللوائح والتشريعات وفقاً لظروف السوق أو الصناعة.
  - تركز الهيئات الرقابية على الانحرافات المالية الناتجة عن عدم تطبيق اللوائح دون إعطاء أي تقييم لمدى فاعلية إدارة الشركة في معالجة هذه الانحرافات أو الخطوات المتبعة للتخفيف من حدتها.
  - يمكن أن يعطي هذا المنهج وسيلة لمقارنة درجة الخطر بين شركة وأخرى دون أن يقدم مؤشراً لمدى فاعلية الشركة ذاتها في معالجة الخطر.
  - يقارن هذا المنهج بين الشركات وفقاً لمجموعة محددة من القواعد واللوائح والتشريعات الموضوعة للصناعة ككل دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخارجية لكل شركة وأنشطة منافسيها والفرق بين حجم نشاط كل شركة وباقي الشركات.
  - يعتبر هذا النهج على أنه نهج ساكن حيث يتم فحص كل الشركات عند نقطة زمنية معينة ثابتة كل عام دون متابعة ما قد يستجد على الوضع المالي للشركة خلال العام كنتيجة للتغيرات الاقتصادية.

- يتم من خلال هذا المنهج إجراء فحص كامل للشركة ككل دون اعطاء أولوية للعملية الرقابية على مواطن الخطر المرتفعة فقط مما يزيد من تكلفة العملية الرقابية.

### ثالثا: المنهج الحديث للرقابة على التأمين من خلال نظام الملاءة الثاني

يمكن أن نقول إن معيار الملاءة الثاني جاء ليكون عبارة عن لجنة بازل تخص قطاع التأمين، حيث غالبا ما تسمى "بازل لشركات التأمين"، ونظام الملاءة الثاني مماثل إلى حد ما للنظام المصري في اتفاق بازل الثانية (Capgemini, 2006, p. 10).

وعلى الرغم من أنه لم يتم تطبيقها بشكل فعلي حتى الآن إلا أنها تعتبر أحدث التجارب في مجال الرقابة مما يستدعي التطرق إليها، والإطار المقترح الثاني للملاءة جاء في ثلاثة مجالات رئيسية يمكن أن نبينها كالتالي:

#### 1. العمود الأول

يتكون من متطلبات الكمية وهي كما يلي:

- الحد الأدنى من متطلبات رأس المال: حيث أن عدم تطبيق الحد الأدنى من متطلبات رأس المال يؤدي إلى الإضرار بحملة الوثائق، كما أن الإجراءات الرقابية المترتبة على هذه المخالفة تكون حازمة جدا.
- ملاءة رأس المال: حيث لا يكفي أن تلتزم الشركات بالحجم المحدد من رأس المال، وإنما أن تتمتع بالملاءة في هذا المجال، لذا يتوجب على شركات التأمين على الأقل استخدام ستة نماذج لإدارة المخاطر.

#### 2. العمود الثاني: يتضمن متطلبات الحوكمة ويشمل البلدان النامية، كما يتضمن إدارة المخاطر لشركات

التأمين، فضلا عن الإشراف الفعال عليها.

- يجب أن يكون لدى المؤمن نظام فعال لإدارة المخاطر.
- يجب أن يكون هناك تكامل بين المخاطر المحدقة بهم وإدارة رأس المال، أي توفير رؤوس أموال كافية لمكافحة هذه المخاطر.

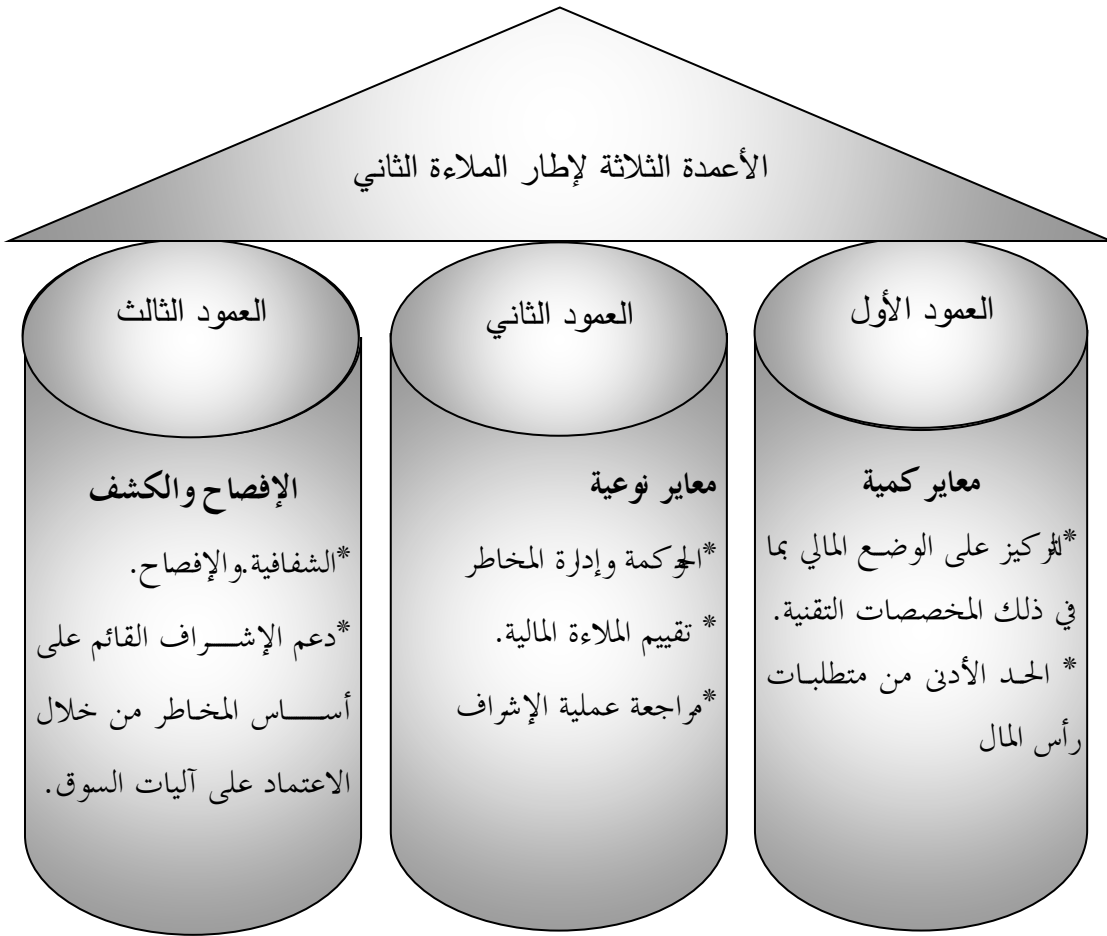
#### 3. العمود الثالث: يركز على الشفافية والإفصاح وتسخير وضبط السوق لخدمة الأهداف التنظيمية من

خلال ما يلي:

- ضمان تقديم التقارير الرقابية بما يتفق والإفصاح عبر الاتحاد الأوروبي.
- ملائمة متطلبات تقديم التقارير التفصيلية.
- ينبغي إعداد شركات التأمين للكشف عن مزيد من المعلومات للجمهور في الوقت الحاضر والتي من المرجح أن تتطلب نوعين مختلفين من التقارير: تقارير الحالة العامة والملاءة المالية السنوية، تقارير إضافية للمزيد من المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة.

والشكل التالي يوضح الركائز الأساسية لنظام الملاءة 2

الشكل رقم 2: الركائز الثلاثة لمعيار الملاءة الثاني



المصدر: (Basic notions of Solvency II , 2021, p. 35)

الفرع الثاني: أهداف الرقابة على التأمين

إن تحقق عملية الإشراف والرقابة على التأمين يكون من أجل عدة أهداف، وهي كما يلي:

أولاً: حملة الوثائق

1. مراجعة الأسعار: حيث أن أسعار التأمين لا تتحدد بتوازن قوى العرض والطلب مثل المنتجات الأخرى

بل تقوم شركات التأمين بتحديدتها بعد الحصول على موافقة الهيئات المكلفة بالرقابة والشروط الواجب توفرها في

السعر هي:

- أن يكون السعر كافياً لتغطية الخسائر المتوقعة من الخطر المؤمن منه.
- ألا يكون السعر مبالغاً فيه وأن يختلف باختلاف درجة الخطر.

2. مراقبة أسس حساب الأقساط وشروط الوثائق: وذلك بما لا يؤدي إلى المبالغة في القسط أو التعسف في الشروط (إبراهيم، 2003، صفحة 384).
3. مراجعة الوثائق: تتم مراجعة وثائق التأمين فنياً وتتأكد هيئات الإشراف منها وأنه ليس هناك شروط تعسفية، فمن المعروف أن عقد التأمين عقد إذعان، حيث أن هناك مجموعة من الشروط العامة والتي يتوجب على المؤمن له أن يوافق عليها، وبالتالي لا بد من الدراسة الفنية للشروط المطبوعة بحيث تضمن عدم الإجحاف في بحق المؤمن له.
4. حل المنازعات والشكاوى: قد تقع في بعض الحالات منازعات بين المؤمن له وشركة التأمين بالنسبة للتعويض، وفي هذه الحالة يمكن للمؤمن له اللجوء إلى الهيئة المشرفة على التأمين. (مختار و إبراهيم، مبادئ الخطر والتأمين، 2001، صفحة 203)
5. تحسين مستوى خدمة العملاء: حيث لا بد من التركيز على مسألة خدمة المؤمن لهم خاصة في ظل المنافسة الشديدة، ذلك من خلال الرقابة على شركات التأمين خاصة على مختلف موظفيها، إضافة إلى مساعدتها على تطبيق مبادئ الحوكمة، فكل هذا يساعد على تحسين مستوى خدمة العملاء. (ليث، 2009، صفحة 28)

#### ثانياً: حملة الأسهم

1. تنظيم عملية الاستثمار: حيث تقوم هيئة الإشراف والرقابة بمراجعة الاستثمارات والتأكد من أنها على الأوجه المشروعة وبالنسب المقررة، وترجع أهمية هذه النسب إلى أنها توفر السيولة اللازمة لضمان حصول المؤمن لهم على حقوقهم عند استحقاق التعويض دون ممانعة، كما تحقق هذه النسب المبدأ الثاني من مبادئ الاستثمار وهو الضمان، وهذا يفيد حملة الأسهم وأيضاً حملة الوثائق، إضافة إلى ضرورة مراجعة العائد من أجل التأكد من مدى تحقيق هذه الاستثمارات لمبدأ الربحية.
2. مراجعة الاحتياطات: وذلك من أجل التأكد من كفاية الاحتياطات التي تقابل التزامات المؤمنين وتعهدهم مع التأكد من وجودها والتحقق من سلامة السياسة الاستثمارية. (إبراهيم، 2003، صفحة 385)
3. مراجعة الحسابات الختامية: تقوم الجمعية العمومية لشركة التأمين بانتخاب مراجع حسابات ويقوم هذا المراجع نيابة عن الجمعية العمومية بفحص ومراجعة حسابات الشركة، ويوقع على الميزانية بعد التأكد من صحة ما جاء فيها، ومطابقتها بما يحدث في الشركة فعلاً بناء على المستندات والوثائق وما إلى ذلك، وبالتالي يضمن

للمساهمين الرقابة المالية على الحسابات المالية. (مختار و إبراهيم، مبادئ الخطر والتأمين، 2001، صفحة 204)

### ثالثاً: بالنسبة للدولة

ومن بين أهم أهداف هيئات الرقابة ما يلي: (International Association Of Insurance Supervisor (IAIS), 2005 , p. 4)

- تقديم مزيد من الفرص للتعاون الدولي.
- تعزيز استقرار سوق التأمين.
- زيادة ثقة الجمهور في قطاع التأمين.
- المساعدة على استخدام أكثر فاعلية لموارد قطاع التأمين.
- الإسهام في زيادة الشفافية بحيث تسمح بالمقارنة بين شركات التأمين في جميع أنحاء العالم.
- الإشراف على الخبراء الإكتواريين والسماسة وخبراء المعاينة من حيث الكفاءة: فإذا كانت شركات التأمين قد حصلت على القسم الأكبر من عملية الرقابة على نشاط التأمين، لأنها هي من تقدم المنتج وهي من تحتفظ بأموال المؤمن لهم، كونها لا تعمل بشكل منفرد فهي تستعين بالخبراء الإكتواريين في تحديد أسعار المنتجات، كما تعتمد على الوسطاء في تسويق منتجاتها، إضافة إلى أن حجم التعويضات يتوقف على ما يحدده خبراء المعاينة، لذا فإنه من أجل أن تتم عملية الرقابة على شركات التأمين على النحو الأمثل، فإنه لا بد من أن يخضع كل من الخبراء والوسطاء والإكتواريين لرقابة تضمن أداءهم لمهامهم.

### الفرع الثالث: أهمية الرقابة على التأمين

للقابة على التأمين أهمية بالغة في الكثير من النقاط أهمها:

#### أولاً: مواجهة ظاهرة حرق الأسعار

إن مشكلة المنافسة الشرسة بين شركات التأمين أنها قد تؤدي إلى تحديد أسعار التأمين بشكل لا يتلاءم مع الأسس والقواعد الفنية للاكتتاب. والمقصود بعملية حرق الأسعار التخفيض المبالغ فيه للأسعار بالنسبة لشركات التأمين من أجل حجز مكان متقدم في عملية المنافسة.

ويرى البعض أن التأمين يبني على فكرة ضالة القسط، حيث أن الغرض منه رفع عبئ الخسارة عن المؤمن وليس المشاركة فيها، لكن على الرغم من ضرورة عدم تحميل العملية التأمينية بقسط باهظ فإنه يجب تجنب ظاهرة حرق الأسعار، وذلك من خلال إيجاد مقياس عادل يوفق بين الضدين وهذا لا يتأتى إلا بتدخل الجهات الرقابية وتعزيز دور اتحادات التأمين. (ليث، 2009، صفحة 18).

### ثانيا: العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة

إن ظهور مفهوم حوكمة الشركات لم يأتي من فراغ بل إنه وليد تلك الانهيارات الاقتصادية والجرائم المالية حيث جاءت لاسترداد ثقة المستثمرين التي ضاعت اثر ضياع حقوق أصحاب المصالح، وكأسلوب لتفادي الوقوع في مثل هذه الأزمات، والتقليل من حدتها مستقبلا وتم وضع أنظمة كفيلة بتجنب تضارب المصالح والحد من الغش والفساد ومنع كل التصرفات غير المقبولة إداريا وأخلاقيا (طارق، 2008، صفحة 153)

ويمكن أن نعرف الحوكم على أنها مجموعة القيم الهادفة والفاعلة للإصلاح الكلي الشامل والمتواصل لمنضومة المجتمع بالاستناد لمنضومة قانونية سليمة وأطر محاسبية واضحة وإعلام كفى ونزيه يحقق الثقة التي تعكس العدالة الإجتماعية (عجلان، 2014، صفحة 167)

ترجع أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الرقابة التأمينية إلى التداخل الكبير بين أهداف الرقابة التأمينية من جهة والمعايير الأساسية لتطبيق عملية الحوكمة من جهة أخرى، وقد تم تصنيف معايير الحوكمة ضمن خمسة فئات أساسية وذلك بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي كما يلي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2014):

1. **حفظ جميع حقوق المساهمين:** سواء من حيث الحق في المشاركة والحصول على المعلومات أو من حيث الأحقية في التصويت في الجمعية العامة للمساهمين.
2. **المعاملة العادلة للمساهمين:** ومن أهم أهدافها المعاملة العادلة لصغار المساهمين والمساهمين الأجانب.
3. **الإفصاح والشفافية:** يتعلق الأمر بالإفصاح الدقيق في الوقت المناسب بشأن المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة، ومن بين أهم ما يجب الكشف عنه هو المركز المالي للشركة.
4. **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** حيث لا بد من أن يحتوي هذا الأساس على الشفافية وتعزيز لكفاءة السوق.
5. **مسؤولية مجلس الإدارة:** وتتضمن مسؤولية هيكل مجلس الإدارة تحديد واجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ثالثا: طبيعة عمليات التأمين وصعوبة تفهم جمهور المؤمن لها.

نظرا لأن التأمين في صورته العملية الحديثة يقوم على مبادئ إحصائية ورياضية يتعذر على العامة بل وكثير من المثقفين فهمها، كما يفترض وجود ثقة تامة بين المؤمن والمؤمن له، لذا فإن وجود نظام الرقابة فيه ضمان

لجمهور المؤمن لهم من سوء استغلال المؤمنين لأموالهم، وذلك من خلال ضرورة حصول المؤمنين على موافقة على أسس حساب الأقساط وعلى الشروط العامة لوثيقة التأمين.

كما أنه ونتيجة لكون عملية دفع أقساط التأمين تكون عاجلة والتزامات شركات التأمين تكون آجلة ولتعزيز ثقة المتعاملين في قدرة هيئات التأمين على الوفاء بهذه الالتزامات، فلا بد للدولة من الرقابة والتنظيم المالي لهذه الشركات لمنع الغش والخداع. (إبراهيم، 2003، صفحة 285)

فمثلا في الجزائر هناك دعوة لإنشاء هيكل يضطلع بمعالجة ومتابعة شكاوى وتظلمات المؤمن لهم من أجل حماية مصالحهم وتعزيز ثقتهم في نظام التأمين. (غفصي، تحليل عوامل ضعف شركات التأمين الجزائرية في النهوض بقطاع التأمين، 2018، صفحة 119)

**رابعا: المساهمة في مكافحة الاحتيال:** ذلك أن شركات التأمين هي الأخرى تحتاج إلى الحماية وهذا ما تبرزه القوانين واللوائح المعدة لمكافحة الغش في التأمين والذي يمكن أن نقسمه إلى: ( مؤسسه النقد العربي السعودي- إدارة مراقبة التأمين، 2008، صفحة 4)

**1. الاحتيال الداخلي:** وهو الاحتيال الذي يتم داخل الشركة، ويكون من طرف موظفين فيها.

**2. الاحتيال من قبل شركات المهن الحرة:** ويتمثل في احتيال كل من وكلاء ووسطاء التأمين على الشركة.

**3. الاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم:** وهو الاحتيال الذي يتم ارتكابه في شراء أو تنفيذ منتج.

**خامسا: مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب**

تعتبر مكافحة غسيل الأموال من أهم ما تسعى هيئات الرقابة إلى تحقيقه، ونظرا لأهمية مكافحة غسيل الأموال نجد أنه في الجزائر تم تفويض الوزير المكلف بالمالية شخصيا بعملية قبول اعتماد شركات التأمين، ولا يكون ذلك إلا بعد مراجعة الملف المقدم من قبل الشركات مع التركيز على مصادر أموال رأس مال الشركة. وهذا في محاولة لتطبيق القواعد الأربعين المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال الصادرة عن مجموعة العمل المالي، أما بالنسبة لعملية مكافحة تمويل الإرهاب والتي تسعى هيئات الرقابة من خلالها لتطبيق القواعد التسعة المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات ومن أهمها تشديد الرقابة على المعلومات الخاصة بهوية العملاء سواء للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

### المبحث الرابع: التأمين التكافلي

هناك ضرورة لتوجه شركات التأمين نحو التأمين التكافلي كمنتج جديد على اعتبار أن هذا الأخير يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي قد يلقي قبولا من طرف أفراد المجتمع (حدباوي و محمد بوجلال، 2018، صفحة 136)

إن التغيرات الهائلة التي عرفها التأمين خاصة على صعيد طبيعة النظام في حد ذاته - ونقصد بذلك التأمين التكافلي - تجعل من الضروري الحديث حوله، خاصة وأن هذا النوع من التأمين فرض تحديات كبيرة تحتم سواء على الشركات أو الدول تكييف أنظمتها وخبرائها بما يتلاءم مع متطلبات هذا النوع من التأمين، بما في ذلك الخبراء الاكتواريين، وبما أن المقام لن يتسع في الفصل القادم للتفصيل في هذه النقطة ارتأينا أن ندمج حديثنا عن الجانب النظري للتأمين التكافلي مع دور الخبير الاكتواري فيه.

#### المطلب الأول: ماهية التأمين التكافلي

إن فكرة التعاون في مجال التأمين ليست بالحديثة بل إنها اسبق من التأمين التجاري بوقت طويل وقد بينا ذلك في المطلب الأول بخصوص نشأة التأمين حيث بدأ تعاونا، إلا أن الثورة الصناعية ونشوء النظام الرأسمالي جرد التأمين من مبدأ التعاون وحوله إلى مجرد وسيلة لتحقيق الربح، مبنية على مجموعة من القواعد والمبادئ الرياضية تدور حول الاحتمالات ونتائج تحققها.

ومن جهة أخرى يعتبر علماء الاقتصاد الإسلامي أن من إنجازات صناعة التأمين التكافلي هي استكمال مكونات " الطائر الإسلامي " الذي يشير إلى منظومة الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال بناء الركيزة الثالثة من ركائز الاقتصاديات الحديثة " القطاع المصرفي رأس الطائر - قطاع الاستثمار الجناح الأيمن - و قطاع التأمين الجناح الأيسر ". و حتى وقت قريب كانت المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية تعاني من ارتفاع مخاطر أعمالها وعملياتها التي من المفترض أن تغطيها شركات التأمين (مولاي، 2011، صفحة 3).

#### الفرع الأول: أسباب اعتماد التأمين التكافلي

عادة ما يتم التطرق إلى أسباب اعتماد التأمين التكافلي كنقطة ضمنية بعد التعريف وما إلى ذلك، إلا أن ذلك لا يبدو منطقيا لأنه لولا هذه الأسباب لما كان هناك وجود للتأمين التكافلي، كما أن أي مزايا يتمتع بها تكون نابعة أساسا من هذه الأسباب، وللأمانة العلمية فإنه لا يوجد إجماع مطلق على تحريم التأمين التجاري وبما أن الباحث غير مؤهل من حيث العلم الشرعي لإطلاق حكم التحريم فإنه سيتكلم عن أهمية وجود التأمين التكافلي من الجانب الاقتصادي، لأن المطلعين بموضوع التأمين يدركون أن نظام التأمين لا يتسم بالعدالة إتجاه

المؤمن لهم كما أن الوقوف في وجه التأمين التجاري وما يشكله من تعسف في حق المؤمن لهم لا علاقة لبدائته بالجانب الشرعي وهذا ما يؤكد أسبقية ظهور التأمين التعاوني عن التأمين التكافلي، كما أن الجهود الحثيثة للدول من أجل إنشاء جهات رقابية مؤهلة لتنظيم سوق التأمين يثبت ذلك.

### 1. عقد التأمين لا يشبه أي من العقود المعروفة في الفقه الإسلامي

فهو عقد مستحدث ولذلك يكون غير جائز لأن العقود الجائزة وردت في الإسلام على سبيل الحصر والإسلام لا يقبل عقود جديدة لأنه جاء كاملاً. (أسامة و شقيري ، 2010، صفحة 348)

### 2. احتواء التأمين على الغرر

تعريف الغرر: له تعريفات مختلفة حصرت في ثلاثة اتجاهات (الصديق، 1993، صفحة 11)، فيما سنكتفي هنا بإدراج تعريف واحد "الغرر ما يكون مستور العاقبة"

إن جملة القول عند القائلين بعدم مشروعة عقد التأمين لاحتوائه على الغرر هو ما صوره مجمع الفقه الإسلامي في دورته المنعقدة في 10 شعبان 1398 بمكة المكرمة حيث أقر أنه "عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات المالية الاحتمالية المشتملة على الغرر الفاحش، لأن المؤمن له لا يستطيع أن يعرف وقت العقد مقدار ما عطي أو يأخذ فقد يدفع قسط أو قسطين ثم تقع الكارثة فيستحق ما التزم به المؤمن، وقد لا تقع الكارثة أصلاً فيدفع جميع الأقساط ولا يأخذ شيئاً وكذلك المؤمن لا يستطيع أن يحدد ما يعطي ويأخذ بالنسبة لكل عقد بمفرده وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن بيع الغرر".

### 3. احتواء عقد التأمين التجاري على الربا

وبالنسبة لعقد التأمين التجاري يشمل كل من ربا الفضل والنسيئة لأن الشركة إذا دفعت للمؤمن له أو لورثته أو للمستفيد أكثر مما دفعه من النقود لها فهو ربا فضل والمؤمن يدفع ذلك للمؤمن له بعد مدة فيكون ربا نسيئة وإذا دفعت الشركة للمؤمن له مثل ما دفع لها يكون ربا نسيئة فقط وكلاهما محرم بالنص والإجماع (ملحم، 2012، صفحة 347)

### 3. احتواء عقد التأمين التجاري على القمار

لما فيه من المخاطرة في المعاوضات المالية، ومن الغم بلا جناية ومن الغنم بلا مقابل أو مقابل غير كاف فالمؤمن له قد يدفع قسط من التأمين قد يدفع قسط من التأمين ثم يقع الحادث فيغرم المؤمن كل مبلغ التأمين وقد لا يدفع كل مبلغ التأمين وقد لا يقع الخطر ومع ذلك يغنم المؤمن أقساط التأمين بلا مقابل وإذا استحكمت فيه الجهالة كان قماراً، ودخل في عموم النهي عن الميسر. (هارون، 2014، صفحة 15)

### الفرع الثاني: تعريف التأمين التكافلي

إن تعريف التأمين التكافلي يقتضي منا التعرف على صورته وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المطلب

#### أولاً: تعريف التأمين التكافلي

يعرف التأمين التعاوني الذي أنشأت على أساسه وتعمل بمقتضاه شركات التأمين الإسلامية بأنه " عقد تأمين جماعي يلتزم بمقتضاه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال بقصد التعاون والتضامن مع بقية المشتركين لتعويض المتضررين منهم على أساس التبرع تتولى إدارة عمليات التأمين فيه شركة متخصصة بالتأمين بصفة وكيل بأجر معلوم"

التأمين التكافلي هو " تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المؤمن له اشتراكات متبرعا بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن ضده، وما يتحقق من فائض التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على المؤمن لهم". (عبد السلام، 2010، صفحة 5)

#### ثانياً: صور التأمين التكافلي

إن القصد من وراء توضيح صور التأمين التكافلي هو توضيح كيف أن المؤمن لهم هم من يؤمنون لبعضهم البعض - أي اتحاد صفة المؤمن والمؤمن له - وفي نفس الوقت نفرق بين المؤمن لهم وشركة التأمين، وتشير أدبيات دراسات التأمين التكافلي بوجود صورتين.

#### ➤ الصورة الأولى: التأمين التكافلي البسيط

والمراد به تعاون مجموعة من الأشخاص لتفادي الأضرار الناتجة عن خطر معين، بحيث يدفع كل منهم مبلغ من المال ليتم تعويض من أصيب بالخطر منهم من مجموع تلك الاشتراكات إذا بقي أعيد لهم وإذا لم تف الأقساط أخذ منهم. (بهلوي، 2012، صفحة 5)

ومنه يشكل الأفراد الذين يتعرضون إلى خطر معين جمعية أو هيئة بقصد أن يعاون بعضهم بعضاً في اقتسام الخسارة المالية التي قد تقع لأي منهم خلال مدة الاتفاق، بحيث يقوم المعنويون في نهاية مدة الاتفاق بتقدير الأخطار التي أصابت الأفراد ويقوم باقتسام تلك الخسارة المالية ويدفع كل منهم المبلغ المستحق عليه وتمثل مميزات التأمين التكافلي البسيط في:

- لا يهدف إلى تحقيق ربح أو فائدة.
- يتم الاتفاق على اقتسام الخسارة المالية التي تلحق بأي فرد من أفراد المجموعة خلال فترة أو حالة محددة.

- الاشتراك يبقى على ملكية المشتركين ولا يخرج من ملكهم إلا بعد وقوع الضرر وتحقيق الخسارة .

### ➤ الصورة الثانية: التأمين التكافلي المركب

وهو تأمين تكافلي بسيط في الأصل إلا أنه تتولى إدارة شركات التأمين متخصصة بصفة الوكالة ويكون جميع المستأمنين مساهمين في هذه الشركة وتتكون منهم الجمعية العمومية ثم مجلس الإدارة. ويتمثل الفرق بين التأمين التكافلي البسيط والمركب في أن التأمين التكافلي البسيط يكون فيه عدد المستأمنين محدود يعرف بعضهم بعض، لكن إذا كثرت عددهم وتعددت المخاطر أصبحوا في حاجة إلى إدارة مستقلة تتولى إدارة شؤونهم وتكون منهم على أساس الوكالة بأجر معلوم وهي شركة التأمين. (بجلولي، 2012، صفحة 6)

وتتمثل مميزات التأمين التكافلي المركب في العناصر التالية:

- دفع الاشتراك مقدما وإلا سقط حق المشترك في التعويض.
- اجتماع الأخطار المختلفة في حساب واحد عدا التأمين على الحياة.

### الفرع الثالث: خصائص التأمين التكافلي واختلافه عن التأمين التجاري

يتمتع التأمين التكافلي بجملة من الخصائص والتي تجعله يختلف مع التأمين التجاري في جملة من النقاط.

#### أولا: خصائص التأمين التكافلي

إن للتأمين التكافلي عدد من الخصائص التي يتمتع بها، فإن كان التأمين صفة عامة يتميز بخصائص تميزه عن باقي الأنشطة المالية كانعكاس دورة الإنتاج وعدم قابلية الخدمة التأمينية للتنميط، فإن التأمين التكافلي يجتمع معه في بعضها ويختلف معه في البعض الآخر مثل اتحاد صفة المؤمن والمؤمن له في التأمين التجاري، وفيما يلي سنوضح بعض من خصائص التأمين التكافلي: (جابر، 2009، الصفحات 60-61)

**1. اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو:** من أهم خصائص التأمين التكافلي اتحاد صفة المؤمن صاحب المشروع والمؤمن له حامل الوثيقة، ومن هنا جاء وصف هذا النوع من التأمين بالتكافلي حيث يؤمن الأعضاء بعضهم بعضا، فكل منهم مؤمن وكل منهم مؤمن له.

**2. لا يهدف التأمين التكافلي بصفة أساسية إلى تحقيق الربح:** التأمين التعاوني بهذا المفهوم لا يهدف بصفة أساسية إلى تحقيق الربح من القيام بالعملية التأمينية وإنما يهدف بصفة أساسية إلى رفع الضرر الذي يلحق الأعضاء وإن كان هذا لا يمنع هذا النوع من التأمين من القيام أعمال تحقق الربح.

**3. التأمين التكافلي قائم على التبرع والتضامن:** في التأمين التكافلي قدم كل عضو المبلغ الملتزم به القسط على سبيل التبرع لهيئة المشتركين مجموعة المؤمنين كما أنه يستفيد من هذه الهيئة في حال تحقق الخطر المؤمن ضده حيث إن هذا النوع من التأمين يقوم على التضامن الموجود بين الأعضاء في دفع المبلغ المستحق لمن وقع له الخطر أو نسبة منه حسب الاتفاق.

**ثانيا: مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري**

سنحاول اختصار النقاط التي يختلف فيها التأمين التكافلي عن التأمين التجاري في الجدول الموالي

**الجدول رقم 1 : أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري**

معايير التفرقة	التأمين التقليدي	التأمين التكافلي
التعريف	هو عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين وتطبق عليه أحكام المعاولات المالية التي يؤثر عليها الغرر.	عقد تأمين جماعي يلتزم فيه كل مشترك بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع، وتدار العمليات من قبل شركة متخصصة.
موضوع العقد	عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي على المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغا من المال أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك نظير مقابل نقدي	موضوع العقد هو التزام جميع المستأمنين بتحمل تبعه الخطر المتحقق ودفع ما يقتضيه ذلك من الاشتراكات على أساس التبرع فهو تعاقد يقوم على أساس التضامن على توزيع الأخطار وترميم آثارها.
طبيعة العقد	التأمين التجاري من عقود المعاوضات المالية الاحتمالية.	من عقود التبرع التي يقصد بها التعاون على تفتيت المخاطر.
الاشترك	حملة الوثائق عنصر خارجي عن شركة التأمين، وتقوم شركة التأمين التقليدي باستغلال أموال حملة الوثائق بما يعود بالنفع عليها وحدها. حملة الوثائق ليسوا شركاء وتنفرد شركة التأمين التقليدي بالأرباح.	المشتركون في التكافل هم المستأمنون واشتراكاتهم تستغل لشركة التكافل إلا بما يعود عليهم جميعا بالمنفعة. المشترك في التأمين التكافلي شريك له نصيب من الأرباح الناجمة من الاستثمار

الهدف	تحقيق الأرباح على حساب حملة الوثائق.	تحقيق التعاون والتضامن بين أعضائها المشتركين، فليس هدفها الأهم هو الربح.
الفائض التأميني	الفائض ملك لشركة التأمين التقليدي.	الفائض التكافلي ملك للمشتركين في التكافل
مدة الاحتكار	يؤدي إلى الاحتكار، إذ المؤمن شركات خاصة تسيطر عليها فئة قليلة تتحكم في مدخرات الناس وأموالهم ووسائل الإنتاج.	يمنع الاحتكار، إذ المؤمن هم جميع المشتركين.
الحكم الشرعي	حرام	حلال
الضوابط	لا تأبه بالحلال والحرام المهم الربح.	لا تستثمر أموالها في النواحي التي يحرمها الشرع.
الرقابة	لا تخضع للرقابة الشرعية	تخضع للرقابة الشرعية
الصفة	هناك فصل بين المؤمن صاحب الشركة وبين المستأمن الذي يشتري بوليصة التأمين	يعتبر المشترك مؤمنا ومؤمنا له

المصدر: (ملحم، 2012، الصفحات 8-9).

### المطلب الثاني: صيغ إدارة شركات التأمين التكافلي

لقد بدأ التطبيق الفعلي للتأمين التكافلي سنة 1979 في دولة السودان وذلك تزامنا مع تأسيس بنك فيصل الإسلامي بالسودان لتقوم بتوفير الحماية التأمينية لعمليات تمويلات البنك بصورة شرعية، وقد اعتمدت الشركة نموذج المضاربة في العلاقات بين هيئات المشتركين وشركة الإدارة ثم انتشر هذا النموذج في كل الدول الإسلامية التي تبنت قيام شركات التأمين التكافلي حتى سنة 2003 حيث تأسست في ماليزيا رابع شركة تكافل واستخدمت هذه الشركة لأول مرة فكرة عقد الوكالة ليكون النموذج البديل للمضاربة وخلال السنوات التالية 2005-2012 ظهر للتطبيق النموذج المختلط الوكالة والمضاربة وصار النموذج الأكثر انتشارا على مستوى

العالم وأصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي بنهاية سنة 2011 ما يطلق عليه شروط وأحكام التكافل التي أدت إلى ظهور صورة جديدة للنموذج المختلط. (ناصر، التأمين التكافلي، 2014، صفحة 121) وسنحاول في هذا المطلب شرح هذه الصيغ.

### الفرع الأول: إدارة شركات التأمين التكافلي وفق صيغة المضاربة

تعتبر المضاربة من أكثر الصيغ المطبقة في إدارة شركات التأمين التكافلي غير أن ذلك تحكمه بعض الشروط والضوابط.

#### أولاً: مفهوم المضاربة

عقد المضاربة من العقود المسماة في الفقه الإسلامي وقد عرفت المضاربة قبل الإسلام ثم جاء الرسول صلى الله عليه وسلم وأقرهم عليها وبهذا استمدت هذه المعاملة مشروعيتها من السنة التقريرية والتي تعامل بها الصحابة فيما بعد وأجمع أهل العلم على جوازها دون مخالفة من أحد.

#### ثانياً: شروط صحة المضاربة

يقوم كل عقد من عقود الشريعة الإسلامية على أركان ويتحقق وجوده بوجودها وينعدم بانعدامها، ولكل ركن من هذه الأركان شروط يجب توافرها حتى يكون هذا العقد صحيحاً ويقسم الفقهاء أركان المضاربة إلى خمسة أركان وهي: الصيغة والعاقدان ورأس المال والربح والعمل، ولكل ركن من هذه الأركان مجموعة من الشروط والتي تعرف بشروط المضاربة ومن المهم التفريق بين نوعين من هذه الشروط: الشروط العامة والشروط الخاصة لصحة المضاربة.

والشروط العامة هي الشروط اللازمة لانعقاد العقد بصفة عامة وتتساوى فيها المضاربة مع غيرها من العقود وهي الشروط المعلقة بالركنين الأول والثاني الصيغة والعاقدان، أما الشروط الخاصة فهي التي تعرف بشروط صحة المضاربة وهي التي تخص المضاربة دون غيرها وهي المتعلقة بالأركان الأخرى رأس المال والربح والعمل. (محمد ع.، 1996، صفحة 26)

وفيما يلي يتم التعريف بماهية وطبيعة الشروط الخاصة بكل ركن من هذه الأركان الثلاثة:

#### 1. الشروط الخاصة برأس المال

يشترط الفقهاء توافر عدد من الشروط في رأس المال حتى يكون عقد المضاربة صحيحاً وهذه الشروط هي: (عبد المنعم، 2000، الصفحات 16-18)

- أن يكون رأس المال نقداً

• أن يكون رأس المال معلوما عند العقد

• أن يكون رأس المال عينا لا دينا

## 2. الشروط الخاصة بالربح

وندرجها ضمن ما يلي: (أحمد م.، 2010، الصفحات 47-49)

• يشترط في الربح أن تكون كيفية توزيعه معلومة علما نافيا للجهاالة ومانعا للمنازعة.

• يجب أن يتم الاتفاق على نسبة توزيع الربح عند التعاقد.

• لا يجوز لرب المال أن يدفع مالين للمضارب على أن يكون للمضارب ربح أحد المالين ولرب المال ربح

الآخر.

• لا ربح في المضاربة إلا بعد سلامة رأس المال.

• في حالة الخسارة يحسم رصيد الخسارة من رأس المال ولا يتحمل المضارب منه شيء باعتباره أمينا مالم

يثبت التعدي أو التقصير.

## 3. الشروط الخاصة بالعمل

يرى الفقهاء أن العمل كركن من أركان المضاربة يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط حتى تكون المضاربة

صحيحة: (عبد المنعم، 2000، الصفحات 21-22)

• العمل من اختصاص المضارب.

• عدم تضييق رب المال على العامل.

• أن يكن العمل في التجارة.

### ثالثا: توظيف عقد المضاربة في شركات التأمين

معلوم أن المؤمن لهم وفقا للتأمين الإسلامي يعتبرون متبرعين بكل أقساط اشتراكهم أو ببعضها وبهذا تكون

العلاقة بين المؤمن لهم فيما بينهم هي علاقة تبرع متبادل إذ أن الجميع متبرعون لصندوق التأمين حسب احتياج

الصندوق، أما علاقة المؤمن لهم بالمؤسسين فإن المؤسسين يعتبرون المدير لصندوق التأمين بما يحقق المصلحة

للمؤمن لهم وهذه العلاقة يمكن أن تكون وفقا لعقد المضاربة الإسلامية وذلك في إدارة الأموال ومعلوم لنا أن مال

التأمين يكون في صورتين هما: (السيد حامد ، 2009 ، صفحة 25)

**الأولى:** إدارة أقساط مخاطر محفظة التأمين وهي الاكتتاب والتعويض أو إعادة التأمين وكل الأعمال الفنية

والمالية التي تلزم عملية إدارة المحفظة التأمين

الثانية: إدارة استثمار القدر المتاح من أقساط محفظة التأمين

### 1. تطبيقات صيغة المضاربة في إدارة مخاطر محفظة أقساط التأمين

وهي الصورة الأولى والخاصة بإدارة أقساط المحفظة والمطلوب هنا هو إدارتها بتطبيق صيغة المضاربة وليس استثمارها، ونعني هنا بإدارتها الترويج والتسويق وخدمات التأمين وتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم دفع المطالبات المستحقة من المؤمن لهم وسداد أقساط معيدي التأمين والحصول على مساهمات معيدي التأمين في دفع المطالبات المستحقة للمؤمن لهم ودفع أجور العاملين وجميع المصروفات الإدارية والعمومية والالتزامات الأخرى للجهات المعنية وتولي الأعمال المحاسبية والإدارية الخاصة بمخاطر صندوق التأمين.

غير أن المال الموجود في صندوق التأمين الذي تمت إدارته تحت مسمى إدارة مخاطر صندوق التأمين هو رأس مال المضاربة أي أقساط التأمين وما يؤخذ من نسبة في هذه الحالة يكون من رأس المال نفسه وليس من الربح لعدم وجوده عند إذ، وهذا يجعل هذه العملية تتعارض مع أحكام المضاربة الواردة في الفقه الإسلامي وبالتالي تصبح المضاربة غير صحيحة.

### 2. تطبيقات صيغة المضاربة في إدارة استثمار أقساط التأمين

أما الصورة الثانية وهي إدارة استثمار أقساط محفظة التأمين وفقا لصيغة المضاربة وأخذ نسبة من الأرباح المحققة من استثمار هذه الأقساط وفق ما تم الاتفاق عليه، وهذه هي الصورة السليمة والصحيحة لتطبيق نموذج المضاربة في أعمال التأمين الإسلامي.

وعليه تكون المضاربة بين المؤسسين والمؤمن لهم ليس في إدارة العملية التأمينية ذاتها وإنما في إدارة استثمار المقدار المتاح من أقساط وأموال التأمين وفقا لمفهوم المضاربة المعروفة في فقه المعاملات.

### الفرع الثاني: إدارة شركات التأمين التكافلي بصيغة الوكالة

صيغة الوكالة من الصيغ الشرعية الشائعة بين الناس في معاملاتهم كما أن خدمات التأمين تعرف نموذج الوكالة عبر ما يسمى بوكلاء التأمين وهم الذين يقومون بتسويق التأمين وسنحاول من خلال النقاط التالية توضيح هذه الصيغة وتوظيفها في شركات التأمين.

#### أولاً: مفهوم الوكالة وأركانها

وسنحاول توضيح ذلك من خلال النقاط التالية

#### 1. تعريف الوكالة

للوكالة أكثر من تعريف منها ما هو لغوي ومنها ما هو اصطلاحى نذكر منها ما يلي:

الوكالة لغة "التفويض"، واصطلاحاً "تفويض شخص ما له فعله مما يتقبل النيابة إلى غيره بصيغة لا ليفعله له بعد موته"

كما تعرف على أنها "تفويض الغير إجراء تصرف معلوم قابل للنيابة ممن يملكه غير مشروط بموته". (محمد ر،، 2007، صفحة 44)

كما تعرف على أنها "عقد يلتزم بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل". (محمد ب،، 2012، صفحة 37)

## 2. أركان الوكالة

أركان الوكالة عند جمهور الفقهاء أربعة وهي:

- **الموكل:** وهو الذي يستعين بغيره ليقوم مقامه في أمور معينة يشترط فيها أن تكون قابلة للنيابة شرعاً وهو ما تصح النيابة فيه في الأحكام المالية وغيرها كأحكام الزواج والطلاق ولا يصح في العبادات الدينية المحضة
- **الموكل فيه**

➤ أن يكون الموكل فيه معلوماً ولو من وجه.

➤ أن يكون الموكل فيه مملوكاً للمالك وله ولاية على التصرف فيه.

- **الوكيل:** كذلك يشترط في الوكيل كامل الأهلية وهو من أنابه الموكل ليقوم مقامه في الأمر المعني.

- **صيغة العقد:** وهي الإيجاب والقبول ويشترط فيها شرطان:

➤ أن يكون من الموكل لفض يدل على رضاه بالوكيل صراحة أو كتابة إذ أن المكلف ممنوع من التصرف في حق غيره بدون رضاه.

➤ عدم تعليقها بشرط.

## 3. شروط الوكالة

شروط الوكالة ونجد فيها: (مروان، 2009، الصفحات 798-799)

- أن يكون الموكل مالكا حق التصرف بنفسه فيما وكل فيه فلا يصح توكيل الصبي غير المميز والمجنون.
- أن يكون الوكيل غير ممنوع من التصرف فيما وكل به.
- أن يكون الموكل به معلوماً وقابلاً للنيابة.

## ثانياً: إدارة شركات التأمين التكافلي بصيغة الوكالة

يكون نموذج التمويل وفق الوكالة كالتالي: يعد أعضاء هيئة المشتركين جميعاً أعضاء في صناديق التكافل ويقومون بتوكيل شركة التأمين التكافلي بإدارة عمليات التكافل واستثمار أموال الصناديق وفق ما يلي:

**الأساس التعاقدية:** هو عقد واحد لإدارة عمليات التأمين واستثمار أموال صناديق التكافل على أساس الوكالة وبذلك فإن العلاقة التعاقدية هي إدارة عمليات التأمين لصناديق التكافل التي تعد هيئة حكومية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة وإدارة عملية استثمار أموال هذه الصناديق.

● يحصل مدير التأمين على نسبة يحددها مجلس إدارة شركة الإدارة – مدير التكافل – تخصم من الأقساط فور تحصيلها وتسمى رسوم الوكالة وتحوّل لحساب مدير التكافل، علماً بأنه يمكن خصم رسوم الوكالة كنسبة مئوية من إجمالي الأقساط المحصلة أو من الأقساط بعد خصم أقساط الإعادة على أن تكون نسبة مئوية أعلى من النسبة المخصومة من إجمالي الأقساط.

● يتحمل صندوق التكافل جميع مصاريف إعادة التكافل والاحتياطات الفنية المختلفة والتعويضات ومصاريف الحصول على الأعمال على أن يتحمل مدير التكافل جميع المصاريف العمومية والإدارية خصماً من رسوم الوكالة وما تبقى يكون ربحاً لمدير التكافل. (خالد ، 2012، الصفحات 105-106)

● يتميز هذا النموذج بحصول مدير التكافل على دخل ثابت ويمكن التنبؤ به وفقاً لحجم المبيعات المتوقع، ومع ذلك فإن هذا النموذج تشوبه عدة نقاط ضعف منها عدم حصول مدير التكافل على نسبة من أرباح استثمار أموال صناديق التكافل وحصوله على رسوم الوكالة مقدماً قد لا يشجع مدير التكافل على جودة الاستثمار وأيضا حصول مدير التكافل على مقابل إدارة استثمار أموال التكافل بالرغم من إمكانية حصول خسائر في الاستثمار يتنافى مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

● وتصح الوكالة بأجر أو بغير أجر، فإن كانت بأجر فهي للمعاوضة أقرب لأنها عمل نظير عوض فيلزم لصحتها انتفاء الجهالة والغرر في العوضين لا سيما تحديد الأجر نصاً وضبط العمل نصاً أو عرفاً، وعليه يجب ضبط أعمال إدارة التأمين لشركة التأمين والنص على الأجر الذي تتقاضاه الشركة نظير قيامها بهذه الإدارة. (ناصر، التأمين التكافلي، 2014، صفحة 128).

### الفرع الثالث: نموذج التأمين التكافلي المختلط الوكالة - المضاربة

يعد النموذج الأكثر شيوعاً حالياً على المستوى الإقليمي والدولي هو النموذج المختلط الوكالة والمضاربة لما هذا النموذج من مزايا وتجنب لبعض العيوب في النماذج الأخرى

ويكون نموذج التأمين التكافلي المختلط الوكالة والمضاربة كالتالي: (ناصر، ناصر عبد الحميد: حوكمة

الشركات في الأسواق الناشئة، 2014، صفحة 144)

● الأساس التعاقدية يعد عقدان منفصلان واحد لإدارة العملية التأمينية على أساس الوكالة بأجر والأخرى لاستثمار أموال صناديق التكافل على أساس المضاربة بنسبة معلومة مقدماً من أرباح الاستثمار، وبذلك فإن

العلاقة التعاقدية هي إدارة العملية التأمينية لصناديق التكافل التي تعد هيئة حكومية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة وإدارة عملية استثمار أموال هذه الصناديق.

• يحصل مدير التكافل على نسبة يحددها مجلس إدارة شركة الإدارة مدير التكافل تخصم من الأقساط فور تحصيلها وتسمى رسوم الوكالة وتحول لحساب مدير التكافل، علما بأنه يمكن خصم رسوم الوكالة كنسبة مئوية من إجمالي الأقساط المحصلة أو من الأقساط بعد خصم أقساط الإعادة على أن تكون النسبة المئوية أعلى من النسبة المخصومة من إجمالي الأقساط.

• يتحمل صندوق التكافل جميع مصاريف إعادة التكافل والاحتياطات الفنية المختلفة والتعويضات ومصاريف الأعمال على أن يتحمل مدير التكافل جميع المصاريف العمومية والإدارية خصما من رسوم الوكالة وما تبقى يكون ربحا لمدير التكافل.

على الرغم مما يميز هذا النموذج إلا أن به بعض العيوب حيث يخشى من عدم العدالة في حساب نسبة رسوم الوكالة التي تخصم من الأقساط وهو الأمر الذي قد يؤثر في سلامة الموقف المالي لصناديق التكافل.

### المطلب الثالث: العلاقات المالية لشركات التأمين التكافلي

كما أشرنا سابقا فإن المؤمن لهم يعدون جهة مستقلة عن شركة التأمين لهم أموالهم الخاصة – وكما وضعنا في المطلب السابق فإن شركة التأمين التكافلي ما هي إلا مدير يتولى تنظيم شؤون المؤمن لهم، لذا ارتأينا في هذا المطلب توضيح العلاقات المالية بين شركة التأمين والمؤمن لهم، وبما أن العلاقة الأهم بين الطرفين هي الباقي من الأقساط كان لابد لنا من الحديث حول الفئات التأمينية.

### الفرع الأول: تنظيم العلاقات المالية بين المؤمن لهم وشركات التأمين

يتمثل الأطراف الأساسيين في شركة التأمين التكافلي في شركة التأمين والمساهمين من جهة ومن جهة أخرى هناك المؤمن لهم وفيما يلي نحاول توضيح العلاقات المالية بين الأطراف الثلاثة

### أولاً: علاقة المشتركين و الصندوق التكافلي

تعتبر علاقة المشتركين بصندوق التأمين التكافلي من أبرز العلاقات المالية التي يقوم عليها عقد التأمين التكافلي، ذلك أن الأطراف الرئيسية في العقد هي: المشترك وشركة التأمين ممثلة للصندوق التكافلي لهيئة المشتركين، وبينهما تنشأ علاقة التأمين التكافلي، وفيما يلي بيان العلاقة المالية بين الطرفين الرئيسيين للعقد:

(رياض، 2008، الصفحات 39-40)

• تقوم العلاقة المالية بين المشتركين والصندوق التكافلي على دفع قسط التأمين التكافلي بصفته مشاركاً في الهدف التكافلي مع مجموع المشتركين، والذي من أجله أنشئ الصندوق التكافلي، وهذه الاشتراكات التكافلية إنما تقدم بهدف التعاون في تقليل الأخطار الواقعة على المشتركين. ويفصل الاشتراك عن ذمة العميل وملكيته بمجرد دفعه واستلامه من قبل الصندوق التكافلي، وعندها لا يحل للمشارك المطالبة به باعتباره قد انتقل من ذمته إلى ذمة الصندوق التكافلي ولمصلحة مجموعة المشتركين.

• بناء على التصور الفني للعلاقة المالية بين المشتركين وصندوق التكافل، فإن التكييف الفقهي لخصائص العلاقة المالية يتمثل في عقد الهبة وهو من عقود التبرعات في الفقه الإسلامي، ذلك أن دافع الاشتراك هو التعاون والتكافل مع مجموعة المشتركين لمواجهة الأخطار محتملة الوقوع، فالمشارك يدفع قسطه التكافلي ولا يقصد به الربح والمتاجرة وإنما غايته الدخول في مشاركة تكافلية كما أنه حين يدفع مبلغ الاشتراك لا يحق له المطالبة بالرجوع فيه وذلك للنهي الصريح عن العودة في الهبة.

#### ثانياً: علاقة هيئة المساهمين بصندوق التكافل

تعتبر العلاقة بين المساهمين وصندوق التكافل بمثابة الدعامة الرئيسية التي تزود صندوق التأمين التكافلي بالقوة المالية اللازمة لمواجهة الالتزامات وأخطار العجز، خاصة خلال مراحل التأسيس الأولى. حيث يقوم المساهمون بدور استراتيجي ومهم بالنسبة لحماية وتعزيز مسيرة صندوق التأمين التكافلي بصفة خاصة وشركة التأمين التكافلي بصفة عامة، وتتمثل العلاقة المالية بين المساهمين اتجاه هيئة المشتركين بقيام هيئة المساهمين بمجموعة من الأعمال والخدمات الاستراتيجية لصالح صندوق التأمين التكافلي للمشاركين، ويمكن حصر هذه الأعمال والخدمات فيما يلي (رياض، 2008، الصفحات 45-49):

- تقديم القرض الحسن لصالح الصندوق التكافلي.
- إدارة العمليات التأمينية بالصندوق التكافلي لصالح المشتركين.
- إدارة العمليات الاستثمارية بالصندوق التكافلي لصالح المشتركين.

1. تقديم القرض الحسن لصالح الصندوق التكافلي : يصعب في صناعة التأمين تصور قيام شركة تأمين دون وجود سيولة كافية عند تأسيسها لتغطية التعويضات بدرجة ملاءة مناسبة خلال مراحل التأسيس الأولى ففي شركات التأمين التجاري الأصل أن يتحمل المساهمون تبعه مخاطر السيولة من رأس المال المباشر خاصة في مرحلة التأسيس، أما في شركات التأمين التكافلي فقد طور خبراء وفقهاء التأمين التكافلي صيغة يقوم بموجبها الملاك بإقراض الصندوق التكافلي لصالح هيئة المشتركين، وذلك لأغراض تغطية مصروفات التأسيس والتشغيل

ولتعويض الأضرار المتحققة أثناء مرحلة بناء الملاءة المالية الذاتية للصندوق، ويقضي الواقع العملي لشركات التأمين التكافلي بأن تسترد هيئة المساهمين قرضها الحسن الذي منحه للصندوق التكافلي على فترات وذلك بحسب نمو الموجودات المالية لدى الصندوق، وعادة ما تستغرق فترة السداد عدة سنوات تخضع مجموعة من الاعتبارات الفنية والمالية لدى الشركة، وعليه فالقرض الحسن هو التزام حقيقي يلتزم به المساهمون لصالح المشتركين.

**2. إدارة العمليات التأمينية بالصندوق التكافلي لصالح المشتركين :** من المهام والأعمال والاختصاصات التي تلتزم بها هيئة المساهمين اتجاه الصندوق التكافلي للمشاركين تولى إدارة جميع العمليات التأمينية المتعلقة بصندوق التأمين التكافلي لصالح المشتركين، ويشمل ذلك تصميم أنواع المحافظ والمنتجات التأمينية التكافلية وإصدار الوثائق وتسويقها بناء على دراسات السوق اللازمة لتحديد استراتيجية العمل والحصة السوقية المطلوب الاستحواذ عليها واستيفاء الاشتراكات التكافلية، إلى جانب متابعة قضايا الشركة وكذا إدارة المخاطر وتصميم الاحتياطات والمخصصات وإدارة عمليات إعادة التأمين، فضلاً عن إدارة شؤون الموارد البشرية والشؤون المالية والرقابية ذات الصلة بضبط وترشيد مسيرة العملية التكافلية وبالتالي فإن هيئة المساهمين تقوم بجميع العمليات الفنية المتخصصة بإدارة عمليات التأمين التكافلي لصالح المشتركين، وعادة ما تقوم هيئة المساهمين بتعيين مجلس إدارة منتخب يقوم نيابة عنهم بإدارة وتعيين الجهاز الإداري والتنفيذي اللازم لإدارة العمليات التأمينية في الصندوق التكافلي.

**3. إدارة العمليات الاستثمارية بالصندوق التكافلي لصالح المشتركين :** من أبرز المهام التي تقوم هيئة المساهمين تولى إدارة عمليات الاستثمار لصالح الصندوق التكافلي، وتنمية أموال المشتركين نيابة عنهم بحيث تقوم بدور الإدارة التنفيذية لعمليات الاستثمار، ويشمل ذلك تحديد سياسات وخطط الاستثمار ونوعيته ومجالاته بالإضافة إلى البحث عن أفضل الفرص الاستثمارية، ومراعاة كون هذه الاستثمارات يجب أن تتم على وجه غير محل بالأهداف الاستراتيجية لشركات التأمين التكافلي، وأن يكون ملتزماً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

### الفرع الثاني: الفائض التأميني

تكلمنا في نقطة سابقة بخصوص علاقة صندوق المؤمن لهم مع المساهمين حول القرض الحسن وذلك عند حصول عجز في الصندوق الذي يحتمل حالتين، وتمثل الثانية في حالة الفائض والذي يتطلب وجوده اعداد يتم إعداد طريقة تتماشى مع متطلبات الشريعة الإسلامية للتعامل معه، وهذا ما سنحاول توضيحه في النقاط التالية.

### أولاً: ماهية الفائض التأميني

في نهاية كل سنة مالية يتم إعداد حساب ختامي لكل صندوق من صناديق التكافل لبيان نتيجة العمليات التأمينية وعائد الاستثمار وخصم المصروفات فإذا كانت نتيجة الحساب أن الإيرادات أكثر من المصروفات ويمكن أن يعرف التأمين التكافلي على أنه "ما يزيد من إجمالي التبرعات التي يدفعها المشتركون في شركة التكافل خلال الفترة المالية بعد دفع إجمالي التعويضات للمتضررين منهم خلال الفترة المالية نفسها ودفع مبالغ إعادة التأمين واقتطاع المصروفات مع مراعاة التغيرات في المخصصات الفنية". (ناصر، التأمين التكافلي، 2014، صفحة 141)

"هو ما تبقى من إجمالي الاشتراكات المقدمة من طرف حملة الوثائق بعد دفع التعويضات للمتضررين منهم خلال الفترة المالية ودفع مبالغ إعادة التأمين واقتطاع المصروفات مع مراعاة التغيرات في المخصصات المالية". (خالد ، 2012، صفحة 140)

وهو "الفرق بين التعويضات وأقساط التأمين في الوعاء التأميني بعد حسم المخصصات والاحتياطات الفنية الخاصة بعملية التأمين وبعد إضافة ما يخص الوعاء التأميني من أرباح الاستثمار" (هشام .ا، 2016، صفحة 31).

### ثانياً: أهمية العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني

إن تطبيق التأمين التكافلي بما فيه من مبادئ تعاونية كتوزيع الفائض التأميني على المشتركين الذين دفعوا القسط تحقق عدة فوائد نذكر منها: (بشير، 2007، صفحة 13)

✓ **تقوية المركز المالي لصندوق حملة الوثائق:** إن العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المؤمن لهم يقوي المركز المالي لصندوق حملة الوثائق بتجنيد الاحتياطات منه وهذا مما يؤدي إلى زيادة ثقة الناس في التأمين التكافلي كما أنه يعمل على زيادة الإقبال عليه.

✓ **تخفيض قيمة القسط:** العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المؤمن لهم يسهم في خفض قيمة الاشتراكات الأقساط المقدمة من المؤمن لهم فهم يدفعون القسط عند انتهاء العقد وفي نهاية السنة المالية وظهور الفائض التأميني يرجع إليهم جزء مما دفعوه.

✓ **منع صفة الاحتكار عن قطاع التأمين:** العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المؤمن لهم يمنع الصفة الاحتكارية للتأمين المعاصر، فالتأمين التجاري يتصف بالاحتكار حيث تسيطر على قطاع التأمين فئة خاصة من خلال شركات التأمين التي تتخذ من التأمين وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب المؤمن لهم

فتفرض شروط تعسفية وتأخذ أقساط مبالغ فيها وتقوم باستغلال واستثمار تلك الأقساط بأسلوب احتكاري يهدف لتحقيق مصالح خاصة لأصحاب شركات التأمين، فهي تأخذ الكثير ولا تعطي إلا القليل أما العمل بمبدأ الفائض التأميني في التأمين التكافلي الإسلامي فيمنع الاحتكار عنه لأن الغاية منه تحقيق المصلحة لأكثر عدد من الناس مع بقاء خدمة التأمين في حدود تكلفته.

### ثالثاً: التصرف في الفائض التأميني

تكلمنا في نقطة حول القرض الحسن الذي يقدمه صندوق المساهمين لصندوق المشتركين حيث تقوم شركة التأمين الإسلامي في حالة عجز صندوق حملة الوثائق عن الوفاء بالتعويضات بالافتراضات من حساب حملة الأسهم على سبيل القرض الحسن على أن يسدد ذلك القرض من الفائض المتحقق في السنوات المقبلة. (محمد ع.، 2012، صفحة 411)

قبل توزيع الفائض التأميني تقوم شركات التأمين التكافلي باستثمار الأموال المجمعة من الأقساط المسددة من قبل المؤمن لهم إضافة إلى قيامها باستثمار أموال المساهمين، وتحصل الشركة على الأرباح المحققة من استثمار أموال المساهمين إضافة على حصتها من استثمار أموال المؤمن لهم بصفتها مضارياً أو وكيلاً بأجر، ويجب أن تتقيد الشركة عند قيامها بالأنشطة الاستثمارية بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك بتجنب الاستثمار المحرم شرعاً مثل السندات الحكومية والسندات الحكومية الأجنبية. (موسى ذ.، 2015، صفحة 69)

أما بالنسبة للطرق التي تتبعها شركات التأمين التكافلي في توزيع الفائض التأميني فهي تتمثل فيما يلي: (عمارى، 2014، صفحة 76)

**1.** أن يوزع الفائض على جميع المشتركين فيوزع عليهم حسب نسبة اشتراكهم، لا فرق بين مشترك استحق تعويضاً أو لم يأخذ شيئاً من التعويض وسند هذه الطريقة هو الحفاظ على مبدأ التعاون والتكافل فالمشترك متبرع على سبيل التكافل والمواساة لمن لحق به ضرر من أعضاء هيئة المشتركين، فلا ينتظر ربحاً مقابل تبرعه فما فاض في الصندوق بنهاية السنة المالية يرد إليهم بالتساوي.

### **2.** اقتصار توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على التعويض أصلاً

أما الذين حصلوا على تعويضات فلا يستحقون شيئاً من الفائض التأميني مهما كانت نسبة التعويض وهذه الطريقة تراعي:

- تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين جميع المشتركين فلا يتساوى من حصل منهم على مبلغ تعويض مساوي لقيمة اشتراكه أو زائد عنه مع من لم يحصل على أي تعويض، فالأول استرد ما دفعه من اشتراك أو زيادة والثاني لم يحصل على شيء وبالتالي تعتبر تلك الاستفادة مانعا لأي استفادة أخرى من حساب الفائض.
  - إضافة إلى جانب تربوي وهو دفع المشتركين لمزيد من الحذر والحرص حتى لا يقعوا في الحوادث فيحرمون من الفائض (محيي الدين، 2015، صفحة 13)
3. **الأخذ بمبدأ النسبة والتناسب:** وهي تعتبر الرأي الوسط بين الرأيين السابقين والمقصود به هو التفرقة بين من حصل على تعويضات استغرقت جميع أقساطه وبين من حصل على تعويضات أقل من أقساطه، فالذين حصلوا على تعويضات لم تستغرق جميع أقساطهم لا يستحقون شيئا من الفائض التأميني، أما الذين حصلوا على تعويضات لم تستغرق جميع أقساطهم فيعطون من الفائض التأميني ويكون حصتهم منه بما يساوي حصتهم من الفائض مخصوما منها الجزء من التعويضات الذي حصلوا عليه، ومستند هذه الطريقة هو الموازنة بين مبدأ التعاون والتكافل وتحقيق العدالة والمساواة بين أعضاء هيئة المشتركين.
4. توزيع نسبة مئوية ثابتة من الفائض التأميني المخصص للتوزيع على المؤمن لهم والاحتفاظ بالباقي في الشركة.
5. تقسيم الفائض التأميني المخصص للتوزيع بين حملة الوثائق بحيث يعطى المتضررون الذين دفعت لهم تعويضات نصف ما يعطى لغير المتضررين.
6. التوزيع بأي طريقة أخرى تقرها هيئة الرقابة الشرعية للشركة.
- وبناء على ما سبق فإن اختيار أي من المعايير السابقة يعتبر من السياسة الداخلية التي تتبناها الشركة وحسب ما تنص عليها اللوائح الداخلية للشركة فقد يختلف تطبيق أي من المعايير من شركة لأخرى.

## خلاصة

بعد تطرقنا للعناصر التي حددناها لدراسة هذا الفصل نجد أن التأمين بقدر ما هو حديث كمنشأ منظم فإنه ممارسة عفوية ضاربة في القدم، كما أن أنواعه كانت تتحدد وفقا لثقافة الشعوب فإذا نظرنا إلى الحضارة المصرية القديمة ومعتقداتها حول الحياة الثانية وحجم التقديس الذي تمنحه لهذه العملية فقد تمحور التأمين حول المدافن، أما في الحضارة الرومانية التي عرفت بالوسع العسكري وجدنا أن نظام الكولجيا هو الأبرز أما بخصوص الجزيرة العربية فإن التجارة مثلت عصب الحياة وهذا ما جاء في القرآن الكريم فإن التأمين فيها يتمحور حول القوافل، أما حديثنا فنجد أن التأمين كما هو متعارف عليه لم يكن حتى القرن 14 بالنسبة للتأمين على الممتلكات في حين أن التأمين على الحياة لم يتم تطبيقه حتى القرن 19 في إنجلترا، وهذا راجع لعوامل دقيقة.

كما وجدنا أن التأمين يتمتع بخصائص فريدة كما أنه — وبالرغم من المزايا التي يقدمها للاقتصاد — يعاني من العديد من العيوب، مما أوجد رد فعل مثل في التأمين التعاوني الذي كانت الغاية منه تجاوز تلك العيوب، ناهيك عن النظرة الشرعية الحذرة تجاه هذا النشاط والتي التي انتهت إلى تحريمه وإيجاد بديل شرعي تمثل في التأمين التكافلي.

الفصل الثاني

تطور العلوم

الإلكترونية

## تمهيد

لقد خصص هذا الفصل لدراسة التأصيل النظري لموضوع العلوم الاكتوارية من خلال متابعة تطور مسارها التاريخي والإجابة في البداية على واحد من أهم الأسئلة وهو: ما معنى كلمة اكتواري ومن ثم كيف لاقت هذه الكلمة القبول على مستوى المملكة المتحدة وبعد ذلك على الصعيد العالمي، إلى جانب أننا حاولنا توضيح مفهوم الخبير الاكتواري في وقتنا الحالي مشيرين إلى المهارات التي يتوجب على المرء أن يمتلكها حتى يصبح خبيراً اكتوارياً ومن ثمة أفردنا مبحثاً لموضوع تنظيم المهنة الاكتوارية انطلاقاً من تحديد الجهات المخولة بالتنظيم-أي الجهات التي تمنح لقب اكتواري وكانت حسب التنظيم المتبع سواء كان تنظيمياً ذاتياً أو من خلال الدولة، ومن ثم تناولنا موضوع التعليم الاكتواري وهنا حددنا بالتفصيل أنواع الخبراء الاكتواريين والمتطلبات الأساسية لكل نوع منهم، وتأكيداً على أن العلوم الاكتوارية ليست رياضيات بحتة تطرقنا إلى مدونة قواعد السلوك المهني ومعايير الممارسة الاكتوارية.

## المبحث الأول: مفهوم العلوم الاكتوارية

إن أول خطوة في فهم العلوم الاكتوارية هو البحث في نشأتها وتطورها، ومن ثم فهم الطريقة التي تطورت بها وذلك راجع إلى أن هذه الكلمة لا تحمل مدلول لغوي واضح.

## مطلب الأول: نشأة العلوم الاكتوارية

بما أنه لا يمكن تعريف ما هو غير موجود، فسنحاول من خلال هذا المطلب معرفة الطريقة التي برزت بها هذه المهنة على أرض الواقع.

## الفرع الأول: ظهور الخبير الاكتواري

إن وجود العلوم الإكتوارية بالشكل الذي هي عليه اليوم واجه العديد من الصعوبات، وسنفهم ماهية هذه الصعوبات من خلال الطرح التالي.

## أولاً: ماهية العلوم الاكتوارية

على خلاف باقي العلوم والتخصصات فإن العلوم الاكتوارية نشأت بطريقة خاصة، وهذا ما سنبينه في النقاط التالية.

## 1. أصل كلمة اكتواري

كما أشرنا فإن هذا المصطلح لم يظهر إلا بعد مدة من بداية ظهور العلوم الاكتوارية بمفهومها الحالي، كما أنه لا يمكن أن نقدم تعريفا لغويا لهذه الكلمة، أو الأصح فإن التعريف اللغوي لهذه الكلمة ليس له علاقة بالمفهوم الاصطلاحي، فليس هناك ارتباط واضح بين معنى الكلمة وبين الواجبات المهنية التي يقوم بها الاكتواري وذلك على خلاف باقي المهن مثل الطبيب أو مهندس معماري، كما أنه بالرجوع إلى سبب اختيار إدوارد مورس لهذا الاسم فإنه ليس واضحاً بالشكل الكافي (ogborn, 1956, p. 233).

لذا فإنه يكاد يكون من المستحيل أن يعرف أي شخص خارج مجال التأمين ماذا نقصد بهذه الكلمة. ومن بين المعاني التي يقدمها القاموس اللاتيني لكلمة إكتواري هي كاتب الاختزال، والكاتب خارج الحسابات، ويبدو أن هذين المعنيين لا يصفان الواجبات التي كان يقوم بها الخبير الاكتواري في مجلس الشيوخ الروماني. (ogborn, 1956, p. 234)

## 2. استخدام الكلمة

إن الحديث عن استخدام كلمة اكتواري يقتضي منا الوقوف على الجمعية العادلة للتأمين على الحياة ذلك أن أول استخدام لكلمة اكتواري تم على مستوى هذه الهيئة، وسنعالج هذا من خلال ثلاثة نقاط:

## • نشأة الجمعية العادلة واستخدام المصطلح

إن أول مكان استخدم فيه مصطلح اكتواري هو الجمعية العادلة للتأمين وسنحاول فيما يلي توضيح نشأة هذه الجمعية وكيفية استخدام المصطلح، ويرتبط الأمر بـ جيمس دودسن\*.

وقد حاول دودسن الانتساب إلى The Amicable Society للتأمين على الحياة\* غير أن جهوده باءة بالفشل حيث أن الجمعية لم تكن لتقبل عضوية من هم أكثر من 45 سنة في حين أن دودسن كان يبلغ حينها 45 من عمره وهذا ما دفعه لمحاولة شراء اعتماد الجمعية العادلة للتأمين على الحياة غير أنه توفي قبل ذلك.\*  
ليقوم إدوارد موريس\* بإكمال طريقه وبعد 5 سنوات تمكن من ذلك حيث أنشأ الجمعية العادلة للتأمين على الحياة سنة 1762 وحصلت على اعتمادها وفقا لقانون الشركات سنة 1893 (History and Facts, 2016)، وهي تعد شركة رائدة في مجال التأمين التبادلي تأسست من طرف 21 مشترك مثلوا المكتتبين وفي نفس الوقت الأعضاء (2, p. Robert, 2012).

## • دور الاكتواري في الجمعية العادلة

\* يعتبر جيمس دودسن أول من قدم محاضرة حول التأمين 1756 ركز فيها حول موضوع التأمين على الحياة وعلى حساب الأقساط يشار إليه لتقدمه واحد من أهم جداول الحياة، وتجدر الإشارة إلى أن دودسن قد استفاد كثيرا من نتائج أعمال إدمون هالي كما أنه كان صديقا وتلميذا لديموافر. وللمزيد حول الموضوع وحول الإضافة الهامة التي قدمها دودسن للتأمين على الحياة الرجاء الاطلاع على المراجع التالية:

-The Emergence of with-Profits, 1756-1782

متوفر على الرابط

[https://ebrary.net/118881/history/emergence\\_with\\_profits\\_1756\\_1782](https://ebrary.net/118881/history/emergence_with_profits_1756_1782)

- James Dodson's 'First Lecture on Insurances', 1756

متوفر على الرابط

<https://www.actuaries.org.uk/learn-and-develop/research-and-knowledge/library-services/historical-collections/archive-equitable-life-assurance-society/highlights-equitable-life-archive/james-dodson-s-first-lecture-insurances-1756>

\* للمزيد من المعلومات حول الجمعية العادلة الرجاء الاطلاع على الموقع التالي:

<https://www.equitable.ca/>

\* لا يمكن الجزم بمدى صحة هذه المعلومة على الرغم من كونها متداولة بكثرة .

\* لقد كان لإدوارد موريس الفضل المطلق في استخدام كلمة اكتواري داخل شركات التأمين إلا أن ذلك لا يعني أنه قد قدم ما هو مماثل بخصوص توظيف الرياضيات والإحصاء في مجال التأمين وللمزيد من المعلومات حوله وحول ما قدمه الرجاء الاطلاع على الرابط التالي:

لم يكن من الواضح لما اختار ادوارد موريس لهذه التسمية التي بقية محل جدل حتى وقت لاحق كما سنلاحظ في النقاط التالية، فهناك من يعزي ذلك لتأثره الشديد باللاتينية، وعلى العموم قد نجد نوع من الصلة إذا قمنا بملاحظة الدور الذي كان يقوم به الاكتواري عقب إنشاء الشركة مباشرة - ولا يجب مطلقاً أن نتوقع من الموظف الذي تم تعيينه بصفته اكتواريا في هذه المرحلة أن يقوم بكل العمل الذي يوصف حالياً بأنه عمل الاكتواري - وهو ما يتمثل في النقاط التالية: (ogborn, 1956, p. 235)

أن يحضر باستمرار في مجلس النواب أو مكتب الجمعية كل يوم (باستثناء أيام الأحد) لتلقي المقترحات وتنفيذ أعمال أخرى

- أن يكتب ويحتفظ بكل كتب وسجلات الجمعية بأمانة وأخلاق ومنهجية.
- يجب أن يقوم دورياً بإدخال جميع طلبات العضوية وجميع المبالغ المالية المستلمة أو المدفوعة من طرف الجمعية.

### 3. الاكتواريون الأوائل

عندما نتكلم عن الإكتواريين هنا لا نقصد خبراء سبقت عليهم التسمية، بل هم خبراء استحقوا التسمية بعد اكتمال أسس العلم، و ذلك بسبب الارتباط الوثيق بين الأعمال التي قاموا بها وبين جوهر العلم الإكتواري وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أول خبير إكتواري على الإطلاق، وحين نتكلم عن أول خبير إكتواري فإننا لن نتكلم عن خبير إكتواري في التأمين على الحياة بل إننا سوف نتكلم عن خبير إكتواري في مجال الخسائر، كما أننا لن نتكلم عن عصر النهضة أو التنوير ولا عن استخدام الاحتمالات والرياضيات بل سنتكلم عن فترة أسبق بكثير، وستكلم هنا عن النبي يوسف عليه السلام وذلك من خلال تعامله مع الرؤيا الخاصة بعزيز مصر - هذا الطرح الذي جاء في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها مدير معهد العلوم الاكتوارية - فإذا كان من المعلوم أن أول من قام بالعملية الإدارية هو يوسف عليه السلام، فإن الأمر المجهول هو نوع الإدارة التي قام بها. أما بالنسبة للخبراء الذين استحقوا لقب إكتواري وكانوا قبل ظهور العلم فهم مجموعة من العلماء الذين كانت لهم إضافات هامة سواء في مجال الإحصاء أو كتابات التأمين وبالأخص في بناء جداول الحياة ومن بينهم

جون قراونت، وليام بيتي، إدمون هالي.\*

#### 4. الخبير الاكتواري الحقيقي

تجدر الإشارة إلى أن أول شخص أطلق عليه لقب الاكتواري هو وليام موسدال، وبملاحظة الأدوار السابقة للخبير الاكتواري في الجمعية العادلة نخلص إلى أن كلمة إكتواري لم تكن تعني أبدا المعنى المتعارف عليه حاليا، و قد يكون هذا محييا للآمال في بداية غير أن الأمر اتخذ منحى آخر بقدم وليام مورغان حيث يعتبر أول خبير اكتواري (Deringe, 2018, p. 290) كما أنه من أعطى العلوم الإكتوارية مفهومها، غير أنه مر على الجمعية العادلة أربعة خبراء إكتواريين قبل مورغان، ولكن ليس بالمعنى المهني، فهم لم يتمتعوا بالخبرة الكافية للتعامل مع المشاكل الإكتوارية مما دفعهم للاستعانة بأطراف خارجيين يتمتعون بالخبرة الرياضية مثلما حدث في المراسلات بين كل من جون إدواردس وريتشارد برايس للفترة 1768-1771 (Importance of the Equitable Life Archive, 2016) والتي قدم فيها ريتشارد برايس المشورة الرياضية للجمعية العادلة.

وسنشير بشكل مختصر إلى هؤلاء الإكتواريين الأربعة: (ogbrn, 2006, p. 261)

✓ وليام موسدال، 1762-1764

✓ جيمس دودسون، 1765-1767

✓ جون إدواردز، 1767-1773

✓ جون بوكوك، 1774-1775

أول خبير اكتواري حقيقي الخبير وليام مورغان: يعتبر وليام مورغان يمكن أن نعتبر أن وليام مورغان هو أبو العلوم الإكتوارية فهو من أعطى العلوم الإكتوارية مفهومها الحالي وذلك عند تعيينه في الشركة سنة 1775.

إلا أن كلمة إكتواري بقيت تدور في الجمعية العادلة لا غير، ونشير إلى أن عدم استخدام المفردة لا يعني عدم استخدام باقي الجمعيات والشركات للطرق العلمية في تحديد الأقساط فحين سؤل John Pensam 1827

\* لقد كان للأعمال التي قدمها هؤلاء الثلاثة دور بالغ في نشأة العلوم الاكتوارية، فإدمون هالي يعتبر أول من قدم نمودجا لجداول الحياة وللإطلاع على أعماله وإضافاته الرجاء الاطلاع على الروابط التالية:

- Edmund Halley (1656-1742)

Heywood, G: Edmond Halley – Actuary. Quarterly Journal of the Royal Astronomical Society, Vol. 35, NO. 1.1994, P. 151, 154.

James E. Ciecka. Edmond Halley's Life Table and Its Uses. *Journal of Legal Economics* 15(1) . 2008: pp. 65-74.

-D.V. Glass :Graunt's life table. *Journal of the Institute of Actuaries* Volume 76, Issue 1 June 1950 , pp. 60-64.

هل كنت خبير اكتواري في Amicable Society، أجب أنه كان كذلك ولكن تحت اسم آخر والذي يتضمن واجبات الخبير الاكتواري. (ogbrn, 2006, p. 236)

ومن خلال ما سبق نستنتج أنه للفترة الممتدة من 1775 إلى غاية 1827 أي حوالي 50 سنة لم يكن لمصطلح الاكتواري أي مكانة خارج الجمعية العادلة، إلا أن توظيف الرياضيات في التأمين وبالأخص التأمين على الحياة أصبح له مكانة هامة، كما أن عدم وجود المصطلح في كل المؤسسات لا يعني أنه لم يصبح قانونياً، فإذا بحثنا عن أول توظيف قانوني لكلمة إكتواري أي أول نص قانوني يحتوي على الكلمة فسنجد ذلك ضمن قانون الجمعيات الصديقة الصادر سنة 1819. (knight, 1885, p. 20)

### الفرع الثاني: استخدام كلمة إكتواري على الصعيد العالمي

سنعالج هذه النقطة على مرحلتين، الأولى ستكون بخصوص ظهور التنظيمات على مستوى الدول بشكل مستقل أما المرحلة الثانية فستتعلق بالتنظيم والتعاون الدولي للمهنة الذي منحها الحضور والقوة الذي تشهده في وقتنا الحالي.

#### أولاً: الاستخدام الدولي الفردي لكلمة إكتواري

ونقصد بالاستخدام الفردي هو توظيف كلمة إكتواري ضمن كل دولة بعيداً عن جهود التعاون الدولي وتجدر الإشارة إلى أن ظهور العلوم الاكتوارية كمهنة لا يمكن أن يكون بدون وجود جهة منظمة تمنح حق ممارسة المهنة لذلك سنركز في هذه النقطة على الجمعيات الاكتوارية.

#### 1. معهد الإكتواريين وذلك سنة 1848 كلية الإكتواريين في أدنبره سنة 1856

يبدأ تاريخ المهنة الاكتوارية - بشكل يحمل طابع تنظيمي كمهنة - مع تأسيس معهد الإكتواريين في عام 1848. وبصرف النظر عن الأعضاء المؤسسين، فإن الدخول إلى المهنة كان في أيدي المعهد وكان عن طريق الفحص الذي يحدده معهد وفي عام 1849 كانت الموضوعات الأصلية للفحص، الجبر، الاحتمال، الفائدة المركبة، حالات الحياة (الضمانات والمعاشات)، ومسك الدفاتر. (Forfar, 2004, p. 2)

وقد أنشأ من طرف مجموعة من شركات التأمين على الحياة في لندن في 8 يوليو 1848. ويعد معهد الإكتواريين أقدم هيئة مهنية إكتوارية في العالم. في يوليو 1884، حيث حصل على ميثاق ملكي . ويؤكد هذا الميثاق الملكي على دور المعهد وحقه في منح المؤهلات - أي زميل معهد الإكتواريين - (Institute of Actuaries, 2016).

وفي عام 1856 أسس أعضاء أسكتلنديون كلية الاكتواريين في اسكتلندا وفي حين كان المعهد وكلية الاكتواريين مؤسستين منفصلتين، فقد عملوا بشكل متكامل للغاية، وكانت مؤهلاتهم المهنية ومعاييرهم الاكتوارية متطابق، إلا أنه في 25 مايو 2010 تم التصويت لدمج المعهد مع الكلية، وبالتالي تم إنشاء معهد وكلية الاكتواريين التي دخلت حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2010. توقف معهد الاكتواريين عن الوجود في ذلك الموعد.

## 2. تنظيم المهنة الاكتوارية في أمريكا الشمالية

إذا كان وليام مورغان هو أول إكتواري في المملكة المتحدة فإن Jacob Shoemaker هو أول خبير إكتواري لأمريكا الشمالية وذلك سنة 1809.

وقد تم النظر بجدية في تشكيل منظمة إكتوارية في عام 1867، وقد اقترحها Wright Elizur في عام 1859، بعد أحد عشر عامًا من بدء معهد الاكتواريين في لندن - لكن هذه المحاولة تعثرت، على ما يبدو على صخور عدم الثقة المهنية. كان التأمين على الحياة نفسه يمر بأوقات صعبة.

لتأسس الجمعية الإكتوارية الأمريكية في نهاية المطاف في دار أستور في مدينة نيويورك في 25 و 26 أبريل 1889، في عام 1896، بعد بعض التردد، تم اعتماد نظام الفحص. وتأهل أول زميل في الامتحان في عام 1900، وعندما أطلق بعض الإكتواريين الأوروبيين منظمة دولية في عام 1895، كان الأمريكيون الشماليون مؤيدين منذ البداية وقد انعقد المؤتمر الدولي الرابع في نيويورك عام 1903. وكان من بين العناصر الأخرى ذات الأهمية الخاصة انتخاب أول امرأة عضو في الجمعية الإكتوارية، Emma Warren Cushman (Actuarial Expertise owes its beginnings to two early specialists, 2016)

سنحاول من خلال الجدول في الصفحة الموالية توضيح الجهود الدولية الفردية في تنظيم المهنة الاكتوارية

## الجدول رقم 2: أوائل الجمعيات الاكتوارية في العالم

انجلترا	1848	institute of actuaries
اسكتلندا	1856	Faculty of actuaries in Scotland.
ألمانيا	1888	The association of mathematical advisers in deuch
أمريكا	1889	actuarial society of America
أمريكا	1890	-institut des actuares francais . -association royale des actuares
بلجيكا	1895	-association royale des actuares belges .
إيطاليا	1897	Italian association for the grouth of the actuarial
استراليا	1897	actuarial society of new south Wales
اليابان	1899	-institute of actuaries of Japan
الدانمارك	1901	-Danish society of actuaries.
ألمانيا	1903	-German society for insurance mathematics
بين النمسا و المجر	1904	-insurance science association
السويد	1904	-Swedish society of actuaries
النرويج	1904	-norvégian actuarial society.
سويسرا	1905	-association suisse des actuares
كندا	1907	-club des actuares du canada
جمهورية التشيك	1919	-society of Czech insurance technicians
بولونيا	1912	-polish actuarial Institute

المصدر: (سعيد، 2018، الصفحات 41-42)

## ثانيا: تدويل المهنة الاكتوارية

لم تكن المهنة الاكتوارية لتصبح ما هي عليه اليوم لولا تضافر الجهود الدولية في ذلك خاصة وأنها تصنف ضمن العلوم الحديثة نسيبا وبناء إطار نظري واضح وثابت ليس بالسهولة التي قد يبدو عليها، كما أن كل ما تطرقنا إليه سابقا يثبت أن المهنة الاكتوارية تخوض حربا شرسة لإثبات وجودها ضمن باقي المهن وهذا ما سنلاحظه أيضا في نقاط لاحقة، أما عن هذا الفرع فسنحاول التطرق إلى أهم المؤسسات التي توحدت في ظلها الجهود الدولية في تطوير المهنة الاكتوارية.

## 1. المؤتمر الدولي للإكتواريين

في أواخر القرن التاسع عشر اعترف الخبراء الاكتواريون في بلجيكا بقيمة كتاب مدرسي أعده معهد الاكتواريين في لندن وسعى للحصول على إذن بترجمته، ولكن أولا أرادوا التأكد من وجود سوق كبير بما فيه الكفاية لتبرير إصدار فرنسي للكتاب، وقد وفرت الرابطة الفرنسية الجديدة للعمل في فرنسا ضمان السوق وأذن الدكتور كينغ للمعهد بالترجمة . وبعد ذلك نشأة علاقة ودية بين الدول الثلاثة في هذا المجال.

كانت النتيجة علاقة ودية بين الاكتواريين من الدول الثلاث. وبعد بضع سنوات، قدم مشروع قانون إلى البرلمان البلجيكي .في هذا النص، تم إسناد دور المراقب المالي للخبراء الاكتواريين .وخلال المناقشة، سأل أحد أعضاء البرلمان عما كان فعليا خبير اكتواري، قائلا إنه لم يجد تعريفا لكلمة "اكتواري" في أحدث المعاج، لذا تم إسقاط كلمة وتم حذف الإكتواريين البلجيكين.

ولإثبات وجود خبراء أكتواريين في بلدان أخرى، نظم الأكتواريون البلجيكيون اجتماعا للخبراء الاكتواريين في بروكسل ونجحوا في إقناع بعض أعضاء الحكومة البلجيكية بدعوة دول أخرى في جميع أنحاء العالم إلى إيفاد مندوبين إلى بروكسل . ونتيجة لذلك، كان مؤتمر الاكتواريين عام 1895 لأول مرة.

ولم يناقش المؤتمر الأول إنشاء منظمة وأعرب فقط عن الرغبة في الاجتماع مرة أخرى، وفي عام 1896، دعا المنظمون البلجيكيون خبراء أكتواريين فرنسيين وبريطانيين إلى بروكسل لمناقشة إمكانية إنشاء هيكل دائم للمؤتمرات المقبلة .وقد اجتمعوا واتفقوا على ذلك، وكتبوا لوائح "اللجنة الدائمة للمراقبين الدائمين" التي ستعقد في بروكسل .وكان اسم "اللجنة الدائمة" قيد الاستخدام لأكثر من 50 عاما (Association(IAA), 2008, p. 5)

واتفق في البداية على تكرار المؤتمر كل ثلاث سنوات وطلبت دعوات من الجمعيات الممثلة لتقديم واجبات الاستضافة.

## 2. المنتدى الدولي لجمعيات الاكتوارية

وقد تم انشاؤه سنة 1995 (Sandstrom, 2005, p. 4)، ففي أوائل التسعينات، تم الاعتراف بزيادة حرية شفافية الحدود الجغرافية وعمولة العديد من جوانب الممارسة الاكتوارية، حيث قام كل من القادة الاكتواريون في أمريكا الشمالية وأوروبا بمناقشة النهج التي يمكن اتخاذها لوضع إطار دولي. حيث تضافرت جهود الجمعيات الوطنية في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية ل يتم التوصل إلى اتفاق على الجمع بين الجهود من أجل الصالح العام حيثما كان ذلك ممكنا. وبدأت المناقشات في مؤتمر عام 1992 في مونتريال واستمرت في مختلف دول العالم. والشرط الأول الذي يجب الوفاء به من أجل أن يكون يتم الاعتماد كعضو كامل في IFAA هو امتلاك مدونة لقواعد السلوك المهني على الأقل. (Daykin, 1999, p. 2)

وبينما انتقلت المناقشات نحو اقتراح ختامي تمثل في أن ترعى أن ترعى الرابطة المقترحة الجمعيات كقسم من الرابطة وقد احتضنت هذه الفكرة وأسفرت عن إنشاء المنتدى الدولي للرابطة الاكتوارية في عام 1995 في مؤتمر بروكسل. وفي سياق الاحتراف كانت الأهداف الثابتة للمناقشات ذات شقين: تشجيع الاكتواريين والجمعيات في جميع أنحاء العالم للتحدث مع بعضهم البعض، وتعزيز المهنة. (S.Rugland, 2008, p. 5)

## 3. الرابطة الاكتوارية الدولية

يعتبر عام 1998 كنقطة تحول رئيسية للمهنة الاكتوارية وخطوة هامة في إعداد المهنة لمواجهة تحديات الألفية القادمة. وبمناسبة المؤتمر الدولي السادس والعشرين للإكتواريين الذي عقد في برمنغهام في الفترة من 7 إلى 12 حزيران / يونيو 1998، شكلت الجمعية العامة للرابطة الاكتوارية الدولية نفسها رابطة وفقا للقانون السويسري مع أمانة في أوتاوا بكندا .

وهي منظمة دولية فريدة من نوعها مكرسة للبحث والتعليم وتطوير المهنة والجمعيات الاكتوارية . وتتمثل رؤيتها في جعل المهنة الاكتوارية مهنة معترف بها عالميا ليكون العاملون بها جزء من خبراء المخاطر والأمن المالي، وذلك لجعل العالم أكثر رفاهية. (Full Members of IAA – International Actuarial Association, 2017)

### المطلب الثاني: مفهوم الخبير الاكتواري في وقتنا الحالي

بعد الطرح الذي قدمناه سابقا يبدو جليا أن المهنة الإكتوارية تطورت وتغيرت حتى تصل إلينا بمفهومها الحالي، وفيما يلي سنحاول ضبط مفهوم الخبير الاكتواري مستعينين بتعريف الخبير الإكتواري وتحديد المهارات الضرورية لهذه المهنة.

#### الفرع الأول: تعريف الخبير الاكتواري

سنحاول فيما يلي تعريف الخبير الاكتواري

#### 1. حسب الجمعية الاكتوارية soa

" الخبراء الإكتواريون هم من المهنيين المحترفين الذين يقومون بتطوير وتوصيل الحلول للمسائل المالية المعقدة".  
(What is an Actuary, 2017)

إلى جانب أنه من خلال فهمه العميق للرياضيات والإحصاءات وإدارة الأعمال فإن الاكتواري يقوم بقياس وإدارة المخاطر إلى جانب مساعدة الشركات على النمو، كما أنه يساعد القادة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمستهلكين على الاستعداد لمستقبلهم .

"الخبير الاكتواري هو محترف الأعمال الذي يحلل النتائج المالية للخطر مستخدما الرياضيات والإحصاء والنظرية المالية لدراسة الأحداث مستقبلية غير المؤكدة، لاسيما تلك التي تم برامج التأمين والمعاشات التقاعدية".  
كما يقومون بتقييم احتمالية تلك الأحداث وتصميم طرق مبتكرة لتقليل احتمالها وخفض تأثير الأحداث السلبية التي تحدث بالفعل، كما ويعتبرون جزء مهم من فريق إدارة الشركات .

سيتطلب عملهم مجموعة من المهارات التحليلية القوية، المعرفة التجارية وفهم السلوك البشري لتصميم وإدارة البرامج التي تتحكم في المخاطر.

وينشط الخبير الاكتواري ضمن جملة من المجالات بما في ذلك التأمين على الحياة والصحة، الممتلكات، إلى جانب الخدمات المصرفية، والاستثمارات، والحكومة، والطاقة، والتجارة الإلكترونية والتسويق ومنافع الموظفين، وتطوير المنتجات، وإدارة المخاطر المؤسسية، والتحليلات التنبؤية، والاستشارات، وأكثر من ذلك .

#### 2. حسب معهد وكلية الاكتواريين

" الخبير الاكتواري هو شخص يتمتع بدرجة عالية من الاحترافية. كما أنه يعتبر مفكر استراتيجي لديه فهم عميق للأنظمة المالية وقدرة على حل المشاكل" (What is an actuary? , 2017) .

وكون المرء خبيراً اكتوارياً فهذا يعني أنه يتمتع بمهارات وخبرات رياضية عالية، كما أنه يستخدم مهاراته في قياس الاحتمالات ومخاطر الأحداث المستقبلية. وذلك في عدة مجالات بما فيها الأعمال المصرفية والتأمين والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والاستثمار، وكذلك المجالات غير المالية.

### 3. معهد الإكتواريين الأستراليين:

يعد الإكتواريين من ألمع الناس في عالم الأعمال وهم يقومون بتطبيق خبراتهم الرياضية ومعرفتهم الإحصائية والتحليلات الاقتصادية والمالية ومهارات حل المشاكل في مجموعة واسعة من مشاكل الأعمال. كما يقوم الخبراء الإكتواريين بمساعدة المنظمات على فهم الآثار المالية المترتبة عن قراراتهم في المدى الطويل - وكثير منها يمكن أن تؤثر على الأفراد وكذلك المجتمع - . أما بالنسبة إلى مجالات تطبيق مهاراتهم فإن ذلك يكون مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك:

- قياس وإدارة المخاطر وعدم اليقين.
- تصميم العقود المالية.
- تقديم المشورة بشأن الاستثمارات.
- قياس أثر العوامل الديموغرافيا على الترتيبات المالية.
- تقديم المشورة بشأن مجموعة واسعة من المشاكل المالية والإحصائية.

### 4. حسب الجمعية الدولية للإكتواريين

الإكتواري هو مفكر متعدد المواصفات الاستراتيجية، متمرس في النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاءات والاقتصاد وحساب الاحتمالات والعلوم المالية. لُقّب الإكتواري بالمهندس المالي ومهندس الرياضيات الاجتماعية، لأن تركيبته الفريدة التي يتخلى بها من تحليل وصفات عمل تسمح له بمواجهة التحديات المالية. والاجتماعية في العالم كله (راشد س.، 2005، صفحة 1)

" العلم الإكتواري هو الانضباط الذي يقيم المخاطر المالية في مجالات التأمين والتمويل، وذلك باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية. ويطبق العلم الإكتواري الرياضيات الاحتمالات والإحصاءات لتحديد وتحليل وحل الآثار المالية للأحداث المستقبلية غير المؤكدة. والعلوم الاكتوارية التقليدية تدور إلى حد كبير حول تحليل الوفيات وإنتاج جداول الحياة، وتطبيق الفائدة المركبة " (Actuarial Science, 2017).

" الخبير الإكتواري هو محترف يقوم بتقييم وإدارة مخاطر الاستثمارات المالية، وسياسات التأمين وغيرها من المشاريع التي يحتمل أن تكون محفوفة بالمخاطر." (Actuary Definition, 2017)

وهو " الشخص الذي يجمع ويحلل الإحصاءات ويستخدمها لحساب مخاطر التأمين وأقساط التأمين".

(Definition of ACTUARY by Oxford Dictionary, 2017)

## 5. تعقيب

من خلال ما تم طرحه في كل تعريف على حدا نجد أن هناك فكرة جوهرية موحدة غير أن هناك نوع من التباين على صعيدين:

- كيف تكون اكتواري.
- ماذا تفعل كإكتواري.

وننوه مرة أخرى إلى أن هذا يرجع لكل دولة ونظرتها للعلوم والخبير الاكتواري-وإذا عدنا إلى المؤتمر الدولي للإكتواريين، نجد أن ما يحدد أهلية العضوية والحق في حضور المؤتمرات حسب ما إذا كان التعريف المحلي \* لخبير الاكتواري مقبولاً لدى اللجنة.

وسنحاول فيما يلي استنتاج أهم النقاط التي يشترك فيها كل الخبراء الاكتواريين:

- الإستشراق: أي دراسة الأحداث المستقبلية ونتائجها.
- دراسة الخطر وتحليله.
- والعلوم الاكتوارية التقليدية تدور إلى حد كبير حول تحليل الوفيات وإنتاج جداول الحياة، وتطبيق الفائدة المركبة.
- إن الدور التقليدي للخبير الاكتواري لا ينفي أنه يقوم بأدوار متنوعة في مجالات أخرى.
- إن الاكتواريين هم العمود الفقري التحليلي لبرامج الأمن المالي في مجتمعنا.
- هو عالم رياضيات يستخدم الإحصائيات لحساب أقساط التأمين.
- هو شخص مؤهل لحساب المخاطر التجارية والاحتمالات التي تنطوي على أحداث مستقبلية غير مؤكدة.
- الشخص الذي يحسب التأمين والإقساط أقساط التأمين والاحتياطيات وأرباح الأسهم.

## الفرع الثاني: المهارات التي يتمتع بها الخبير الاكتواري

إن التعريف وحده لا يمكن أن يوضح لنا الخصوصية التي يتمتع بها هذا النوع من الخبراء، كما أن المهارات التي يجب أن يتمتع بها الخبير الاكتواري لا يقصد بها وبأي شكل من الأشكال المؤهلات التي تجعل المرء اكتواريًا

\*نقصد بالتعريف المحلي للخبير الاكتواري، تعريف الدولة التي ينتسب إليها الخبير الاكتواري بحكم المؤهل الذي يمتلكه من طرفها

واقتراسا عن الشكل أدناه فإن الامتحانات التأهيلية قد تجعل المرء اكتواريا لكن تحليه بالمهارات الضرورية يجعله ناجحا، ونقصد بالمهارات هنا ما يلي: أن يكون

• أقدر على التأقلم مع المتغيرات السريعة التي تشهدها بيئة الأعمال من جهة وطبيعة مهنته من جهة أخرى.

• أحسن في التعامل مع عملائه والتوفيق بين التزاماته العملية والأخلاقية.

• تمتاز مهنة الاكتواري بالتعقيد والغموض فهو يحتاج إلى مهارات تواصل عالية تتيح له التفاعل بشكل سليم مع زملائه في المهنة من جهة ومع عملائه من جهة أخرى-وهذا يساعده في تطبيق مدونة السلوك المهني. إلى جانب جملة أخرى من المهارات تتمثل في:

### 1. مهارات حل المشكلات التحليلية

يحتاج الخبراء الاكتواريين إلى حل المشاكل التحليلية حيث أنهم مكلفون بفحص البيانات المعقدة وتحديد الأنماط والاتجاهات من أجل تحديد العوامل المسؤولة عن النتائج المحددة، كما يبحث الإكتواريون عن طرق لتقليل احتمالية النتائج غير المرغوب فيها أو تكلفة تحقيق نتائج غير مرغوب (The Top 5 Skills Every Actuary Needs, 2017)

### 2. مهارات الرياضيات والحساب

يتعامل الاكتواريين مع الأرقام، لذا فإن القدرة على القيام بالعمليات الحسابية الأساسية بسرعة وبشكل صحيح هي مطلب محدد. ومع ذلك، فإن الرياضيات المرتبطة بالعلوم الاكتوارية يمكن أن تكون أكثر تعقيداً. وتعتبر معرفة حساب التفاضل والتكامل والإحصاء والاحتمالات ضرورية أيضاً لأن الإكتواريين يقدرّون المخاطر ويحددون احتمال حدوث أحداث معينة .

### 3. مهارات الحاسوب

يستخدم الإكتواريون النماذج والجدولة بشكل متكرر لتقييم كميات كبيرة من البيانات، ولا يقتصر الأمر على مهارات الكمبيوتر الأساسية ومعرفة مايكروسوفت أوفيس على الإطلاق، كما أن القدرة على البرمجة بلغة برمجة إحصائية هي أيضاً ضرورة .

### 4. المعرفة في الأعمال والمالية

لا ينبغي أن يكون الاكتواريين جيداً مع الأرقام فحسب، بل يجب أيضاً أن يكونوا على دراية بنظريات التمويل والأعمال. (Bhd, 2014, p. 36) وغالباً ما يتم توظيف خبراء الاكتواريين من قبل الشركات

والمؤسسات المالية وشركات التأمين على هذا النحو فهو مسؤول عن تقييم خطط التأمين أو التقاعد، وتقديم المشورة للشركات حول كيفية الحد من التعرض للمخاطر المالية وتزويد البنوك بآراء تتعلق بتعظيم العائدات لمجموعة متنوعة من المنتجات الاستثمارية، هذا يتطلب فهما سليما للمفاهيم التجارية والمالية.

### 5. الاتصالات ومهارات التعامل مع الآخرين

كتب أحد الخبراء الاكتواريين، مشيراً إلى مهارات التواصل والاتصال الشخصية مطلوبة بشدة في وظيفتنا حيث يتم قضاء جزء كبير من الوقت كخبير في العمل مع الأشخاص، فكثيراً ما يتعاون خبراء الاكتواريين مع مختلف الموظفين، بما في ذلك المبرمجون والمحاسبون والإدارة العليا، مما يجعل من الضروري أن يكونوا قادرين على التواصل والعمل بفعالية مع الآخرين، كما أن مهارات الاتصال الشفوي القوية تمكن خبراء الاكتواريين من شرح التفاصيل التقنية والإحصائية المعقدة لجمهور متنوع في حين تضمن مهارات الكتابة الملموسة إمكانية فهم النتائج والحلول بسهولة في المذكرات والتقارير المكتوبة، وكثيراً ما يقود الخبراء الإكتواريون الفرق في مجموعة متنوعة من المشاريع، وبالتالي يجب أن يكونوا قادرين على التعامل مع مجموعة متنوعة من الشخصيات .

وعلى الرغم من اختلاف الصياغة والجوانب التفصيلية فإنه من خلال اطلاعنا وجدنا أن أغلب المراجع تركز على المهارات التالية:

1. الرياضيات والإحصاء: فجوهر المهنة الاكتوارية مبني على الأرقام والحسابات.

2. مهارات الحاسوب: على الرغم من أن الرياضيات والإحصاء هما جوهر العلوم الاكتوارية إلا أن ذلك ما كان ليعني الشيء الكثير لولا تطور الآلات الحاسبة والحواسيب فأبي خبير اكتواري مهما كانت مهاراته ما كان ليحقق أي قيمة فعلية لولا البرامج الحاسوبية.

3. القدرة على التحليل والاستنتاج: فقدرة الخبير الاكتواري على استخلاص المعلومات من الأرقام والحسابات التي قام بها هي التي تصنع الفارق بين الخبير الاكتواري العادي والجيد.

4. التعامل مع الآخرين: كون الخبير الاكتواري يتعامل مع الحسابات والأرقام فإن هذا لا يعني أنه يعمل في مكتبه بمعزل مع المحيط الخارجي، على العكس هذا النوع من الخبراء يحتك بالآخرين كثيراً سواء كانوا عملاء أو زبائن وهذا ما يجعل من الضروري أن يتمتع الخبير الاكتواري بمهارات تواصل عالية سواء كانت شفوية أو مكتوبة.

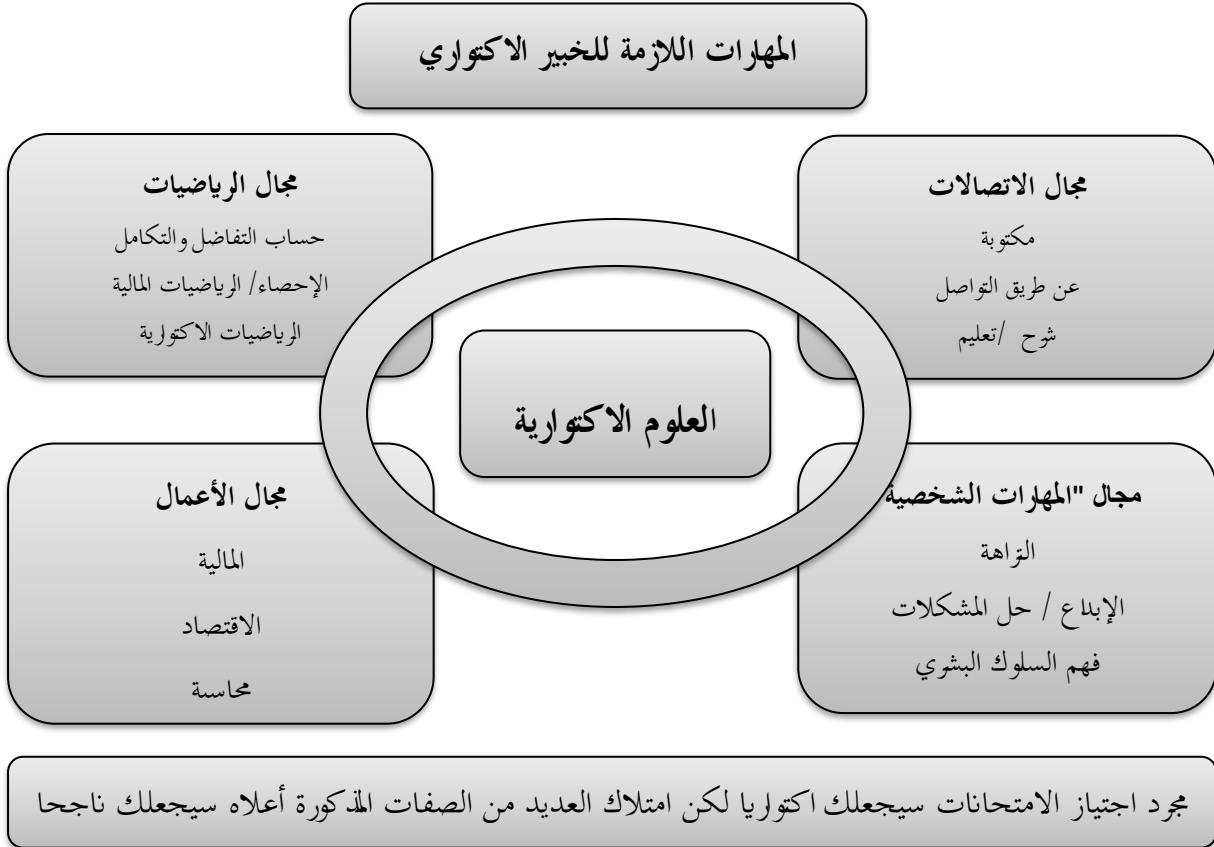
5. المهارات الشخصية: إن المتمتع في تطور المهن والتعليم الاكتواريين يعلم أنها مهنة ديناميكية بشكل

كبير، مما يعني أن على المنتمين لهذه المهنة في حاجة إلى وجود حوافز ذاتية للتطور وحب بالتعلم من أجل مواكبة كل التطورات وحقيقة التغير الهائل والمستمر الذي تشهده هذه التكنولوجيا فإن عدم قدرة الاكتواري على

مجاراته سيفقده الكثير من قيمته وما يمكن له أن يقدمه فعلا لخدمة مهنته ومن يعتمدون عليها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الضمير و النزاهة يعززان من الثقة في هذه المهن ومن يقومون بها.

والشكل التالي يبين بعض المهارات التي يجب أن يتمتع بها الخبير الاكتواري

### الشكل رقم 3: المهارات اللازمة للخبير الاكتواري



المصدر: (What is an actuary?, 2020, p. 7)

### المطلب الثالث: التوظيفات المختلفة للعلوم الاكتوارية

يعمل الإكتواري بشكل تقليدي في المجالات المتعلقة بالتأمين، حيث يحسبون و يقيمون المخاطر المختلفة لمساعدة شركات التأمين على تحديد مستويات الأقساط، ومع ذلك يمكن أن تكون مهارات الخبير الاكتواري لا تقدر بثمن في العديد من المجالات مثل الاستثمار أيضاً، فهي توفر أساساً واقعيًا لقرارات الاستثمار حيث يعمل جزء كبير من الخبراء الاكتواريين في صناعة الاستثمار مع التركيز على أسواق الأسهم على وجه الخصوص، حيث يعملون كوكلاء ومستشارين في استراتيجيات الاستثمار طويلة الأجل إلى جانب القطاع البنكي وما يؤديه فيه الخبراء الاكتواريون وهذا ما يناقشه هذا الفرع.

## أولاً: في مجال التأمين

اقترن عمل الخبير الاكتواري بقطاع التأمين بشكل وثيق فه يسمح بتصميم وعرض منتجات تساعد الأفراد والشركات في إدارة المخاطر التي يواجهونها فالعلوم الاكتوارية يعتمد عليها في تسعير وتقدير إيرادات مختلف الخدمات ومنتجات التأمين وتحليل ربحيتها ومردوديتها، ففي فرع التأمين على الحياة مثلاً تتداخل المفاهيم التي تعني مبادئ العلوم الاكتوارية كالقيمة الزمنية للنقود والأحداث العشوائية الإضافية إلى التحفظ والالتزام باللوائح والإجراءات القانونية التنظيمية، ولكون الخدمات التأمينية تعتبر في غالبيتها عقود فإنه يجب أن يؤخذ عنصر التنبؤ في الحسبان وذلك من خلال إعداد وإتباع نماذج وصيغ رياضية وإحصائية تستجيب لذلك.

وبصفة عامة يساهم الإكتواري في مجال التأمينات في: تصميم منتجات التأمين وتسعيرها، تقدير معدلاتها حساب المؤونات، وتقديم توصيات فيما يتعلق باستراتيجيات التمويل والسيولة والتوظيف تحضير التقارير المالية وإجراء تحاليل مالية ديناميكية لها.

## ثانياً: في البنوك

إن التغيير التنظيمي والتحديات المتطورة لإدارة المخاطر المصرفية منذ عام 2008 فتحت أفق واسع للخبراء الاكتواريين حيث تعتبر الأزمة المالية لعام 2009 بمثابة الدافع الرئيسية للفرص المستقبلية للخبراء الاكتواريين في الخدمات المصرفية. (Sinkis, 2014)

لكن يجب أن نكون دقيقين وحذرين عند اعتماد هذه الجملة لأن مصداقيتها قد تختلف من دولة إلى أخرى فعندما يتعلق الأمر بالخبراء الاكتواريين والمصارف، نجد أن المملكة المتحدة متخلفة عن جنوب إفريقيا وأستراليا اللتين تبحث هيئتهما المهنية عن فرص عمل لأعضائها في مجالات أوسع مثل البنوك، بينما هناك عدد أقل في المملكة المتحدة من الخبراء الاكتواريين الذين ينتقلون إلى الخدمات المصرفية الاستثمارية. (Crossing Into Banking, 2017)

ويجب أن نشير إلى أن الخدمات المصرفية الاستثمارية تنطوي على الكثير من المخاطر مما يعني أن الخبير الاكتواري قد يكون مناسباً تماماً لهذا الدور، فالخبير الاكتواري المؤهل الذي يصبح مصرفياً استثمارياً يكون مجهز جيداً لتقييم المخاطر المرتبطة بعمليات الاندماج والاستحواذ أو الاستثمار في صناديق التحوط، كما يمتلكون المهارات الرياضية والنمذجة والخبرة لفهم العنصر المالي للخدمات المصرفية الاستثمارية. إلى جانب المهارات والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مما يجعل القرار أسهل كثيراً، ومع ذلك في حين أن الخبير الإكواري قد يكون لديه القدرة الحسابية والمهارات التحليلية اللازمة، فإن العمل في مجال الخدمات المصرفية

الاستثمارية يتطلب القدرة على البيع والعمل كجسر بين العملاء، كما أن المصرفي الاستثماري يعمل لساعات طويلة ويسافر كثيراً ويضطلع بمهام تشمل العمل كوسيط أو إيجاد عملاء للأسهم والأموال. (Can Actuaries Work in Banks, 2017)

من ناحية أخرى، يتم تصنيف الخبراء الاكتواريين باستمرار على أنهم يمتلكون واحدة من أفضل الوظائف هناك بسبب ارتفاع الأجور والتوازن الجيد في الحياة العملية ومستويات الإجهاد المنخفضة، لذا سيكون هناك تساؤل واضح عما إذا كان هؤلاء الخبراء على استعداد للتخلي عن هذا النمط من الحياة. أما بالنسبة للمجالات التي تظهر فيها الحاجة للخبير الاكتواري في البنوك فهي موضحة حسب الشكل التالي (Tichareva, 2019, p. 5)

#### الشكل رقم 4: المجالات التي تظهر فيها الحاجة للخبير الاكتواري



#### ثالثاً: دور الخبير الإكتواري في سوق الأوراق المالية

شارك الاكتواريين في مجال إدارة الاستثمار منذ عقود. وفي الواقع ربما يكون صحيحاً أن نقول إن عددًا كبيراً من الأشخاص يرون كلمة "اكتواريون" من خلال مؤشرات البورصة اليومية أكثر من أي مصدر آخر (Finance and investment actuaries work in many areas, 2017)

يمكن أن نتحدث حول هذه النقطة من خلال العناصر التالية: (What Can an Actuary Do at Any Stock Exchange, 2017)

● **الاختلاف:** بينما يتعامل جميع الاكتواريين مع المعلومات العددية، فإن الخبير الاكتواري الاستثماري له تركيز مختلف عن الخبير الاكتواري للتأمين، حيث يتعامل في صناعة الأوراق المالية والبورصات مع الإحصاءات المتعلقة بأسعار الفائدة وفروق الأسعار والدفع المسبق والسيولة، بينما يقوم العاملين في مجال التأمين بتحليل إحصاءات الوفيات والمرض والإصابات . كما يقوم الخبير الاكتواري الاستثماري بحساب احتمالية أداء الأسهم المستقبلية بناءً على تكوين محفظة استثمارية معينة.

● **تقييم الأسهم:** يمكن للخبير الاكتواري الاستثماري أداء خدمات تقييم الأسهم الهامة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معرفة ما إذا كان يتم تقييم الأسهم الاستثمارية تم بشكل مناسب، أو ما إذا كان نمو الاستثمار سيرقى إلى مستوى التطلعات في المستقبل، إلى جانب تحديد قيمة الشركة من خلال تجميع الأرقام المالية ومعالجتها مثل الأرباح والإيرادات والتدفقات النقدية وعائدات الأرباح، ويمكن للخبير الاكتواري الاستثماري أن يأخذ معلومات الشركة التاريخية هذه، بالإضافة إلى إحصاءات السوق الأكثر لتوقع الأرباح المستقبلية على سهم معين أو النمو إمكانات الصناعة.

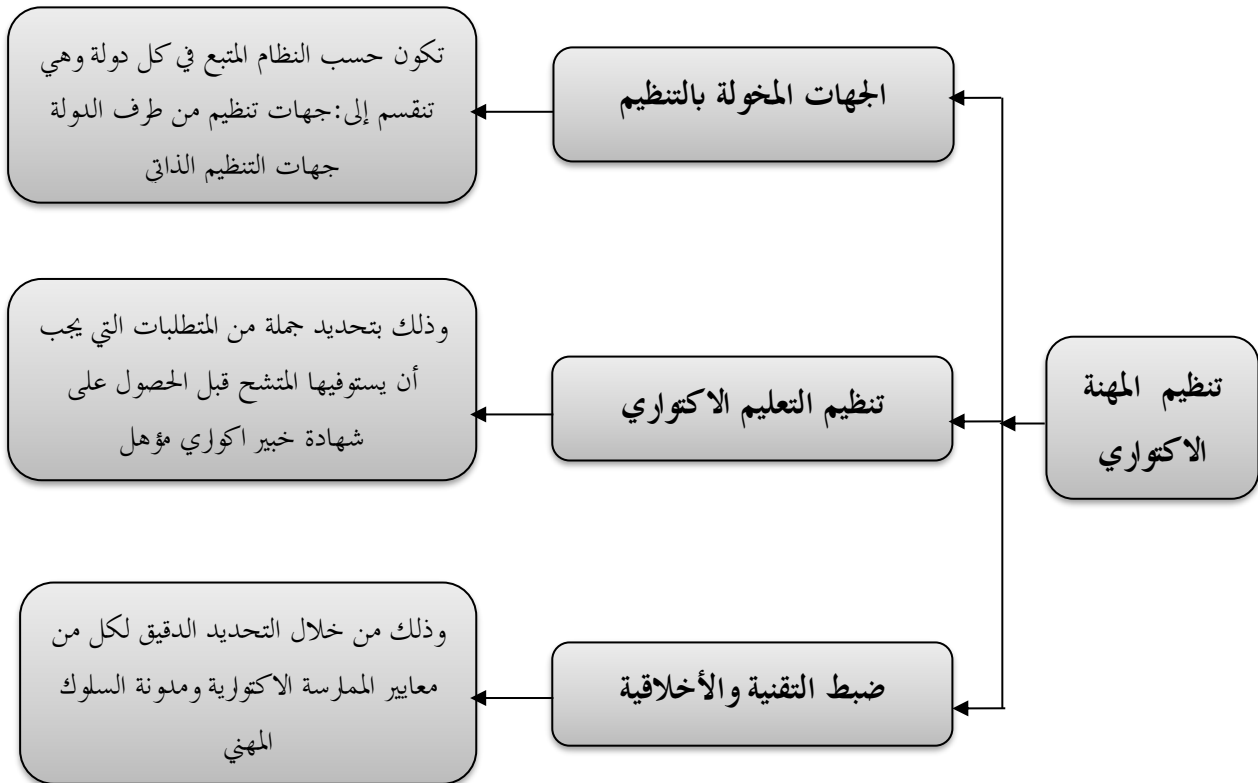
● **توقع المستقبل الاقتصادي:** هناك طريقة أخرى يمكن من خلالها للخبير الاكتواري تقديم المشورة للمستثمرين في سوق الأسهم وهي بناء السيناريوهات الاقتصادية للمستقبل بناءً على المعطيات السابقة والإحصاءات والحكم ذي الخبرة وذلك لمساعدة العملاء في بناء محافظ قوية، ويمكن أن تتنبأ هذه النماذج الاقتصادية بالأرباح المستقبلية، إلى جانب تحديد إمكانات النمو و عوامل الخطر التي قد تتسبب بها صناعات استثمارية معينة في المستقبل، كما يمكن للمعلومات الاكتوارية أن تساعد المستثمرين في تحديد أفضل وقت للتخلص من ممتلكات معينة والاستثمار في أخرى .

● **مراقبة نمو الاستثمار:** باستخدام التنبؤات التي تم تطويرها لأداء مختلف الأسهم في البورصة يمكن للخبير الاكتواري الاستثماري مقارنة النتائج الفعلية مع توقعاته الخاصة لتحديد ما إذا كان الاستثمار ينمو بالسعر المتوقع أو إذا كان الأداء متراجعا، كما يمكن للخبير الاكتواري تحديد السبب ومراجعة التنبؤات وفقاً لذلك مما يسمح للمستثمر بتعزيز محفظته من خلال إجراء تداولات استراتيجية.

المبحث الثاني: تنظيم المهنة الاكتوارية

إن ما سنعالجه في هذا المبحث لن يتمحور حول الإطار القانوني والتشريعي الذي ينضم عمل الخبراء الاكتواريين إنما سيتم التطرق إلى هذا الموضوع من خلال توضيح الهيكل العام الذي تقوم عليه المهنة الاكتوارية وعلى الرغم من أننا سنتطرق إلى بعض الدول والمؤسسات إلا أن ذلك لأن هذه الأخيرة تمثل المنضم الأساسي لهذه المهنة، ولتقريب الصورة أكثر سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب يوضحها المخطط في الصفحة التالية.

شكل رقم 5: تنظيم المهنة الإكتوارية



المطلب الأول: الجهات المخولة بتنظيم المهنة الاكتوارية

كما سبق وأشرنا في المخطط السابق فإن تنظيم هذه المهنة يتم يمكن أن يتم بطريقتين، إما عن طريق الدولة أو من خلال تدخل جهات التنظيم الذاتي، وذلك حسب كل دولة، لذا سنتطرق إلى مجموعة من النماذج في تنظيم المهنة الاكتوارية كما سنتحدث عن الجهات الدولية الفاعلة في هذا المجال.

ونوه مرة أخرى إلى أن المقصود من تنظيم المهنة ليس الإطار القانوني لمزاولة هذا النشاط أو العمليات المتعلقة بسيره، كما أننا لن نتطرق إلى مهام الخبير الاكتواري.

### الفرع الأول: التباين في تنظيم العمل الاكتواري

إن هناك تباين في أنماط تنظيم العمل الاكتواري، وهذا ما سنعتمد عليه في تقسيم النماذج التي سنتناولها لاحقا كما يمكن أن نشرح ذلك حسب المنطقة كالتالي (Traverso, 2008, p. 3):

#### أولا: بريطانيا

نلاحظ بالنسبة لبريطانيا في المهنة الاكتوارية مجموعة من الخصائص

- وجود نسبة عالية من التنظيم الذاتي للمهنة.
- التعليم يخضع بنسبة عالية لهيئات التنظيم الذاتي.
- يتمتع كل من الاكتواريين والمنظمات الاكتوارية بتفويض عال من طرف الدولة.
- وما نستخلصه مما سبق أن هناك نسبة عالية من الحرية والمشاركة للأطراف.

#### ثانيا: أوروبا

- هناك تنظيم أكبر من طرف الدولة للمهنة الاكتوارية.
- الامتحانات والتعليم يتم من طرف الجامعات التي تديرها الدولة.

#### ثالثا: الولايات المتحدة الأمريكية

- تمثل نموذجا وسط.
- كان هناك في الماضي سيطرة كبيرة من طرف حكومات الولايات على المهنة الاكتوارية كما أنه لم يتم تنظيم الهيئات على المستوى الوطني.
- في السنوات الأخيرة أصبح النموذج الأمريكي أكثر اقترابا من النموذج البريطاني.

وعلى الرغم من أن هذه المعطيات قديمة بعض الشيء إلا أنها تساعدنا في الاستدلال على الأنماط التي يمكن أن تكون موجودة بالنسبة إلى تنظيم هذه المهنة فبشكل عام وبناء على ما سبق هناك ثلاثة أنماط.

## الفرع الثاني: تنظيم المهنة الاكتوارية في بريطانيا

أشرنا إلى أن تنظيم المهنة في بريطانيا كان يأخذ طابعا ذاتيا بامتياز غير أن الأمور تغيرت خاصة عقب تقرير موريس\* الذي أشار إلى ضرورة وجود إشراف أكبر من الدولة، وأهم الجهات المنظمة للعمل الاكتواري بناء على هذا التقرير هي مجلس التقارير المالية الذي تم إنشاؤه من طرف وزارة المالية، إلى جانب معهد وكلية العلوم الاكتوارية.

وسنقتصر في هذا الموضوع على الحديث على مجلس التقارير المالية لأن معهد وكلية العلوم الاكتوارية تم التطرق لها في المبحث الأول وذلك بخصوص نشأة العلوم الاكتوارية كما أننا سنواصل الحديث عنها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

## أولا: مجلس التقارير المالية

مجلس التقارير المالية هيئة مستقلة في المملكة المتحدة يتولى مسؤولية تعزيز مفاهيم الحوكمة والإبلاغ والشفافية بالنسبة للشركات وذلك من أجل تعزيز الاستثمار، كما أنه يحدد المعايير المحاسبية ومعايير العمل الاكتواري إلى جانب معايير التدقيق والمعايير الأخلاقية، كما أنه يقوم اتخاذ الإجراءات الملائمة لتعزيز جودة تقارير الشركات (Council, 2007, p. 1)

ومما سق نجد بأن اختصاص مجلس التقارير المالية لا يتولى مسؤولية تنظيم العمل الاكتواري فحسب، لذا فإن القيام بهذا الجزء من المسؤوليات يرجع إلى لجنة القوانين والمعايير التي يبنثق عنها ثلاثة مجالس هي: لجنة تقارير الشركات، المجلس الاكتواري إلى جانب مجلس التدقيق والتأمين، والمجلس الاكتواري هو المجلس الذي تتم الاستعانة به في تنظيم هذه المهنة (About the FRC I FRC Structure, 2017).

## ثانيا: المجلس الاكتواري

إن مجلس التقارير المالية واللجان التابعة له يتلقى المشورة من هذا المجلس، ويسعى هذا المجلس إلى أن يكون السلطة الرائدة بالنسبة للشؤون الاكتوارية.

\* هي المراجعة التي أجراها السير ديريك موريس في مارس 2004 بطلب من الحكومة البريطانية وذلك من أجل إعداد استعراض مستقل للنشاط الاكتواري وذلك في ثلاث نقاط أساسية مدى المنافسة والاختيار في السوق للخدمات الاكتوارية. الإطار التنظيمي لأعضاء المهنة الاكتوارية الدور المستقبلي لدائرة الخبر الاكتواري الحكومي للمزيد من التفاصيل حول الموضوع الرجاء الاطلاع على مايلي:

-Chris Daykin : The Morris Review of the United Kingdom's Actuarial Profession، INTERNATIONAL NEWS، July 2005 – Issue No. 36,p:  
-<https://www.frc.org.uk/actuaries/oversight-of-the-actuarial-profession/morris-review>

## 1. تنظيم المجلس الاكتواري (What is the BAS, 2017)

وذلك من خلال ما يلي:

### • العضوية :

يعين المجلس عضوا في لجنة القواعد والمعايير ليكون رئيسا للمجلس .وتعين لجنة القوانين والمعايير ما يصل إلى 11 عضوا آخر في المجلس، إلى جانب بموافقة لجنة الترشيح على تعيين أكثر من 9 أعضاء آخرين .ولا يمارس أكثر من نصف أعضاء المجلس مهنة الاكتوارية .

### • النصاب القانوني

ويكون النصاب القانوني لاجتماعات المجلس 5 أعضاء .

### • الحضور في الاجتماعات

ويحق لأعضاء المجلس فقط حضور جلسات المجلس .غير أنه يجوز دعوة أشخاص آخرين لحضور كل أو جزء من أي اجتماع عند الاقتضاء .

## 2. المسؤوليات المخولة للمجلس الاكتواري

يقوم المجلس بما يلي :

- تقديم مدخلات استراتيجية وقيادة فكرية بشأن المسائل الاكتوارية.
- تقديم المشورة للجنة القوانين والمعايير على الخطة السنوية لمجلس التقارير المالية.
- النظر في مسودة مدونة القواعد والمعايير (أو التعديلات عليها) وتقديم المشورة بشأن ضمان إتباع نهج عالي الجودة فعال ومتناسب.

• النظر في التطورات المقترحة والتعليق عليها في المدونات والمعايير والأنظمة الدولية.

• النظر في أي طلبات للحصول على المشورة من لجنة السلوك والرد عليها.

### الفرع الثالث: تنظيم المهنة الاكتوارية في الولايات المتحدة الأمريكية

بالنسبة لولايات المتحدة الأمريكية سنحدث عن هئتين: الأكاديمية الأمريكية للإكتواريين وجانب مجلس المعايير الاكتوارية.

## أولاً: الأكاديمية الأمريكية للاكتواريين

### 1. تقديم الأكاديمية

تضم أزيد من 19,000 عضو، هي جمعية مهنية مقرها العاصمة واشنطن وتتمثل مهمتها لخدمة الجمهور والمهنة الاكتوارية الأمريكية.

ويشمل أعضاء الأكاديمية الاستشاريين والمديرين التنفيذيين للشركات والموظفين والمنظمين والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والخبراء الاكتواريين المتقاعدين، وتشمل مجالات ممارستها للمعاشات التقاعدية والتأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث والتأمين الصحي والتقارير المالية وإدارة المخاطر وغير ذلك .  
وتساعد الأكاديمية صناع السياسات العامة على جميع المستويات من خلال توفير القيادة والخبرة الموضوعية والمشورة الاكتوارية بشأن قضايا المخاطر والأمن المالي . كما تضع الأكاديمية معايير التأهيل والممارسة والمهنية للخبراء الاكتواريين .

ولأن العديد من قضايا السياسة العامة الأكثر إلحاحاً تتطلب اليوم التطبيق السليم للمبادئ الاكتوارية لذا توفر الأكاديمية الخبرة الاكتوارية والمشورة لصانعي القرارات في مجال السياسة العامة بشأن طائفة واسعة من القضايا التي تتطلب مجموعة خاصة من المهارات والمؤهلات التي يقدمها الخبراء الاكتواريون ( About Us, 2017)

### 2. مهام الأكاديمية

إن مهمة الأكاديمية الأمريكية للاكتواريين هي خدمة الجمهور والمهنة الاكتوارية للولايات المتحدة لإنجاز ما يلي (Vision & Mission, 2017):

- توفير معلومات اكتوارية مستقلة وموضوعية وتحليلية وتعليمية من أجل تشكيل سياسة عامة سليمة.
- وضع معايير مهنية عالية من المؤهلات للممارسات الاكتوارية.

### ثانياً: مجلس المعايير الاكتوارية

يضع مجلس المعايير الاكتوارية معايير الممارسة الاكتوارية ويحسنها، وتحدد هذه المعايير للممارسات الاكتوارية ما ينبغي للخبير الاكتواري أن ينظر فيه . كما يهتم بما يلي: (Who We Are, 2017)

- استعراض وتقييم الممارسات الحالية والناشئة.
- يحدد التوجيه المناسب.
- نشر مسودة للحصول على مدخلات من الاكتواريين والأطراف المهتمة الأخرى.

### ثالثا: المجلس الاكتواري للإرشاد والانضباط

وقد أنشئ المجلس الاكتواري للإرشاد والانضباط في اللوائح الداخلية للأكاديمية الأمريكية للإكتواريين لتعزيز تقيد أعضاء المنظمات الاكتوارية الخمس التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها بالمعايير المعترف بها للسلوك الأخلاقي والمهني، أما بالنسبة لوظائفه الأساسية فتتمثل فيما يلي (Primary Functions, 2017):

- الاستجابة للطلبات الواردة من أعضاء المنظمات الخمس المشاركة في الولايات المتحدة للحصول على إرشادات بشأن الاحتراف.

- النظر في الشكاوى حول الانتهاكات المحتملة لمدونة (قواعد) السلوك المهني.
- توسط النزاعات بين الإكتواريين وغيرهم.
- إجراء جهود التوعية التعليمية، والتي تشمل تقديم العروض الشفوية وكتابة مقالات المجالات لمساعدة الإكتواريين والمنظمين وأصحاب المصلحة الآخرين ليصبحوا أكثر دراية بعمل المجلس الاكتواري للإرشاد والانضباط.

### الفرع الرابع: تنظيم المهنة الاكتوارية في الاتحاد الأوربي

سنتكلم في هذا السياق حول الإطار المشترك لتنظيم المهنة الاكتوارية في أوروبا، مع التنويه إلى أن لكل دولة خصائصها، و على الرغم من حديثنا حول الاتحاد الأوربي الآن فقد تحدثنا عن بريطانيا بشكل مستقل في نقطة سابقة فإن هذا لا يعد تضاربا، لأن التقسيم الذي اعتمدنا عليه بالنسبة لنمط التنظيم كان قبل نشوء الاتحاد الأوربي ولا يخفى علينا الآن أن بريطانيا تفك حاليا آخر خيوط ارتباطها بالاتحاد الأوربي.

#### أولا: تقديم الرابطة الاكتوارية لأوروبا

تأسست الرابطة الاكتوارية لأوروبا في عام 1978 تحت اسم المجموعة الاستشارية لتمثيل الاتحادات الاكتوارية في أوروبا. والغرض منه هو تقديم المشورة والآراء إلى مختلف منظمات الاتحاد الأوربي بشأن القضايا الاكتوارية في التشريعات الأوروبية، وتضم الرابطة حاليا 36 جمعية عضوا في 35 بلدا أوروبيا تمثل أكثر من 22 000 خبير اكتواري، كما إن المشورة والتعليقات التي تقدمها الهيئة بالنيابة عن المهنة الاكتوارية الأوروبية مستقلة تماما عن مصالح الصناعة (About the AAE, 2017).

#### 1. دور الرابطة الاكتوارية في أوروبا

تؤدي الرابطة من مجموعة من الأدوار نذكر منها:

- تمثيل الجمعيات الأعضاء وتقديم المشورة الموضوعية والمستقلة والمهنية للمؤسسات الأوروبية وأصحاب المصلحة في جميع المسائل ذات الأهمية الاكتوارية، وذلك في السعي لتحقيق المصلحة العامة .
- تعزيز وتنمية مكانة المهنة الاكتوارية في أوروبا عن طريق جملة أمور منها :
  - وضع معايير تعليمية.
  - تعزيز الاحتراف.
  - ودعم الاعتراف المتبادل بين الاكتواريين بين الرابطات الأعضاء .
  - تسهيل إتباع نهج متسق إزاء العمل الاكتواري المعمول به في سياق التنظيم الأوروبي .
- توفير فرص للتواصل والتشجيع على تبادل أفضل الممارسات بين الاكتواريين في جميع أنحاء أوروبا، سواء في مجالات العمل التقليدية أو في المجالات الأوسع.

## 2. الأهداف الاستراتيجية

سنركز على الهدف الاستراتيجي الثاني وهو النهوض بالمهنية وذلك لتوضيح توجه الاتحاد الأوروبي في تنظيم التعليم الاكتواري، ففي حين أن معهد وكلية الاكتواريين في بريطانيا تتمتع بجرية أكبر في تطوير التعليم الاكتواري فإن الأكاديمية الأوربية دورها مختلف نوعاً ما فهي تعمل على (about, 2017):

- التعليم الدائم للاكتواريين المعتمدين .
  - استشارات بشأن التعليم الاكتواري.
- أما بالنسبة لجزئيات هذا الهدف الاستراتيجي، نذكر منها: (Strategic Objectives, 2017)
- تعزيز معايير متسقة من التعليم والمهنية بين الاكتواريين في أوروبا .
  - يحدد الحد الأدنى من متطلبات تعليم الاكتواريين لكي تطبقه الجمعيات الأعضاء.
  - تيسير استمرارية التطوير المهني للخبراء الاكتواريين.
  - التأكد من أن جميع الجمعيات الأعضاء لديها مدونة سلوك مهني تعكس على الأقل متطلبات مدونة السلوك المهني في الرابطة إلى جانب عمليات تأديبية مناسبة.
  - وضع معايير نموذجية للممارسات الاكتوارية للعمل الذي يضطلع به الخبراء الاكتواريون والحفاظ عليها

### المطلب الثاني: التعليم الاكتواري

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على المراحل الأساسية لتنظيم التعليم الاكتواري، لأنه من المعلوم أن الحصول على شهادة خبير اكتواري من المهن التي تتطلب دراسة تتراوح بين 7 إلى 12 سنة، وسنركز في هذا المطلب على معهد وكلية العلوم الاكتوارية البريطانية وذلك لسببين رئيسيين، الأول اعتبارها أول جهة تنضم

التعليم الاكتواري على الصعيد العالمي أما الثاني فإن جامعة القاهرة في جمهورية مصر العربية، -وهي جزء من دراسة الحالة في هذا البحث- تعد الجامعة العربية الوحيدة التي يحصل طلابها خريجي بكالوريوس علوم اكتوارية على إعفاءات من بعض المقاييس وهذا ما سنشرحه لاحقا.

### الفرع الأول: الخبير الإكتواري المؤهل

بحسب نوع الخبرة التي يبحث عنها الطالب فإنه يمكن تقسيم المتطلبات كالتالي:

لكي تصبح عضوا منتسبا، عليك إكمال ما يلي:

- المرحلة الفنية الأساسية.
- مواضيع التطبيقات الأساسية.
- المهارات القائمة على العمل: وتكون عضو منتسب تحتاج على إكمال سنة كاملة.
- دورة المهارات المهنية.

أما بالنسبة للتأهل كزميل تحتاج إلى إكمال ما يلي:

- المرحلة الفنية الأساسية.
- مواضيع التطبيقات الأساسية.
- المرحلة الفنية المتخصصة.
- مواضيع التطبيقات المتخصصة.
- المهارات القائمة على العمل: وتكون عضو منتسب تحتاج على إكمال سنة كاملة.
- دورة المهارات المهنية.

من أجل أن تصبح خبير اكتواري يجب أن تجتاز كل الامتحانات المبينة أعلاه، غير أن هناك طريقة تتيح

للطلاب الحصول على إعفاء من مجموعة من المواد، ويمكن أن يكون ذلك بأحد الطرق المبينة أدناه:

- التخرج من دورة في جامعة لديها اتفاق IFA.
- امتحانات بعض الجمعيات الاكتوارية الدولية.
- الحصول على مؤهل من هيئة مهنة لديها اتفاق مع IFA.
- تخرج مع درجة اكتواري أو درجة تغطي غالبية المناهج الدراسية من امتحان IFA ذات الصلة.
- الانتهاء من أطروحة الدراسات العليا في إدارة الأعمال في أحد المواضيع الاكتوارية أو المالية.

### 1. التخرج من دورة في جامعة لديها اتفاق IFA

حيث أن IFA حددت مجموعة من الجامعات التي يغطي منهاجها جزء من المنهاج المطلوب للحصول على درجة خبير اكتواري، والجامعة العربية الوحيدة في هذا السياق هي جامعة القاهرة، حيث أن طلاب بكالوريوس علوم اكتوارية المتخرجين منها يحصلون على إعفاء من المواد الثماني الأولى بالنسبة للمرحلة الفنية الأساسية: CT1..... CT 8 ، بطبيعة الحال هذا كان قبل 2019.

ومن أجل الاطلاع على باقي الجامعات والإعفاءات المقدمة لكل واحدة الرجاء الاطلاع على الرابط أدناه

### 2. امتحانات بعض الجمعيات الاكتوارية الدولية

إن كون الطالب عضو في أحد الجمعيات الاكتوارية المذكورة أدناه يتيح له فرصة الحصول على الإعفاء من بعض الامتحانات والجمعيات الاكتوارية المعنية هي:

- معهد الاكتواريين، أستراليا
- الجمعية الاكتوارية لجنوب أفريقيا
- رابطة الاكتواريين الصينية
- معهد الاكتواريين من الهند

وننوه إلى أن الإعفاءات ليست نفسها لكل جهة فكل جمعية أو معهد يحصل على إعفاءات معينة حسب الاتفاقيات المبرمة.

### 3. الحصول على مؤهل من هيئة مهنة لديها اتفاق مع IFA

فكون الطالب محلل مالي من أحد المستويات الثلاثة أو كونه أحد أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين على سبيل المثال يحوله الحصول على إعفاءات إلى جانب مجموعة أخرى من المؤهلات المهنية.

- تخرج مع درجة اكتواري أو درجة تغطي غالبية المناهج الدراسية من امتحان IFA ذات الصلة
- الانتهاء من أطروحة الدراسات العليا في إدارة الأعمال في أحد المواضيع الاكتوارية أو المالية

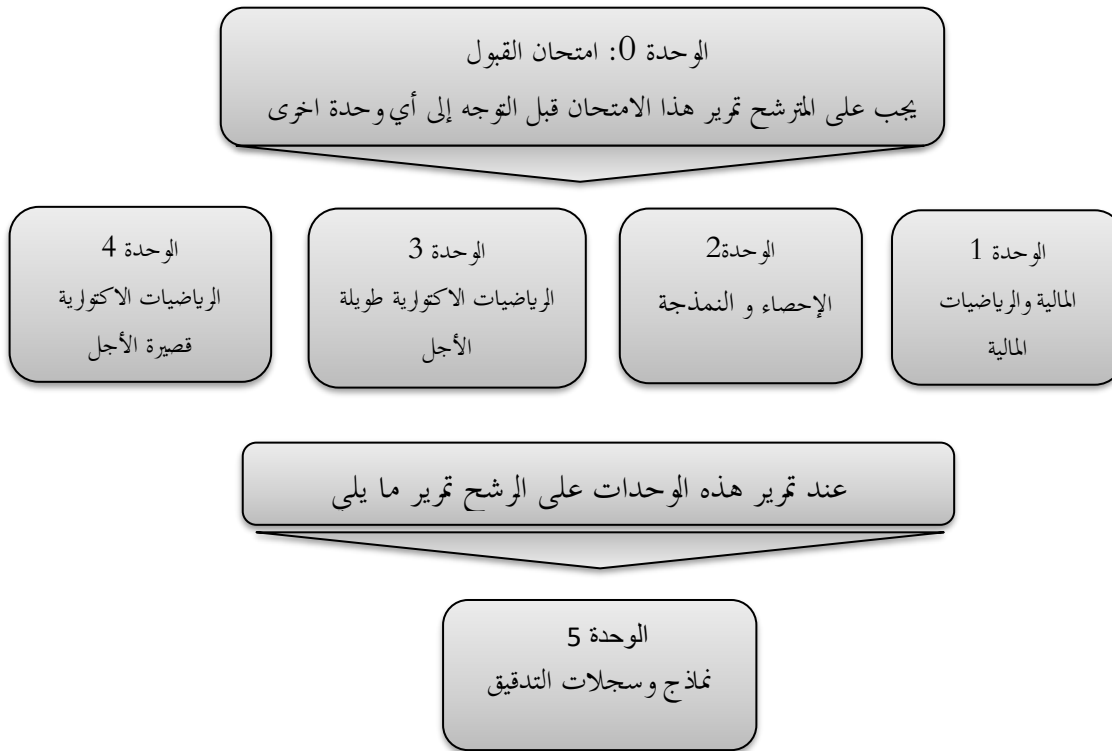
#### الفرع الثاني: المحلل الاكتواري المعتمد

المحلل الاكتواري المعتمد هو تأهيل مهني معترف به دولياً يتم تقديمه من طرف المحلل الاكتواري المعتمد العالمية، وهي في الأساس مشروع مشترك بين معهد وكلية العلوم الاكتوارية ومقرها المملكة المتحدة، وجمعية الاكتواريين ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية. ويعد التسجيل في موقعها الخطوة الأولى للحصول على هذا المؤهل [www.caa-global.org](http://www.caa-global.org) أما بالنسبة لباقي المتطلبات فنبينها فيما يلي:

أولاً: اجتياز الامتحانات

إن أول خطوة يتبناها المرشح للحصول على درجة محلل اكتواري معتمد هي اجتياز ستة امتحانات، بداية من الوحدة 0 والتي تعد بمثابة تأشيرة من أجل البدء بشكل فعلى في اجتياز مراحل التأهل، وهي ميزة فريدة من نوعها تسمح للمرشحين للتحقق في البداية إذا كان لديهم القدرة على إكمال المتطلبات اللاحقة، وهي يغطي الرياضيات الأساسية والإحصاءات، دون الإشارة إلى الممارسة الاكتوارية، يجب أن يتم تمريرها قبل محاولة وحدات في وقت لاحق. ويمكن أن نوضح هذه الامتحانات بشكل مختصر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 6: امتحانات القبول لدرجة محلل اكتواري



المصدر: (Certified Actuarial Analyst (CAA) – a truly global qualification, 2020, p. 5)

ثانياً: متطلبات المهارات القائمة على العمل

في هذه المرحلة للحصول على درجة محلل اكتواري يحتاج المرشح في بداية الأمر إلى أن يكون لديه مشرف يتمثل دوره في مراجعة التقدم المحرز من طرف المترشح إلى جانب مناقشة المهارات التي ينبغي معالجتها في اللقاء المقبل كما أنه يقوم بالنظر في التدريب المطلوب، سواء أثناء العمل أو من خلال القيام ببعض الدورات التي لها صلة بالموضوع.

وبالنسبة للمهارات المقصودة فهناك مجموعة من المهارات التي ترتبط بالممارسة الاكتوارية وسنبينها في

الجدول التالي:

جدول رقم 3: المهارات المرتبطة بالممارسة الاكتوارية

المهارات	البعد
التطبيق التقني للمهارات الاكتوارية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحليل البيانات</li> <li>- التحقق من صحة البيانات</li> <li>- تحليل والتحقق من صحة النتائج من نموذج</li> <li>- إجراء عمليات تفتيش مفيدة في العمل</li> <li>- تطبيق المبادئ والطرق الاكتوارية لحل المشاكل المحددة والروتينية</li> </ul>
المهنية والأخلاقية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- قبول المسؤولية المهنية والمساءلة</li> <li>- فهم الحاجة إلى الاعتبارات الأخلاقية</li> <li>- فهم أثر القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة</li> <li>- استخدام المعايير المهنية والأخلاقية</li> <li>- فهم وجهة نظر العميل وكيف يمكن أن يتعارض مع ذلك من الشركة</li> <li>- فهم الحاجة إلى التصرف فقط حيث يكون مؤهلاً للقيام بذلك</li> </ul>
الاتصالات	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التواصل مع مجموعة من الجماهير</li> <li>- التواصل باستخدام مجموعة من وسائل الاتصال</li> </ul>

المصدر: (A guide to work-based skills for Student Actuarial Analysts, 2019)

ونشير إلى أنه ليس من المفروض اكتساب جميع هذه المهارات بل يتم الاكتفاء بمجموعة منها على أن يتم تحديدها في السجل الخاص بالمتعلم، ونشير إلى أن هذه المهارات تختلف مدة تغطيتها من مهارة إلى أخرى.

وتهدف متطلبات المهارات القائمة على العمل من أجل مساعدة المرشح على (A guide to work-based skills for Student Actuarial Analysts, 2017):

- فهم التفاعل بين النظرية و الممارسة عند استخدام التقنيات الاكتوارية.
- العمل ضمن إطار مهني وأخلاقي
- التواصل مع أصحاب المصلحة والزملاء.
- تلبية الحاجة العامة للكفاءة.
- فهم الحاجة إلى التطوير المستمر ووضع عمليات للتفكير والتقييم الذاتي للكفاءة.

### ثالثاً: اجتياز اختبار الوعي المهني عبر الإنترنت

على الرغم من المتطلبات السابقة سواء من امتحانات أو من المهارات القائمة على العمل فإن ذلك يبقى غير كاف، لذا يجب أن يجتاز المرشح للحصول على درجة محلل اكتواري اختبار الوعي المهني عبر الانترنت ويكون ذلك ضمن امتحان عبر الانترنت يمتد إلى 90 دقيقة يطلب بالدرجة الأولى تمكن المرشح من القانون الاكتواري، والهدف الأساسي منه التأكد من قدرة المرشح على حل المشاكل وإطلاق الأحكام السليمة الأخلاقية والمهنية، ويشمل خمسة أسئلة تغطي أحد المبادئ الأساسية الخمس للقانون الاكتواري والمتمثلة في:

- النزاهة: سيتصرف الأعضاء بأمانة وبأعلى معايير النزاهة
- الكفاءة والرعاية: سيقوم الأعضاء بأداء واجباتهم المهنية بكفاءة وبعبارة .
- عدم التحيز: لن يسمح الأعضاء بالتحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المبرر للآخرين على حكمهم المهني

● الامتثال: يلتزم الأعضاء بجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والمهنية ذات الصلة، ويتخذون خطوات معقولة لضمان عدم وضعهم في وضع لا يستطيعون فيه الامتثال له، كما سيتصدى لعدم الامتثال من قبل الآخرين.

- التواصل: سوف يقوم الأعضاء بالتواصل بشكل فعال وتلبية جميع معايير الإبلاغ المعمول بها.

### الفرع الثالث: خبير اكتواري لإدارة المخاطر

وسنحاول التعريف بهذا النوع من خلال النقاط التالية

### أولاً: خلفية نشأة خبير اكتواري لإدارة المخاطر

وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2009، اتخذت 14 منظمة تعليمية اكتوارية من مختلف أنحاء العالم خطوة غير مسبوقة تمثلت في الاتفاق على التعاون لتطوير وإدارة مؤهل جديد في إدارة المخاطر المؤسسية، والمتمثل في خبير إكتواري المخاطر المؤسسية "Chartered Enterprise Risk Actuary credential" CERA " وهذا ما نتج عنه معاهدة سيراً. (Chartered Enterprise Risk Actuary (CERA) membership, 2017)

أما بالنسبة إلى الدول الموقعة على الاتفاقية فهي كالتالي: المملكة المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية سويسرا تايوان هولندا اليابان جنوب إفريقيا السويد ألمانيا الهند كندا الدنمرك فرنسا سويسرا. (the board, 2017) وقد تمخض عن هذه المعاهدة انشاء "CGA" CERA Global Association والتي تمنح المنظمات الاكتوارية الحق في منح مؤهلات "CERA" العالمية لخبراء الاكتواريين من الأفراد الذين استوفوا الشروط المطلوبة للتعليم التدريب المنصوص عليها في هذه المعاهدة .

### ثانياً: طريقة الحصول على درجة خبير اكتواري لإدارة المخاطر

بإمكان المعهد وكلية الاكتواريين - بصفتها أحد الموقعين على هذه المعاهدة - منح مؤهلات "CERA" للأعضاء المؤهلين تأهيلاً مناسباً من معهد وكلية الاكتواريين، وفيما يلي الشروط المطلوبة للحصول على هذا المؤهل:

- أن يصبح المرشح عضواً مشاركاً ويمرر ST9 (الامتحان التقني المتخصص في إدارة المخاطر المؤسسية)
- أو أن يكون قد أكمل الامتحانات المطلوبة لنقله إلى درجة زميل، حيث سيكون قد حصل على شهادة ST9 كأحد المواد في درجة الزمالة.
- حضور ندوة CERA ، والتي سوف تمكنه من مناقشة المزيد من التطبيقات العملية لإدارة المخاطر في المؤسسة.

### ثالثاً: مجالات عمل ووظائف CERA

تتمثل مجالات عمله:

- التأمين
- إعادة التأمين
- الاستشارات

- الخدمات المالية
- طاقة
- المواصلات
- الرعاية الصحية
- البنية التحتية.
- أما عن الوظائف التي يشغلها
- مدير المخاطر
- مدير تنفيذي للعمليات الخطره
- مدير المخاطر التشغيلية
- المستشار الاكتواري .

#### المطلب الثالث: المعايير التقنية والأخلاقية

"إن العلوم الاكتوارية ليست مجرد رياضيات إنما أبعد من ذلك بكثير".

عند العودة إلى الماضي والتمعن في الأزمات التي شهدها العالم نجد أنه في كل أزمة يتم تقاذف الإتهامات وإلقاء اللوم على جهات معينة، وي طرح بقوة مفهوم النزاهة وعدم التحيز وهذا ما ينبغي أن يميز الخبير الاكتواري عن غيره من الخبراء لذا ينبغي تسليط الضوء على مدى إلتزام هؤلاء الخبراء بأعلى درجات المهنية والإحترافية - فكما أشرنا سابقا فإن دور الخبير الاكتواري في مجال الخدمات البنكية إلا بعد أومة 2008- الأمر الذي يتجسد من خلال تطبيق ما يلي:

- مدونة قواعد السلوك المهني
- معايير الممارسة الاكتوارية

#### الفرع الأول: قواعد السلوك المهني

لقد سبق ولاحظنا أنه مهما كان نوع الدرجة التي يهدف المرشح لنيلها فإنه في كل منها متطلبات تحرص على الإلتزام بالنزاهة والمصداقية والقدرة على حل المشاكل الواقعية إلى جانب القدرة على منح المشورة بشكل سليم للزملاء، لذا لن يكون من الغريب تواجد قواعد تحكم السلوك المهني لمختلف الاكتواريين، فلا يخفى علينا أن هذه واحدة من أكثر المهن حساسية، والأخطاء المهنية التي قد يرتكبها مجموعة من الأشخاص يمكن لها التأثير سلبا على سمعة المهنة بشكل كلي.

أما بالنسبة للأكاديمية الأمريكية للاكتواريين فقد بينت أهمية مدونة السلوك المهني " الغرض من مدونة السلوك المهني هذه هو مطالبة الاكتواريين بالالتزام بالارتفاع ومعايير السلوك، والممارسة، ومؤهلات المهنة الاكتوارية، وبالتالي دعم المهنة الاكتوارية في الوفاء بمسؤوليتها إتجاه الجمهور. ويتوجب على الخبير الاكتواري الامتثال لهذا القانون ومن يرتكب مخالفة يخضع القانون لإرشادات المهنة وإجراءات الانضباط.

كما أن مدونة السلوك المهني حسب الجمعية الاكتوارية SOA تحدد ما يعنيه أن يعمل الاكتواري كمحترف وتحدد المسؤوليات التي تقع على عاتق الاكتواريين إتجاه الجمهور وإتجاه عملائهم وأصحاب العمل وإتجاه الاكتواريين الآخرين. (Code of Professional Conduct, 2017)

وتم تبني مدونة قواعد السلوك المهني من قبل جميع المنظمات الاكتوارية الخمس الموجودة في الولايات المتحدة اعتبارًا من 1 جانفي 2001. تنطبق مدونة السلوك المهني على أعضاء جميع هذه المنظمات ، وتساعد على فهم ما يعنيه أن تكون محترفًا ففي الواقع "تحدد مبادئ المدونة المعايير المهنية والأخلاقية التي يجب على الخبير الاكتواري الامتثال لها من أجل الوفاء بمسؤولية الخبير الاكتواري تجاه الجمهور وتجاه المهنة الاكتوارية كما توفر توضيحات للمواد التفسيرية والتعليمية والاستشارية إضافية إلى حول كيفية تفسير المبادئ وتطبيقها (What Is a Profession?, 2017)".

### أولاً: مدونة قواعد السلوك المهني في الولايات المتحدة الأمريكية

وتحتوي على العناصر التالية:

#### 1. النزاهة المهنية

يجب على الخبير الاكتواري أن:

- أن يتصرف بأمانة، بنزاهة وكفاءة، وذلك بطريقة تسمح للمهنة بالوفاء بمسؤولياتها تجاه الجمهور كما تدعم سمعة المهنة الاكتوارية.
- يجب على الخبير الاكتواري أداء الخدمات الاكتوارية بمهارة وعناية.
- لا يجوز للخبير الاكتواري تقديم خدمات اكتوارية لأي مسؤول إذا كان لدى الخبير الاكتواري سبب للاعتقاد بأن هذه الخدمات يمكن استخدامها لانتهاك القانون أو التهرب منه أو بطريقة تضر بسمعة المهنة الاكتوارية.
- لا يجوز للخبير الاكتواري استخدام علاقة مع طرف ثالث أو مع مسؤول حالي أو محتمل في المحاولة للحصول على معاملة غير قانونية أو غير ملائمة من أحد الأطراف نيابة عن طرف آخر.

- لا يجوز للخبير الاكتواري الانخراط في أي سلوك مهني ينطوي على خيانة الأمانة أو الاحتيال أو الخداع أو التحريف أو ارتكاب أي فعل ينعكس سلبًا على المهنة الاكتوارية.

## 2. معايير التأهيل

وتحتوي على مايلي:

- يجب على الخبير الاكتواري أداء خدماته فقط عندما يكون الخبير مؤهلاً للقيام بذلك على أساس التعليم الأساسي والمستمر والخبرة فقط عندما يفني الخبير الاكتواري بمعايير التأهيل المعمول بها.
- يقع على عاتق الخبير الاكتواري مسؤولية مراعاة معايير التأهيل المعمول بها التي تم إصدارها من قبل المنظمة الإكتوارية المعترف بها للسلطات القضائية التي يقدم فيها الخبير الاكتواري الخدمات الاكتوارية إلى جانب مواكبة التغييرات في هذه المعايير.
- إن عدم وجود معايير تأهيل قابلة للتطبيق لنوع معين من المهام في الولايات القضائية التي يقدم فيها الخبير الاكتواري خدماته لا تعفي الخبير الاكتواري من مسؤولية عدم أداء هذه الخدمات إلا في حال كونه مؤهل للقيام بذلك وفقًا لهذا المبدأ.

## 3. معايير الممارسة

- يجب على الخبير الاكتواري التأكد من أن الخدمات الاكتوارية التي يؤديها أو تحت إشرافه تلي معايير الممارسة المعمول بها.

## 4. الاتصالات والإفصاح

- يجب على الخبير الاكتواري الذي يصدر اتصالاً اكتواريًا أن يتخذ الخطوات المناسبة لضمان أن يكون الاتصال الاكتواري واضحًا ومناسبًا للظروف والجمهور المستهدف ويلبي معايير الممارسة المعمول بها.
- يجب على الخبير الاكتواري الذي يصدر الاتصال الاكتواري التأكد من أن عملية الاتصال يحدد فيها بوضوح كون الخبير الاكتواري مسئولًا عنها.
- يجب على الخبير الاكتواري الذي يصدر اتصالاً اكتواريًا أن يشير إلى مدى توفر الخبير الاكتواري أو المصادر الأخرى لتقديم معلومات تكميلية وشرح.
- يجب على الخبير الاكتواري الذي يصدر الاتصال الاكتواري تحديد المسؤول أو المسؤولين الذين أجريت الاتصالات من أجلهم إلى جانب توضيح أين يؤدي بها الخبير خدماته.

## 5. تضارب المصالح

لا يجوز للخبير الاكتواري أداء خدمات اكتوارية عن علم تتضمن تضاربًا فعليًا أو محتملاً في المصالح ما لم :

- تثبت قدرة الخبير الاكتواري على التصرف بنزاهة لا تتأثر
- تم الإفصاح عن التضارب لجميع الرؤساء المحتملين الحاليين والمعروفين الذين ستتأثر مصالحهم النزاع.
- موافق جميع هؤلاء المديرين صراحةً على أداء الخبير الاكتواري للخدمات الاكتوارية.

## 6. التحكم في منتج العمل

يتعين على الخبير الاكتواري الذي يؤدي الخدمات الاكتوارية اتخاذ خطوات المناسبة لضمان عدم استخدام هذه الخدمات في تضليل الأطراف الأخرى.

- يمكن أن تستخدم الاتصالات الاكتوارية التي يعدها الخبير الاكتواري من قبل طرف آخر بطريقة قد تؤثر على تصرفات طرف ثالث، لذا يجب أن يدرك الخبير الاكتواري مخاطر الاقتباس الخاطئ أو التفسير الخاطئ أو إساءة استخدام للاتصالات الاكتوارية، وبالتالي يجب اتخاذ خطوات مناسبة ليقدم الاكتواري التواصل بشكل واضح وعادل وأن يتضمن - حسب الحاجة - قيودًا على توزيع واستخدام الاتصالات الاكتوارية.

## 7. الإعلان

يجب ألا يشارك الخبير الاكتواري في أي أنشطة إعلانية فيما يتعلق بالخدمات الاكتوارية التي يعرف الخبير الاكتواري أو يجب أن يعرف أنها خاطئة أو مضللة.

## 8. الألقاب والتسميات

يجب على الخبير الاكتواري أن يستخدم ألقاب العضوية والتعيينات الخاصة بالمنظمة الاكتوارية المعترف بها فقط وذلك بطريقة تتوافق مع الممارسات المصرح بها من قبل تلك المنظمة.

- يشير "اللقب" إلى أي التسمية التي تمنحها المنظمة الاكتوارية المعترف بها فيما يتعلق بمنصب معين داخلها ويشير مصطلح "التعيين" إلى حالة العضوية داخل هذه المنظمة.

## 9. مخالفات قواعد السلوك المهني

يتمحور هذا المبدأ حول ما يجب أن يفعله الخبير الاكتواري في حال وجود حالة لمخالفته قواعد السلوك المهني.

الفرع الثاني: قواعد السلوك المهني في الاتحاد الأوروبي

وتتمثل فيما يلي: (actuarial association of europe, 2017)

1. النزاهة: نجد أن معيار النزاهة يتكرر في كل المدونات حيث أنه أول مبدأ يتم التحدث حوله.

2. **الكفاءة والعناية:** يجب أن يقوم الخبير الاكتواري بأداء الخدمات المهنية بعناية وشمولية وفي الوقت المناسب.

3. **الامتثال:** يجب أن يتصرف الخبير الاكتواري بطريقة تفي بمسؤوليته المهنية الاكتوارية تجاه الجمهور من خلال مراعاة المعايير الفنية والمهنية المعمول بها ، كما يجب على الخبير الاكتواري تأخذ في الاعتبار أي رموز ومعايير وملاحظات إرشادية ذات صلة ووثائق مماثلة صادرًا أو معتمدًا رسميًا من قبل الجمعية (الجمعيات) الاكتوارية التي ينتمي إليها الخبير الاكتواري كعضو.

4. **الحياد:** يجب ألا يقوم الخبير الاكتواري بأداء خدمات مهنية تنطوي على تضارب فعلي أو محتمل للمصالح أو تنطوي على تحيز محسوس من جانب الخبير الاكتواري ، ما لم يكن قدرة الخبير الاكتواري على التصرف بطريقة محايدة غير منقوصة وكانت هناك قدرة كاملة على الإفصاح لمبدأ التضارب أو التحيز الفعلي أو المحتمل.

5. **الاتصالات:** يجب على الخبير الاكتواري توصيل نتائج الخدمات المهنية في الوقت المناسب و بأسلوب وشكل يتناسبان مع الظروف الخاصة ، مع مراعاة الحاجة إلى نقل الآثار المترتبة على أي تحليل للمشورة المدرجة في الاتصال بطريقة مفهومة للمستخدم (المستخدمين) المقصود.

#### ثانيا: كلية ومعهد الاكتواريين في بريطانيا

بالنسبة لمعهد وكلية الاكتواريين فقد أقر القانون الاكتواري والذي يحتوي على العناصر التالية: ( The Institute and Faculty of Actuaries (IFoA)., 2017)

#### 1. المبدأ العام للنزاهة

توقع من الأعضاء إظهار مستويات عالية من السلوك، وينص هذا المبدأ على أنه: " يجب على الأعضاء التصرف بأمانة ونزاهة.

2. **الكفاءة والعناية:** حيث يقع على عاتق الأعضاء واجب التأكد من كفاءتهم لأداء الخدمات في منطقتهم، وينص هذا المبدأ على أنه: " يجب على الأعضاء تنفيذ العمل بكفاءة وحرص".

3. **الحيادية:** مبدأ الحياد العام ينص هذا المبدأ من المدونة على ما يلي: " يجب على الأعضاء التأكد من عدم المساومة على حكمهم المهني، إلى جانب التأكد من أنه لا يوجد تضارب في المصالح".

4. **الامتثال:** الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والمهنية ذات الصلة حيث ينص هذا المبدأ من المدونة على ما يلي: " يجب على الأعضاء الامتثال لجميع القوانين ذات الصلة والمتطلبات التنظيمية والمهنية"

5. **التصريح:** ينص هذا المبدأ على أنه: " يجب على الأعضاء التصريح إذا كانوا يعتقدون، أو لديهم سبب معقول للاعتقاد بأن مسار العمل غير أخلاقي أو غير قانوني.

6. **التواصل:** يجب على الأعضاء التواصل بشكل مناسب حيث يُتوقع من الأعضاء تقديم المعلومات بطريقة دقيقة ومحيدة وبصورة تتوافق مع المعايير المهنية ذات الصلة.

### الفرع الثاني: معايير الممارسة الاكتوارية

تطور الجمعية الاكتوارية الدولية المعايير الدولية للممارسة الاكتوارية (ISAPs) International Standards of Actuarial Practice حيث تشجع IAA الاتحادات الأعضاء فيها على وضع معايير ممارسة تتوافق بشكل كبير مع هذه المعايير، ونجد أن العديد من الدول تضع المعايير الخاصة بها ولكن كما هو معمول به في الاتحاد الأوربي فإن هذه المعايير يجب أن لا تتعارض مع ما هو مقرر من طرف الجمعية الدولية. (Martin, 2016)

هي معايير نموذجية للممارسة الاكتوارية ، وعلى هذا النحو فهي ليست ملزمة لأي خبير اكتواري (International Standards of Actuarial Practice (ISAPs), 2017).

وإلى جانب المعايير الصادرة عن الجمعية الاكتوارية الدولية (IAA) سنشير إلى الرابطة الأوربية للاكتواريين (AAE) التي قدمت European Standards of Actuarial Practice (ESAPs)

### أولاً: مزايا وجود معايير الممارسة الاكتوارية

نذكر من بينها: (Perrott, 2015, p. 2)

- تعمل معايير الممارسة على طمأنة الجمهور بأن الاكتواريين يخضعون للمساءلة المهنية، في الوقت نفسه تزود المعايير الخبراء الاكتواريين الممارسين بأساسيات تسمح لهم بالتأكد من أن عملهم سيتوافق مع الممارسات المناسبة كما أن هذه المعايير تحمي الجمهور من خلال:

➤ توضيح الإجراءات والتقنيات والأساليب المناسبة لمختلف مجالات الممارسة الاكتوارية، وبالتالي تعزيز ثقة الجمهور في مصداقية واكتمال منتج العمل الاكتواري.

➤ توفير وسيلة تسمح بمراجعة وتحديث العناصر المنفصلة التي تشكل الممارسة الاكتوارية على أساس منتظم، بحيث تظل هذه الممارسة سارية.

➤ تجهيز معايير تقييم منتجات العمل الاكتواري.

➤ توفير أسس للانضباط في الحالات التي لا يتم فيها الالتزام بهذه المعايير

- إعطاء دليل قوي لأي مراقب مهتم بأن المهنة تخدم الجمهور بطريقة فعالة ومسؤولة.

وبالنسبة إلى الخبراء الاكتواريين الأفراد، تمنح المعايير أيضاً مزايا رئيسية من خلال:

- تقديم التوجيه لا سيما في مجالات الممارسة التي قد تكون غير مألوفة إلى حد ما.
- إعطاء دليل قوي لأي مراقب مهتم بأن المهنة تخدم الجمهور بطريقة فعالة ومسؤولة.
- تعمل معايير الممارسة أيضاً على زيادة طمأنة السلطات التنظيمية بقدرة المهنة الاكتوارية للعمل بفعالية في المصلحة العامة.

➤ تظهر معايير الممارسة المكتوبة ، إلى جانب الأحكام المكتوبة لتأديب الأعضاء ، أن المهنة تحكم نفسها وتهتم بشكل فعال بحماية الجمهور.

- إن وجود معايير فعالة يمكن المهنة من وصف الممارسة المناسبة، وبالتالي تحديد نطاق الممارسة المقبولة وتثبيط الممارسات السيئة، يتم تحقيق ذلك خلال التهديد بالعقوبات المهنية وهذا يمنح مستخدمي العمل الاكتواري الثقة في أن العمل قد تم تنفيذه بشكل مناسب.

#### ثانياً: الغرض من إعداد معايير الممارسة الاكتوارية

إن الغرض الرئيسي هو خدمة المصلحة العامة من خلال ضمان أن يكون المستفيدون من خدمات الاكتواريين يحصلون على جودة عالية من العمل الاكتواري. (Actuarial association of Europe, 2017)

كما يمكن أن نبين الأهداف الرئيسية للمعايير الاكتوارية من خلال النقاط التالية:

- تعزيز نوعية تقديم الخدمات المهنية من قبل الخبراء الاكتواريين
- المساعدة على ضمان تلبية منتج العمل الاكتواري لاحتياجات مستخدمي الخدمات الاكتوارية
- تمكين الاكتواريين من القيام بدور معزز في حماية حملة الوثائق والمستفيدين من خلال نوعية المشورة المقدمة

- الإسهام في تطوير اتساق الممارسة الإكتوارية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي
  - توفير الإرشاد للخبراء الاكتواريين بشأن الممارسات الجيدة
- وفي ضوء أدوار الخبراء الاكتواريين المتوخاة في إطار "الملاءة الثانية" وإطار التدابير الواجب اتخاذها التي أنشأتها المفوضية الأوروبية ترى أنه من الضروري:

- الإسهام بفعالية في وضع المعايير والمبادئ التوجيهية الاكتوارية الأوروبية
- إنشاء واستعراض والحفاظ على المعايير المهنية وغيرها لدعم تنفيذ الأنشطة الاكتوارية فيما يتعلق بالقدرة على مواكبة نظام الملاءة الثانية، وبهدف تحقيق المصلحة العامة ، والتقارب بين الممارسة الاكتوارية في الدول الأعضاء الاتحاد الأوروبي.

● التأكد من أن المعايير المهنية وغيرها تخدم احتياجات مستخدمي المعلومات الاكتوارية، ولا سيما إدارة ومجالس التأمين وإعادة التأمين التعهدات، وإعطاء الثقة للمشرفين الماليين، حملة الوثائق والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين أنه تم تنفيذ العمل الاكتواري في إطار الملاءة الثانية من قبل أشخاص محترفين مختصين بطريقة موضوعية، مستقلة، شفافة، دون تضارب المصالح، متسقة مع مرور الوقت، بغض النظر عن الموقع الجغرافي داخل الاتحاد الأوروبي.

● مساعدة جميع الاكتواريين داخل الاتحاد الأوروبي على العمل ضمن إطار مهني مشترك لنظام الملاءة الثاني.

● تعزيز ودعم الاكتواريين في طائفة واسعة من الأدوار في إطار الملاءة الثانية والمعايير الدولية للممارسة الاكتوارية.

أما فيما يخص معايير الممارسة الاكتوارية للاتحاد الدولي للخبراء الاكتواريين فقد تم تحديد مجموعة من سبعة عناصر تتمثل فيما يلي: (International Standards of Actuarial Practice (ISAPs), 2017)

- معيار الممارسة الاكتوارية 1: معايير الممارسة الاكتوارية العامة
  - معيار الممارسة الاكتوارية 2: التحليل المالي لبرامج الضمان الاجتماعي
  - معيار الممارسة الاكتوارية 3: معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين
  - معيار الممارسة الاكتوارية 4: المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين
  - معيار الممارسة الاكتوارية 5: نماذج المخاطر المؤسسية
  - معيار الممارسة الاكتوارية 6: برامج إدارة المخاطر المؤسسية والمبادئ الأساسية للتأمين الدولي للرقابة المالية)
  - معيار الممارسة الاكتوارية 7 - "التقديرات الحالية" وغيرها من المسائل المتعلقة بالمعايير الرأسمالية
- أما عن المعايير الصادرة عن الرابطة الإكتوارية الأوروبية فهي تتمثل في: (European standards of actuarial practice, 2017)

- معيار الممارسة الاكتوارية 1: الممارسة الاكتوارية العامة
- معيار الممارسة الاكتوارية 2: تقرير الوظائف الاكتوارية

## خلاصة

بعد تناولنا العناصر المحددة لدراسة هذا الجزء من البحث توصلنا إلى نتيجة فائقة الأهمية هي أن القدرة على التنظيم الدقيق والمحكم يمكن أن يفرض على أرض الواقع أمور كانت مرفوضة في البداية، وبعيدا عن الترجمة غير المفهوم لبعض المصطلحات ، على سبيل المثال إغفال الصفقات، هي كلمة لا تحمل دلالة لغوية على المعنى الدقيق ، والتي اشتق منها، مكتب الاغفال وقد صادف الباحث هذا المصطلح في مسابقة دكتوراه وبعد الاستفسار تبين بأنه المكتب الذي يتم فيه فصل اسم الطالب عن ورقة الاجابة، وقد تم استقاء المصطلح من قانون الصفقات العمومية والذي من المنطقي أن يسمى في أبسط الحالات مكتب الحجب، فإن من تبناوا كلمة اکتواري خاضوا حربا صعبة لفرض استخدام هذه الكلمة والتي لم تشفع لها في البداية حتى قوة القانون. غير أن التكاليف الشديدة للمحاولات الفردية في هذا المجال عزز فرصة الاعتراف بهذا المصطلح في النهاية لتظهر لنا واحدة من أكثر المهن تنظيما والذي لا يعني توحيدا فيما يفعله الخبير الإكتواري — وهذا ما يسظهر جليا في الفصل الثالث - وإنما توحيدا للطريقة التي يتم بها تكوين الخبير الإكتواري من حيث المتطلبات وليس من حيث الأسلوب.

الفصل الثالث نحو بناء

نموذج لنور الخبير

الإكثوري في نشاط

التأمين

## تمهيد

يتناول هذا الفصل محاولة لتحديد إطار ضابط لعمل الخبير الإكتواري ليس فقط لما هو موجود وإنما لما يمكن أن يكون في المستقبل، ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين يتناول الأول موضوع تنظيم دور الخبير الإكتواري لأن هناك ضوابط عامة تحدد المجال الذي يعمل فيه هؤلاء الخبراء، متمثلة أساساً في دورة التحكم الإكتوارية، إلى جانب الإطار القانوني لكل دولة، لذا تطرقنا إلى دور الخبير الإكتواري في ظل الأنظمة المختلفة بداية من الرابطة الدولية للخبراء الإكتواريين مروراً بمجموعة من الدول العربية، حيث لا ننسى أن دراسة الحالة هي مقارنة لدولتين عربيتين لذا لا بد من المقارنة بينها وبين شقيقتها من الدول العربية، أما بالنسبة للمبحث الثاني، فهو محاولة لتطبيق عمل الخبير الإكتواري في بعض أعمال التأمين، تسعير منتجات التأمين، إدارة الأصول والخصوم.

## المبحث الأول: تنظيم دور الخبير الإكتواري

إن دور الخبير الإكتواري لا يمكن ضبطه بسهولة مما يقتضي أن نأخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل منها دورة التحكم الإكتواري ودرجة تطور الدولة، إلى جانب التباين الشديد في التشريعات والقوانين من دولة إلى أخرى.

## المطلب الأول: دورة التحكم الإكتوارية

يتم تدريب الإكتواريين على كيفية التعامل مع المشاكل، وليس إعطاء "الإجابة الصحيحة" مما ذكرناه في نقاط سابقة سواء بالنسبة لتعريف الخبير الإكتواري أو المهارات التي يجب أن يتمتع بها لأداء مهنته بالشكل السليم نجد أنها - المهنة الإكتواري- تدور في مجملها حول نقطتين أساسيتين: استشراف المستقبل والاستعداد له، وذلك بغض النظر عن طبيعة هذا المستقبل مثل المشاكل والمخاطر المختلفة أو نتائج التعامل مع الأطراف الأخرى، أو بالنسبة إلى تلاؤم التدفقات المستقبلية مع المدفوعات الحالية" كفاية الأسعار ومردود الاستثمار وغيرها".

وهذا ما ترجمه دورة التحكم الإكتوارية وسنشرحها بتفصيل أكثر من خلال النقاط التالية.

## الفرع الأول: ماهية دورة التحكم الإكتوارية

يعد مصطلح دورة التحكم الإكتوارية من المصطلحات المتخصصة، كما أن المواضيع التي تتناوله تمتاز بالندرة لذا سنحاول شرحها فيما يلي:

## أولاً: تعريف دورة التحكم الإكتوارية

قدم جيريمي جوفورد المفهوم الأصلي لدورة التحكم الكواري لشركة تأمين الحياة في عام 1985 والذي ينص على ما يلي (FIAA, 2005, p. 3):

"يوفر اختبار أرباح التدفقات النقدية فرصة لبناء نموذج للشركة، حيث تتم مقارنة نتائج الشركة الفعلية مع النموذج ويتم تحليل الفوارق بعد رصدتها، مما يؤدي إلى أفضل صقل ممكن للافتراضات المستخدمة في اختبار الربح، بمعنى مقارنة التجربة الفعلية مع التي يتوقعها النموذج ومتابعة الفروق الجوهرية" ومن ثم تم توسيع المفهوم العام لدورة الرقابة الإكتوارية فيما بعد ليناسب أي بيئة أو سياق، وهذا ما تفسره الحلقة التالية:

- تحديد المشكلة
- تطوير حل / نموذج
- استعراض تقرير الاستجابة ورصد التجربة

- العودة إلى النقطة الأولى-تحديد المشكلة-وهلم جرا

### ثانيا: أهمية دورة التحكم الاكتوارية

يمكن أن نوضح أهمية دورة التحكم الاكتوارية من خلال العناصر التالية: (Bellis, The Actuarial

Control Cycle in education, 2018, p. 4)

- توفير إطار واسع لفهم العمل الاكتواري
- استخلاص العناصر المشتركة في مختلف مجالات الممارسة الاكتوارية الحالية
- اظهار كيف تنطبق هذه العناصر أيضاً على المجالات الأخرى المحتملة للممارسة بالنسبة إلى العناصر الأساسية المشتركة لجميع الأعمال الاكتوارية فإن ذلك يشمل:
- أحداث مستقبلية غير مؤكدة يجب تقدير تأثيرها المالي.
- أمد طويل الأجل وليس قصير المدى.
- يجب الاعتراف بمتطلبات الجهات المعنية وملفات المخاطر.
- القرارات التي يتعين اتخاذها الآن تكون في ضوء النتائج المستقبلية المحتملة.
- استخدام النماذج لتمثيل النتائج المالية المستقبلية.
- السماح بتأثير التشريعات، التنظيم، الضرائب، المنافسة، إلخ.
- تفسير نتائج النمذجة لتطوير استراتيجيات عملية.
- رصد وتحليل التجربة الناشئة بشكل دوري.
- تعديل النماذج / الاستراتيجيات في ضوء تحليل التجارب

### الفرع الثاني: إطار دورة التحكم الاكتوارية

سنحاول في هذا الجزء توضيح أنواع دورة التحكم الاكتواري

### أولاً: دورة التحكم البسيطة

كما سبق وأشرنا فإن دورة التحكم الاكتواري هي إطار مفاهيمي مفيد في وصف العمليات اللازمة لتطوير الإدارة الجارية لمؤسسة مالية، منتج أو مخطط .

ويستند هذا الإطار المفاهيم إلى خوارزمية حل مشكلة بسيطة تشمل ما يلي: (Clare Bellis, 2018,

p. 3)

- معرفة المشكلة
- تصميم الحل

• مراقبة النتائج

وفي الحقيقة يمكن أن ينطبق الأمر على أي نشاط من الأنشطة، على سبيل المثال سيقوم الطبيب بتشخيص حالة المريض والتوصية بالعلاج، لكن إن لم يتحسن المريض سيقوم الطبيب بإعادة تقييم التشخيص والعلاج . أما بالنسبة إلى قرارات الطبيب فسوف تتشكل من البيئة: حالة العلوم الطبية، توافر الاختبارات والإجراءات ظروف المريض وهلم جرا، وفي كل استشارة سيقوم الطبيب بإصدار أحكام حول العلاج المستمر مع توظيف كل ما هو متاح من الأدلة، بما في ذلك نتائج الاختبار وتطور المريض منذ الزيارة الأخيرة. والذي يجعل دورة التحكم الاكتوارية المميزة اكتوارية هي طبيعة العمل المنجز في كل مرحلة من الدورة . وعادة ما تكون المشكلة (ولكن ليس دائما) تنطوي على عدم اليقين: التدفقات النقدية المستقبلية، عملية تحديد المشكلة تتضمن فهم الخلفية، تحديد كامل لجميع القضايا وتحديد ما بوضوح لضمان أن العميل واتفق اكتواري على العمل الذي يتعين القيام به . سوف يتضمن تصميم الحل دائما النمذجة . وقد يتحمل المسؤولية المستمرة عن مراقبة التجربة.

ونلاحظ أن الشكل في الصفحة السابقة يحتوي مكونات البيئة التي يتم فيها العمل الاكتواري . الخبير الاكتواري حيث يجب أن تأخذ في الاعتبار القوى الخارجية، مثل الظروف الاقتصادية والإعداد التجاري . ثم تعمل العملية برمتها في سياق الاحتراف وهو عنصر داخلي

ثانيا: دورة التحكم المركبة

حيث نحصل على دورة التحكم الاكتوارية من خلال العملية التالية:

دورة التحكم الإكتوارية- دورة التحليل + دورة الاحترافية

وسنعالج كل منهما على حدا فيما يلي:

1. الدورة التحليل

إن عملية إيجاد الحلول تستند أساسا إلى بناء النموذج المناسب، كما أن العمليات الثلاثة الأساسية من تحديد للمشكلة وتوفير الحل المناسب إلى جانب متابعة ومراقبة التنفيذ خطوات تبادلية أي أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى لا يقتضي بالضرورة عدم العودة إلى الخطوة السابقة، وهذا ما يجعل هذه الدورة دورة ديناميكية وبامتياز والشكل التالي يوضح ما قلناه. (Gribble, The Actuarial Control Cycle, 2007, p. 7)

## 2. دورة الاحترافية

إن دورة التحليل وحدها لا يمكن أن تكون كافية لذا نحتاج إلى المزيد من العناصر، والتي تضيفها دورة الاحترافية إلى جانب دورة التحليل نحتاج إلى توافر أربعة عناصر أساسية تتمثل في: البيئة، الحوكمة الاحترافية والتنفيذ، وسنحاول شرح مفهوم الاحترافية بشكل مستقل كما يلي:

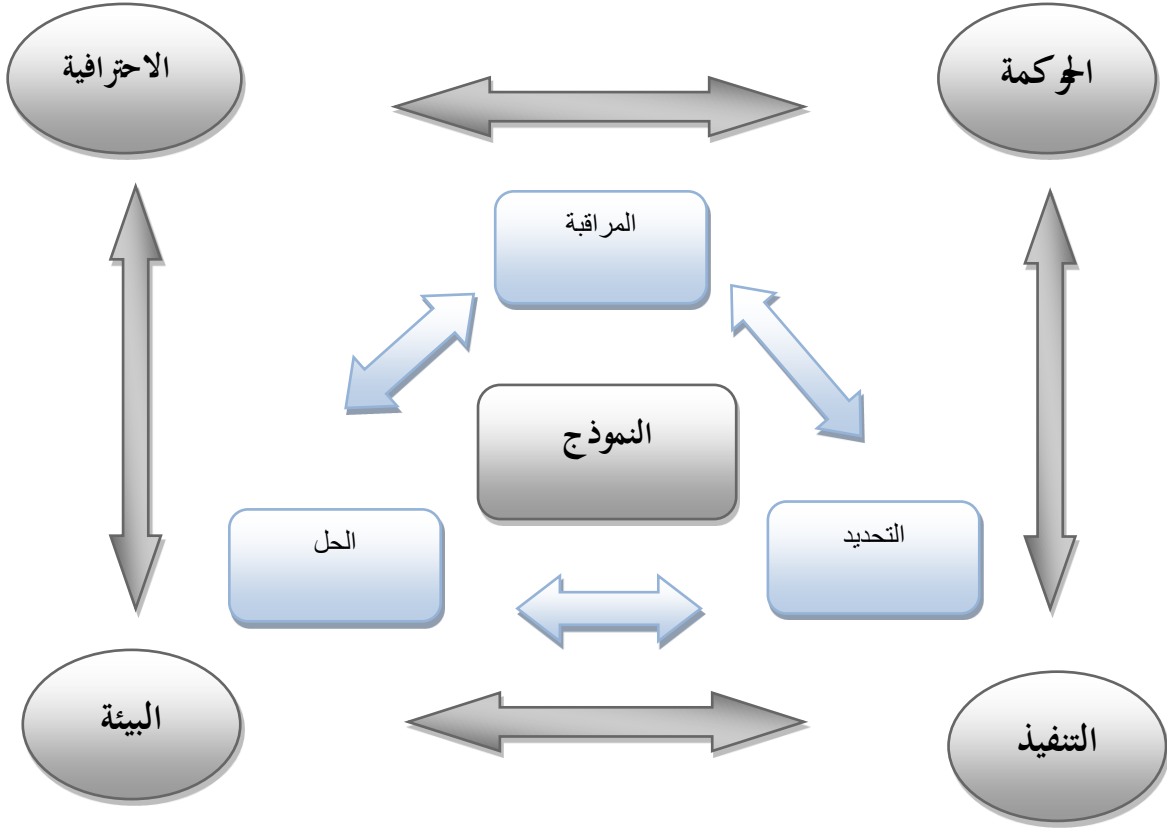
**الاحترافية:** ليس الخبير الاكتواري مجرد شخص حاصل على درجة الزمالة فهناك الكثير من المتطلبات التي يجب أن تتوفر عليها فهذه المهنة شديدة الحساسية فهي دائمة التغير-ومواكبة التغير فيها ليس بالأمر الهين- كما أنها من المهن التي تحتوي عدد من المتطلبات الإضافية فالمهارات التي يجب أن يتمتع بها الخبير الاكتواري إلى جانب الالتزام بمدونة السلوك المهني ومعايير الممارسة الاكتوارية يجعل من الخبير الاكتواري شخصاً يتمتع بالاحترافية.

إلى جانب أن الاحتراف لمهنة الاكتواري، يعني:

- تطبيق المعرفة والخبرة الاكتوارية المتخصصة.
- إظهار السلوك الأخلاقي، لا سيما في القيام بالعمل الاكتواري.
- مساءلة الخبير الاكتواري في رابطة اكتوارية مهنية أو منظمة رقابة مهنية مماثلة.
- يستمد هذا التعريف للاحتراف من المبادئ المهنية العليا التالية: (International Actuarial Association, 2012, p. 1)
- **المعارف والخبرات:** لا يقدم الخبير الاكتواري خدمات مهنية إلا إذا كان الخبير الاكتواري مختصاً وخبيراً مناسباً للقيام بذلك.
- **القيم والسلوك:** يعمل الخبير الاكتواري بأمانة ونزاهة وكفاءة، وبطريقة تفي بمهنة المهنة إلى الجمهور وتدعم سمعة المهنة الاكتوارية.
- **المساءلة المهنية:** يكون الخبير الاكتواري مسؤولاً أمام رابطة اكتوارية مهنية أو منظمة رقابة مهنية مماثلة.
- **الحوكمة:** لا يختلف اثنان حول مفهوم الحوكمة ومتطلباتها، ويعد العمل الاكتواري من بين أكثر الأعمال التي تتطلب مفهوم الحوكمة.

والشكل التالي يوضح أبعاد دورة الإحترافية

الشكل رقم 9: دورة الاحترافية



المصدر: (Gribble, The Actuarial Control Cycle, 2007, p. 8)

3. كيف نصل إلى الممارسة الاكتوارية

إن الحديث عن دورة التحكم الاكتوارية يقتضي منا الإشارة إلى موضوع شديد الأهمية ألا وهو الممارسة الاكتوارية وإلى جانب دورة التحكم الاكتوارية نحتاج إلى عناصر أخرى والتي تتمثل في: (Gribble, The Actuarial Control Cycle, 2007, p. 9)

- عوامل في الخدمات المالية
- القدرات الاكتوارية
- ما ينطبق على الخدمات المالية: وذلك من خلال إدخال العناصر التالية إلى دورة التحكم الاكتوارية: المال القيمة الأرباح الأصول الخصوم التسعير.

● القدرات الإكتوارية: إن الحديث عن نقطة القدرات الاكتوارية يمكن أن يأخذ أكثر من شكل، حيث يمكن أن ننظر لها من منظور المهارات الاكتوارية التي سبق وتحدثنا عنها في الفصل السابق، ويمكن أن نذكرها كما يلي (Gribble, The Actuarial Control Cycle, 2007, pp. 14-15):

● القدرات المعيارية:

- المهارات الشخصية والقيم الاحترافية
- الاتصالات
- إدارة الأعمال
- فهم الأعمال

● التنفيذ الاكتواري:

- المشورة الإكتوارية التقليدية
- الأدوار قانونية
- التفاعل مع المهنيين الآخرين
- سياق العمل الاستراتيجي (SWOT)
- العمل على تناسب الأعمال
- الحلول الموجهة نحو النتيجة
- المشورة التجارية الاكتوارية

ويمكن أن نلخص طريقة الوصول إلى الممارسة الاكتوارية من خلال المعادلات التالية:

دورة التحكم الاكتواري = الدورة تحليلية + الدورة مهنية

التحكم الاكتواري = دورة التحكم الاكتواري + التطبيق

الممارسة الاكتوارية = التحكم الاكتواري + القدرات

## الفرع الثالث: دورة التحكم في ظل الأنشطة المختلفة

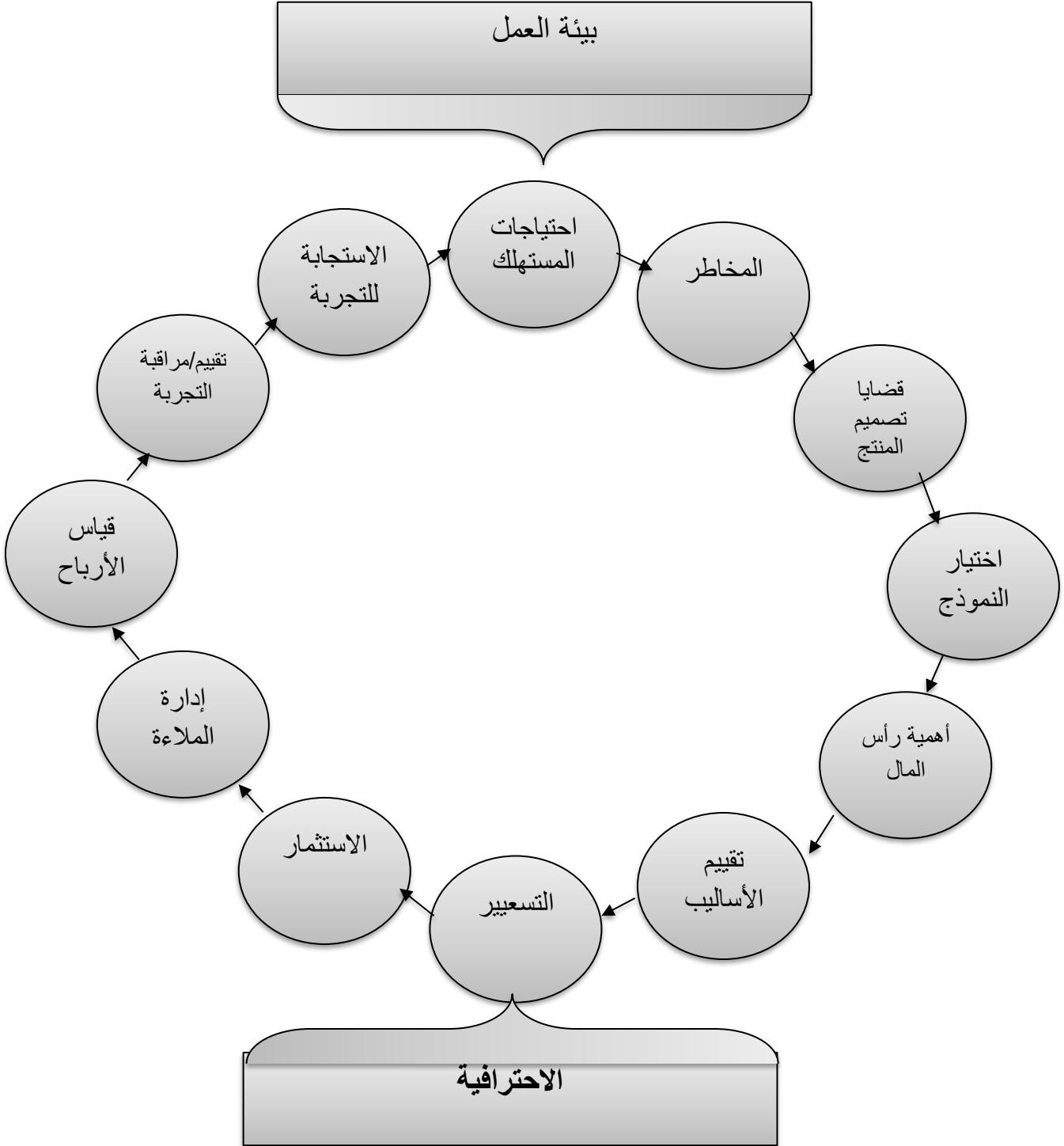
إن الطرح الذي قدمناه سابقا قد يشرح طريقة عمل الخبير الاكتواري لكنه لا يشرح ما يفعله بالضبط داخل شركات التأمين، لذا سنقوم في هذا الفرع بتناول ثلاثة نقاط:

- **دورة التحكم العامة:** والتي توضح النسق العام لعمل الخبير الاكتواري، وفي نفس الوقت طريقة سير عملية التأمين في حد ذاتها
- **دورة التحكم الاكتواري للتأمين على الحياة:** وذلك لنوضح أن لكل نوع من التأمين-وبسبب خصوصيته-دورته الخاصة
- **دورة التحكم الخاصة بإدارة مخاطر الاكتتاب:** وذلك لنوضح أن لكل عملية داخل الدورة العامة تمتلك دورتها الخاصة

## أولا: دورة التحكم الاكتواري العامة

تحتوي دورة التحكم العامة - كما سبق وأشارنا- جميع العمليات التي تمثل مراحل عملية التأمين انطلاقا من أول نقطة وهي فهم احتياجات العميل، من ثم تصميم المنتج المناسب الذي يتلاءم مع هذه الاحتياجات، وصولا إلى النقطة الأخيرة وهي الاستجابة للتجربة أو التغذية العكسية والشكل في الصفحة الموالية يوضح ذلك

الشكل رقم 10: دورة التحكم الاكتوارية



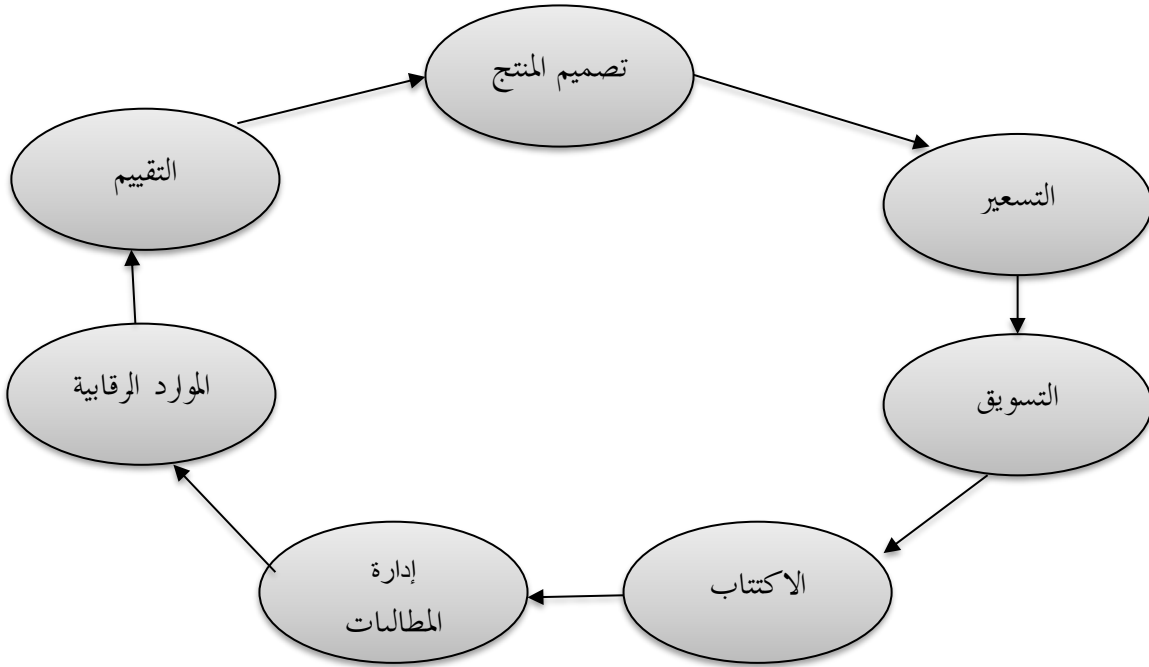
المصدر: (Bellis, The Actuarial Control Cycle in education, 2018, p. 8)

ثانيا: دورة التحكم الاكتوارية للتأمين على الحياة

إن عملية تحقيق مبدأ القسط الكافي يعد من صميم عملية تصميم وتسعير منتجات التأمين الجديدة والتي يتم تقديمها في ظل مفهوم دورة التحكم الاكتوارية، حيث يمثل هذا المفهوم عملية مستمرة تسعى من خلالها مكاتب التأمين على الحياة لمراجعة ورصد تجربته مقابل أسعاره واحتياطياته في الوقت الذي يتم فيه تحديث هذا الأخير بشكل مستمر

والشكل التالي يوضح دورة التحكم الاكتوارية في التأمين على الحياة

الشكل 11: دورة التحكم الاكتوارية للتأمين على الحياة

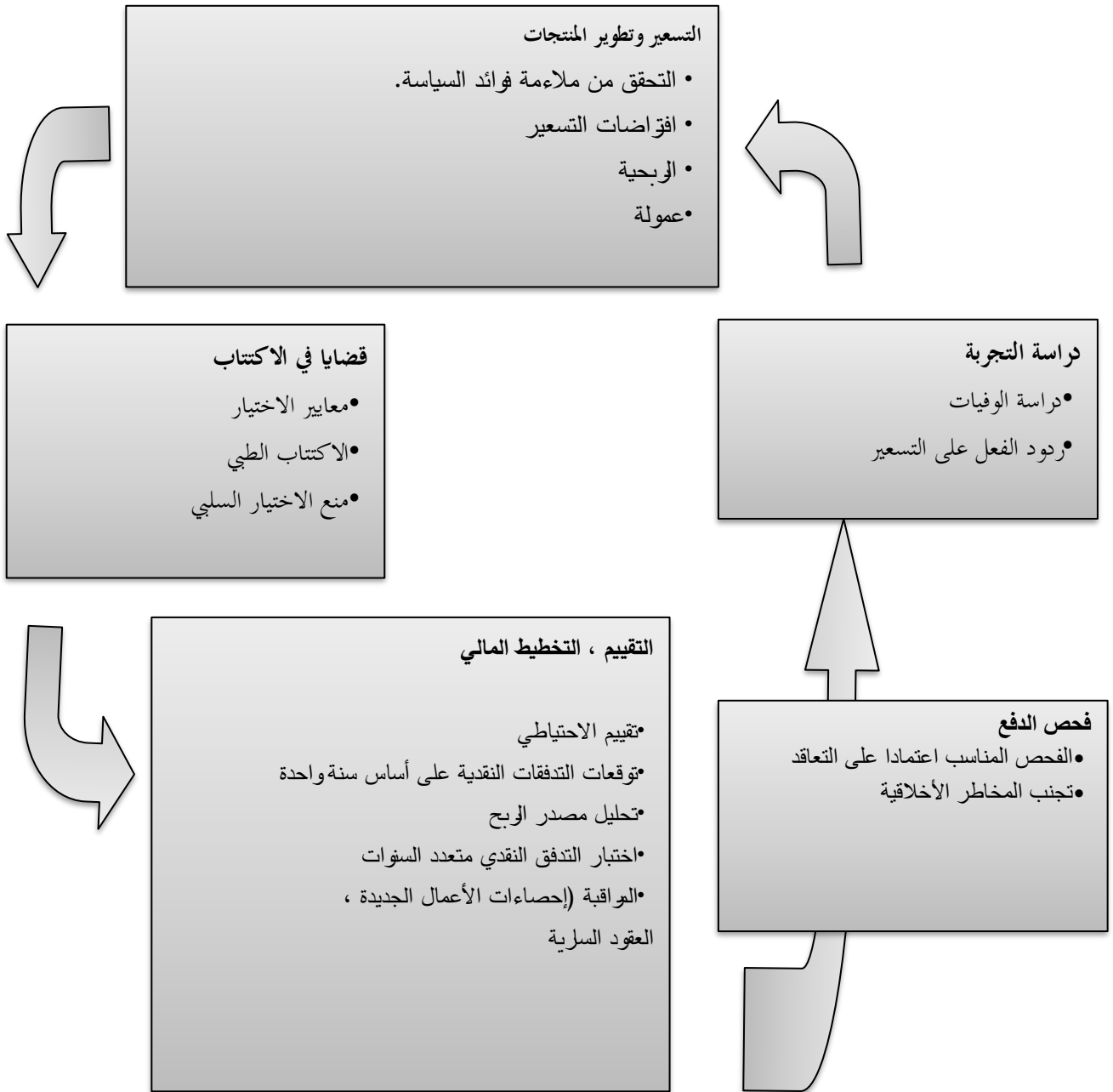


المصدر: (Booth:, 2004, p. 696)

ثالثا: دورة إدارة مخاطر إكتتاب أعمال التأمين

من خلال ما تطرقنا إليه في النقاط السابقة فإن لكل نشاط تقوم به شركة التأمين دورة عمل خاصة بها تتقاطع في نقاط معينة مع باقي الأنشطة، وسنحاول تقديم نموذج حول، الأول يتعلق بإدارة المخاطر المتعلقة بعملية الإكتتاب.

الشكل رقم 12: دورة إدارة مخاطر إكتتاب أعمال التأمين



المصدر: (Murate, 2015)

## المطلب الثاني: ضبط دور الخبير الاكتواري في الأنظمة المختلفة

سنحاول في هذا المطلب توضيح المهام التي يؤديها الخبراء الإكتواريون بشكل مختلف من دولة إلى أخرى

## الفرع الأول: دور الخبراء الإكتواريين في الأنظمة المتطورة

إن دور الخبير الاكتواري مثله مثل نشاط التأمين ، فكل عملية يقوم عليها التأمين يخضع بالدرجة الأولى للقوانين والتشريعات، حيث لا يخف علينا أن التأمين وبسبب حساسيته المفرطة وشدة تأثيره في الاقتصاد فإن الطابع القانوني يطغى عليه في كل جزء منه، الأمر نفسه بالنسبة لعمل الخبير الاكتواري فعلى الرغم من تشعب المهام والقدرات إلا أن الأمر يختلف من دولة إلى أخرى ومن تشريع إلى آخر، ليس الأمر هكذا فحسب بل إن الأمر قد يختلف بالنسبة للدولة الواحدة من فترة إلى أخرى وحسب الأهداف المسطرة، وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى الرابطة الدولية للإكتواريين حيث حددت بصفة غير نهائية الأدوار التي يمكن أن يؤديها الخبير الاكتواري متمثلة فيما يلي (International Actuarial Association, 2013, pp. 3-6):

## 1. تأمين على الحياة والتأمين العام

يؤدي الخبير الإكتواري جملة من الأدوار في التأمين على الحياة والتأمين العام، نذكر منها:

- وضع تقديرات حول المطالبات غير المدفوعة والأقساط غير المكتسبة، إلى جانب الالتزامات الأخرى المقدر (الاحتياطيات الفنية).
- تسعير قسط منتج التأمين.
- تصميم وإدارة برنامج إعادة التأمين
- النمذجة الداخلية، بما في ذلك النمذجة العشوائية للأصول والخصوم
- إدارة الأصول الاستراتيجية وإدارة رأس المال
- المساهمة في استراتيجية الشركة والتخطيط وإدارة التحكم، بما في ذلك عمليات الدمج والاستحواذ

## 2. التأمين الصحي والصحة العامة وإدارة الرعاية الصحية

ونذكر من هذه الأدوار ما يلي:

- تطوير المنتجات، والتسعير، وإدارة المنتجات، والتعديلات المتميزة، والتسويق ودراسات المنافسة من جميع جهات نظر أصحاب المصلحة
- الاكتتاب وإعادة التأمين

➤ النمذجة واختبار الربح والاحتجاز (بما في ذلك عوائد الربح) وحسابات الملاءة والتنبؤات المالية والضوابط

➤ دراسة كفاءة الأجهزة الطبية الصيدلية والتكنولوجيا الجديدة

### 3. التأمين الاجتماعي والمزايا المماثلة الأخرى

نذكر من هذه الأدوار ما يلي:

- الإبلاغ عن الوضع المالي المتوقع لخطة الضمان الاجتماعي
- إبداء الرأي حول مسائل سياسة برنامج الضمان الاجتماعي (مثل كفاية المساهمات)
- الحسابات المتعلقة بالجوانب الإكتوارية للمنافع مثل معدلات الأقساط السنوية في برامج الضمان الاجتماعي المحددة الاسمية)

➤ إعداد أرقام لإدراجها في التقارير المالية الرسمية لبرنامج الضمان الاجتماعي

### 4. إدارة مخاطر المؤسسة (ERM)

ونذكر منها:

- المسؤولية عن إدارة المخاطر / وظيفة مسؤول عن إدارة المخاطر
- تقديم المشورة بشأن تحديد درجة تحمل الشركة للمخاطر وحدود المخاطر
- إنشاء تقارير الحالة المالية
- بناء نماذج مخاطر الشركة
- تقييم أثر الاستحواذ على بيان المخاطر
- إجراء اختبارات الإجهاد
- تحديد المخاطر الناشئة والتخطيط لها
- تقييم المخاطر والتفاعل مع المخاطر
- تقييم حلول التخفيف من المخاطر
- تنفيذ برامج تخفيف المخاطر

### 5. خدمات مالية أخرى

- تصميم وتسعير المنتجات المالية (خاصة المنتجات الأكثر تعقيداً مثل تلك القائمة على المشتقات)
- تحليل أداء الاستثمار

➤ بناء النماذج الداخلية للأعمال

## 6. الأدوار العامة

- دعم وظائف مختلفة لأصحاب المصلحة المختلفين، مثل وزارة الصحة والهيئات التنظيمية والمشرفين وخدمات الشهود الخبراء والمستشفيات والمهن الطبية.
- تقديم المشورة للجهات التنظيمية والمشرعين
- تمثيل صاحب العمل أو مجموعات الموظفين أو النقابات أو العمل كشاهد خبير أمام الدعاوى القضائية
- أسعار الطاقة
- التفاعلات مع وكالات التصنيف

والجدير بالذكر أن هذه الورقة الصادرة عن، تحتوي على إشارة لدور الخبير الإكتواري في ظل نظام الملاءة الثاني، إلا أنه لن يتم الطرق إليها في هذا العنصر لأنها تشكل عنصراً مستقلاً في المطلب التالي.

### الفرع الثاني: دور الخبير الإكتواري في الدول العربية

بما أن دراسة الحالة في دول عربية فلا بد من الحديث هنا عن الدول العربية بصفة عامة حتى يتسنى لنا إجراء مقارنة حول مكانة العمل الإكتواري في الدول محل الدراسة مع الدول المجاورة، ونذكر منها: (الخبير الإكتواري، 2019)

#### أولاً: قطر

تشتط السلطة التنظيمية لمركز قطر المالي على الشركات التي تستثمر لأجال طويلة تقديم تقرير مالي سنوي شامل، كما تشتط إصدار هذا التقرير وتوقيعه من قبل خبير إكتواري يعمل في الشركة المعنية. وتشتط السلطة على الشركات التي تستثمر لأجال قصيرة تقديم تقرير إكتواري مستقل بالتزاماتها على المدى القصير مرة كل ثلاث سنوات، بشرط توقيعه من قبل خبير إكتواري مسجل. ويجب أن يتضمن تقرير الأوضاع المالية للشركات قائمة شاملة تضم العناصر التالية:

- تحليل الخبرات والربحية.
- الالتزامات التأمينية
- تقييم مدى صحة التقديرات السابقة لتلك الالتزامات.
- تأكيد مدى صحة تحديد قيمة الفوائض المالية قبل توزيع الأرباح.
- تقييم إدارة الأصول/الالتزامات بما فيها الاستراتيجية الاستثمارية.

- تقييم مدى كفاية رأس المال ومدى ملاءمة مقارنة الشركة لإدارته.
  - تقييم مدة ملاءمة سياسة التسعير وأقساط بوالص التأمين
  - تقييم مدى ملائمة وجودة ترتيبات إعادة التأمين.
  - تقييم مدى ملاءمة وجودة سياسة إدارة المخاطر.
- ويتضمن التقرير الإكتواري في قطر ما يلي:

- تحليل توجيهات الأسواق
- تقييم الالتزامات التأمينية والأصول التي تدعمها.
- تأثير تغير طريقة التقييم أو فرضياته.
- تقييم جدوى وملائمة بيانات وإجراءات التقييم المستخدمة لتقدير مدى موثوقية تلك البيانات.
- المقارنة المستخدمة لتقييم تباين تقديرات الالتزامات.
- تحليل مدى قابلية التأثير ونتائجه.

#### ثانياً: السعودية:

هناك جملة من المتطلبات نوضحها فيما يلي:

- تشترط مؤسسة النقد السعودية تصديق خبير إكتواري مؤهل على الأحكام الفنية مثل الوضع المالي الحالي والمستقبلي لشركة التأمين المعنية وقدرتها على تلبية احتياجاتها المستقبلية وجدوى حدود الاحتفاظ بنسب معينة من مبالغ تأمين المخاطر، وتسعير منتجات التأمين ومراجعة السياسة الاستثمارية للشركة.
  - تشترط المؤسسة على الخبير الإكتواري أن يقدم تقريراً سنوياً حول جدوى وتسعير الأحكام الفنية لتأمين الحياة، وتحليل العائدات الاستثمارية للشركة وتطور أداء محفظتها الاستثمارية وتكاليفها (أو نفقاتها).
  - مراجعة كفاية الأصول الداعمة للالتزامات التأمينية وتحليل تطور تجربة الإكتتاب بأقساطها التأمينية.
  - في مجال حماية المدخرات والتأمين عليها تشترط المؤسسة على الخبير الإكتواري التصديق على الأسس الفنية والتسعيرية لعملية الحماية، أما بالنسبة للتأمينات العامة غير طويلة الأجل فتشترط المؤسسة على الخبير الإكتواري التصديق على طريقة حساب الأحكام الفنية.
- وهناك أيضاً اقتراح يطالب بقيام خبير إكتواري مستقل بمراجعة التقارير الإكتوارية لأداء الشركات التي أعدها نظراءه من الخبراء الإكتواريين.

### ثالثا: البحرين

- يشترط بنك البحرين المركزي على شركات التأمين ذات الاستثمارات طويلة الأجل ، تعيين خبير اكتواري مسجل لتقييم محافظها التأمينية، بحيث يتضمن تقريره التزامات الشركة المعنية وتحديد فوائضها المالية قبل توزيع أية فوائض و /أو أي عجز.
- بالنسبة للتأمينات العامة غير طويلة الأجل فيشترط البنك على الشركات تقديم تقرير اكتواري مرة كل ثلاث سنوات مع تضمينه تفاصيل حول جدوى الأحكام الفنية للمحافظ الاستثمارية.
- في حالة شركات التكافل العائلي يشترط البنك استشارة خبير اكتواري لتحديد قيمة اي فائض او عجز في صندوق التكافل.

### رابعا: الإمارات العربية المتحدة

تشرط سلطة تنظيم خدمات التأمين وفقاً للقوانين على شركات تأمين الحياة تعيين وتسجيل خبير اكتواري يتولى اعداد تقرير لتقييم وضعها المالي مرة واحدة على الاقل كل ثلاث سنوات، إلا أن هناك مشروع قانون جديد يفرض أعباء إضافية على الخبير الإكتواري بالنسبة للتأمينات العامة غير طويلة الأمد. ويفرض مشروع القانون على الخبير الاكتواري المسجل الذي تستخدمه الشركات ان يحدد الأحكام الفنية للشركة ويصادق عليها ويقدر مدى جودة بيانات التقييم، ويقدم تقريراً حول المخاطر التي تواجه الشركة حالياً وفي المستقبل.

### خامسا: عُمان

يشترط على الشركات تقديم تقرير اكتواري حول الأنشطة طويلة الأمد للشركة بما فيها التزاماتها، مرة واحدة على الأقل كل سنتين.

### سادسا: الكويت

تفرض

الأنظمة الراهنة على الخبير الإكتواري تقديم تقرير حول تقييم أصول والتزامات شركات تأمين الحياة وتأمين الأقساط وتأمين رأس المال، مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات.

### الفرع الثالث: دور الخبير الإكتواري في الدول محل الدراسة

لقد لاحظنا بالنسبة إلى الدول العربية أن هناك تباينا بالنسبة للمهام، وهذا ما نلاحظ وجوده في الدول محل الدراسة موضحا فيما يلي.

أولا: دور الخبير الإكتواري في الجزائر

في ظل شح المعلومات بهذا الخصوص فكل ما توصلنا إليه يتمثل في المادة 270 مكرر التي تعدد لنا مهام الاكتواري في عدة نقاط، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (القانون 06-04، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر 07/95، 2006، صفحة 15):

- القيام بدراسات اقتصادية ومالية وإحصائية، بهدف إعادة عقود التأمين وإعادة التأمين وتعديلها.
- تحديد مبالغ أقساط إعادة التأمين بالسهر على مردودية شركة إعادة التأمين.
- متابعة نتائج الاستغلال التجاري للشركة.
- مراقبة الاحتياطات المالية للشركة

إلى جانب: (Actuaire, 2019)

- تحليل المعايير الاقتصادية والمالية والاحصائية لتحديد شروط التأمين.
- تقييم المخاطر والتكاليف للمؤمن عليهم و / أو شركات التأمين.
- دراسة شروط الربحية والملاءة المالية لشركة التأمين.
- تتبع نتائج التشغيل ومراقبة الاحتياطات المالية للشركة.
- اقتراح أو إبداء الرأي حول طرق تسعير المخاطر.

#### ثانيا: دور الخبير الاكتواري في مصر

نشأ دور الخبير الاكتواري بالنسبة لشركات تأمين الممتلكات والمسؤوليات عندما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد نموذج التقرير الاكتواري الموحد الواجب استخدامه لتقدير المخصصات الفنية و اختبار الربحية للتأمينات العامة وإرساله للشركات في شهر مارس 2009 على أن يبدأ العمل به اعتبارا من 2009/6/30 و قام الاتحاد المصري للتأمين من خلال مجلس إدارته و المجالس التنفيذية لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات بدراسة نموذج التقرير الاكتواري الموحد وعقد اجتماعات مع المسؤولين بالهيئة العامة للرقابة المالية والتي انتهت الى تأجيل العمل به حتى العام المالي المنتهي في 2010/6/30 والعمل به تدريجيا وقامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإرسال خطاب للشركات في 2010/5/17 بتطبيق التقرير الاكتواري الموحد عن العام المالي المنتهي في 2010/6/30 على الفروع التالية: (قطب، 2014، الصفحات 14-16)

- السيارات التكميلي
- السيارات الاجباري
- الحوادث المتنوعة

## • الطي

على أن يتناول التقرير كافة الفروع اعتباراً من العام المالي المنتهي في 2011/6/30. قام الاتحاد المصري للتأمين بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية على إضافة فرع الحريق فقط في العام المالي المنتهي في 2011/6/30 ثم باقي الفروع اعتباراً من العام المالي. 2012/6/30 المنتهي في و كان العبرة من التدرج في التنفيذ هو توفير الوقت الكافي لتوفير البيانات التاريخية وكذلك تطوير نظم الشركات بما فيها النظم الآلية و التي تساهم في سرعة توفير بيانات تفصيلية ودقيقة تفي بمتطلبات الخبير الاكتواري.

## 1. نموذج التقرير الإكتواري الموحد

يستخدم لتقدير المخصصات الفنية واختبار الربحية لتأمينات الممتلكات العامة ويتم اعداد هذا التقرير بواسطة الخبير الاكتواري للشركة بغرض التحقق من مدى كفاية المخصصات الفنية وكذا الإفصاح عن الطرق والفروض المستخدمة في تقدير تلك المخصصات. كما يجب أن يتضمن التقرير التحقق من ربحية أعمال الشركة للفروع التأمينية المكتتب فيها، حتى يتسنى للشركة وكذا الهيئة العامة للرقابة المالية التحقق من أن تسعير هذه الفروع المختلفة المكتتبه من الشركة متلائمة مع السياسة الاكتتابية وكذلك التحقق من أن معدل الخسائر التجميعي المتوقع لتلك الفروع يقع داخل الحدود المحددة سلفاً للسياسة الاكتتابية للشركة المعنية.

## 2. تطوير الخبرة الاكتوارية:

ويمكن أن يتم ذلك من خلال جملة من النقاط (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2018، الصفحات 12-14)

## • رقابياً

- تنمية وتطوير قدرات ومهارات العاملين بالهيئة بما يتلاءم مع التغيرات المتوقعة مستقبلاً.
- الترخيص للخبراء الاكتواريين بمتطلبات معينة لكل فرع من فروع التأمين (ممتلكات - تأمينات أشخاص - صناديق تأمين ومعاشات).
- ضرورة تفعيل عمل الرقابة على الخبراء الاكتواريين داخل الإدارة العامة للخبرة الاكتوارية وليس فقط مراجعة التقارير الاكتوارية.
- ضرورة أن يكون تقييم الاحتياطات الفنية للشركات من خلال خبير اكتواري مستقل خارجي وأن يكون تعيينه وتحديد أتعابه من قبل الجمعية العامة للشركة بما يضمن حيادية الخبير وعدم تأثير إدارة الشركة على أدائه، ووضع حد أقصى لعدد الشركات التي يقوم الخبير الاكتواري بتقديم الخدمات الاكتوارية لها، وذلك جميعاً أسوة بمراقبي الحسابات.

➤ تطوير نماذج موحدة للتقارير الاكتوارية فيما يخص ما يلي:

- تقدير المخصصات الفنية في تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال
- تسعير المنتجات التأمينية.
- تحليل خبرة الشركات في شأن الأسس الفنية المستخدمة للتسعير وتقدير الاحتياطيات.
- مراجعة تسعير المنتجات التأمينية.

● الخبراء الاكتواريين

➤ تطوير وتنمية قدرات ومهارات الخبراء بما يتلاءم مع التغيرات المتوقعة مستقبلاً، من خلال تنظيم ندوات وورش عمل يحاضر فيها خبراء أجنبيات تستهدف نقل الخبرات في مجال الخبرة الاكتوارية ويمكن تمويل ذلك من موارد رسم التطوير.

➤ ضرورة أن يمسك الخبراء الاكتواريين سجلات يتم فيها تسجيل الأعمال التي يقومون بها.

وقد استعرضت اللجنة العامة لتأمينات الأشخاص والخبرة الاكتوارية بالاتحاد المصري للتأمين أهم إنجازاتها خلال العام الماضي 2019، حيث انتهت من 8 موضوعات رئيسية. وتتمثل إنجازات اللجنة العامة لتأمينات الأشخاص والخبرة الاكتوارية عام 2019 (العامة لتأمينات الأشخاص تدرس إعداد نموذج تقرير اكتواري لتسعير المنتجات، 2020):

● دراسة كيفية اعداد نموذج تقرير اكتواري موحد لتسعير منتجات تأمينات الحياة

وناقشت اللجنة العوامل التي يمكن تضمينها في التقرير الاكتواري الموحد لتسعير منتجات تأمينات الحياة الجماعية وتأمينات الحياة الفردية والتي تقوم شركة التأمين بتقديمه للهيئة العامة للرقابة المالية لاعتماد منتج لأول مرة، وذلك كما يلي:

بنود التقرير الاكتواري الموحد لتسعير منتجات التأمين على الحياة الجماعية:

- وصف عام لعقد التأمين.
- التغطيات المتفق عليها (مثل الوفاة أو حالات العجز).
- قيمة مبلغ التأمين (عدد ثابت من الشهور، مبلغ ثابت... إلخ).
- المشمولين بالتغطية (مع ذكر الحد الأقصى لعمر المستفيدين).
- مدة العقد.

➤ الأسس الفنية والتي تشمل المعادلات الاكتوارية المستخدمة في حساب القسط، موضحة العمولات والمصاريف الإدارية، ومعدل الفائدة وسعر معيد التأمين في حالة إذا كان التسعير مرتبط ارتباطاً كلياً بإعادة التأمين.

● بنود التقرير الاكتواري الموحد لتسعير منتجات التأمين على الحياة الفردية:

- وصف عام للعقد (وصف البرنامج).
  - التغطيات المتفق عليها.
  - قيمة مبلغ التأمين.
  - دورية دفع الأقساط (قسط وحيد-قسط سنوي).
  - مدة التأمين.
  - الحد الأدنى والاقصى لعمر المؤمن عليه.
  - ضوابط الاكتتاب (سواء بكشف طبي أو بدون كشف طبي).
  - طريقة حساب مبلغ التصفية.
  - الأسس الفنية والتي تشمل المعادلات الاكتوارية المستخدمة في حساب القسط
  - جداول العمولات والمصروفات الإدارية المرتبط بمدد التأمين والأعمار
- وترى اللجنة أهمية مناقشة تلك النماذج مع جمعية الخبراء الاكتواريين وللعرض على المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال تمهيداً لإرسالها للهيئة العامة للرقابة المالية حتى يتسنى تعميمها على كل الشركات العاملة بتأمينات الحياة.

● دراسة كيفية اعداد نموذج تقرير اکتواری موحد جديد لتقدير المخصصات الفنية لتأمينات الحياة:

وترى اللجنة أنه يمكن تعميم العوامل بالتقرير الاكتواري على كل الشركات العاملة بتأمينات الحياة وسيتم إرسال مذكرة للعرض على المجلس التنفيذي بعد مناقشتها مع جمعية الخبراء الإكتواريين تمهيداً لإرسالها للهيئة العامة للرقابة المالية. العوامل التي يمكن تضمينها في التقرير الاكتواري الموحد فتتمثل في:

- نوع المنتج (على سبيل المثال: وحدات استثمارية).
- جدول الحياة المستخدم في تقدير المخصصات الفنية.
- معادلة حساب المخصصات الفنية وفقاً لكل نوع من أنواع المخصصات التي يحددها الخبير الإكتواري وفقاً لما يلي:

- المخصص الفني

- المخصص الفني للأقساط الغير مكتسبة.

- مخصص المطالبات التي لم يتم الإبلاغ عنها وتختلف وفقاً لنوع المنتج.
- المطالبات تحت التسوية.

● مناقشة وضع قواعد لعمل الخبراء الاكتواريين في تقدير المخصصات الفنية خاصة الخبراء الاكتواريين المستقلين مع ضمان الحيادية في تقدير المخصصات للشركات المختلفة: وأكدت اللجنة ضرورة التعاون مع الجمعية العامة للخبراء الاكتواريين عن طريق التواصل بين رئيس اللجنة ورئيس الجمعية العامة للخبراء الاكتواريين للمناقشة والتنسيق في تقديم مقترحات التعديل للهيئة.

● اعداد نموذج تقرير اکتواری موحد لتحليل خبرة الشركات في شأن الأسس الفنية المستخدمة في كل من التسعير وتقدير المخصصات الفنية لتأمينات الحياة: وترى اللجنة أنه من الصعب توحيد معايير لنموذج تقرير اکتواری موحد لتحليل خبرة الشركات في شأن الأسس الفنية المستخدمة في كل من التسعير وتقدير المخصصات الفنية لتأمينات الحياة لاختلاف المنتجات من شركة لأخرى واختلاف الأسس في اعتماد كل منتج.

● استكمال مشروع ميثاق شرف المهنة ونظام المسائلة للخبراء الاكتواريين: وأوصت اللجنة بترجمة ميثاق شرف معهد الخبراء الاكتواريين إلى اللغة العربية وتعديله بما يتناسب مع اللوائح والقوانين المصرية، ويتضمن عدد سنوات الخبرة المكتسبة من الواقع العملي والاشتراكات السنوية المطلوبة لتجديد رخصة مزاوله المهنة .

### المطلب الثالث: الدور الرقابي للخبير الاكتواري في ظل نظام الملاءة 2

يعتبر دور الخبير الإكتواري من بين المستجدات التي تسعى جميع الأطراف للحاق بيها، فكما سبق وأشرنا فإن الرابطة الدولية أشارت إلى هذه المستجدات كما أن دولة مصر كذلك كان لديها تحضيراتاً بخصوص تغطية المتطلبات الجديدة التي يفرضها نظام الملاءة الثاني بخصوص عم الخبير الإكتواري.

### الفرع الأول: الإطار المحدد لدور الخبير الاكتواري في ظل نظام الملاءة 2

عند إطلاق إطار الملاءة الثاني علق Thomas Steffen رئيس الهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية (EIOPA) قائلاً «إن نظام الملاءة الثاني لا يتعلق فقط رأس المال .إنه تغيير في السلوك" (Morgan, 2020, p. 2).

هذا النظام الجديد الذي أدى إلى إحداث تغييرات جوهرية في عملية الرقابة على التأمين، وبما أن عمل الخبير الاكتواري يعد أحد أهم المجالات التي تؤثر على عمل التأمين فقد تم التركيز بجديّة على تطوير عمل الخبير الاكتواري ضمن هذا النظام، وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يرون أن هذه التغييرات ستشكل تحدياً حقيقياً للمهنة إلا أنها في نفس الوقت ستفتح لها العديد من الفرص.

حيث يعتبر نظام الملاءة الثاني جنة للإكتواريين وذلك لسبب وجيه وهو الاعتراف الرسمي بالوظيفة الاكتوارية كجزء من متطلبات الإدارة الجديدة في الدعامة الثانية. (Hulle, 2014, p. 21)

وتتمثل أهم المصادر المستخدمة في رصد هذا الدور الجديد نجد (SinéadKiernan, 2020, p. 7):

- لائحة الملاءة الثانية (المادة 48)
- المبادئ التوجيهية EIOPA على نظام الحكم
- المبادئ التوجيهية CBI على التحضير للملاءة الثانية - نظام الحكم
- ورقة التشاور 92 الصادرة عن CBI وبيان التعليقات - النظام الاكتواري المحلي ومتطلبات الحوكمة ذات الصلة في إطار الملاءة الثانية.

وقد كتب العديد من الباحثين للتفصيل في الدور الجديد، إلى جانب أن العديد من الجهات أصدرت أوراقا ولوائح تجسد فيها التغييرات الحاصلة، ولأنها أكثر وضوحا وتفصيلا من المصادر الأصلية سنعتمد عليه في هذا المطلب.

غير أنه لا بد لنا من ذكر ما جاءت به المادة 48 من لائحة الملاءة الثانية لأنها تعتبر المصدر الرئيسي ويتمثل ما جاءت به في: (Morgan, The Solvency II Actuary, 2020, p. 6)

- يجب على مؤسسات التأمين وإعادة التأمين توفير وظيفة اكتوارية فعالة للقيام بما يلي:
  - تنسيق حساب الأحكام الفنية.
  - التأكد من ملاءمة المنهجيات والنماذج الأساسية المستخدمة وكذلك الافتراضات في حساب الأحكام الفنية.
  - تقييم مدى كفاية وجودة البيانات المستخدمة في حساب الأحكام الفنية.
  - مقارنة أفضل التقديرات مقارنة بالخبرات.
  - إبلاغ الهيئة الإدارية بمدى الكفاية بالموثوقية و من حساب المخصصات الفنية.
  - الإشراف على حساب الأحكام الفنية .
  - إبداء الرأي بشأن سياسة الاكتتاب الشاملة.
  - إبداء الرأي حول مدى كفاية ترتيبات إعادة التأمين.
- يتم الاضطلاع بالوظيفة الاكتوارية من قبل أشخاص لديهم معرفة كافية بالرياضيات الاكتوارية والمالية وقادرين عند الاقتضاء، على إثبات الخبرة ذات الصلة والخبرة المهنية و المعايير المهنية وغيرها من المعايير المعمول بها.

ومن المهم التنويه إلى أنه كلما تغيرت طبيعة عمل الخبير الاكتواري كلما تغيرت متطلبات تنفيذ العمل

الاكتواري، ونذكر في هذا السياق الورقة الصادرة عن المجموعة الاستشارية الأوروبية للاكتواريين، والتي حملت عنوان، "المعايير المهنية للوظيفة الاكتوارية في إطار الملاءة الثانية"، حيث اشتملت هذه الوثيقة بعض المتطلبات الجديدة بالنسبة لمعايير العمل الاكتواري، ونذكر المحاور الرئيسة للمتطلبات الجديدة فيما يلي:

- معايير المصلحة العامة و صدرت تحت الفئات الأربع التالية : معايير التأهيل - معايير أخلاقية - معايير الحوكمة - معايير الاتصالات

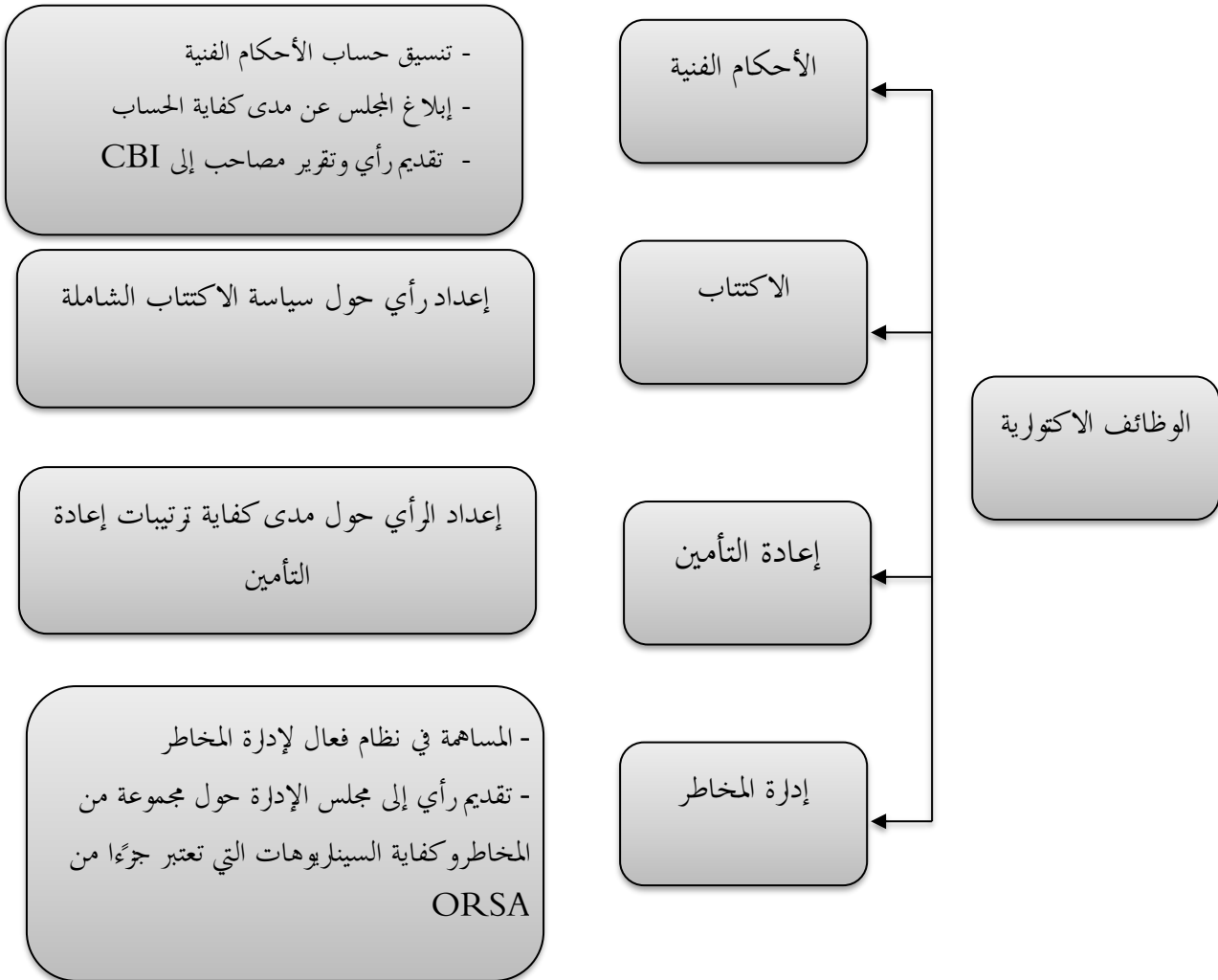
- المعايير الفنية

- المعايير التقنية: ونجد فيها: -معايير تفسيرية -معايير التنفيذ الفني

### الفرع الثاني: مجالات تدخل الخبير الاكتواري

سنحاول من خلال الشكل التالي توضيحها بشكل مختصر

### الشكل رقم 13: دور الخبير الاكتواري في ظل نظام الملاءة 2



المصدر: (Kiernan, 2020, p. 7)

وتحتوي كل وظيفة باختصار على ما يلي:

• الأحكام الفنية :

- تنسيق الحسابات
- المنهجيات والافتراضات
- جودة البيانات
- تحليل الخبرة

• آراء حول:

➤ سياسة الاكتتاب (بما في ذلك رأي التسعير)

➤ كفاية ترتيبات إعادة التأمين

• إدارة المخاطر تحتوي على

➤ المساهمة في التنفيذ الفعال للنظام الإداري للمخاطر

➤ نمذجة المخاطر الكامنة وراء عملية حساب متطلبات رأس المال

➤ المساهمة في تصميم النموذج الداخلي واستخدامه إن وجد

وفيما يلي سنتناولها بشيء من التفصيل مستنديين في ذلك على ما جاء في الكتيب الذي أعدته

1. الأحكام الفنية:

سنحاول فيما يلي توضيح كيفية عمل الوظيفة الاكتوارية بذكر بعض العناصر:

• تنسيق حساب المخصصات الفنية

➤ إعداد منهجية وإجراءات لتقييم كفاية الأحكام الفنية والتأكد من أن حسابها يتفق مع المتطلبات المنصوص عليها في المواد القانونية.

➤ تقييم عدم اليقين المرتبط بالتقديرات التي تم إجراؤها في حساب المخصصات الفنية.

➤ التأكد من التعامل بشكل صحيح مع أي قيود على البيانات المستخدمة لحساب الأحكام الفنية

➤ التأكد من أن مجموعات المخاطر المتجانسة من التزامات التأمين وإعادة التأمين محددة لإجراء تقييم

مناسب للمخاطر الأساسية

➤ الأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات الصلة المقدمة من الأسواق المالية والبيانات المتاحة بشكل عام

حول مخاطر الاكتتاب والتأكد من دمجها في تقييم المخصصات الفنية.

➤ مقارنة وتبرير أي فروق جوهرية في احتساب المخصصات الفنية من سنة إلى سنة.

- تقييم ما إذا كانت المنهجية والافتراضات المستخدمة في حساب الأحكام الفنية مناسبة لطريقة العمل وطريقة إدارة الأعمال، مع مراعاة البيانات المتاحة وقد يشمل ذلك :

➤ لمحة عامة عن الافتراضات والمنهجيات المعتمدة، والنظر في البدائل الممكنة، والأهمية النسبية لكل افتراض إلى جانب القيود المحددة، والتحسينات المحتملة، والبيانات المطلوبة، واستخدام أحكام الخبراء وإجراءات التحقق من الصحة.

- تقييم ما إذا كانت أنظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في حساب الأحكام الفنية تدعم بشكل كاف الإجراءات الاكتوارية والإحصائية".
- قد تشمل الاعتبارات هنا:

- مدى ملائمة ودقة حزم البرمجيات المستخدمة لإنتاج الأحكام الفنية.
- فهم الموظفين لكيفية معالجة البرمجيات للمعلومات وماذا يعني الناتج .
- متانة الأنظمة التي يجب أن تكون سهلة وسريعة الاستخدام، وتعمل بشكل موثوق عند الحاجة
- قدرة البرمجيات على إنتاج المخرجات المطلوبة وقدرتها على التكيف في وقت قصير مع المهام الجديدة

## 2. إبداء الرأي في سياسة الاكتتاب

ينص التوجيه على أنه يجب على شركات التأمين "توفير وظيفة اكتوارية فعالة من أجل إبداء رأي حول سياسة الاكتتاب الشاملة "

وفيما يتعلق بسياسة الاكتتاب ، فإن الرأي الذي يجب أن تعبر عنه الوظيفة الاكتوارية يجب أن يتضمن على الأقل استنتاجات بشأن الاعتبارات التالية :

- كفاية الأقساط التي سيتم اكتسابها لتغطية المطالبات والمصروفات المستقبلية، ولا سيما مع الأخذ في الاعتبار النظر في المخاطر الأساسية (بما في ذلك مخاطر الاكتتاب)، وتأثير الخيارات والضمانات المدرجة في عقود التأمين وإعادة التأمين بشأن كفاية الأقساط.

- تأثير التضخم والمخاطر القانونية والتغيير في تكوين محفظة المنشأة والأنظمة التي تعدل أقساط التأمين .

## 3. إبداء الرأي في كفاية إعادة التأمين

ينص التوجيه على أنه يجب على شركات التأمين "توفير وظيفة اكتوارية فعالة من أجل إبداء الرأي بشأن كفاية ترتيبات إعادة التأمين". حيث تنص القوانين على أنه "فيما يتعلق بترتيبات إعادة التأمين الشاملة، فإن الرأي الذي ستعبر عنه الوظيفة الاكتوارية يجب أن يكون متضمناً تحليلاً عن مدى كفاية ما يلي:

- بيان مخاطر التعهد وسياسة الاكتتاب.
- مقدمي إعادة التأمين مع مراعاة وضعهم الائتماني.
- التغطية المتوقعة في ظل سيناريوهات الإجهاد فيما يتعلق بسياسة التأمين.
- من أجل دعم الرأي حول كفاية ترتيبات إعادة التأمين، يمكن القيام بـ:
- تحليل الاستخدام التاريخي ونتائج برنامج إعادة التأمين.
- التنبؤ بتوزيعات الأرباح الإجمالية والصافية.
- تحديد أي قيود متصورة في إعادة التأمين.
- عملية تقرير مدى الجدارة الائتمانية لمعدي التأمين

#### المبحث الثاني: دور الخبير الاكتواري في أنشطة التأمين

لقد فصلنا في المبحث السابق الأدوار والمهام التي يؤديها الخبير الاكتواري في نشاط التأمين من منظور الجهات المنظمة للوظيفة والهيئات الرقابية، غير أن ذلك لم يبين لنا كيف يقوم الاكتواري بذلك، وهذا ما سنحاول القيام به في هذا المبحث، حيث سنحدد مجموعة من الأنشطة التي يتدخل فيها -كأمثلة- والعمل الذي يقوم به بالضبط في كل نشاط.

#### المطلب الأول: تسعير منتجات التأمين

تعد عملية التسعير من بين أهم القرارات التي يجب أن تتخذها شركة التأمين، وعند محاولة اتخاذ هذا القرار لابد من مراعاة هدفين أساسيين:

- جذب أكبر عدد ممكن من العملاء
- تحقيق ذلك وفق أفضل الشروط التي تحقق الربح

#### الفرع الأول: مفهوم عملية التسعير

وستتناوله من خلال مايلي

## أولاً: تعريف عملية التسعير

هو تلك العملية التي يتم من خلالها إيجاد قسط التأمين أو معدل القسط، ولكن في مجال التأمين لا يمكن أن تعلم شركة التأمين التكلفة الحقيقية للتأمين مقدماً، فمن الممكن أن يكون قسط التأمين غير كافٍ لدفع كل التعويضات والمصروفات خلال مدة التأمين، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم إمكانية تحديد الخسائر والمصروفات الفعلية إلا بعد انتهاء مدة وثيقة التأمين. (ريجدا، 2006، صفحة 795)

كما يعرف على أنه " التكلفة التي يدفعها المؤمن له إلى شركة التأمين نظير تغطية الأخيرة لوحدة واحدة من الخطر، ويمثل نسبة مئوية من مبلغ التأمين ويختلف من تأمين إلى آخر". (موسى أ.، 2007، صفحة 208)

وكما يمكن تعريفه على أنه: معرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي فإن عملية التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر، كما ويتناسب مع مبلغ التأمين، إلى جانب أنه يتناسب مع الظروف المحيطة بالشئ أو الخطر المؤمن ضده، كما أنه يتناسب وبصورة عكسية مع معدل الفائدة الفني.

## ثانياً: القيود التي تواجه عملية التسعير

من المتعارف عليه أن تحديد سعر المنتج التأميني لا يتم بالاعتماد التكلفة التاريخية ولا عن طريق توازن قوى العرض والطلب، إلا أن هذا لا يعني أن هناك حرية مطلقة للجهات التي تقوم بتحديد سوا كانت الدولة أو شركات التأمين في شكل التحادات، فمتخذ القرار -وهو بصدد تحديد سعر التأمين- يواجه مجموعة من القيود المتعارضة، وأهم هذه القيود: (سليمان، 2009، صفحة 1)

● **القيود التسويقية:** تتمثل هذه القيود في ظروف الطلب وطبيعة المنافسة السائدة في سوق التأمين. فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوم شركة التأمين بتحديد تكلفة الخدمات التأمينية دون أن تأخذ في اعتبارها كل من الأسعار الخاصة بالمنافسين الذين يقدمون نفس المنتجات، وحجم الطلب المتوقع.

● **قيود المحافظة على رأس المال (قيد اقتصادي):** يقصد به ضمان بقاء رؤوس الأموال المستثمرة في منشآت التأمين داخل صناعة التأمين، وعدم هروبها إلى أي صناعة أخرى. ليس هذا فحسب، بل وضرورة جذب المزيد من الاستثمارات الجديدة. وهذا لن يتحقق إلا من خلال ضمان حد أدنى معين للعائد على حقوق الملكية للمساهمين، يعادل -على الأقل- معدلات العائد على الاستثمار في الصناعات الأخرى ذات درجات

الخطورة المماثلة ومن ثم، فإن تكلفة رأس المال المستثمر تمثل أحد القيود المفروضة على متخذ القرار عند تحديد أسعار التأمين.

● **القيود الرقابية:** إن حتمية التزام شركات التأمين بالقواعد والشروط التي تقرها هيئات الإشراف والرقابة على التأمين -فيما يتعلق بأسعار التأمين -يمثل أحد القيود الهامة على قرار التسعير. ونود أن نشير هنا، إلى أن الاتجاه نحو تحرير صناعة التأمين من القيود الرقابية على مختلف أوجه نشاط شركات التأمين -بما في ذلك تحرير الأسعار -تنفيذاً لنبود الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS، لا يعنى إلغاء أو (التخلي) بشكل كلي عن الدور الذي تقوم به هيئة الإشراف الرقابية في مجال مراجعة الأسعار التي تحددها شركات التأمين، بل تم إعادة صياغة وهيكل هذا الدور بشكل مختلف بعض الشيء عن ذي قبل، لكي يتلاءم مع التطورات والتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة.

● **القيود التمويلية:** توفير الملائة المالية وضمان متانة المركز المالي لشركة التأمين تعد من الأمور الهامة والحيوية التي لا يمكن إغفالها عند تحديد أسعار التأمين، ويظهر التعارض بصورة واضحة بين هذا القيد والقيد الخاص بضمان بقاء رأس المال المستثمر في شركات التأمين داخل صناعة التأمين، عندما ترغب الإدارة في تحقيق معدل عائد مرتفع على حقوق الملكية، ولكن على حساب الاحتياطات الاختيارية التي تستخدم في تدعيم المركز المالي لشركة التأمين.

### ثالثاً: شروط تسعير التأمين

إن أي نظام أساسي لأي تشريع قانوني يتطلب عادة أن يكون السعر محققاً للعناصر التالية:

● أن يكون السعر كافياً: بمعنى أن يكون كافياً لتغطية الخسائر التي يتحملها المؤمن ومصاريف تسويتها وهامش معقول من الربح

● أن يكون السعر مقبول غير مبالغ فيه: بحيث لا تكون الأرباح مبالغ فيها

● أن يكون التمييز في السعر وفقاً للأسس عادلة

على الرغم من كفاية الشروط السابقة لقبول أي سعر من الناحية القانونية إلا أن شركات التأمين تحرص

على أن يتوافر في السعر شروط معينة - لكي يزدهر نشاطها - وتتمثل هذه الشروط في:

● أن يكون سهل التطبيق بحيث لا يجد القائمون عليه أي تعقيدات أو صعوبات

● أن يكون سهل الفهم بالنسبة لكل المتعاطين به

● أن يكون من المستحيل أن يتم استغلاله، الغش من خلاله . من جانب المؤمن لهم

- أن يكون اقتصاديا في تطبيقه - غير مكلف -
- أن يكون مشجعا

#### رابعاً: أهداف تسعير التأمين

ليس الهدف من التسعير تحقيق نفس الربح المطلقة لكل وثيقة تأمين مبيعة ولكن الهدف يتمثل في تحقيق المزيد من الأرباح - كلما أمكن - مع ضرورة الأخذ في الاعتبار استمرار نشاط الشركة في الأجل الطويل. (الديب، 1996، صفحة 4)

على الخبير الإكتواري أخذ بعض الأهداف أثناء احتساب أقساط التأمين منها: (شهرزاد، 2015، صفحة 40)

- أن يكون القسط كافياً لتغطية كافة الخسائر المتوقع حدوثها والمصاريف والعمولة التي تتحملها شركة التأمين وكذا تحقيق عائد الربح حتى تستمر في عملها ولا تتعرض لضائقة مالية، حيث أن معرفة قسط التأمين بدقة غير سهل لأنه يتم دفعه مقدماً ولكن يتم معرفته بعد انتهاء فترة التغطية للتأمين.
- أن يكون قسط التأمين متناسقاً مع التغطية التأمينية الممنوحة بمعنى ألا يزيد زيادة كبيرة جداً عن التكلفة الحقيقية لأن في ذلك مخالفة للمصلحة العامة حيث يقوم المؤمن له بدفع أقساط غير مبررة إلى الشركة المؤمنة.
- أن يكون قسط التأمين تنافسياً حيث يساعد الشركة على اجتذاب العملاء، ولتحقيق الميزة التنافسية السعرية. غير أنه في تأمين السيارات إداري أكثر منه تنافسي
- أن يكون قسط التأمين عادلاً، يتوجب أن تكون أسعار الأخطار المتماثلة موحدة قدر الإمكان

#### الفرع الثاني: تطور الفكر الإكتواري في تسعير التأمين

تعدد النماذج المستخدمة في تسعير تأمينات الممتلكات والمسؤولية إلا أنه يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين:

➤ النماذج الإكتوارية التقليدية

➤ النماذج التمويلية

بصفة عامة، قد اعتمد الفكر الإكتواري - ولفترة طويلة من الزمن - على منهج التسعير من جانب واحد، وهو جانب العرض - وهو ما يعرف بمنهج Supply Side One - دون أي اهتمام بجانب الطلب وظروف المنافسة. والسبب في ذلك يرجع إلى ظروف المنافسة الاحتكارية، التي تكون في الغالب هي

الصفة المميزة للمنافسة في أسواق التأمين، وقد ساهمت هذه الظروف - بشكل غير مباشر - في إهمال الدخل من الاستثمار عن التسعير، باعتباره أحد مظاهر جانب الطلب على التأمين.

وتتمثل الفروق الأساسية بين النوعين فيما يلي: (جلال، 2010، صفحة 1)

تركز النماذج الإكتوارية التقليدية عند استخدامها في التسعير على نتائج نشاط الاكتتاب لشركات التأمين فقط بينما تحمل تماما الدخل الناشئ عن أداء النشاط الاستثماري لها.

• النماذج التمويلية فيتم فيها دمج نتائج أداء نشاطي الاكتتاب والاستثمار معا، حيث تأخذ بعين الاعتبار الدخل الناتج عن مزاوله النشاط الاستثماري بالإضافة إلى الدخل الناشئ عن مزاوله النشاط الاكتتابي. وقد ترتب على تجاهل النماذج الإكتوارية للدخل من الاستثمار في معادلة حساب قسط التأمين، العديد من الانعكاسات السلبية منها: الإخلال باعتبارات العدالة، بمفهومها الواسع الذي يشمل العدالة الأفقية ويقصد بالعدالة بين حملة الأسهم وبين حملة الوثائق، والعدالة الرأسية: وتعنى العدالة بين الأجيال المتعاقبة من حملة الوثائق. ففي ظل حقيقة وجود الفاصل الزمني بين تاريخ تحصيل القسط وتاريخ سداد التعويض. (سليمان، 2009، صفحة 2)

نجد أن شركة التأمين-خلال هذه الفترة-تقوم بتوظيف الأموال المتجمعة من الأقساط في أوجه الاستثمار المختلفة، ومن ثم فإن عدم الأخذ في الاعتبار عائد هذه الاستثمارات -بشكل مباشر- في حساب القسط يمثل غبن يقع على حملة الوثائق لصالح حملة الأسهم.

### المطلب الثالث: دور الخبير الإكتواري في إدارة كل من الأصول والخصوم والمخاطر

تعد عملية إدارة الأصول والخصوم وإدارة المخاطر من أهم المجالات التي قد ينشط فيها الخبير الإكتواري على الرغم من أن هذا لا يبدو واضحا في الكثير من الدول.

#### الفرع الأول: إدارة الأصول والخصوم

سنقوم بتوضيح ذلك من خلال العناصر التالية

#### أولا: ماهية إدارة الأصول والخصوم

هناك من يرى بأن عملية إدارة الأصول والخصوم هي واحدة من الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين تعرف إدارة الأصل والخصوم كالتالي "التعريف التالي لـ ALM. إدارة مسؤولية الأصول هي العملية المستمرة لصياغة وتنفيذ ورصد ومراجعة الاستراتيجيات المتعلقة بالأصول والخصوم .

كما تعرف بأنها: إدارة الأصول والخصوم هي فن وعلم اختيار أفضل الأصول لمحفظه أصول المنشأة وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظه خصوم المنشأة، ومنذ زمن طويل كان من الأمور المسلم بها أن محفظه خصوم أية منشأة كان يخرج عن نطاق المنشأة ولهذا ركزت إدارة هذه المنشآت جهودها على اختيار مزيج محفظه الأصول، إلا أن ذلك تغير تماما منذ السبعينات، حيث أعطت الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الحديثة يدا طليقة للمنشأة على خصومها. (حسن، 2005، صفحة 94)

وتقدم جمعية الاكتواريين تعريفاً لإدارة الأصول وال: ALM هي ممارسة إدارة الأعمال حيث يتم تنسيق القرارات المتعلقة بالأصول والخصوم. يمكن تعريفها على أنها العملية المستمرة لصياغة وتنفيذ ومراقبة ومراجعة الاستراتيجيات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات في محاولة لتحقيق الأهداف المالية لمجموعة معينة من تحمل المخاطر والقيود ... ALM ذات صلة ومهمة للإدارة السلية من أي مؤسسة مالية تستثمر مطلوبات متداولة. (Luckner, 2002/2003, p. 2)

#### ثانياً: إدارة الأصول والخصوم في شركات التأمين

يفكر الكثير في إدارة الأصول (ALM) على أنها عملية اختيار محفظه من الأصول التي ستعوض التعرض لمخاطر أسعار الفائدة لمجموعة معينة من الخصوم. التعريف أعلاه يشير إلى شيء أوسع بكثير. في الواقع تفترض ALM مجموعة متنوعة من الأشكال. فإدارة الأصول والخصوم تختلف في صناعة التأمين على الحياة و على غير الحياة. فشركات التأمين على الحياة، التي طورت بعض نماذج ALM الأولى، تركز بشكل عام على مخاطر أسعار الفائدة.. بينما تأخذ إدارة الأصول والخصوم كما تمارسها شركات التأمين على الممتلكات و الحسائر في الاعتبار مجموعة واسعة من المخاطر، بما في ذلك مخاطر الاكتتاب. (SIGMA, Swiss Re, 2000, p. 6)

#### ثالثاً: دور الخبير الاكتواري في إدارة الأصول والخصوم

نشر آرثر بيلي ، الذي أصبح رئيساً للمعهد الاكتواريين ، أول ورقة اكتوارية حول إدارة الأصول والخصوم واستراتيجية الاستثمار في عام 1862. وهي مكونة من ست صفحات طويلة وظل في منهج امتحان المعهد لأكثر من 50 عامًا. والأهم من ذلك ، أنها مليئة بالأفكار المعاصرة حول كيف تسمح الخصوم الفريدة والمستقرة لشركات التأمين على الحياة بالوصول إلى أقساط الأصول غير السائلة من خلال الاستثمار في الرهون العقارية والقروض يوضح هذا كيف يمكن للوعي بالعمل التاريخي أن يوفر إلهامًا مباشرًا لحل المشكلات الاكتوارية اليوم. (A brief history of actuarial thinking, 2020)

➤ معظم شركات التأمين التي تعتمد سياسة ALM قد أنشأت لجائاً لها يشرف على هذا النشاط ويشترك الاكتواريون في لجنة ALM جنباً إلى جنب مع مديري الاستثمار ومديري خط الإنتاج والمالية الضباط، وغالباً ما يكون المسؤولون الاكتواريون مسؤولين عن نمذجة الأصول والخصوم التدفقات النقدية وتقييم آثار عوامل الخطر المختلفة على النتائج. كما أنهم يطورون تقنيات وأدوات قياس يمكن استخدامها في عملية ALM للحد من آثار هذه المخاطر. وعلى سبيل المثال يتضمن النهج الأساسي لـ ALM قياس متوسط مدة التدفقات النقدية للالتزامات المتوقعة والاستثمار في محفظة الأصول التي لها نفس متوسط المدة.

➤ تعتبر المخاطر المرتبطة بعملية إدارة المخاطر (ALM) واحدة من أهم المخاطر التي تواجهها العديد من شركات التأمين.

➤ يجب أن يكون الإكتواريون المشاركون في شركات التأمين على دراية بالأصول والخصوم وكيفية ترابطها. يجب أن يفهموا عمل الأسواق المالية، والأدوات المتاحة (خاصة تلك التي تنطوي على دخل ثابت) والخيارات المضمنة في مثل هذه الأدوات والأدوات التركيبية المتاحة لشركات التأمين.

➤ يحتاج الخبراء الماليون في إعداد التقارير المالية وتطوير المنتجات إلى فهم علاقة أصول الشركة بالتزاماتها بحيث تعكس المخاطر الكامنة في أعمال شركة التأمين، وبالتالي تعزيز ربحيتها أو حتى ملاءتها حيث يتم باستمرار إعادة تصميم المنتجات الاستثمارية وتحديثها وتوسيعها واستبدالها.

➤ يجب أن يكون الخبير الاكتواري الممارس على علم بالتغيرات الحاصلة في الأصول والخصوم وكيفية تأثيرها على الشركة ويجب أن يكون كذلك قادر على التواصل بشأن هذه التغيرات مع مديري محافظ الشركة (أو أن يكونوا جزءاً من إدارة المحافظ). كما أن تنسيق تطوير المنتجات وعمليات الاستثمار والتقارير المالية ضرورية لنجاح شركة التأمين. والخبراء الاكتواريون مؤهلون جيداً للقيام بهذا التنسيق.

من مهام الخبير الاكتواري حسب الجمعية الدولية للإكتواريين (2020, the role of actuary):

#### • التأمين على الحياة والتأمين العام

➤ وضع تقديرات لالتزامات المطالبات غير المسددة ، والأقساط غير المكتسبة وغيرها المطلوبات المقدرة الاحتياطيات الفنية).

➤ النمذجة الداخلية ، بما في ذلك النمذجة العشوائية للأصول والمخصص

➤ إدارة الأصول الاستراتيجية وإدارة رأس المال

#### • خدمات مالية أخرى

➤ تقييم الأصول / الخصوم

### الفرع الثاني: دور الخبير الاكتواري في إدارة المخاطر

"في جوهرها، تعتبر إدارة المخاطر أداة مهمة لتقليل الخسائر والتحكم في عدم اليقين وتحسين اتخاذ القرار ليتم تحسين الأداء"

#### أولاً: ماهية إدارة المخاطر

من المتعارف عليه أن أي علاقة بين طرفين تتسبب في خلق قناة أزمة محتملة بينهما فعلى سبيل المثال كلنا نعلم أن عملية إعادة التأمين هي وسيلة متبعة من طرف شركات التأمين لتحويل جزء من أعبائها وأحياناً تستخدم كطريقة لإدارة نوع معين من المخاطر، إلا أن هذه العلاقة مع شركات إعادة التأمين تتسبب لشركات التأمين بنوع من المخاطر، والتي تنشأ إما بسبب عدم جدوى الاتفاقيات المبرمة وهنا يكون الذنب ذنب شركات التأمين التي فشلت في اختيار الاتفاقية الأمثل أو بسبب تخلف الطرف الثاني - شركة إعادة التأمين عن الوفاء بالتزاماته. هذا يعني أن أي نشاط قد تقوم به أي مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها يمكن أن تتسبب لها في مجموعة من المخاطر.

كما أنه لا توجد مؤسسة لا تتعرض للخطر وكما هو متعارف عليه لا يوجد تصنيف واحد للمخاطر، فمثلاً لا يوجد اتفاق عام حول تصنيف موحد خاص بمخاطر شركات التأمين لذلك تتبنى مؤسسات التأمين والمجموعات الرقابية حول العالم مصطلحات مختلفة وتلخص المخاطر بطرق متعددة وبعض البلدان تمتلك السلطة الرقابية فيها نظام تصنيف مدمج للصناعة التأمينية والمصرفية معا (كمال و غفصي، تقييم دور الاحتياطات الفنية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني، 2018، صفحة 33)

إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) هي عملية التخطيط والتنظيم والقيادة والسيطرة وكذا الإبلاغ عن كل ما يتعلق بالمخاطر عبر مختلف إدارات المؤسسة، وذلك بهدف الحد من تداعيات المخاطر على أهداف المؤسسة وعلى رأس مالها وأرباحها. وتتوسع العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية، بحيث لا تقتصر على مخاطر الخسارة العرضية، لتشمل كل أنواع المخاطر من: المخاطر المالية والاستراتيجية، والمخاطر التشغيلية والمخاطر المتعلقة بالسمعة وغيرها من المخاطر. وقد وضعت العديد من التعريفات لمصطلح إدارة المخاطر المؤسسية مع تزايد الاهتمام بذلك المصطلح، خاصة عقب الأزمة المالية لعام 2008.

وقد عرفت الأمم المتحدة إدارة المخاطر المؤسسية على أنها "عملية واسعة التنظيم تشمل كل من تحديد وتحليل وتقييم وعلاج ومراقبة إدارات المخاطر بهدف تحقيق أهداف المؤسسة، كما تعرف إدارة المخاطر المؤسسية

بالعملية التي تهدف إلى التعرف على الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على سياسة المؤسسة وإدارة المخاطر بها بالطريقة المناسب لسياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة وبما يضمن تحقيق المؤسسة لأهدافها"، ويمكن تصنيف تلك الأهداف في أربع فئات أساسية كالتالي: (البنك المركزي المصري، المعهد المصري، 2020، صفحة 1)

- أهداف استراتيجية: الخاصة بالإدارة العليا للمؤسسة والمتعلقة برسالة المؤسسة الاستراتيجية .
- الأهداف التشغيلية: الخاصة بالاستخدام الفعال والكفاء لموارد المؤسسة .
- الأهداف المتعلقة بإصدار التقارير: إلى جانب ومدى مصداقية تلك التقارير
- أهداف الامتثال لكافة اللوائح والقوانين المنظمة لعمل المؤسسة.

كما عرفها معهد إدارة المخاطر على أنها "الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسة بكل منتظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومحفظة".

إلى جانب تعريفها على أنها "جزء من ثقافة المؤسسة فهي هيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة عنها". (المغربي، 2020، صفحة 215)

### 1. عناصر إدارة المخاطر

وتوجد توجد ثماني عناصر مترابطة لإدارة المخاطر تتمثل فيما يلي: (البنك المركزي المصري، المعهد المصري، 2020، صفحة 2)

- البيئة الداخلية: تشمل فلسفة إدارة المخاطر والقيم الأخلاقية والنزاهة بالمؤسسة
- إعداد الأهداف: يتضمن عملية تحديد أهداف المؤسسة بما يلائم طبيعة عمل المؤسسة ومدى رغبتها واستعدادها على قبول وتحمل المخاطر.
- تحديد الأحداث المؤثرة على المؤسسة: بما في ذلك الأحداث الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على أهداف المؤسسة مما يحدد كل من الفرص والمخاطر المتعلقة بأعمال المؤسسة
- التحطم بالأنشطة: تحديد السياسات والإجراءات التي تضمن تنفيذ طرق الاستجابة للمخاطر والتعامل معها بفاعلية.
- المعلومات والاتصال: تحديد المعلومات ذات الصلة بمخاطر المؤسسة وكذا مشاركتها وتوضيحها لكافة المستويات الإدارية بالمؤسسة بطريقة تسهل من توزيع وتحمل مسؤولية إدارة المخاطر على كل الإدارات القائمة بالمؤسسة.

- المراقبة: مراقبة العملية الكاملة لإدارة المخاطر المؤسسية من خلال أنشطة الإدارة، إضافة إلى تنفيذ أي تعديلات مطلوبة.

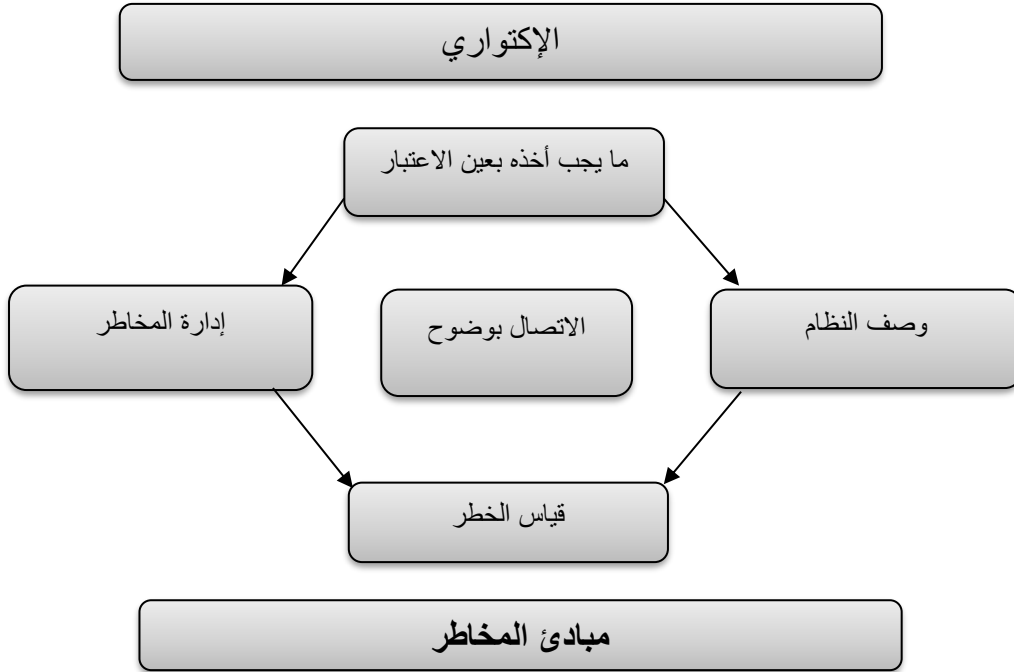
#### ثانيا: إدارة المخاطر من وجهة نظر اكتوارية

- إن التدريب والخبرة التي يتلقاها الخبراء الاكتواريون يزودهم بمجموعة واسعة بشكل فريد من المهارات المناسبة لإدارة المخاطر، مما يتيح لهم: (Risk management – an actuarial approach, 2020, p. 3)
- اكتشاف مجموعة كاملة من المخاطر التي قد تؤثر على التنظيم.
- تحديد المخاطر وانعكاساتها على المدى القصير والطويل.
- تحديد قيمة أي تخفيف-للخطر-مقابل تكلفة تنفيذه لتوضيح نطاق النتائج المحتملة.
- ربط العوامل المالية وغير المالية، مثل الاجتماعية والتأثير البيئي على سبيل المثال على صعود القوى العالمية، إلى جانب دمج تحليل المخاطر في عملية إدارة الأعمال الاقتصادية بشكل أوسع.

#### ثانيا: مبادئ إدارة الخطر من وجهة نظر إكتوارية

يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي

الشكل رقم 14: مبادئ إدارة الخطر من وجهة نظر إكتوارية



المصدر: (Risk management – an actuarial approach, 2020, p. 3)

أما بالنسبة إلى مبادئ إدارة الخطر من وجهة نظر اكتوارية بالتفصيل فهي كما يلي (Risk management – an actuarial approach, 2020, pp. 4-5):

### 1. ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار

#### • تحديد الموقف وأصحاب المصلحة

تذكرني هذه النقطة بمادة كانت تدرس لنا في الثانوية في تخصص جذع مشترك تكنولوجيا، وهي مادة الرسم الصناعي في الحصة الأولى رسم لنا الأستاذ شكلاً على السبورة وطلب منا أن نرسم إسقاطاً له، وقد اعتبر كل إجاباتنا خاطئة على الرغم من صحة المخططات التي أعدناها - على الرغم من كونها مختلفة - ومن ثم أخبرنا أن هناك جزء ناقص من الرسم وبدونه لا يمكن رسم الإسقاط، وهو السهم الذي يشير إلى المنظور بتعبير أدق فإن هذا السهم الصغير يحدد للرسم الجهة التي ينظر منها إلى الشكل.

الأمر نفسه بالنسبة للخبير الاكتواري فقبل إجراء أي تحليل أو إدارة للمخاطر، من الضروري تحديد الجانب الذي يتم النظر منه وأي أصحاب المصلحة ذوي الصلة، فيمكن أن يختلف تأثير المخاطر من طرف إلى طرف وبالتالي نحتاج إلى توضيح المنظور والجدول الزمني الذي يتم من خلاله دراسة المخاطر.

### 2. وصف النظام

وذلك من خلال العناصر التالية

• **جمع المعرفة والبيانات للحد من عدم اليقين:** لا يمكن لمديري المخاطر أن يكونوا خبراء في جميع المجالات التي قد تتطور فيها المخاطر والتي تتعرض لها المؤسسة، لذا يجب عليهم مناقشة المخاطر مع أصحاب المصلحة والأخذ بعين الاعتبار آراء جمع الخبراء الآخرين حول المخاطر المعروفة والناشئة، ومن خلال جمع أكبر قدر ممكن من البيانات أو المعلومات القوية وذات الصلة حول المخاطر الموجودة، يمكنهم تكوين صورة أكثر دقة حول العوامل المحركة للمخاطر واحتمالية حدوثها وآثارها المحتمل.

• **تطوير نموذج أولي:** يجب تطوير نموذج أولي واضح للنظام المعرض للخطر، حيث يمكن أن يساعدنا هذا النموذج في استكشاف عواقب تغيير المدخلات في النظام والتعرف على أهم التفاعلات داخلها، كما يجب أن يشتمل النموذج على الافتراضات والحركات الرئيسية التي يجب توصيلها بسهولة مع توضيح.

• **وصف النظام.** تتطلب عملية تطوير النموذج أكبر قدر ممكن من بيانات العالم الحقيقي، ولكن غالبًا ما يكون ذلك محدودًا إما لأن النظام يعد حديثًا أو أن هناك القليل جدًا من الأمثلة التي تمت دراستها بشكل

كافٍ، لذلك هناك حاجة إلى حكم من الخبراء الاكتواريين و / أو المتخصصين في الموضوع لتفسير بياناته المحدودة.

● **فهم العلاقة بين المخاطر:** ترتبط العديد من المخاطر ببعضها البعض، مما يعني أن الأحداث في نظام ما يمكن أن تؤدي إلى فشل في نظام آخر. لذلك، من الضروري دراسة جميع المخاطر معًا بشكل كلي، بحيث يمكن فهم التفاعلات بين المخاطر قدر الإمكان. على سبيل المثال، أظهر عام 2011 كيف أن كارثة طبيعية مثل تسونامي يمكن أن تؤدي إلى كارثة نووية في فوكوشيما. يمكن أن يعطل التسونامي نظم التبريد وإمدادات الطاقة للمفاعلات النووية التي لم تكن متوقعة بالكامل قبل الحدث. وبالنظر إلى احتمالية تضخم المخاطر والتفاعل معها، فضلاً عن السيناريوهات الخاصة التي يتجسد فيها عدد من المخاطر معًا، وتوفير إشارة للنتائج المحتملة لمثل هذه التفاعلات.

### 3. القيام بقياس المخاطر

● **النظر في النطاق الكامل للنتائج المحتملة:** عادةً ما يتم إعداد النموذج الأولي لتوفير معلومات حول نطاق النتائج المحتملة من مجموعة معينة من المدخلات في النظام، ومع ذلك من المهم أيضًا التعرف على النتائج القصوى وفهمها، هذا هو الحال بشكل خاص حيث قد تمثل النتائج القصوى نتائج كارثية. فحتى إذا تم تقدير احتمالية حدوث حدث شديد في الوقت الحالي تكون منخفضة، يمكن أن تزيد تقديراتنا لها بمجرد أن نحصل على أفضل فهم للعوامل السببية التي لم تكن معروفة بعد.

- تحديد التغييرات في النظام الأساسي والتكيف معها
- استخدام اختبار التحمل وتحليل السيناريو لمرونة اختبار
- الانتباه من التحيزات الشخصية

### 4 . إدارة المخاطر

وتكون هذه المرحلة من خلال العوامل التالية:

- **وضع استراتيجية واضحة للمخاطر:** غالبًا ما يكون من الضروري لنجاح عمل سياسة إدارة المخاطر إدراك التأثير المحتمل لهذه السياسة، وحتى تكون استراتيجية إدارة المخاطر داخل المؤسسة فعالة لا بد من:
  - تحديد المخاطر الرئيسية على النتيجة المرجوة.
  - تحديد ما إذا كان هناك أي حدود قابلة للقياس الكمي للمخاطر التي يجب الاحتفاظ بها.

- توضيح مدى استعداد أصحاب المصالح للتنازل عن المكافآت المحتملة من أجل تقليل الآثار السلبية للمخاطر التي تتحقق - تحديد "شهيتهم للمخاطر".
- تحديد المخاطر التي يشعر أصحاب المصلحة المعنيون بالارتياح للاحتفاظ بها والتي يريدون تخفيفها والسيطرة عليها.
- فهم التكلفة والموارد المتاحة لإدارة المخاطر.
- تحديد خيارات التخفيف من المخاطر التي ستكون أكثر فاعلية وأقل تكلفة . والسيطرة على المخاطر بشكل مستمر
- مراقبة المخاطر

## خلاصة

إن دور الخبير الاكتواري مثله مثل نشاط التأمين، وكل عملية يقوم عليها التأمين يخضع بالدرجة الأولى للقوانين والتشريعات، حيث لا يخف علينا أن التأمين وبسبب حساسيته المفرطة وشدة تأثيره فإن الطابع القانوني يطغى عليه في كل جزء، وكما سبق وقلنا في خلاصة الفصل الماضي لا يعني توحيداً في ما يفعله الخبير الإكتواري وإنما توحيداً للطريقة التي يتم بها تكوين الخبير الإكتواري من حيث المتطلبات وليس من حيث الأسلوب، الأمر نفسه بالنسبة لعمل الخبير الاكتواري فعلى الرغم من تشعب المهام والقدرات وخضوعها بالدرجة الأولى للتشريع القانوني إلا أن الأمر يختلف من دولة إلى أخرى ومن تشريع إلى آخر، ليس الأمر هكذا فحسب بل إن الأمر قد يختلف بالنسبة للدولة الواحدة.

هذا يجعلنا أمام فجوتين إحداهما زمانية والأخرى مكانية

فالفجوة المكانية تتمثل بين الدول في نفس الفترة الزمنية فالخبير الإكتواري في الدول المتطورة وباقي الدول يؤدي أدوار متفاوتة ترتبط بالدرجة الأولى بدرجة تطور قطاع التأمين أما الفجوة الزمانية فهي دور الخبير الإكتواري في الدولة الواحدة من فترة زمنية لأخرى حسب الأهداف المسطرة، والمستجدات في مجال الرقابة على قطاع التأمين.

واقع المهنة الاكتوارية

في الدول

محل الدراسة

## تمهيد

من أجل الوصول إلى واقع المهنة الإكتوارية في الدول محل الدراسة كان علينا مراعاة العناصر التالية

- العمل الإكتواري مرتبط بالدرجة الأولى بتطور نشاط التأمين.
- لا يمكن الحكم على تطور نشاط التأمين في أي دولة أو حتى المقارنة بين دولتين بمعزل عن المحيط الخارجي.

➤ الأمر نفسه بالنسبة للعمل الإكتواري فلا بد من دراسة واقع المهنة على الصعيد العالمي

وفي ظل هذا الطرح تم تقسيم الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول ويتناول موضوع تنظيم قطاع التأمين في الدول محل الدراسة ويتناول نقطتين أساسيتين: الأولى تطور التأمين في الدول محل الدراسة أما الثانية فهي تطور الإطار الرقابي فيها، أما المبحث الثاني وبغية الوقوف على مكانة التأمين في الدول محل الدراسة على المستوى لدولي من جهة والمقارنة بينها من جهة أخرى فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول الأول التأمين من حيث الأقساط سواء على الحياة أو الممتلكات إلى جانب كثافة التأمين ومعدل اختراقه للنتائج الوطني، أما الثانية فتتناول الاستثمار في الدول محل الدراسة وتحليله، أما المبحث الثالث فقد تم تقسيمه إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول الإطار النظري للعلوم الاكتوارية في الدول محل الدراسة أما المطلب الثاني فيتناول تقييم وجود المهنة الإكتوارية على الصعيد العالمي ومن ثم في كل من الجزائر ومصر، إلى جانب الصعوبات والتحديات التي تعاني منها هذه المهنة.

## المبحث الأول: تنظيم قطاع التأمين في الدول محل الدراسة

إن كل شيء مرتبط بجذوره، فالحديث عن العمل الإكتواري في الدول محل الدراسة لا يمكن أن يتم دون التطرق إلى قطاع التأمين في هذه الدول والطريقة التي تطور بها وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث، حيث سنتناول تطور قطاع التأمين ومن ثم موضوع الرقابة على التأمين في الدول محل الدراسة

## المطلب الأول: تطور التأمين في كل من الجزائر ومصر

لقد شهدت كل من الجزائر ومصر فترتا من غياب السيادة الوطنية لفترة من الزمن وعلى الرغم من اختلاف الأسلوب إلا أن النتائج متقاربة تدور في مجملها حول الاستغلال الذي تعرضت له الدول المستعمرة في مختلف المجالات بما في ذلك قطاع التأمين.

## الفرع الأول: تطور التأمين في الجزائر

لقد كانت بداية التأمين في الجزائر تعتمد على القوانين الفرنسية. حيث تم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالتأمين خاصة قانون 13 جويلية 1938 المنظم لعقد التأمين.

وفي هذه الفترة كان القطاع مستغلا من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية) ، (Cheikh, L’histoire de l’assurance en Algérie., 2013, p. 286) ، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو إهمال المشرع الفرنسي لفرع التأمين البحري الذي كان يدر أموالا كثيرة على شركات التأمين، بعد ذلك تدارك هذا النقص بإصداره لمجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية.

لكن بعد الاستقلال تغيرت الأمور وبدأت الجزائر تستقل بنفسها عن التشريع الفرنسي تدريجيا، وسنحاول فيما يلي الإشارة إلى المراحل التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر.

## أولا: مرحلة قبل الاحتكار 1962-1965

بعد الاستقلال واجهت الدولة الجزائرية حديثة النشأة العديد من المشاكل والتحديات التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها التأمين، ونذكر من هذه الأخيرة ما يلي:

- عدم وجود تشريع جزائري ينظم سوق التأمين الجزائري، فكما ذكرنا سابقا، فإن المستعمر أقر قوانين تتلاءم مع مصالحه الخاصة
- بسبب القوانين السابقة وكون الرقابة تتم بطريقة شكلية فقد تم تحويل مبالغ طائلة من أموال التأمين، وهذا ما يعود بالسلب على قطاع التأمين بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة

● النقص الشديد إن لم نقل الانعدام في الكفاءات والخبرات المطلوبة لها النشاط، والذي نشدد على حساسيته المفرطة تجاه توفر الخبراء المؤهلين على سلامته.

ومما سبق نستنتج أنه لم يكن هناك الإمكانيات الضرورية لتستقل الجزائر بنفسها مباشرة مما اقتضى حتمية الاستمرار في التعامل بالنصوص القانونية الفرنسية التي لا تتعارض مع السيادة الوطنية حيث صدر قانون بتاريخ 31 ديسمبر 1962 يقضي باستمرار تطبيق لقوانين الفرنسية سارية المفعول قبل الاستقلال إلا ما كان مخالفا منها للسيادة الوطنية أو يكتسي طابعا تميزا.

وهذا ما دفع السلطات العمومية في الجزائر الاستقلال للإسراع بوقف هذا الخطر بتدخل المشرع بنص قانوني في 8 جوان 1963 (شبيبة، 2018، صفحة 402)

الذي يفرض على الشركات الأجنبية التزامات وضمانات وإخضاعها لطلب الاعتماد لممارسة نشاطها من وزارة المالية مع وضع كفالة تقدر بنسبة مئوية معينة من مداخيلها المالية من الأقساط للسنوات الخمس الأخيرة من نشاطها، حيث تم من خلاله إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، إلى جانب إنشاء الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين.

وبسبب هذه الإجراءات المشددة لم تبقى سوى شركة تأمين واحدة وهي الشركة الجزائرية للتأمين إلى جانب مؤسستين للتأمين التبادلي. (حديدي، 2007، صفحة 20)

#### ثانيا: المرحلة الاحتكارية

" من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة"، هذا ما نصت عليه المادة الأولى من الأمر الصادر بتاريخ 27 ماي 1966، وبذلك تكون الجزائر قد قامت باحتكار كل عمليات التأمين وإعادة التأمين. (حديدي، 2007، صفحة 21)

وقد بسطت الدولة الجزائرية سيادتها على كافة شركات التأمين الموجودة والتي سبق وأشرنا إليها في المرحلة السابقة وذلك من خلال تأميمها بموجب الأمر 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 (الأمر 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966، المتضمن تأميم الشركة الجزائرية للتأمين، 1966) ليصبح سوق التأمين الجزائري مكونا من:

- الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) كانت مسؤولة عن التكليف القانوني للسماح للدولة الجزائرية بالسيطرة على سوق التأمين (La CAAR Assurances Historique, 2020)
- الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) مكلفة بكل عمليات التأمين المباشرة.

- تعاونية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC) مكلفة بتغطية مخاطر المنتسبين إليها.
- الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية (CCRMA) ، وتكفل بعمليات تأمين مخاطر الاستغلال الفلاحي.

### ثالثا: مرحلة التخصص

المرحلة الثانية من عمر قطاع التأمين هي حالة الاحتكار الثنائي الذي فُرض بإقرار تخصص الشركات في فروع معينة من تأمين الأخطار. حيث تم في عام 1975، تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR). والتي تولت عملية إعادة التأمين.

وهذا بهدف تنمية السوق الوطنية إعادة التأمين والدفاع عن الاستقلالية الاقتصادية للدولة، عن طريق إلزام الهيئات الوطنية للتأمين التي تمارس عمليات القبول أو التنازل عن إعادة التأمين بالخارج بتحويلها إلى الشركة المركزية إعادة التأمين .

وبذلك تكون الدولة الجزائرية قد استكملت رقابتها على مجمل عمليات التأمين، من إصدار وثائق التأمين إلى إسنادها إعادة التأمين.

ولسد الفراغ الذي خلفه إلغاء العمل بالتشريع الفرنسي فيما يتعلق بالتأطير القانوني لنشاط التأمين، ألغيت أحكام المواد من 626 إلى المادة 643 من القانون المدني، وأصدر المشرع الجزائري بتاريخ 09 أوت 1980 قانون التأمينات تحت رقم 80-07 (القانون رقم 07/80 المؤرخ في 09 أوت 1980، المتعلق بالتأمينات، 1980).

وقد تم سن هذا القانون بهدف تسيير التأمين من كل جوانبه وتحقيق:

- تكريس احتكار الدولة لعمليات التأمين عن طريق شركاتها الوطنية.
- نمو نشاط القطاع المالي للتأمينات نموا منسجما.
- حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين الآخرين من التأمين مع مرونة في إجراءات التعويض.
- رقابة الدولة على سوق التأمين باستثناء عمليات التأمين والتأمينات الاجتماعية

رابعاً: إلغاء التخصص وفتح السوق

أدى نشر النصوص المتعلقة باستقلالية الشركات العامة إلى إلغاء التخصص من هذا التاريخ، حيث استطاعت الشركات الاكتتاب في جميع الفروع. وهكذا، وهذا أدى إلى ظهور المنافسة بين الشركات الناشطة في السوق إلا أن أمر المنافسة لم تعد حقيقية إلا بصدر الأمر 07/95 ولقد تم إصدار الأمر من أجل: (غفصي، 2018، صفحة 74)

- ترقية وتطوير سوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
  - توفير حماية حقيقية وفعالة للأشخاص والممتلكات.
  - رفع حجم الادخار وتوجيهه.
- أما فيما يتعلق بمحتوى هذا الأمر فيمكن القول بأن جاء بتغييرات عميقة في مجال التأمين أهمها:
- إلغاء احتكار الدولة لعمليات التأمين
  - تقليص التأمينات إلزامية على بعض المخاطر بهدف خلق حرية تعاقدية بما يتماشى واقتصاد السوق
  - حرية شركات التأمين في الاكتتاب في عمليات التأمين المباشرة و/أو إعادة التأمين
  - إحداث مرونة على مستوى النصوص التشريعية الخاصة بالقطاع (تخفيف الشروط الخاصة بالحصول على الاعتماد).
  - فتح سوق التأمين أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب الذين يرغبون في إنشاء شركات تأمين
  - السماح باعتماد الوسطاء في سوق التأمين (الوكلاء العامون والسماسة) الذين اختفى نشاطهم في عام 1672 بهدف توسيع وتطوير شبكة التوزيع.
  - إرساء قواعد وأدوات للرقابة على شركات التأمين وإحداث جهاز استشاري يسمى " المجلس الوطني للتأمينات".
  - إلغاء القانون رقم 80-07 المؤرخ في 9 أوت 1980 المتعلق بالتأمين
  - ونتيجة لذلك عرف سوق التأمين عدة تغييرات أهمها: (عواطف، 2013، صفحة 53)
  - منح الاعتماد للعديد من المؤسسات الخاصة لمزاولة النشاط وقد بلغت 7 مؤسسات خاصة سنة 2006
  - فتح المجال للمتعاملين الخواص في مجال توزيع منتجات التأمين (الوكلاء العامون والسماسة)
  - إحداث مرونة على مستوى النصوص التشريعية الخاصة بالقطاع (تخفيف الشروط الخاصة بالحصول على الاعتماد)

- زيادة رقم الأعمال مقارنة بالسنوات الأخيرة

#### خامسا: الانفتاح وتحرير سوق التأمين

في سوق التأمين، بقيت ممارسة النشاط على مستوى القطاع- بالرغم من التعديلات العميقة التي أحدثتها الأمر لا ترقى للأهداف المرجوة والمسطرة من طرف السلطات العمومية، حيث ظل قطاع التأمين يعاني من النقائص التالية: (عواطف، 2013، صفحة 54)

مساهمة ضئيلة جدا للقطاع في الناتج الوطني.

- عدم التخلص من المشاكل المالية وركود جانب العرض.
- تركيز نشاط مؤسسات التأمين على تأمين الأضرار %62 ، بينما بقي التأمين على الأشخاص محدودا، وذلك مثل التأمين الإلزامي على الأقل نصف الأقساط الصادرة في سوق التأمين.
- عجز لدى هيئات الرقابة والإشراف على مستوى التنظيم وفي توفر الموارد البشرية المؤهلة.
- وقد أدخلت مجموعة من الإصلاحات التي هدفت إلى تطوير القطاع وتفعيل أدائه، مع إحكام الرقابة على نشاط التأمين. وتمثلت جملة هذه الإصلاحات في:
- تدعيم حماية حق المؤمن لهم في الاستفادة من التعويضات في حالة حدوث الضرر المؤمن منه.
- إنشاء هيئة لتمرکز الأخطار تسمى "مركزية الأخطار" تشرف على شركات التأمين وفروع الشركات الأجنبية.

- تعزيز نشاط التأمينات على الأشخاص.
- تعميم التأمين الجماعي.
- الفصل بين أنشطة شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين على الأضرار.
- تحرير سوق التأمين أمام فروع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الأجنبية.
- إنشاء "لجنة الإشراف على التأمينات" كهيئة رقابة على نشاط التأمين وإعادة التأمين تكلف بما يلي:
- السهر على احترام الشركات ووسطاء التأمين المعتمدين، الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين.

- التأكد من أن هذه الشركات تفي بالتزاماتها التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولا زالت قادرة على الوفاء.

- التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين
- تعزيز عمل " لجنة الإشراف على التأمينات " في الرقابة على شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية المعتمدة بالتعاون مع مفتشي التأمين ومحافظي الحسابات.
- تأسيس صندوق يسمى " صندوق ضمان المؤمن لهم " يكلف بتحمل، في حالة عجز شركات التأمين، كل أو جزء من الديون إتجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين.
- ومع ذلك تبقى شركات التأمين الجزائرية تعاني من نقائص على أصعدة عدة من بينها علاقتها مع المؤمن له ، وفي نهاية المطاف فإن شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري بقرار من وزارة المالية تتمثل فيما يلي (وزارة المالية، لجنة الاشراف والرقابة - بلاغ-، 2020):

تعلن وزارة المالية- لجنة الإشراف على التأمينات-أدناه على قائمة شركات التأمين المعتمدة إلى غاية هذا اليوم، بقرار من وزير المالية، لممارسة وفقا لأحكام المادة 204 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات، المعدل والمتمم، عمليات التأمين أو إعادة التأمين

● شركات التأمين على الأضرار: وتتمثل في الشركات التالية

- الشركة الوطنية للتأمينات (SAA).
- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR).
- الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT).
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA).
- ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين.
- الجزائرية للتأمينات (a2).
- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR).
- شركة التأمين للمحروقات (CASH).
- سلامة للتأمينات الجزائر.
- التأمينات العامة المتوسطة (GAM).
- أليونس تأمينات.

- أكسا للتأمينات الجزائرية.
- شركات التأمين على الأشخاص
  - كرديف الجزائرية.
  - تأمين لايف الجزائر (TALA).
  - كرامة للتأمين.
  - شركة التأمين الاحتياط و الصحة (SAPS)، المسماة (أمانة).
  - مصير حياة .
  - أكسا للتأمينات الجزائرية الحياة.
  - التعاضدي.
  - الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص (AGLIC)، المسماة (الجزائرية للحياة).
  - شركات التأمين المختصة
    - الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).
    - الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX).
    - الشركة ضمان القرض العقاري (SGCI).

وعليه، كل شخص يكتب عقدا للتأمين باسم و/أو لحساب شركة أخرى ما عدى تلك المذكورة أعلاه، يكون في حالة مخالفة لأحكام المادة 204 المشار إليها أعلاه ويتعرض إلى عقوبات الاحتيال المنصوص عليها في المادة 372 من قانون العقوبات.

#### الفرع الثاني: سوق التأمين المصري

عرف التأمين في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية الكبيرة خلال هذه الفترة حيث ترتب على الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882 فرض التبعية الاقتصادية عليها فتحولت البلاد إلى حقل كبير لزراعة القطن وبيعه بأثمان زهيدة لمصانع الغزل والنسيج في إنجلترا وأصبحت سوق لتصريف المنتجات البريطانية

ومع مطلع القرن العشرين بدأت الشركات المشتركة تظهر في مصر وفي عام 1900 قام البنك الأهلي المصري بتأسيس أول شركة تأمين في مصر وهي شركة التأمين الأهلية المصرية تأسست في 29 مايو 1900

كشركة مساهمة مصرية، وقد كانت أول شركة تأمين يتم تأسيسها في مصر والعالم العربي بأسره. (نظرة تاريخية، 2020)

وقد كان الأجانب يمتلكون الغالبية العظمى من رأسمالها وكان الاكتتاب فيه بالجنه الإسترليني وظلت هي الشركة المصرية الوحيدة حتى عام 1928 ولم يكن مجلس إدارة الشركة يضم أي عنصر مصري وظل هذا الوضع عشرات السنين وظلت الإدارة الفعلية في أيدي الأجانب حتى صدرت قوانين التمصير في عام 1957 وبعد إصدار قوانين التأمين في 1961 أصبح مجلس الإدارة مصرياً وبدأ اشتراك العاملين في مجلس إدارة شركة التأمين الأهلية بعد صدور القانون رقم 114 لسنة 1961 والذي أعطى للعاملين حق انتخاب اثنين لتمثيلهم في مجلس الإدارة. وبصدور القانون رقم 29 سنة 1939 شرعت الدولة المصرية في تنظيم شركات التأمين وحددت متطلبات لاحتياطاتها، وأنشأ القانون رقم 156 سنة 1950 هيئة رقابة للإشراف على سلامة المركز المالي واستثمارات تلك الشركات، وفي 1953 تم إنشاء الاتحاد المصري للتأمين.

### أولاً: تمصير شركات التأمين الأجنبية بعد العدوان الثلاثي

إن الظروف السياسية الحاسمة التي عاشتها مصر-ونقصد بها تأمين قناة السويس وما نتج عنه من ضغط دولي عليها إلى جانب العدوان الثلاثي الذي قضى بقطع العلاقات الاقتصادية مع الدول المعنية أدى بها إلى فكان التأمين وبما له من طبيعة خاصة مميزة عن باقي أوجه الأنشطة الاقتصادية لخطورة الدور الذي يؤديه وتأثيره على اقتصاد الدولة رؤى ضرورة تمصير السوق بخطوات متتالية ومتدرجة بهدف المحافظة على حقوق حملة الوثائق هذا فضلاً عن محاولة حماية قطاع التأمين من أي هزات أو مؤثرات وضمن استمراره في تأدية رسالته.

ومن أجل ذلك تم اتخاذ جملة من الإجراءات أهمها ( هيئة الإشراف والرقابة المالية، 2017، صفحة 32):

- كانت البداية صدور الأمر العسكري رقم 5 في أول نوفمبر 1956 بفرض الحراسة على المؤسسات البريطانية والفرنسية وعددها 1500 مؤسسة من بنوك وشركات تأمين وبتول وتعددين وقد وضعت بمقتضاه الكيانات الوارد بيانها بالأمر العسكري تحت الحراسة مع وقفها عن مباشرة نشاطها وتحويل الحارس العام سلطة تصفيته.

وكان من نتائج هذا القرار إنشاء الشركة المتحدة للتأمين لتحل محل شركة الأنبون الفرنسية وشركة الجمهورية للتأمين لتحل محل ثالث شركات الإنجليزية وفرنسية أخرى.

## ثانياً: إنشاء شركة إعادة تأمين وطنية

لقد كان للعدوان الثلاثي الذي تعرضت له مصر عام 1956 أبلغ الأثر في جذب أنظار الحكومة المصرية إلى أهمية استكمال إعادة الهيكلة لصناعة التأمين بوجود صناعة إعادة تأمين وطنية مصرية، في 2 سبتمبر عام 1957 صدر قرار من رئيس الجمهورية الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، بإنشاء الشركة المصرية لإعادة التأمين لتكون أول شركة إعادة تأمين متخصصة في العالم العربي وأفريقيا، وبدأت مزاوله أعمالها فعلياً بدءاً من يناير عام 1958 في فروع الحياة والحريق والسيارات وفي الفروع الأخرى في عام 1959، وذلك رداً على موقف دول العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 عندما بادرت شركات إعادة التأمين الإنجليزية والفرنسية بإلغاء كافة التغطيات والاتفاقيات مع السوق المصري، مما أدى إلى أن أصبحت شركات التأمين المصرية بدون إعادة تأمين للفترة الباقية من العام (تعرف على تاريخ "المصرية لإعادة التأمين"، 2020).

وقد كانت شركات التأمين المباشر تسند الغالبية العظمى من عمليات إعادة التأمين إلى الخارج وتكاد تكون وفقاً على السوق البريطاني والفرنسي خاصة إذا ما تصورنا أن عمليات إعادة التأمين حتى منتصف الخمسينيات كانت تدار إسناداً وقبولاً من خلال الشركات الأجنبية بالخارج بحكم استئثارها بالخبرة اللازمة لممارستها محتكرة في ذلك نحو 80% من حجم أقساط التأمين المحلية والتي كانت تسدد للخارج إما في صورة عمليات إعادة تأمين، و كانت أقساطها تقدر بمليون ونصف المليون جنيه سنوياً تخرج من مصر في صورة عملات أجنبية ويتم الكثير منها للأسف تحت شروط تتسم بالتعسف، أو في إطار محصلة عمليات التأمين المباشر التي كانت تزاولها الفروع والتوكيلات الأجنبية المنتشرة في مصر.

ومؤدى ذلك بطبيعة الحال تحويل مدخرات وطنية للخارج أدت إلى إنهاك ميزان المدفوعات مع ما في ذلك من حرمان للاقتصاد القومي من مصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم توقيع العقد الابتدائي للشركة بمقر وزارة المالية والاقتصاد 1957 تبعه صدور قرار رئيس الجمهورية الزعيم الراحل جمال عبد الناصر بإنشاء الشركة المصرية لإعادة التأمين في 2 سبتمبر 1957 لتكون بذلك أول شركة إعادة تأمين متخصصة في العالم العربي وأفريقيا وبدأت الشركة مزاوله أعمالها فعلياً بدءاً من جانفي عام 1958 في فروع الحياة والحريق والسيارات وفي الفروع الأخرى في عام 1959. ( هيئة الإشراف والرقابة المالية، 2017، صفحة 100)

## ثالثا: قرارات التأمين عام 1961 وقرارات الإدماج عام 1964

وبناء على قرارات التأمين عام 1961 بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم 117 لسنة 1961 وقرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين سنة 1964 تم دمج شركة إسكندرية لتأمينات الحياة مع شركة الجزيرة للتأمين - وشركة الجمهورية للتأمين مع شركة التأمينات التجارية المصرية. وسنة 1963 أصبح عدد شركات التأمين المصرية ثلاث شركات تأمين مباشر هي الأهلية ومصر والشرق بجانب الشركة المصرية لإعادة التأمين وظل هذا الوضع على ما هو عليه نشاطا قاصرا على الشركات المملوكة بالكامل للدولة حتى عام 1976.

أما فيما يخص عملية الإشراف على التأمين كما صدر في 1961 / 12 / 16 القانون رقم 899 بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة وترتب عليه إنشاء المؤسسة المصرية العامة للتأمين للقيام بتخطيط وتوجيه قطاع التأمين بما يتفق والاتجاهات العامة وبالتطور في الظروف السياسية والاقتصادية تعارضت اختصاصات المؤسسة العامة للتأمين مع اختصاصات مصلحة التأمين رغم اختلاف دور كل منهما، المؤسسة: رسم السياسة العامة لقطاع التأمين والمصلحة: التحقق من جدية الشركات ومتانة المركز المالي والفصل في المنازعات وانتهى الأمر في عام 1966 على إدماج المصلحة في المؤسسة وبذلك تقلص دور الدولة في مجال الإشراف والرقابة. (سامي، 2001، صفحة 931)

وفي نهاية السبعينيات بدأت مشاركة القطاع الخاص في سوق التأمين حيث أنشئت شركة قناة السويس للتأمين عام 1979 والمهندس للتأمين عام 1980 والدلتا للتأمين عام 1981 ومع استمرار حركة التطور الاقتصادي ارتفع عدد شركات التأمين العاملة بالسوق حتى وصلت في التسعينيات إلى تسع شركات منها 4 قطاع عام و3 قطاع خاص وشركتين بالمناطق الحرة .

وتلا ذلك إدخال تعديل جديد على القانون رقم 10 لسنة 1981 بموجب القانون رقم 156 لسنة 1998 الذي أهدف تطبيق سياسات تحرير وفتح السوق أمام الاستثمارات وإطلاق نسبة المساهمة الأجنبية في رؤوس أموال شركات التأمين المصرية حتى 100% مما أدى إلى جذب رؤوس أموال جديدة إلى سوق التأمين ودخول العديد من السوق حيث بلغ عدد الشركات في نهاية عام 2004 عدد 17 شركة منها 4 شركات قطاع عام و13 شركة قطاع خاص برأسمال مصري وأجنبي.

## رابعاً: برنامج إصلاح القطاع المالي 2005-2008

وفي إطار خطة الدولة للإصلاح الاقتصادي، ورفع كفاءة القطاع المالي عن طريق برنامج شامل للإصلاح المالي والهيكلية، يهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي مما يحقق الارتقاء بالقدرة التنافسية، وزيادة مقدرة الأسواق على استيعاب الخدمات المالية المتطورة والتعامل معها، تم وضع خطة لتطوير وتفعيل سوق التأمين خلال الفترة

من عام 2005 إلى عام 2008 حيث قامت هيئة الرقابة باتخاذ العديد من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها الارتقاء بمعدلات نمو هذا القطاع بما يتناسب مع الإمكانيات التي يتمتع بها وبما يتماشى مع التطورات والمتغيرات العالمية في أسواق التأمين وتزايد الحاجة إلى الارتقاء بسوق التأمين المصري، وتطبيق وتحقيق المواثمة

مع معايير الرقابة العالمية، وتفعيل الرقابة على الشركات الدولية التي تعمل في مصر، والتحول إلى نظام الرقابة على أساس الخطر والمطبق في الدول المتقدمة.

وشمل برنامج إصلاح القطاع المالي خلال هذه الفترة من عام 2005 إلى عام 2008 خطة تنفيذية ذات أربعة محاور لإعادة هيكلة قطاع التأمين:

- المحور الأول: تطوير إجراءات الإشراف والرقابة.
- المحور الثاني: تطوير أداء صناديق التأمين الخاصة.
- المحور الثالث: تقوية الدور الرقابي.
- المحور الرابع: تدعيم العلاقات الدولية والإقليمية

## خامساً: إعادة هيكلة شركات التأمين

تنفيذاً لما أشتتمل عليه برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي الذي انتهجته الحكومة ابتداءً من عام 2004 لإعادة هيكلة وتطوير شركات التأمين المملوكة للدولة صدر القرار الجمهوري رقم 246 لسنة 2006 بتأسيس الشركة القابضة للتأمين (برنامج تطوير وإعادة هيكلة الشركات التأمين المملوكة من طرف الدولة، 2020)، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتخضع لأحكام قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 2001، وقد تأسست الشركة القابضة للتأمين بهدف تسهيل عمليات إعادة هيكلة ملكية وإدارة

شركات التأمين المملوكة للدولة بما يحقق التوازن بين اعتبارات التكامل في خدمات التأمين واعتبارات الحجم الاقتصادي الأمثل لتعظيم الربحية وترشيد التكلفة وتسهيل التنفيذ الفعلي لعمليات إعادة الهيكلة المالية والفنية

لشركات التأمين المملوكة للدولة بما يساعد على تحقيق أكبر قدر من المرونة في الاستغلال الأمثل لرأس المال وتحقيق الفاعلية في الإدارة والتخصيص لهذه الشركات.

### المطلب الثاني: الرقابة على التأمين في الدول محل الدراسة

إن التغيرات التي شهدتها أسواق التأمين في الدول محل الدراسة رافقتها العدد من التطورات والتغيرات في مجال الرقابة وهذا ما نوضحه من خلال النقاط التالية

#### الفرع الأول: الرقابة على التأمين في الجزائر

إن قطاع التأمين وقبل صدور القانون 04/06 كان يخضع من حيث الرقابة لإدارة الرقابة، ويقصد بها المكلف بالمالية الذي يتصرف بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات، لكن بعد صدور القانون لم يعد الوزير المكلف بالمالية هو من يتخذ القرارات في مجال الرقابة، بل استحدثت هيئة خاصة بالرقابة على التأمين، كما أن هناك هيئات أخرى تعمل على المساعدة في عملية الرقابة على التأمين. وهذا ما سنوضحه من خلال نقطتين:

#### أولاً: الجهات المراقبة لقطاع التأمين في الجزائر

هناك عدد من الجهات التي تساهم في السهر على الرقابة على قطاع التأمين والسير الحسن له

#### 1. لجنة الإشراف

وتعد هذه الهيئة هي الهيئة المسؤولة بشكل مباشر على عملية الإشراف على التأمين وقد نشأة هيئة الرقابة بموجب القانون 04/06، وتعتبر اللجنة هي الجهة المديرة للهيئة المكلفة بالتأمينات لدى وزارة المالية، والهدف من وراء إنشائها هو حماية مصالح المؤمن لهم والسهر على مدى شرعية عمليات التأمين، وترقية وتطوير سوق التأمين الوطنية.

وتتمثل مهامها فيما يلي:

- السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين وذلك عن طريق محاضر وتقارير الرقابة التي تصلها من الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالي (المرسوم التنفيذي رقم 113/08 المؤرخ في 09 أفريل 2008 يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات، 2008، صفحة 4).

- من بين أهم القرارات التي تتخذها هيئة الإشراف هي تقرير العقوبات، والتي يتم تسليطها على شركات التأمين وإعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية، وتتمثل هذه العقوبات في (القانون 06-04، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر 07/95، 2006، صفحة 11)

➤ عقوبات مالية .

➤ التوبيخ .

➤ الإنذار

➤ إيقاف مؤقت لواحد أو أكثر من المسيرين بتعيين أو بدون تعيين وكيل متصرف مؤقت .

● عقوبات يقرها الوزير المكلف بالمالية بآء على اقتراح من لجنة الاشراف على التأمينات بعد أخذ رأي

المجلس الوطني للتأمينات

- السحب الكلي أو الجزئي للاعتماد

- التحويل التلقائي لكل أو لجزء من محفظة عقود التأمين

● تعيين المفتشين المساعدين للقاضي المحافظ أثناء الحل القانوني للشركة محل التصفية.

● التحقق من أن المعلومات حول مصادر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين

و/أو إعادة التأمين، وذلك من خلال التبريرات المقدمة حول مصدر رأس مال الشركة ومن خلال طلب

المعلومات الذي ترسله لجنة الإشراف إلى اللجنة المصرفية. (الأمر 03-11 المؤرخ 3 غشت 2003 المتعلق بالنقد

والقرض، 2003، صفحة المادة 110)

## 2. مديرية التأمينات

تعتبر مديرية التأمينات الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، وهي إحدى المديريات التابعة للمديرية

العامة للخزينة. (المرسوم التنفيذي 364/07 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتضمن الإدارة المركزية في وزارة

المالية، 2007، صفحة 15) وتعد هذه الأخيرة الهيكل المنفذ لعملية الرقابة التي تديرها لجنة الإشراف.

تتمثل مهامها فيما يلي:

● دراسة واقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية سواء اقتصادية أو

اجتماعية.

● دراسة واقتراح التدابير الموجهة لضبط وترقية ادخار هيئات التأمين وإعادة التأمين

● دراسة وتنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله

● الإشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين والموضوعة تحت سلطة وزير المالية.

● السهر على الوفاء بدين شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين

● دراسة ملفات طلبات الاعتماد لشركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين

### 3. مفتشو التأمين

وهم موظفون تابعون لسلك الإدارة المكلفة بالمالية تشرف عليهم المفتشية العامة للمالية . وهم موظفون محلفون أوكلت إليهم مهمة ممارسة الرقابة على شركات التأمين . جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات، 1995 صفحة المادة 212) وتأخذ هذه الرقابة شكلين، فإما أن تكون رقابة وثائقية وتتم على المستوى المركزي في إطار الأعمال التي يقدمها مفتشو التأمين، وإما أن يتم الأمر عن طريق المعاينة الميدانية، ويشمل سلك المفتشين الرتب التالية :

● مفتش

● المفتشون الرئيسيون

● المفتشون المركزيين

● المفتشون العاميين

كما توجد مراتب عليا تتمثل في محافظ مراقب رئيسي للتأمينات أما بالنسبة للمهام فتكون حسب نوع الوظيفة.

● **المفتشون** : تتمثل مهام رتبة مفتش في التحقيق في عين المكان و/أو في الوثائق من كل العمليات التي تمارسها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وكذا الوسطاء. (المرسوم التنفيذي رقم 96-465 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 90-334، 1990، صفحة 12)

● **المفتشون الرئيسيون** : تتمثل مهامهم في

➤ تنسيق أعمال الأعوان الموضوعين تحت سلطتهم ورقابتهم، والسهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية على ميدان نشاطهم والتحري في قضايا التنازع.

➤ يقومون بالتحقيق في عين المكان و/أو في الوثائق من دفاتر الأستاذ والسجلات والعقود والعقود

➤ والكشوف والوثائق المحاسبية، وكل مستند آخر تلزم شركات التأمين و/أو إعادة التأمين بتدوينه .

➤ تدوين الاستنتاجات في المحاضر

● **المفتشون المركزيين** : يقومون بما يلي :

➤ مكلفون بالمشاركة في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بميدان نشاطهم والسهر على احترام

التنظيم المعمول به.

➤ يقومون بالتحقيق في عين المكان و/أو في الوثائق من دفاتر الأستاذ والسجلات والعقود والكشوف والوثائق المحاسبية، وكل مستند آخر تلزم شركات التأمين و/أو إعادة التأمين بتدوينه.

➤ تدوين الاستنتاجات في المحاضر

➤ تقديم كل اقتراح من شأنه توجيه عمليات الرقابة وتحسين طرق التحقق والزيادة من فعالية أعمال الرقابة.

● **المفتشون العامون:** تتمثل مهامهم في : (المرسوم التنفيذي 96-465 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 90-334، 1990، صفحة 12)

➤ متابعة أعمال الرقابة وتنسيقها والإشراف عليها واقتراح أي تدبير من شأنه أن يحسن من تنظيم المصالح وتسييرها، وتصوير أي مشروع نص واقتراحه في ميادين التأمينات والقيام بالدراسات من أجل تطوير الإجراءات التقنية الخاصة بالإدارة المكلفة بالمالية.

➤ يخللون ويقيمون دوريا مردود المصالح، ويلخصون نتائجها ويقترحون التدابير التي ترمي إلى تحسينها.

➤ يشاركون في تكوين المستخدمين التابعين لأسلاك التفتيش والرقابة.

● **محافظ مراقب رئيس مهمة التأمين:** ويعد هذا المنصب من المناصب العليا، وتتمثل مهامه في: (المرسوم التنفيذي 96-465 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 90-334، 1990، صفحة 13):

➤ ضمان تحضير أعمال الرقابة وتنظيمها .

➤ معاينة الوقائع وعند الاقتضاء طلب تنفيذ التدابير التحفظية المنصوص عليها في التنظيم المتبع.

➤ السهر على نوعية أعمال التحقيق وهذا بالقيام عند الاقتضاء بمعية أصحابها بتصحيح النقائص التي تتضمنها.

➤ السهر على تطبيق القواعد العامة لتنفيذ الرقابة

● **محافظ مراقب رئيسي للتأمينات:** وتعد هذه الرتبة هي الأخرى من المناصب العليا في سلك التفتيش والشرط الذي لا بد من أن يتوفر في الشخص الذي يشغل هذا المنصب حصوله على شهادة ما بعد التدرج في التأمينات أو أحد الشعب القانونية، ولا بد من أن يكون قد شغل رتبة مفتش مركزي لمدة خمس سنوات على الأقل (المرسوم التنفيذي 96-465 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 90-334، 1990، صفحة 13) وتتمثل مهامه فيما يلي:

- يضمن على مستواه تحضير كيفية الرقابة ووضعها ومتابعتها.
- يوزع المهام بين مفتشي التأمينات.
- يراقب سير الأعمال ويعد تقارير عنها.
- يجمع أعمال مفتشي الأعمال، ويقدر صحة الاستنتاجات الملاحظة قصد إعداد المحضر.
- الذي يحول إلى مديرية والتأمينات، ومنها يوضع أمام لجنة الإشراف لاتخاذ القرارات اللازمة. (المرسوم التنفيذي 96-465 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 90-334، 1990، صفحة 13).

### ثانيا: الجهات المشرفة على قطاع التأمين

إن الرقابة على التأمين أمر غير كاف لذا هناك جهات تعمل على الإشراف على القطاع حيث تتولى مسؤولية التوجيه والدعم

#### 1. المجلس الوطني للتأمينات

في الحقيقة فإن المجلس الوطني للتأمينات تم إنشاؤه قبل مدة طويلة من إنشاء هيئة الإشراف، حيث تم إنشاؤه بموجب الأمر 07/95 الذي قامت الجزائر من خلاله بتحرير سوق التأمين كما أسلفنا من قبل. ويتم تعريف المجلس الوطني للتأمينات كإطار للتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية في قطاع التأمين، شركات التأمين ووسطاء التأمين والمؤمن لهم والحكومة وأخيرا الموظفين العاملين في هذا القطاع، ولكن أيضا باعتباره يعد اقتراحاته فهو الهيئة الحكومية الاستشارية ومركز تصميم وإعداد الدراسات الفنية (KPMG, 2009, pp. 119-120).

كما يمكن أن نقول عنه أنه جهاز استشاري لدى وزير المالية في المسائل المتعلقة بوضعية التأمين وإعادة التأمين وتنظيمه وتطويره، كما يمكن أن يعد المجلس مشاريع تمهيدية لنصوص تشريعية أو تنظيمية داخلية في مجال اختصاصه، وذلك بتكليف من الوزير المكلف بالمالية أو باقتراح منه. (الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات، 1995، صفحة 35).

أما بالنسبة للمهام التي يسعى إليها فنذكر منها: (KPMG, 2009, p. 112)

- تقديم استشارات بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بنشاط التأمين

• تحسين وتحديث ظروف التسيير الداخلي لشركات التأمين وإدخال التقنيات الحديثة في الإدارة ترقية القطاع من خلال تطوير وسائل وسياسات الحماية والوقاية لتقليل من فرص حدوث المخاطر، كما يساهم في تحديد أقساط التأمين بناء على الإحصائيات الوطنية.

ومن أهدافه أيضا: (CNA, 2020)

- المشاركة مع مؤسسات ومعاهد وهيئات دول أخرى، وذلك في وضع نصوص تؤسس قوانين وقواعد تنظيمية تحكم الطرق والأساليب المنتهية في الوقاية والحماية من المخاطر وتشجيع الاستثمار.
- تنمية أعمال التعاون مع مجالس الدول الأخرى التي لها علاقة مع الجزائر، من أجل تطوير سوق التأمين الجزائري بالاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية، وجعل سوق التأمين أكثر حيوية وفتح قنوات جديدة لنشاط إعادة التأمين.

## 2. الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين

يعتبر جمعية مهنية تختص بمشكلات المؤمنين، وتقتصر العضوية فيها على شركات التأمين و/أو إعادة التأمين فقط، حيث يهدف إلى الإسهام في تطوير النشاطات والخدمات المقدمة من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين، من خلال متابعة مستجدات الصناعة التأمينية وتقنياتها الحديثة.

أنشئ في 22 فيفري 1994، وله صفة الجمعية المهنية، ويختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين حيث لا تشمل عضويته إلا بشركات التأمين، أما المجلس الوطني للتأمين فيهتم بمشاكل السوق بصفة عامة، وهذا ما يفسر اختلاف طبيعة المتدخلين فيهما.

## 3. هيئة مركزية الأخطار

وتتبع هذه الهيئة لمديرية التأمينات بوزارة المالية، وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة، كما أن شركات التأمين

تلتزم بإبلاغها عن العقود التي تصدرها، وبدورها تقوم مركزية الأخطار بإعلام شركات التأمين المعنية بكل حالة لتعدد التأمين من نفس الطبيعة وعلى نفس الخطر

## الفرع الثاني: الرقابة على التأمين في مصر

إن عملية الرقابة على قطاع التأمين في مصر تخضع للهيئة العامة للرقابة المالية بشكل تام، لكن لا ضير من الإشارة بشكل موجز إلى الهيئات التي سبقتها في الظهور

أولا: الجهات المراقبة لقطاع التأمين في مصر

تتمثل الجهات المراقبة لقطاع التأمين في مصر في الجهات التالية:

### 1. مكتب التأمين التابع لوزارة المالية المنشأ بموجب القانون رقم 92 لسنة 1939

تنفيذا لأحكام القانون رقم 92 لسنة 1939 تم إنشاء مكتب للتأمين يتبع وزارة " المالية " ليكون عمله الرئيسي تنفيذ أحكام قانون الإشراف والرقابة على جميع شركات التأمين الموجودة في السوق المصرية حينذاك، وقد تغير اسم المكتب على مدى عشر سنوات إلى إدارة التأمين ثم إلى مراقبة التأمينات.

وقد قصد المشرع بإصدار هذا القانون حماية المؤمن لهم من الشروط التعسفية التي تتضمنها وثائق التأمين ويحد المؤمن له ملزما بها دون أن يكون قد قدر مدى خطورتها عند التوقيع على الوثيقة لذلك وضع القانون شروط معينة يجب توافرها في البيئة التي تباشر التأمين وقرر أن هذه الهيئات يجب أن تكون مسجلة في سجل خاص بوزارة المالية حتى تتحقق الدولة من استيفائها للشروط المطلوبة قبل أن تسمح لها بمباشرة أعمالها. (بحي، 1964، صفحة 12)

### 2. مصلحة التأمين المنشأة بموجب القانون رقم 156 لسنة 1950

لقد ثبت بعد تطبيق القانون رقم 92 لسنة 1939 فترة من الزمن أنه لا يحقق رقابة فعالة فتم وضع تشريع شامل يدعم هذه الرقابة ويبسطه اعلى جميع هيئات التأمين، فصدر قانون رقم 156 لسنة 1950 ليحل محله. (بحي، 1964، صفحة 13)

وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم 156 لسنة 1950 على أن تنشأ بوزارة المالية مصلحة تتولى الإشراف والرقابة على الشركات الخاضعة لهذا القانون وتعد مصلحة التأمين تقريرا سنويا لنشره عن نشاط التأمين في مصر وعن تطبيق القانون وعن حالة الهيئات الخاضعة له.

### 3. المؤسسة المصرية العامة للتأمين

في 16 ديسمبر 1961 أنشئت المؤسسة المصرية العامة للتأمين طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم 899 لسنة 1961 الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة وقد أنشئت هذه المؤسسة بغرض الإشراف على تخطيط وتوجيه قطاع التأمين بما يتفق والاتجاهات العامة للدولة بعد أن تحقق تمصيره بالقانون رقم 23 لسنة 1957 وتأميمه بالقانون رقم 117 لسنة 1961.

وكانت المؤسسة بمثابة الشركة القابضة لشركات التأمين وكان عليها أن تخطط وتنسق وتوجه شركات التأمين المملوكة للدولة (تعرف علي تطور أجهزة الرقابة على التأمين في مصر منذ 8 عقود، 2020).

### 4. الهيئة المصرية العامة للتأمين

تم إلغاء المؤسسة وإنشاء الهيئة المصرية العامة للتأمين في عام 1976 وصدر بذلك القرار الجمهوري 221 لسنة 1976 لتحل الهيئة المصرية العامة للتأمين محل المؤسسة ولتتولى مسؤولية الإشراف والرقابة على التأمين في مصر.

#### 5. الهيئة المصرية للرقابة على التأمين

بموجب القانون رقم 10 لسنة 1981 تم إنشاء هيئة عامة تسمى " الهيئة المصرية للرقابة على التأمين " تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتتبع الوزير المختص ويكون مقرها مدينة القاهرة وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على نشاط التأمين بمصر سواء عند الإنشاء أو أثناء المزاولة أو عند إنهاء الأعمال. (تعرف على 6 محطات لتطور تاريخ الرقابة على سوق التأمين بمصر ، 2020)

والجدول التالي يوضح تطور الرقابة على التأمين في مصر.

#### الجدول رقم 4: تطور الرقابة على التأمين في مصر

القانون	الجهة الرقابية	الوزارة
القانون رقم 92 لسنة 1939 بالإشراف والرقابة على شركات التأمين	مراقبة التأمينات	وزارة المالية
القانون رقم 156 لسنة 1950 إلخاص بالإشراف والرقابة على شركات التأمين	مصلحة التأمين	وزارة المالية
القانون رقم 195 لسنة 1959 إلخاص بإصدار قانون شركات التأمين وفقا لأحكام قوانين الإشراف والرقابة	مصلحة التأمين	وزارة المالية والاقتصاد
القرار الوزاري الصادر في مايو 1965 بشأن إدماج مصلحة	المؤسسة المصرية العامة للتأمين	وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

		التأمين في المؤسسة المرية العامة للتأمين
وزارة التأمينات	الهيئة المصرية العامة للتأمين	قرار رئيس الجمهورية رقم 221 لسنة 1976
وزارة الدولة للتنمية والاقتصاد - وزارة التخطيط -	الهيئة المصرية للرقابة على التأمين	القانون رقم 10 لسنة 2009 بشأن الإشراف والرقابة على التأمين
هيئة مستقلة	الهيئة العامة للرقابة المالية	القانون رقم 10 لسنة 2009 بشأن الإشراف والرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية

المصدر: ( هيئة الإشراف والرقابة المالية، 2017، صفحة 105 )

#### 6. الهيئة العامة للرقابة المالية

تختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات وتنظيم الأنشطة وتميئتها وتعظيم قدرتها التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعمل على الحد من مخاطر عدم التنسيق ومعالجة المشاكل التي تنتج عن اختلاف الطرق أو الأساليب الرقابية.

وتهدف الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال أعمالها ومهامها المتعددة إلى ( هيئة الإشراف والرقابة المالية،

2017، صفحة 120 ) :

- سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية.
- تنظيم وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية.
- توازن حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية.
- توفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس فيها.

أما بالنسبة للمهام الرئيسية للهيئة في مجالات وأنشطة التأمين:

- حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها والغير.
- ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأميني والحفاظ على المدخرات الوطنية.
- كفالة سلامة المراكز المالية لوحداث سوق التأمين والتنسيق ومنع التضارب بينها.
- المشاركة في تنمية الوعي التأميني في البلاد.
- تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره.
- الارتقاء بالمهن التأمينية والإسهام الفعال في توفير الخبرات.

#### 7. فلسفة وأسباب دمج الهيئات الرقابية في هيئة واحدة:

تعود فكرة دمج هيئات الرقابة المالية غير المصرفية إلى اتجاه العديد من بلدان العالم إلى تطبيق نوعا ما من

دمج هيئات الرقابة المالية وذلك للأسباب الثلاثة التالية:

- **السبب الأول:** هو ما بينته التجارب العالمية من ظهور أنشطة وأسواق وأدوات مالية غير خاضعة لأية رقابة لعدم وقوعها تحت اختصاص أية هيئة محددة لأنها أنشطة خاضعة لتداخل وتعارض أكثر من جهة رقابية وهذا كان واضحا في مصر من خلال العديد من الأنشطة المالية التي استمرت لفترات طويلة أما غير خاضعة لأية جهة رقابية أو خاضعة لجهة هي بالأساس ليست بجهة رقابية أو أنها ليست بالجهة الرقابية المناسبة
- **السبب الثاني:** يرجع إلى تكامل وتنوع الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات والشركات العاملة في مجال التمويل غير المصرفي في العصر الحديث حيث تساهم شركات وصناديق التأمين في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاستثمار مواردها من خلال سوق المال، فض لا عن أن تزايد نشاط التمويل العقاري يتطلب إصدار سندات لتوريق الحقوق المالية الآجلة بما يساهم في دخولها مرة أخرى إلى دورة التمويل العقاري، وغير ذلك من المجالات لتنوع وتكامل النشاط التمويلي للمؤسسات العاملة في المجال غير المصرفي.

- **السبب الثالث:** فهو الحاجة- حتى في أكثر البلدان تقدما في مجال التمويل- إلى حشد وتجميع الموارد البشرية والمادية والخبرات المتوافرة لدى الجهات الحكومية المعنية بالتمويل في جهة واحدة حتى يكون لديها القدرة على مزاوله النشاط الرقابي الذي يحتاج إلى خبرات خاصة وموارد قد لا تتاح لدى عدد من الجهات الرقابية المتعددة.

ثانياً: الهيئات المشرفة على قطاع التأمين في مصر "الاتحاد المصري للتأمين"

هو اتحاد لشركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين المرخص لها بالعمل في جمهورية مصر العربية وللاتحاد شخصية اعتبارية لا تهدف للربح، وتقوم رسالة الاتحاد على دعم صناعة التأمين من خلال التنسيق المستمر بين كافة الشركات العاملة في السوق المصري، لإرساء بيئة تنافسية ببناءه لخدمة العميل. وذلك من خلال وضع الأسس الفنية لأنواع التأمين المختلفة والشروط الخاصة بها، بالإضافة إلى تنمية المعرفة داخل قطاع التأمين.

وعن رؤية الاتحاد المصري للتأمين فتتمثل في التالي:

- تعزيز وضع سوق التأمين المصري كسوق رائد في الشرق الأوسط
- زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج القومي الإجمالي
- ابتكار واستحداث منتجات تأمينية تلي كافة احتياجات المجتمع المصري.
- وتتلخص أهداف الاتحاد المصري للتأمين في التالي:
- العمل على رفع مستوى صناعة التأمين والمهن التأمينية المرتبطة بها، وتحديثهما وترسيخ مفاهيم وأعراف العمل التأميني الصحيح ووضع موثيق وأخلاقيات المهنة
- التشاور في المسائل المشتركة لكفالة المنافسة الحرة بين الأعضاء في مناخ اقتصاد السوق
- دعم الروابط العلمية والثقافية والاجتماعية بين شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين العاملة في مصر، وكذلك بينها وبين الجهات المماثلة لها في الخارج
- توثيق التعاون والتنسيق بين الاتحاد والهيئة العامة للرقابة المالية بما يحقق صالح الاقتصاد القومي
- بناء وتوثيق الصلات بين الاتحاد وسائر الهيئات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية المعنية بالنشاط التأميني في مصر والخارج

التأميني في مصر والخارج

- دراسة الأسس الفنية الخاصة بالأسعار في مصر والخارج
- نشر الوعي التأميني ورفع مستوى الثقافة التأمينية.
- وفيما يخص أجهزة الاتحاد المصري للتأمين فهي كالتالي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة، المجالس التنفيذية، اللجان التنفيذية، الأمانة العامة.

- الجمعية العامة: وهي السلطة العليا للاتحاد المصري للتأمين وتجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة.

- **مجلس الإدارة:** ويتكون من سبعة أعضاء من بين رؤساء مجلس إدارات أو النواب أو الأعضاء المنتدبين للشركات، وجمعيات التأمين أعضاء الاتحاد، على أن يراعى التوازن النسبي بين الشركات والجمعيات التي تزاول تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، وتلك التي تزاول تأمينات الممتلكات والمسئوليات.
- **المجالس التنفيذية:** يوجد بالاتحاد مجلسان تنفيذيان يضم أولهما الشركات وجمعيات التأمين التي تزاول تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، ويضم الثاني الشركات وجمعيات التأمين التي تزاول تأمينات الممتلكات والمسئوليات.
- **اللجان الفنية:** يقوم كل مجلس تنفيذي بتشكيل عدد من اللجان الفنية لمعاونته في القيام باختصاصات، ويتم تشكيل هذه اللجان من خمسة أعضاء على الأقل وسبعة على الأكثر تختارهم المجالس التنفيذية من بين المرشحين من قبل الشركات وجمعيات التأمين الأعضاء وفقاً للضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة الاتحاد، ويحدد المجلس التنفيذي رئيس اللجنة ونائبه من بينهم.
- **الأمانة العامة:** يرأسها أمين عام متفرغ من ذوي الكفاءة الإدارية والخبرة التأمينية يعاونه أمين عام مساعد ويتكون الاتحاد المصري للتأمين من الأعضاء الآتي ذكرهم: شركة مصر للتأمين، شركة مصر لتأمينات الحياة، شركة قناة السويس للتأمين، شركة المهندس للتأمين، شركة الدلتا للتأمين، شركة تشارترس إيجيبت للتأمين المجموعة العربية المصرية للتأمين، MetLife Alico، شركة التجاري الدولي للتأمين على الحياة، الجمعية المصرية للتأمين التعاوني، شركة أليانز للتأمين/مصر، شركة آيس للتأمين/مصر، شركة أليانز لتأمينات الحياة/مصر شركة رويال للتأمين، شركة بيت التأمين المصري السعودي، شركة آيس لتأمينات الحياة/مصر، شركة إن إس جي بي لتأمينات الحياة، شركة بوبا إيجيبت للتأمين، الشركة المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات والمسئوليات الشركة المصرية للتأمين التكافلي على الحياة، شركة وثاق للتأمين التكافلي/مصر، شركة إسكان للتأمين، شركة أروب للتأمين على الحياة، شركة أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات، شركة سوليدرتي للتكافل العائلي/مصر شركة نايل فاملي تكافل، شركة نايل جنيرال تكافل، شركة المشرق العربي للتأمين التكافلي.

#### المبحث الثاني: دراسة تحليلية مقارنة لسوق التأمين في الدول محل الدراسة

إن الهدف في هذا المبحث ليس المقارنة من حيث الأرقام في حد ذاتها بقدر ماهو الوقوف على واقع قطاع التأمين في الدولتين، فكما يعتمد تطور نشاط التأمين على مدى التور الاقتصادي فإن تطور عمل الخبير الاكتواري يعتمد على مدى تطور قطاع التأمين وحتى يتسنى لنا ذلك فإننا سنعالج هذه النقطة من جانبين هما:

- الحصول على أقساط التأمين: من حيث إجمالي الأقساط على مختلف المستويات إلى جانب كل من معدل الكثافة والاختراق

- استخدام هذه الأقساط بالإشارة إلى عملية الاستثمار في شركات التأمين

المطلب الأول: مكانة الدول محل الدراسة في التأمين على الصعيد العالمي

لأن الوقوف على حقيقة وواقع قطاع التأمين في أي دولة كانت لا يمكن أن يعطينا رؤية واضحة ما لم يسبق ذلك بتوضيح الوضع الحقيقي على المستوى الدولي لأن مجرد الحديث عن ارتفاع وانخفاض المبالغ لا يمكن أن يدل بأي حال من الأحوال عن تحسن أو تدهور القطاع، لذلك فإن ما سنعمل عليه في هذا المطلب هو توضيح الترتيب الذي تشغله كل من الجزائر ومصر في مختلف الأنشطة وذلك من بين 147 دولة تشملها الدراسة غير أن 88 منها فقط تعطى حولها أرقام مفصلة، وهذه الإحصائيات صادرة عن مجلة sigma وتأتي سنويا في عددها الثالث world insurance.

أولا: الحصة السوقية العالمية لسوق التأمين الجزائري والمصري

لقد تم التطرق على هذه النقطة من أجل توضيح موقع الدول محل الدراسة ضمن سوق التأمين العالمي .

جدول رقم 5: الحصة السوقية العالمية لسوق التأمين الجزائري والمصري

السنة	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
الجزائر	0.02	0.02	0.02	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03
	75	73	69	69	69	64	67	67	64	61	70
مصر	0.03	0.03	0.03	0.05	0.05	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04
	60	63	69	57	60	60	59	59	58	58	57

المصدر: تم إعداده بالإعتماد على أعداد متفرقة من مجلة sigma.

إن أول ما يمكن ملاحظته وبشكل بديهي أن مساهمة كل من الجزائر ومصر في نشاط التأمين على الصعيد العالمي هامشية خاصة إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية والتي تصدر القائمة تستحوذ على بنسبة 28.29% سنة 2018، وهذا أمر غير مباشر على الإطلاق ولكن هذا لا ينفي أن السوقين شهدا تحسنا ومن بين أسباب ذلك هو الإجراءات الهامة التي اتخذها البلدين خاصة إجراءات الإصلاح والتحرير سنة 1995، وما تبعها من إجراءات تهدف إلى تحسين السوق وقد سبق الإشارة إليها في المطلب الأول، فإذا عدنا إلى سنوات سابقة وبالضبط عشر سنوات قبل الدراسة نجد أن النسبة التي كانت تمثلها الجزائر لم تكن تتعدى 0.01% من سنة 2000 وحتى سنة 2004 لترتفع بعد ذلك لنسبة 0.02% من سنة 2005 وحتى سنة 2008 ونلاحظ من خلال الجدول بعد ذلك استقرار النسبة عند 0.03% على مدار 8 سنوات غير أن الأمور لم تتحسن حيث انخفضت النسبة إلى 0.02% في السنتين الأخيرتين أما بالنظر إلى سوق التأمين المصري فإننا نجد الأمر نفسه فمن سنة 2000 حتى 2006 كانت النسبة 0.02% لترتفع بعد ذلك إلى نسبة 0.03% سنتي 2007 و 2008 ويرتفع بعد ذلك إلى 0.04% على مدار السنوات الستة التالية، وكان هناك تحسن أكثر سنتي 2015 و 2016 والأمر نفسه سنتي 2017 و 2018، وقد شهدت تلك الفترة إصدار تعديلات تشريعية والقرارات التنظيمية مثل الإصدار الإلكتروني لبعض أنواع وثائق التأمين، وكذلك القواعد المنظمة لنشاط الوساطة والسماح بتأسيس شركات وساطة تأمينية، وكلها قرارات أسهمت في تحقيق ذلك المعدل الكبير من النمو بنشاط التأمين (نشرة الاتحاد المصري للتأمين، 2020) ومن أجل معرفة سبب التدهور في السنتين الأخيرتين لابد من الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم فلو رجعنا إلى أرقام مجلة SIGMA فإن رقم أعمال التأمين في الجزائر لسنتي 2017 و 2018 على التوالي: 135760 مليون دينار 138258 ليكون بذلك معدل النمو في الأقساط 1.8% بدون حساب معدل التضخم ولكن بعد احتسابه فإن معدل النمو سيكون كالتالي: -2.4% وهذا يعني أنه سالب.

أما بالنسبة للأرقام بالدولار فإن إجمالي الأقساط لسنة 2018 هي 1189 مليون دولار في حين كانت 1223 مليون دولار سنة 2017 ليكون بذلك معدل النمو الاسمي في حد ذاته سالبا بنسبة -2.8% في حين أنه باحتساب التضخم يصبح المعدل -2.4% وبالنظر إلى وضع التأمين على الصعيد العالمي. فقد بلغ إجمالي أقساط التأمين على المستوى العالمي 5.2 تريليون دولار وهذه سابقة من نوعها حيث شكل نسبة 06% من الناتج المحلي العالمي وبمعدل نمو اسمي 4.8% وحققي 1.5%. ومن خلال ما سبق فإننا نستنتج أن قطاع

التأمين في كلا الدولتين ليس وحده من يعاني من الضعف والهشاشة فالوضع الاقتصادي في حد ذاته لا يعد في أحسن حالاته.

ثانيا: الحصة السوقية العالمية من أقساط التأمين على الحياة

الجدول التالي يوضح الحصة السوقية العالمية من أقساط التأمين على الحياة لكل من الجزائر ومصر  
جدول رقم 6: الحصة السوقية العالمية من أقساط التأمين على الحياة لكل من الجزائر ومصر

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
الجزائر	النسبة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	الترتيب	86	86	83	84	82	84	83	84	85	84
مصر	النسبة	0.03	0.02	0.03	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03
	الترتيب	58	58	56	54	54	54	54	53	53	49

المصدر: تم إعداده بالإعتماد على أعداد متفرقة من مجلة sigma.

قبل أن نناقش المعطيات في الجدول أعلاه سنقف على حقيقة الوضع العالمي من حيث أقساط التأمين على الحياة فعلى الصعيد العالمي يشكل التأمين على الحياة نسبة 54.3% من إجمالي الأقساط غير أنه يعاني من انخفاض في نسبة النمو والتي بلغت سنة 2018 نسبة 0.2%

أما بالنسبة للدول النامية فإن حصة التأمين على الحياة 39.6% وهي نسبة لا بأس بها والمبشر في الأمر أن معدل النمو في الدول النامية يفوق الدول المتطورة، وهذا يعزز نظرية كونها أسواق ناشئة وواعدة تشكل عملية الاستثمار فيها فرصة ناجحة، أما إذا عدنا إلى الدول محل الدراسة فنجد أن النتائج سيئة للغاية بالنسبة للجزائر التي تمثل مساهمتها في الإجمالي العالمي لأقساط التأمين على الحياة 0.00% كما أنه حسب الإحصائيات يشكل التأمين على الحياة في الجزائر نسبة 8.8% من إجمالي الأقساط وبمعدل نمو سالب يقدر بـ 14.2% - حيث كانت الأقساط 105 مليون دولار سنة 2018 في حين كانت 123 مليون دولار سنة 2017 .

وحسب تصريح الرئيس العام لشركة التأمين الوطنية وحول تفسيره لانخفاض تأمينات الأشخاص فاعتبر أنه يعود لانخفاض التأمين على السفر جراء تراجع عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين (تأمينات: ارتفاع رقم اعمال الشركة الوطنية للتأمين ب 4.4 % خلال سنة 2018، 2020)

وما يمكن أن نستشفه من هذا التصريح أن هذه التقلبات مرتبطة بأحد أنواع التأمين الإجبارية وليس الاختيارية وذلك مؤداه أن التأمين على الحياة نفسه لا يزال محل شبهة واستنكار من طرف المواطنين الجزائريين وحتى الفتوى في هذا الموضوع لا تزال محل نقاش حيث أكد الشيخ جلول حجي المنسق الوطني لنقابة الأئمة وموظفي الشؤون الدينية أن الموضوع يحتاج إلى دراسة معمقة واجتماع لعلماء الدين في الجزائر قبل أن يعطى رأيهم صراحة لأصحاب شركات التأمين وأوضح أن الكثيرين لا يعرفون معنى التأمين على الحياة مشيراً إلى أنه ليس هناك في الأصل تأمين عن حياة الفرد وإنما تأمين عن الأضرار التي قدي عرض لها في الحياة (جدل ديني حول التأمين على الحياة بعد زيادة الإقبال عليه من طرف الجزائريين، 2020) هذا يدفعنا إلى تحليل الطريقة التي يصرف فيها الجزائري على تأمينات الحياة ونجد أنها في مجملها إجبارية أي أن تحسن أو سوء الوضع لا يتعلق بحقيقة المجتمع وإنما بتغير القوانين والإجراءات ، فعلى سبيل المثال التأمين على الحياة من أجل الاقتراض يشكل نسبة هامة من تأمينات الحياة وهو إجباري.

أما بالنسبة لمصر فالوضع أحسن بكثير ونلاحظ أنه في كل السنوات تتجاوز مصر الجزائر بأكثر من 15 مرتبة وبمحصنة سوقية علمية 0.03% في المتوسط حيث احتلت المرتبة 58 سنة 2018، أما بالنسبة لمساهمة التأمين على الحياة في اجمالي الأقساط المكتتبة فقد بلغت 42.9% إلا أنه بالنسبة لمعدل النمو فالأمر مثلما حدث في الجزائر حيث حققت نسبة نمو سالبة قدرت ب -2.4، ولو نظرنا إلى دول الجوار نجد أن أوضاعها أحسن بكثير فعلى سبيل المثال نجد أن المغرب تحتل مرتبة جد متقدمة بالنسبة للدول الدراسة حيث تحتل المرتبة 44 وبمعدل نمو 16.5%

**ثالثاً: الحصة السوقية العالمية من أقساط التأمين على غير الحياة لكل من الجزائر ومصر**

الجدول التالي يوضح الحصة السوقية العالمية من أقساط التأمين على غير الحياة لكل من الجزائر ومصر

جدول رقم 7: الحصة السوقية العالمية من أقساط التأمين على غير الحياة لكل من الجزائر ومصر

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	الجزائر		مصر	
	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب
2019	0.03	66	0.03	68
2018	0.05	65	0.04	70
2017	0.05	62	0.04	69
2016	0.05	60	0.05	59
2015	0.06	59	0.06	61
2014	0.07	55	0.05	64
2013	0.07	58	0.05	64
2012	0.06	59	0.05	64
2011	0.06	58	0.05	62
2010	0.06	55	0.05	59
2009	0.06	56	0.05	58

المصدر: تم إعداده بالإعتماد على أعداد متفرقة من مجلة sigma.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كلا الدولتين تحققان نسب ومراتب أعلى فيما يخص التأمين على غير الحياة، وهذا على خلاف ما هو واقع على الصعيد العالمي، حيث يشمل التأمين على غير الحياة ما نسبته 45% عكس كل الجزائر ومصر حيث يشكل على التوالي 91.2% و 57.1%. وبنسب نمو سالبة 1%- و 4%-، أما على مستوى الدول النامية فقد حققت معدل نمو قدر ب 1.4% وعن دول الجوار فالمغرب على سبيل المثال حققت نسبة نمو 3%، وهذا يعني أنه لا يمكن إلقاء اللوم في تراجع أعمال قطاع التأمين على الظروف الاقتصادية العالمية وإنما الأمر مرتبط بكل دولة وخصوصياتها.

ويعود السبب لأفضلية التأمين على الممتلكات بسبب الطابع القانوني الإلزامي للعديد من أنواع التأمين وعلى رأسها التأمين على السيارات وأضرار الممتلكات، حيث يسجل هذين الفرعين هيمنة واضحة في أغلب السنوات حيث يستحوذان على ما يفوق 70% من الأقساط، وارتفعت النسبة إلى أكثر من 80% منذ سنة 2003 إلى غاية 2016 - . ظل سوق التأمين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات، بنسبة تفوق 40% في أغلب السنوات وارتفعت النسبة لتفوق النصف 50% منذ سنة 2010 حتى سنة 2016، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى العوامل التالية:

-إجبارية هذا النوع من التأمين وفق الأمر رقم 74-15 المؤرخ في 30 جانفي 1974 المتعلق بإلزامية تأمين السيارات ونظام التعويض

-ارتفاع التسعيرة المطبقة على هذا التأمين خلال هذه السنوات، حيث قامت السلطات بمراجعتها عديد المرات، من أجل تدارك العجز التقني المنجز عن هذا الفرع. وبهذا الخصوص ففي سنة 2020 وفي مناقشة مشروع المالية كان هناك نقاش حول ما تم التخطيط له بخصوص التأمين على السيارات و نصت المادة 80 من مشروع قانون المالية 2020 على اقتراح إنشاء رسم سنوي يطبق على السيارات و الآليات المتحركة و يحصل هذا الرسم عند اكتتاب عقود تأمين السيارات و الآليات المتحركة. (مشروع قانون المالية 2020 : شركات التأمين تطالب بإعفائها من تحصيل الرسم على السيارات، 2020)

وتحدد معدلات هذا الرسم، حسب نفس المادة، بـ 1.500 دج بالنسبة للسيارات السياحية و 3.000 دج بالنسبة للمركبات الأخرى والآليات المتحركة، ما شأنه تحصيل 12.33 مليار دج سنويا، تخصص 70 بالمائة منها لميزانية الدولة و 30 بالمائة لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

و أوضح السيد سايس - الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للتأمين - في تدخله في إطار مناقشة قانون المالية 2020 ان "غالبية المؤمنین يكتفون بالتأمين الإجباري على السيارات لدى الاكتتاب في حين أن شركات التأمين تقترح خدمات أخرى اختيارية بأثمان بسيطة مع عقد التأمين و هذا لضمان توازنها المالية"، مضيفا أنه "في حالة ما تم تحصيل الرسم المقترح مع عقد التأمين سيتخلى المواطنون عن هذه الخدمات و سيدفعون فقط التأمين الإجباري و الرسم الجديد، ما شأنه تقليص رقم أعمال مؤسسات التأمين و الإخلال بتوازنها المالية".

من جهته، قال السيد خليفاتي وهو رئيس اتحاد الشركات الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين. أن هذا الرسم سيؤدي إلى اقتطاع أكثر من 12 مليار دج من رقم أعمال شركات التأمين وسيكون له عواقب وخيمة على هذا النشاط"، مشيرا إلى أن "المؤمنين لا يدفعون غالبا إلا ما هو اجباري وبالتالي سيكتفون بدفع التأمين والرسم الإجباريين ويتخلون عن كل الخدمات الأخرى التي تتيح التوازنات المالية للشركات".

كما أشار بهذا الصدد إلى أن 70 بالمائة من عقود التأمين لا تتجاوز 5.000 دج، في حين ان الرسم يتراوح بين 1.500 و 3.000 دج، ومنه "سيكتفي المواطن بدفع التأمين الإجباري وثن الرسم خصوصا في ظل تراجع القدرة الشرائية وهو ما سيضر بعائدات شركات التأمين".

وعلى الرغم من التخوفات التي أبدتها مختلف الأطراف إلا أن القانون قد أصبح ساري المفعول بصدر قانون المالية لسنة 2020 وذلك تحت نص المادة 84 منه وما نستشفه من خلال ما سبق أن التأمين على السيارات

يكاد يكون الباعث الحقيقي لسوق التأمين في الجزائر، حيث يعد نقطة الإرتكاز التي يدور حولها النقاش بشكل متواصل وهذا ما يمنح الأفضلية للتأمين على الممتلكات في الجزائر أما بالنسبة لمصر فإن الأمور لا تختلف كثيرا بل إنها تأخذ نفس السياق.

أما بالنسبة لسنة 2019 نجد أن الجزائر تحتل الرتبة 66 بينما تحتل مصر الرتبة 68 في حين أن كل منهما تمثل نسبة 0.03% وذلك راجع فقط لإهمال الفواصل فالجزائر تساهم بمبلغ 1128 مليون دولار في إجمالي أقساط التأمين على غير الحياة في حين أن مصر تساهم بمبلغ 1029 مليون دولار من مبلغ إجمالي يقدر بـ 3376333 مليون دولار.

#### رابعا: مؤشر الكثافة في الجزائر ومصر

يعبر مؤشر كثافة التأمين عن حساب حجم أقساط التأمين لكل ساكن "إجمالي أقساط التأمين المكتتبة مقسومة على عدد السكان في بلد ما"، فهو يشير إلى كم أنفق في المتوسط كل ساكن على خدمات التأمين، إلا أن هذا المؤشر يكون متأثرا بالتقلبات في أسعار صرف العملات عند استخدامه في المقارنة بين الدول. (كمال، تقييم دور الاحتاطات التقنية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني، 2018، صفحة 35)

#### جدول رقم 8: مؤشر الكثافة في لدول محل الدراسة

الوحدة: الدولار

السنة	الجزائر		مصر	
	المبلغ	الترتيب	المبلغ	الترتيب
2019	29	84	19	85
2018	26	83	16	84
2017	29	83	16	85
2016	30	83	22.8	84
2015	31.8	82	23	84
2014	40	80	24	84
2013	39	81	23	85
2012	34.3	81	21.7	85
2011	33	80	21	85
2010	32.8	81	18.8	84
2009	30.5	80	18.9	84

المصدر: تم إعداده بالإعتماد على أعداد متفرقة من مجلة sigma.

إن مؤشر الكثافة في الجزائر بقي ضعيف جدا، حيث لم يتجاوز 39 دولار في أفضل رقم يتم تسجيله وهذا في سنة 2013، ليعود للانخفاض خلال السنوات الثلاث الأخيرة ليصل قيمة 30 دولار سنة 2016. وننوه هنا لنقطتين مهمتين بالنسبة للتحسن فإن زيادة إنفاق الأفراد على التأمين مرتبطة بدرجة كبيرة بالتأمينات الإجبارية حيث أنها طوال السنوات الماضية في زيادة من حيث الأنواع ومبالغ الرسوم المفروضة عليها وعلى سبيل المثال فقد سبق وتكلمنا في نقطة سابقة بخصوص التأمينات على السيارات. وبالنسبة للتراجع فإن جزء كبير من السبب راجع إلى تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال هذه السنوات حيث فقد الدينار أكثر من 36% من قيمته مقابل الدولار خلال الفترة 2016/2013. نتيجة السياسة النقدية والمالية التي انتهجتها الدولة للتخفيف من آثار أزمة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية-وهذا ما جعلنا ننوه إلى ضرورة عدم الانجراف وراء إيجابية الأرقام بالعملة المحلية لأنه إن نظرنا إلى المبالغ بالدولار فإن الأمور لن تكون سارة كثيرا.

#### خامسا: معدل الاختراق

الجدول التالي يوضح معدل الاختراق في الدول محل الدراسة

#### الجدول رقم 9: معدل الاختراق في الدول محل الدراسة

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	الجزائر		مصر	
	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب
2019	0.74	80	0.63	84
2018	0.68	82	0.63	83
2017	0.72	81	0.68	84
2016	0.8	83	0.64	86
2015	0.82	81	0.68	85
2014	0.7	82	0.7	83
2013	0.8	81	0.7	85
2012	0.67	85	0.73	81
2011	0.7	84	0.7	82
2010	0.8	83	0.7	84
2009	0.76	84	0.8	82

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على أعداد متفرقة من مجلة sigma.

. رغم كل والجهود المبذولة من قبل الشركات المختلفة، تبقى صناعة التأمين الجزائرية ضعيفة ودون المستوى المأمول والدليل على ذلك من معدل الاختراق الذي لم يتجاوز خلال كل سنوات الدراسة عتبة 01% . كما أنه علينا ألا ننسى أن تغير مكانة الدولة من حيث الترتيب لا يتعلق بها فحسب بل يتعلق بالدول الأخرى فنحن نلاحظ أنه من سنة إلى أخرى لا تتغير لا المبالغ ولا النسب في حين أن الترتيب تغير لذلك يجب ألا نتعجل بالحكم حتى ندرس باقي الدول ضمن الترتيب.

أما بالنسبة لمساهمة كل من التأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات في الناتج المحلي الإجمالي آخذين سنة 2019 نموذجاً نجد أن الجزائر التي تمثل النسبة فيها 0.74% تعود 0.67% منها للتأمين على الممتلكات في حين تعود نسبة 0.07% للتأمين على الحياة، أما بالنسبة لمصر والتي يساهم فيها التأمين بنسبة 0.63% فهي تنقسم إلى 0.34% للتأمين على الممتلكات و 0.29%

#### المطلب الثاني: مقارنة الاستثمار في الدول محل الدراسة

"معظم الناس يعتقدون أن الأعمال التجارية لشركة التأمين هو كسب المال من القيام بعملية التأمين .هم مخطئون فعملها هو أن تأخذ أكبر قدر ممكن من المال من الجمهور، والاستثمار بنجاح والأمل في أن الظروف التي تم التأمين منها لن تحدث".

وهذه المقولة تعكس حقيقة أن النوع الأهم من الربح هو الربح الاستثماري وليس الإكتنابي لذ فإن تقييم واقع سوق التأمين في أي دولة لا يمكن أن يكتمل دون دراسة الاستثمار فيه وهذا ما حاولنا توضيحه من خلال الفرعين التاليين الذي يوضح كل منهما واقع الاستثمار في سوق التأمين الجزائري والمصري.

#### الفرع الأول: استثمار التأمين في الجزائر

قصد حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها تلجأ الدولة إلى مراقبة نشاط التأمين، ملزمة شركات التأمين وإعادة التأمين بأن تسجل في خصوم موازنتها الالتزامات المقننة المكونة من الأرصدة المقننة والأرصدة التقنية، حيث تهدف هذه الأرصدة إلى تعزيز قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها. تقابل، هذه الالتزامات في موازنة شركة التأمين بعناصر أصول معادلة، لها هي: (المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، 2013، صفحة 9)

- قيم الدولة التي تضم كل من سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة والسندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضماتها.

- القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء، وتضم: السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين وإعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر، السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقات الحكومية عن شركات التأمين غير المقيمة بالجزائر والسندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
  - الأصول العقارية، وتشمل: العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر، والحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.
  - توظيفات أخرى وتضم: السوق النقدية، ودائع لدى المتنازلين، ودائع إلى أجل لدى البنوك وأي نوع آخر من التوظيفات يحدده التشريع والتنظيم المعمول بهما .
- إلا أنه سنة 2016 صدر قرار جديد يتعلق بتمثيل الالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، والذي يعد بمثابة تعديل للقرار رقم 01 المؤرخ في 07 جانفي 2002 المعدل والمتمم للقرار رقم 07 المؤرخ في 02 أكتوبر 1996 الذي يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين. والذي حدد النسب على النحو الآتي: (قرار المؤرخ في 14 ماي 2016 يتعلق بتمثيل الالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، 2016، الصفحات 26-27)
- 50 % على الأقل من قيم الدولة، على أن يكون نصفها ممثلا بقيم متوسطة وطويلة الأجل، أما الباقي فيمثل بالأصول المقبولة الأخرى.
  - لا يمكن أن يتعدى مبلغ التوظيفات في شكل ودائع إلى أجل لدى نفس البنك نسبة 25 % من مبلغ الالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين.
  - لا يمكن أن تتعدى التوظيفات في عقار مبني أو أرض مملوكين في الجزائر وغير مقيدين بحقوق عينية 10 % من مبلغ الالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، دون أن يتجاوز إجمالي الأصول العقارية 40 % من مبلغ الالتزامات المقننة لهذه الشركة.
  - باستثناء السندات الصادرة عن الدولة أو التي تتمتع بضمائنها، لا يمكن أن تتعدى التوظيفات في السندات الصادرة عن نفس المصدر 05 % من الالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين
  - لا يمكن أن تتعدى مساهمة شركة التأمين و/أو إعادة التأمين في تمثيل الالتزامات المقننة في الرأسمال الاجتماعي لشركة 50 % من مبلغ هذا الرأسمال الاجتماعي و 05 % من الالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين .
- هذه التغييرات جاءت من أجل حماية حقوق المؤمن لهم والحفاظ على قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاههم.

ونستعرض استثمارات قطاع التأمين في الجدول التالي

الجدول رقم 10: تطور حجم استثمارات قطاع التأمين في الجزائر

الوحدة: مليون دينار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيم حكومية	15193	15426	17924	21171	31515	24140	21135	19180	24227	32409	35462
قيم متداولة	357	601	2336	3649	5174	4178	5817	6067	6242	8926	9938
السوق النقدي	5532	8140	1964	5107	7526	3250	331	270	00	119	608
ودائع لأجل	1421	407	4123	1321	2822	14855	14127	20828	17041	12937	9255
أصول عقارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>22503</b>	<b>24574</b>	<b>26347</b>	<b>32873</b>	<b>47037</b>	<b>46423</b>	<b>41127</b>	<b>46345</b>	<b>74510</b>	<b>54391</b>	<b>55263</b>
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيم حكومية	38223	43368	42719	50427	59774	63840	73336	80426	94800	113431	138959
قيم متداولة	430	7439	10032	12234	14206	17073	17184	17293	19760	20915	24356
السوق النقدي	12267	200	00	00	00	00	00	00	00	00	00
ودائع لأجل	430	15247	23696	28898	44260	60051	63632	75226	80074	82474	59218
أصول عقارية	12267	11083	17214	17723	19887	25667	25880	27824	29255	29255	12918
<b>المجموع</b>	<b>64990</b>	<b>77337</b>	<b>93661</b>	<b>109282</b>	<b>138128</b>	<b>166632</b>	<b>180032</b>	<b>200770</b>	<b>223888</b>	<b>252267</b>	<b>265450</b>

المصدر (بالي، 2018، صفحة 156) من خلال الجدول نلاحظ أن استثمارات شركات التأمين في نمو

متواصل طيلة فترة الدراسة، حيث ارتفع بمعدل شرة أضعاف من مبلغ 225 مليار دج سنة 1995 ليصل إلى .

2654 مليار دج سنة 2016 هذه الزيادة مدفوعة بنوعين من التوظيفات هما: قيم الدولة والودائع لأجل اللذين

يشكلان ما بين 80-70% من إجمالي التوظيفات في أغلب السنوات سنة 1996 حدث تغيير في تمثيل

الالتزامات المقننة، وذلك بموجب قرار مؤرخ في 02 أكتوبر 1996 الذي يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها

لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين كالتالي: (قرار مؤرخ في 02 أكتوبر

1996 يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين ، 1997، صفحة 8)

65 % :تقسم قيم الدولة، تكون 40 %على الأقل منها قيم متوسطة وطويلة الأجل، ويقسم ما تبقى من الالتزامات المقننة بين عناصر الأصول الأخرى وفقا للفرص المتاحة في السوق ولتوجيهات هيئات تسيير شركة التأمين.

كانت توظيفات قيم الدولة تشكل النسبة الأكبر من استثمارات شركات التأمين خلال السنوات التي تلت صدور القرار تليها السوق النقدي والودائع لأجل ، أما التوظيف في القيم المتداولة فبقيت حصته ضعيفة. وهذا راجع لحدائث السوق المالية بالجزائر. في سنة 2002 تم إصدار قرار مؤرخ في 07 جانفي 2002 يعدل وتمم القرار المؤرخ في 02 أكتوبر 1996 الذي يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين /و أو إعادة التأمين، الذي جاء بتغييرات في النسب كالاتي (قرار مؤرخ في 07 جانفي 2002 يعدل وتمم القرار المؤرخ في 02 أكتوبر 1996 الذي يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين /و أو إعادة التأمين، 2002، صفحة 85): 50 % على الأقل لقيم الدولة بدل (65) % نصفها مخصص على الأقل لقيم متوسطة وطويلة الأجل بدل (40 سابقا) ويقسم ما تبقى من الالتزامات المقننة على عناصر الأصول الأخرى وفقاً للفرص المتاحة في السوق دون أن تتجاوز القيم المنقولة أو الأوراق المالية المماثلة الصادرة عن شركات جزائرية غير مسجلة على مستوى البورصة نسبة 20%.

تعتبر الأصول العقارية التابعة لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين الواقعة على التراب الوطني والتي تحقق مداخيل مالية مقبولة في تمثيل الالتزامات المقننة كما بقيت قيم الدولة تستحوذ على الحصة الأكبر من التوظيفات طيلة الفترة، وهذا بسبب النصوص القانونية التي تلزم شركات التأمين باستثمار نصف توظيفاتها في قيم الدولة حيث فاقت 9.138 مليار دج سنة 2016، لكن الملاحظ أن نسبتها تتراوح ما بين 40-46 % خلال آخر 05 سنوات .عرف التوظيف في السوق النقدي انخفاضا كبيرا خلال هذه الفترة خصوصا بعد سنة 2000 لينعدم تماما ابتداء من سنة 2008. ويعود ذلك إلى انخفاض نسب الفوائد المعمول بها في السوق النقدي. هذا ما دفع الشركات إلى التوجه للاستثمار بشكل أكبر في الودائع لأجل. بسبب ارتفاع العائد وعنصر الضمان فيها، لتنمو حصتها من التوظيفات بنسبة قاربت 800 % خلال الفترة 2005-2016، وتشكل نسبة 32 من إجمالي توظيفات القطاع بحصة بلغت 4.82 مليار دج سنة 2015. أما القيم المنقولة فبقيت حصتها

ضعيفة طيلة الفترة ولم تتجاوز نسبة 18% في أحسن الأحوال ولم تتجاوز عتبة 10% منذ سنة 2010، وهذا راجع لضعف نشاط البورصة ومحدودية الشركات المدرجة فيها، حيث بلغ حجم استثمارات شركات التأمين فيها 3.24 مليار دج سنة 2016، كأحسن رقم يتم تسجيله.

منذ سنة 2002 تم قبول الأصول العقارية في تمثيل الالتزامات المقننة، وظهرت كجزء من استثمارات شركات التأمين ابتداء من سنة 2006، حيث استحوذت على حصة تتراوح بين 13-16% من حجم التوظيفات، وحققت أرقاما جيدة خلال هذه الفترة الوجيزة بمعدل نمو قارب 500% حيث بلغت حصتها 9.42 مليار دج سنة 2016، لكن من المتوقع أن تتأثر حجمها وحصتها بالقرار المؤرخ في 14 ماي 2016 الذي ينص على لا تتعدى التوظيفات في العقارات نسبة 10% من مبلغ الالتزامات المقننة. الملاحظ أن استثمارات شركات التأمين تحت سيطرة نوعين من التوظيفات ه: ما قيم الدولة والودائع لأجل حيث تبلغ حصتهما مجتمعين ما بين 70-80% من إجمالي التوظيفات طيلة فترة الدراسة، وهذا بسبب النصوص القانونية التي تحدد نسب كل نوع من التوظيفات، بالإضافة إلى لتوجهات شركات التأمين نحو الاستثمارات الأقل مخاطرة ومضمونة العائد ممثلة في الودائع لأجل والأصول العقارية.

### ثانيا: تطور الاستثمار في مصر

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (27) من قانون الإشراف والرقابة على التأمين على شركات التأمين وإعادة التأمين توظيف الأموال الواجب تخصيصها طبقاً لحكم المادة (38) من القانون المشار إليه في أوجه الاستثمار التالية وبالنسبة الموضحة قرين كل منها: (قرار رقم 245 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر، 2008)

#### 1. تأمينات الأشخاص:

- 20% على الأكثر في أسهم أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم أو وثائق صناديق استثمار صادرة عن جهة واحدة على 5% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو 20% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو 20% من إصدارات ووثائق صناديق الاستثمار أو 10% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.
- 30% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد مشهورة بالتسجيل أو بالقيود بمصلحة الشهر العقاري بشرط ألا تزيد قيمة أي عقار على 5% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو 10% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

● 50% على الأكثر في ودائع نقدية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي أو شهادات الإيداع أو الادخار الصادرة عن تلك البنوك ويدخل في هذه النسبة شهادات الإيداع وغيرها من الأدوات المالية النقدية التي يصدرها البنك المركزي المصري.

● 20% على الأكثر في استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة.

## 2. تأمينات الممتلكات والمسؤوليات:

● 15% على الأكثر في سندات وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على 50% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو 10% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

● 25% على الأكثر في أسهم أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم أو وثائق صناديق استثمار صادرة عن جهة واحدة على 5% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو 20% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو 20% من إصدارات ووثائق صناديق الاستثمار أو 10% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

● 30% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد مشهرة بالتسجيل أو بالقيود بمصلحة الشهر العقاري بشرط ألا تزيد قيمة أي عقار على 10% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو 10% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

● 50% على الأكثر في ودائع نقدية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي أو شهادات الإيداع أو الادخار الصادرة عن تلك البنوك ويدخل في هذه النسبة شهادات الإيداع وغيرها من الأدوات المالية النقدية التي يصدرها البنك المركزي المصري .

● 20% على الأكثر في استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة.

والجدول التالي يوضح توزيع صافي الإستثمارات وتطورها

## الجدول رقم 11: تطور حجم الاستثمارات قطاع التأمين في مصر

الوحدة: ألف جنيه

السنوات	صافي الاستثمارات			
	معدل التطور	إجمالي	ممتلكات	أشخاص
2010/2009	9.7	31711116	15000125	16170991
2011/2010	11.9	35470678	15976681	19493997
2012/2011	9.1	38684330	16574426	22109904
2013/2012	9.6	42383339	17777787	24605551
2014/2013	14.6	48582479	20183450	28399029
2015/2014	8.0	52470023	20526474	31943549
2016/2015	15.2	60441649	23988847	36452801
2017/2016	41.6	85559117	39442129	6116987
2018/2017	16.1	99357858	44938106	54419752
2019/2018	2.7	101993980	439662100	58031880
2020/2019	5.7	107772151	44232324	63539827

المصدر: (الكتاب الاحصائي السنوي عن نشاط التأمين 2020/2019، 2020، صفحة 28)

## ● التأمين على الممتلكات

لقد شهد صافي استثمارات نشاط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات زيادة كبيرة خلال السنوات العشر الماضية منذ العام المالي 2009-2010 وحتى العام المالي 2018-2019، حيث قفزت قيمته من 15 مليار جنيه في عام 2009-2010 وحتى بلغ 43.9 مليار جنيه في العام المالي 2018-2019، بمعدل نمو 192.7% خلال تلك الفترة، وفقاً للكتاب الإحصائي السنوي لهيئة الرقابة المالية عن نشاط التأمين.

وارتفعت قيمة صافي استثمارات شركات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات إلى 15.9 مليار جنيه خلال العام المالي 2010-2011 بمعدل نمو 6.5%.

وصعدت قيمة تلك الاستثمارات بنسبة طفيفة بلغت 3.7% في العام المالي 2011-2012، لتبلغ قيمتها 16.6 مليار جنيه، نتيجة حالة الركود الاقتصادي التي تلت ثورة 25 يناير 2011.

وخلال العام المالي 2012-2013 ارتفعت قيمة صافي استثمارات شركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات في السوق المصرية إلى 17.8 مليار جنيه، بنسبة نمو 7.3%، فيما قفزت قيمة تلك الاستثمارات في العام المالي 2013-2014، لتبلغ 20.2 مليار جنيه، بنسبة نمو بلغت 13.5%، وصعدت قيمتها بنسبة طفيفة خلال العام المالي 2014-2015، حيث بلغت 1.7% فقط لتصل قيمتها إلى 20.5 مليار جنيه.

وارتفعت قيمة صافي استثمارات نشاط تأمين الممتلكات والمسؤوليات في العام المالي 2015-2016، لتبلغ قيمتها 23.9 مليار جنيه بنسبة نمو 16.9%، فيما كانت القفزة الأكبر لصافي استثمارات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات في العام المالي 2016-2017 نتيجة تعويم الجنيه المصري بقرار من البنك المركزي المصري في 3 نوفمبر 2016، لتتم إعادة تقييم استثمارات شركات التأمين، وتبلغ قيمتها 39.4 مليار جنيه، بنسبة نمو 64.4% عن العام السابق. وخلال العام المالي 2017-2018، ارتفعت قيمة صافي استثمارات نشاط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات في سوق التأمين المصرية لتبلغ قيمتها 44.9 مليار جنيه، بنسبة نمو بلغت 13.9% على العام السابق له (مليار جنيه انخفاضاً في صافي استثمارات تأمينات الممتلكات في 2018-2019، 2020). فيما تراجع حجم استثمارات النشاط خلال العام المالي 2018/2019 لتبلغ قيمتها 43.9 مليار جنيه وبنسبة انخفاض 2.1% عن العام السابق له.

#### ● التأمين على الحياة

ارتفع حجم صافي استثمارات شركات تأمينات الحياة إلى 58 مليار جنيه حتى نهاية العام المالي الماضي 2018/2019، وصعد صافي استثمارات نشاط التأمين على الحياة خلال العشر سنوات الماضية منذ عام 2009/2010 وحتى عام 2018/2019 بنسبة 247.3%، ليرتفع من 16.7 مليار جنيه في 2009/2010 إلى 58 مليار جنيه في 2018/2019. وارتفع صافي استثمارات شركات تأمين الحياة إلى 19.5 مليار جنيه خلال العام المالي 2010/2011 بنسبة نمو 16.7% مقارنة بمعدل نمو 19.4% خلال العام المالي السابق له 2009/2010، وتباينت معدلات نمو استثمارات النشاط بصورة متباينة خلال العشر سنوات الماضية.

وصعد حجم صافي استثمارات شركات تأمينات الحياة إلى 22.1 مليار جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بمعدل نمو 13.4% عن العام السابق، وبلغ حجم تلك الاستثمارات في العام المالي 2013/2012 حوالي 24.6 مليار جنيه بمعدل نمو 11.3%، حيث تأثرت استثمارات شركات التأمين خلال تلك الفترة بالأوضاع الاقتصادية في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011. (صافي استثمارات شركات تأمينات الحياة يرتفع إلى 58 مليار جنيه العام المالي الماضي (تفاعلي)، 2020)

وفي العام المالي 2014/2013 بلغ صافي استثمارات شركات التأمين على الحياة في السوق المصرية 28.4 مليار جنيه بمعدل نمو 15.4% عن العام السابق له، وحققت استثمارات تلك الشركات معدل نمو 12.5% في العام المالي 2015/2014 بحجم صافي استثمارات 31.9 مليار جنيه، وقفزت استثمارات نشاط تأمين الحياة إلى 36.5 مليار جنيه في العام المالي 2016/2015 بمعدل نمو 14.1%.

وقفز صافي استثمارات شركات التأمين على الحياة عام 2017/2016 بنسبة 26.5% لتبلغ 46.1 مليار جنيه، وذلك بعد إعادة تقييم أصول شركات تأمين الحياة بعد تعويم الجنيه المصري بقرار من البنك المركزي في 3 نوفمبر 2016، وارتفع صافي استثمارات نشاط التأمين على الحياة إلى 54.4 مليار جنيه خلال العام المالي 2018/2017 بمعدل نمو 18%.

وارتفع صافي استثمارات شركات تأمين الحياة خلال العام المالي 2019/2018 بمعدل نمو 6.6% لتبلغ قيمتها 58 مليار جنيه.

### المبحث الثالث: واقع المهنة الإكتوارية في الدول محل الدراسة

بعد الوقوف على واقع قطاع التأمين في الدول محل الدراسة لا بد لنا من النظر إلى نفس الموضوع بخصوص المهنة الإكتوارية خاصة وأنا نمتلك الآن خلفية واضحة حول هذه المهنة، وحتى تتمكن من ذلك سنحاول توضيح مدى وجودها في الدول محل الدراسة -لأن وجودها في كل الدول ليس ضرورة حتمية - ومن ثم سنحاول التطرق إلى الآفاق والتحديات التي تخص الدول محل الدراسة وذلك في فلك المحيط الدولي.

### المطلب الأول: وجود المهنة الإكتوارية في الدول محل الدراسة

سنحاول في هذا المطلب تتبع مسار هذه المهنة في الدول محل الدراسة سواء من حيث طرق التدريس أو عدد الخبراء إلى جانب أهم نقطة وهي الإطار القانوني الطابطة لها.

## الفرع الاول: سوق التأمين الجزائري

إلى جانب التحديات التي تواجهها الجزائر على مستوى قطاع التأمين فهناك التحديات المتعلقة بالعمل الاكتواري الذي يتسم بالحدثة الشديدة في الجزائر فهو لم يظهر في القانون حتى سنة 2007، وسنحاول فيما يلي توصيف واقع المهنة الاكتوارية في الجزائر .

## أولاً: تنظيم المهنة الاكتوارية

في البداية نشير إلى المراجع التشريعية والتنظيمية التي تضبط نشاط الخبير الإكتواري في الجزائر والمتمثلة في:

- الأمر رقم 07/95 المؤرخ 1995/01/25 المتعلق بالتأمين، المعدل والمكمل بالقانون 06-04 المؤرخ 20 فبراير 2006، العنوان 111، الفصل الثاني، المواد 270 مكرر، 271 و 272.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-220 الصادر في 29 جمادى الثانية 1428 الموافق 14 يوليو 2007 والذي يحدد شروط الموافقة وممارسة وطرده الخبراء ومفوضي الأضرار والاكتواريين من شركات التأمين.

أما بخصوص مصطلح الإكواري، فقد نصت عليه المادة 270 مكرر المستحدثة بموجب تعديل 2006 على أنه "يعتبر إكتواريًا كل شخص يقوم بدراسات اقتصادية ومالية وإحصائية بهدف إعداد أو تغيير عقود التأمين ويقوم بتقييم أضرار وتكاليف المؤمن والمؤمن له، ويحدد أسعار الاشتراك بالسهر على مردودية الشركة، ويتابع نتائج الاستغلال ويراقب الاحتياطات المالية للشركة". (actuaire, 2020).

أما المادة 271 فقد أكدت على أنه: "يجب على الخبراء ومحافظي العواريات، لممارسة نشاطهم لدى شركة من شركات التأمين، الحصول على اعتماد من جمعية شركات التأمين وأن يكونوا مسجلين في قائمة مفتوحة لهذا الغرض وفي حالة عدم وجود جمعية شركات التأمين، يمكن الحصول على اعتماد من إدارة الرقابة".

والملاحظ أنه قد تم تعديل المادة 271 من الأمر رقم 95-07 وذلك بموجب قانون 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 والمتعلق بالتأمينات، حيث نصت المادة 59 منه على ما يلي: عدل المادة 271 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995 وتتم وتحرر كما يأتي:

"للقيام بمهامهم في شركة التأمين، يجب أن يكون الخبراء ومحافظو العواريات والاستشاريون معتمدين من طرف جمعية شركات التأمين ومسجلين في القائمة المفتوحة لهذا الغرض".

أما المادة 272 من أمر 95-07 فقد نصت على ما يلي: "تحدد شروط اعتماد وممارسة وشطب الخبراء ومحافظي العواريات عن طريق التنظيم".

ولكن بالرجوع إلى أحكام المادة 60 من قانون 06-04 نجدها تعدل المادة 272 من الأمر رقم 95 - 07، وتتم وتحرر كما يأتي: "تحدد شروط اعتماد وممارسة وشطب الخبراء، ومحافظي العواريات والاكتواريين عن طريق التنظيم".

#### ثانيا: أشكال الممارسة الاكتوارية وشروطها

يمكن ممارسة مهنة العمل الاكتواري مع شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية من قبل شخص طبيعي أو اعتباري.

هؤلاء الأشخاص يخضعون أولاً للموافقة، وتختلف شروطها اعتماداً على ما إذا كانت واحدة أو أخرى من أشكال ممارسة هذه المهنة.

أما بالنسبة لشروط الموافقة على الاكتواريين (أو الالتزامات التي يترتب عليهم توفيرها): (actuaire, 2020)

#### ● بالنسبة للأفراد

تتمثل في:

- حسن الخلق.
- ممارسة مهامهم بجد، وفقاً لممارسات وقواعد المهنة.
- ولا سيما تلك المتعلقة بالمواعيد النهائية لإرسال تقارير الخبراء إلى الأطراف المعنية.
- الامتثال للسرية المهنية واحترام قواعد المهنة.
- أن يكون جزائري الجنسية.
- أن يكون مقيماً في الجزائر.
- حاصل على شهادة (شهادات) جامعية تتعلق بالتخصص المطلوب.
- ما لا يقل عن خمس سنوات من الخبرة المهنية.
- بالنسبة للأشخاص الاعتباريين:
- أن يكون حسن الخلق.
- ممارسة مهامها بجد وفقاً لممارسات وقواعد المهنة.
- الامتثال للسرية المهنية واحترام قواعد المهنة.
- يجب أن يحمل أصحاب المصلحة شهادة (شهادات) جامعية تتعلق بالتخصص المطلوب.

#### ثالثاً: تكوين وحفظ ملف الموافقة على الممارسة الاكتوارية

لابد في البداية من أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- يتم إصدار الموافقة على الممارسة الاكتوارية من قبل الاتحاد الجزائري شركات التأمين (UAR).
- يحدد قرار الاعتماد التخصص. يتم إخطار الجهات المعنية من قبل رئيس إتحاد شركات التأمين.
- سيتم إدراج الخبير الاكتواري المعتمد في القائمة التي تم فتحها لهذا الغرض من قبل إتحاد شركات التأمين (UAR) والتي سيتم إبلاغها لشركات التأمين وعرضها في أي مكان يراه الاتحاد ضرورياً.

### 1. تكوين ملف الموافقة

تخضع الموافقة لإنشاء ملف يضم

- للأفراد:
- طلب خطي يحدد التخصص المطلوب.
- دبلوم (شهادات) الجامعة المتعلقة بالتخصص المطلوب.
- ما لا يقل عن خمس سنوات من الخبرة المهنية. (شهادات العمل).
- مستند يبرر توفير غرفة تسمح بممارسة النشاط (عقد التوثيق أو إيجار الإيجار).
- ملف إداري (الأحوال المدنية) يشمل:
- شهادة ميلاد.
- شهادة الجنسية.
- مقتطف من السجل الجنائي 03.
- يجب أن تكون نسخ المستندات مصدقة حسب الأصول.
- للأشخاص الاعتباريين (الذين يجب أن يكونوا بموجب القانون الجزائري):
- طلب خطي من الرئيس التنفيذي للشركة يحدد التخصص (الاختصاصات) المطلوب.
- نسخة من عقد تأسيس الشركة.
- إيصال التسجيل في السجل التجاري.
- مطلوب دبلوم (شهادات) الجامعة من المتحدثين فيما يتعلق بالتخصص.
- يجب أن تكون نسخ المستندات مصدقة حسب الأصول.

### 2. العقوبات

في حالة سوء السلوك الجسيم أو الإخلال بالالتزامات والاحتياجات المهنية، فإن العقوبات التي ينص عليها القانون والتي يتحملها الخبير الاكتواري المعتمد هي:

- تعليق نشاطه
- حذف من قائمة الاكتواريين المعتمدين
- يتم اتخاذ هذه الإجراءات بناءً على تقرير لشركة التأمين أو المؤمن عليه ويعلنه رئيس إتحاد شركات

### رابعاً: التعليم الإكتواري في الجزائر

يتم تدريب الإكتواريين في الجزائر من خلال:

- المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيق ( المعهد الوطني السابق للتخطيط والإحصاء) التي تدرب مهندسي الدولة في مجال الإحصاء المتخصص في العلوم المالية والإكتوارية.
- جامعة العلوم والتكنولوجيا في هواري بومدين (USTHB) ، كلية الرياضيات، والتي توفر التدريب في مجال بحوث العمليات.

### الفرع الثاني: سوق التأمين المصري

سنحاول أن نوضح في هذا العنصر النقاط التالية

#### أولاً: تنظيم المهنة الإكتوارية

لقد مرت المهنة الإكتوارية في مصر بجملة من المراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، وسنوجز هذه المراحل فيما يلي

#### 1. الخبر الإكتواري في ظل قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 156 لسنة 1950

تضمن قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 156 لسنة 1950 التزام هيئات التأمين على الحياة والادخار وتكوين الأموال ونص على أن يتم فحص المركز المالي لكل فرع من فروع العمل التي تباشرها مره كل ثلاث سنوات على الأقل بواسطة خبير. ( في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجدول) مادة رقم 43 و نصت اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بالقرار الوزاري رقم 49 لسنة 1952 بأنه يتعين على شركة التأمين الإفصاح عن أسم الخبير في رياضيات التأمين على الحياة ضمن مستندات تسجيل الشركة كما نصت المادة رقم 12 من اللائحة على أن ينشأ في مصلحة التأمين جدول للخبراء في رياضيات التأمين على الحياة يقيد به اسم الخبراء اللذين يتقرر قبول قيدهم كما حددت اللائحة شروط من يتقدم للقيد في هذه الجداول ومن أهمها الحصول على درجة زميل أو رفيق من معهد الخبراء الإكتواريين بلندن – كلية الخبراء الإكتواريين بأسكتلندة أو جمعية الخبراء الأكتواريين بأمريكا أو دبلوم في العلوم الرياضية من معهد الخبراء الأكتواريين الفرنسي بباريس و معهد الخبراء الأكتواريين الإيطالي بروما وتقدم طلبات القيد في الجدول إلى مصلحة التأمين و ينشر الجدول في الكتاب السنوي للتأمين

#### 2. الخبر الإكتواري في ظل القانون رقم 195 لسنة 1959

نصت المادة رقم 50 من هذا القانون على أنه على شركات التأمين الحياة والادخار وتكوين الأموال أن تفحص المركز المالي لكل فرع من فروع التأمين التي تباشرها وأن تقدر التعهدات القائمة لكل منها مرة كل ثلاث سنوات على الأقل بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجدول.

### 3. الخبير الأكتواري في ظل القانون رقم 10 لسنة 1981

وفقاً للقانون رقم 10 لسنة 1981 بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر تقضى المادة رقم 63 منه بأنه لا يجوز للخبراء الأكتواريين أن يزاولوا أعمالهم ما لم تكن أسماءهم مقيمة في السجل المعد لذلك بالهيئة ويشترط فيمن يقيد اسمه في هذا السجل (ظل القانون رقم 10 لسنة 1981 المتعلق بالرقابة والإشراف على التأمين، 1981، صفحة 35):

- أن يكون حاصلاً على إحدى الدرجات أو الدبلومات الآتية:
    - درجة زميل أو رفيق من أحد المعاهد الآتية:
      - معهد الخبراء الأكتواريين بلندن.
      - كلية الخبراء الأكتواريين بإسكتلندا.
      - جمعية الخبراء الأكتواريين بأمریکا.
  - درجة علمية تالية لمرحلة الدراسة الجامعية الأولى في العلوم الاكتوارية من إحدى الجامعات أو المعاهد العلمية أو جمعيات الخبراء الأكتواريين، معادلة للشهادات الواردة في البند أ، أو شهادة أخرى تعتمد عليها الهيئة وفقاً للشروط والقواعد التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
  - ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيمة للحرية في جريمة تمس الأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
  - ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره.
  - ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية.
  - ألا يكون قد فصل من عمله بحكم أو قرار تأديبي نهائي أو صدر قرار بشطب اسمه من سجل المهنة التي تنظمها القوانين واللوائح لأمر تمس الأمانة أو الشرف ما لم تمض على صدور الحكم أو القرار ثلاثة أعوام على الأقل.
- أما بالنسبة للخبراء الأكتواريين غير المصريين فيشترط للقيد في السجل إن يكون مرخصاً له بمزاولة المهنة في الخارج، على أن يقدم المستندات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

كما يعاني سوق التأمين بمصر من قلة عدد الخبراء الإكتواريين ويرجع ذلك أساسا إلى صعوبة وطول فترة الدراسة الإكتوارية وارتفاع تكلفتها.

وبالرغم من هذا النقص في مجال الخبرة الإكتوارية بمصر إلا أن عدد الخبراء الإكتواريين في مصر أخذافي التزايد خلال الفترة الأخيرة خاصة بالمقارنة بالعدد المتوافر في البلدان العربية والأفريقية، حيث يبلغ عدد الخبراء المسجلين بالهيئة العامة للرقابة المالية 30 خبيرا في عام 2014 إلا أنه لا زال هناك حاجة للمزيد خاصة مع ما يلزمه القانون بوجود خبير أكتواري لدى كل شركة سواء كانت تأمينات أشخاص أو ممتلكات.

### ثانيا: التكوين الاكتواري

كانت البداية من خلال إنشاء " شعبة العلوم الاكتوارية بكلية التجارة جامعة القاهرة" و" الجامعة الأمريكية بالقاهرة" حيث صدر القرار الوزاري رقم 235 بتاريخ 15 مارس عام 1995 بإنشاء مجموعة للدراسة باللغة الإنجليزية بكلية التجارة جامعة القاهرة وتبع ذلك إنشاء شعبة العلوم الإكتوارية عام 1995 كمشروع مشترك بين هيئة الرقابة وجامعة القاهرة وجامعة سيتي بلندن والاتحاد المصري للتأمين ومعهد الخبراء الإكتواريين بلندن وقد بدأت الدراسة بهذا البرنامج لأول مرة بجامعة القاهرة - كلية التجارة في سبتمبر 1995، وبعد هذا البرنامج هو الأول في الجامعات المصرية والعربية الذي يمنح درجة البكالوريوس في العلوم الإكتوارية وأيضا دبلوم الدراسات العليا في العلوم الإكتوارية و المعتمدين من معهد الخبراء الإكتواريين ببريطانيا. والجدير بالذكر أنه يوجد حاليا بمصر جهتين فقط تقومان بتخريج الحاصلين على درجات علمية في العلوم الإكتوارية هما جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة والتي بدأ بها أيضا برنامج للعلوم الإكتوارية في عام 2002.

ولقد قامت هيئة الرقابة بدور بارز في زيادة عدد الخبراء الإكتواريين نظراً لما لمسته من ندرتهم بالسوق المصري ورغبة في إعداد أجيال جديدة من الإكتواريين المؤهلين لاستكمال الدراسة لسد العجز في الطلب بسوق التأمين المصري وذلك من خلال تمويل سفر الطالب الأول من خريجي أول دفعتين من شعبة العلوم الإكتوارية بجامعة القاهرة.

ولقد ساهمت هذه الجهود في زيادة عدد الخبراء المسجلين بالهيئة العامة للرقابة المالية إلى 30 خبيرا في عام 2014 مقابل 15 خبير في عام 1974.

ووفقا لقرار المجلس الأعلى للتأمين عام 1991 تم تشكيل لجنة متابعة عمل شعبة العلوم الإكتوارية و قد مثل هيئة الرقابة في هذه اللجنة الأستاذ / خيرى سليم نائب رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

كما قامت الهيئة أيضا بإرسال عدد من الخريجين الجدد من جامعة القاهرة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية إلى بريطانيا لتأهيلهم كخبراء أكتواريين وهو ما حد سث بالفعل لمعظمهم ويعملون الآن في خدمة قطاع وسوق التأمين المصري والعربي.

وقد تم توقيع ثلاثة بروتوكولات خلال الفترة من 1994 للتعاون بين جامعة القاهرة ومعهد الخبراء الأكتواريين بلندن وجامعة سيتي بلندن على أساس أن يتم تمويل شعبة العلوم الإكتوارية من خلال شركات التأمين المسجلة في الاتحاد المصري للتأمين وبدعم من هيئة الرقابة.

### 3. تأسيس جمعية الخبراء الاكتواريين.

في عام 1999 تأسست جمعية الخبراء الأكتواريون المصرية حيث قام بتأسيسها الخبراء الأكتواريين فتحي محمد إبراهيم، رؤوف حلیم مقار ومحمد رشدي حمامو، محمود عبد الحميد، محمد عبد اللطيف مراد و، محمد فوزي عامر، كريم الضعيف، فريد متری وأحمد السيد محرم وأحمد سامي كاشف.

وقد أعتمد الاتحاد الدولي للجمعيات الأكتوارية جمعية الخبراء الأكتواريين المصرية عضوا منذ إنشائها وتشرف الجمعية حاليا على الامتحانات الخاصة بالجمعية الأمريكية والمعهد البريطاني للدارسين بمصر. والغرض الأساسي من هذه الجمعيات والمعاهد هو تنظيم مهنة الخبرة الأكتوارية والتعريف بالعلوم الأكتوارية وأهميتها ومحاسبة الأعضاء في حالة مخالفتهم لأصول المهنة.

### ثالثا: المقارنة

إن مجرد النظرة للمعلومات في الفرعين السابقين يجعلنا نستنتج الكثير من العناصر سنشرحها كما يلي:

#### • من حيث الظهور

حسب النصوص القانونية فإن كلمة اکتواري ظهرت منذ مدة طويلة في مصر حيث كان ذلك منذ خمسينيات القرن الماضي في حين أن كلمة اکتواري لم تظهر في الجزائر حتى سنة 2006 أي ما يفوق الخمسين سنة وهذا ما سيرر التباين الواضح في تنظيم المهنة الاکتوارية في كلا الدولتين.

#### • التعريف

كنا قد أشرنا وبتركيز شديد إلى أثر التعريف في قدرة جمعيات واتحادات الخبراء الاکتواريين على الانتساب إلى الاتحاد الدولي للخبراء الاکتواريين لأن التعريف وحده يحدد وبدلالة قطعية إذا كان المقصود من الخبر الاکتواري في هذه الدولة هو نفسه المقصود في الاتحاد الدولي، فإذا عدنا للتعريف والشروط نجد أن الجهات

المسؤولة في الجزائر لم تشترط حقيقة انتساب الخبير الاكتواري لأحد المعاهد الدولية أو ضرورة حصوله على درجة الزمالة عكس ما هو معمول به في مصر. وسنشير إلى بعض الدول العربية التي تظهر هذا النوع من التباين فعلى سبيل المثال نجد أنه في القانون الفلسطيني يجب أ يتحصل الاكتواري على شهادة زمالة حسب المادة 5 والتي تنص على ما يلي ( أ. يشترط في طالب الحصول على الإجازة أن يكون حاصلاً على أي من الشهادات العلمية مقرونة بالخبرات العملية التالية: \* درجة زميل (Fellowship) أو ما يعادلها في العلوم الاكتوارية صادرة من أي من الجهات المتخصصة في العلوم الاكتوارية المبينة في الفقرة (ب) من هذه المادة. \* درجة مشارك (Associate ship) أو ما يعادلها في العلوم الاكتوارية صادرة من أي من الجهات المتخصصة في العلوم الاكتوارية المبينة في الفقرة (ب) من هذه المادة مقرونة بخبرة عملية في العمل الاكتواري لا تقل عن (5) سنوات تحت إشراف اكتواري حاصل على درجة زميل. ب. تنفيذ للفقرة (أ) أعلاه تكون الجهات التالية هي الجهات المتخصصة في العلوم الاكتوارية المعتمدة من قبل الهيئة.

\* معهد الاكتواريين في لندن \* (institute of actuaries in London) كلية الاكتواريين في اسكتلندا \* (faculty of actuaries in Scotland). جمعية الاكتواريين في الولايات المتحدة الأمريكية \* (Canadian institute of actuaries in U.S.A). المعهد الكندي للاكتواريين \* (Canadian institute of actuaries). \* of actuaries). أي جهة أخرى مناظرة تعتمد الهيئة بناء على توصية المدير.

1. أن تتوفر فيه الشروط المبينة في البنود (ب، ج، د) من المادة (121) من القانون.  
2. إذا كان طالب الإجازة مجازاً لمزاولة المهنة في الخارج، فيجب عليه أن يزود الهيئة بشهادة مصدقة حسب الأصول عن إجازته في البلد الأم.

الأمر نفسه في القانون السعودي حيث يشترط درجة الزمالة ليشغل الشخص كخبير اكتواري في شركة التأمين

أما إذا نظرنا إلى القانون الكويتي فنجد أنه يشترط على مزاولة المهنة الاكتوارية الحصول على شهادة متقدمة في علم الرياضيات أو الإحصاء أو المالية ثم اجتياز تدريباً متقدماً في العلوم الاكتوارية.

#### ● التعليم الاكتواري

حسب Renata De Leers وهي المدير التنفيذي لمنظمة اكتواريون بلا حدود فرع الجمعية الدولية للاكتواريين فإن هناك طرق مختلفة لتصبح خبير اكتواري اعتماداً على البلد الذي يرغب الشخص في بدء تدريبه

فيه، من بين مسارات الوصول إلى "الخبير الاكتواري"، ظهر نهبان رئيسيان: (Qu'est ce donc un actuariaire et quel est son rôle dans une compagnie d'assurance, 2020)

تؤكد بعض الجمعيات على التدريب الأكاديمي لنوع "الماجستير في العلوم الاكتوارية" المقدم في الجامعات أو المدارس الكبرى، بالإضافة إلى المتطلبات التي وضعتها الجمعية الاكتوارية المحلية (على سبيل المثال: معهد الاكتواريين (فرنسا)، معهد الاكتواريين في بلجيكا)، من بين هذه المتطلبات هناك دائماً امتحان في الاحتراف تنظمه الجمعية إلى جانب تقديم أطروحة (في فرنسا) وفترة تعلم (3 سنوات في بلجيكا)، بعد استيفاء هذه المتطلبات المهنية يستمر العمل للحفاظ على مؤهله كخبير اكتواري مؤهل (في فرنسا: معتمد) بالتنسيق مع الجمعية الاكتوارية.

كما تنظم جمعيات أخرى امتحانات مهنية يتم اجتيازها بعد الحصول على درجة البكالوريوس أو الماجستير في الرياضيات أو العلوم الاكتوارية ويتم دمجها بشكل عام مع الوظيفة. وبعد خمس (5) سنوات على الأقل كفترة مطلوبة لاجتياز جميع الامتحانات، ليصبح "الطالب الاكتواري" الذي يسمى خلال فترة الامتحانات المهنية "اكتواري مشارك" (كخطوة أولى) "زميل" أو "اكتواري مؤهل، وهي ميزة نظام الامتحانات المهنية المتعددة ويمكن إجراء هذه الاختبارات في مراكز الامتحانات المعترف بها والمتوفرة في جميع أنحاء العالم، الجمعيات التي تقدم هذه الاختبارات في جميع أنحاء العالم منها: معهد وكلية الاكتواريين IFoA المملكة المتحدة) أو جمعية الاكتواريين SoA الولايات المتحدة، المعهد الكندي للاكتواريين أو ICA في كندا. (ومن بين هؤلاء فقط المعهد الكندي للاكتواريين ينظم امتحانات باللغة الفرنسية.

تعد دولة مصر الدولة العربية السبابة إلى إدراج التعليم الاكتواري ضمن برامجها الرسمية إلى جانب السودان والمملكة العربية السعودية، ويعتبر البرنامج المصري للتعليم الاكتواري من البرامج المعترف بها على الصعيد الدولي ففي حديثنا في الفصل الثاني حول الحصول على درجة الزمالة وعلى إمكانية حصول الطلاب على إعفاءات لمقاييس سبق لهم دراستها نجد أن طلاب المعهد المصري يستفيدون من إعفاء بخصوص مجموعة من المقاييس أما بالنسبة للجزائر فإنه لا يوجد دبلوم متخصص يتعلق بالعلوم الاكتوارية، لذا يتعين على من يحملون لقب اكتواري مقدم من طرف هيئة جزائرية اجتياز جميع المراحل التي ذكرناها في الفصل الثاني ليصلوا على درجة خبير اكتواري مؤهل أو زميل، وهو الخبير الاكتواري المعترف به على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: المهنة الإكتوارية في الدول محل الدراسة آفاق وتحديات

الفرع الأول: واقع المهنة الإكتوارية على الصعيد العالمي وفي الدول محل الدراسة

لا يمكن أن ندرس واقع المهنة في أي دولة دون الوقوف على الوضع العالمي، حيث أن ذلك سيبيح لنا معرفة حقيقة الوضع، لذلك ستكون البداية بالإحاطة بواقع العمل الإكتواري على الصعيد العالمي. تتميز المهنة الإكتواري في الوقت الراهن بتزايد منتظم لعدد ممارسيها عبر العالم فقد انتقل عددهم منذ تأسيس أول جمعية إكتواريه سنة 1889 حتى 1995 ما يقارب 20 ألف لتصل سنة 2005 إلى 42824 خبير إكتواري في العالم.

أما حاليا فإن عدد الخبراء الإكتواريين على الصعيد العالمي يتجاوز 70 ألف خبير وسنأخذ على سبيل المثال تطور عدد هؤلاء الخبراء في الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الأولى عالميا من حيث العدد

الجدول رقم 12: تطور عدد الخبراء الإكتواريين في الولايات المتحدة الأمريكية

السنة	الزملاء	المنتسبين	المجموع
2018	17853	13470	31323
2017	17310	11851	29161
2016	16754	11016	27770
2015	16222	10293	26515
2014	15729	9849	25578
2013	15071	9342	24413

المصدر: <https://www.soa.org/about/member-stats-surveys/>

وتوضيح المجالات المختلفة التي يتدخل فيها الخبير الإكتواري سنوضح توزيعهم حسب المجال

الجدول رقم 13: توزيع الخبراء الإكتواريين حسب المجال

المجال	عدد الأعضاء
خبير إكتواري للمستقبل	683
التعليم والبحث	460
مجال الابتكار	542
تقرير مالي	3068
التحليل والتنبؤ بالمستقبل	1720

الصحة	4010
الأنشطة دولية	1044
الإستثمار	2273
إدارة المخاطر المشتركة	1769
تأمين الرعاية طويلة المدى	1550
القيادة والتطوير	1419
التسويق والتوزيع	684
النمذجة	1579
التقاعد	2517
تطوير المنتج	2471
إعادة التأمين	1822
التأمينات الإجتماعية والمالية العامة	481
شركات التأمين الأصغر	480
تحصيل الضرائب	651
التقنية	1051
مجموع	30270

المصدر: <https://www.soa.org/about/member-stats-surveys/>

لقد تناولنا في الإطار النظري الأدوار والمهام التي يقوم بها الخبير الاكتواري لن غير أن ذلك يبقى حيرا على ورق ما لم يشرع قانونا ويلاقي الرواج في السوق كما نستدل عليه من خلال الجدول السابق.

أما بخصوص الأجور، يختلف راتب الخبير الاكتواري من بلد إلى آخر ومن مجال خبرة إلى آخر. تُحسب المستويات العالية للأجور من خلال عدة عوامل: الملف الشخصي الذي تطلبه ليس فقط شركات التأمين ولكن أيضاً جميع مؤسسات الإدارة المصرفية والمالية، الطلب إذا كان أعلى من العرض، المعرفة التي لا غنى عنها لشركات التمويل والتأمين في قطاع التأمين، حيث جعلت المعايير الاحترازية الجديدة التي فرضتها Solvency II هؤلاء الخبراء مفضلين في مجال حوكمة الشركات (الاكتتاب، وإدارة الاحتياطيات، والرقابة، إلخ)، ففي فرنسا، يبلغ متوسط الراتب السنوي لخبير التواري مبتدئ 63000 دولار أمريكي. في ألمانيا، يمكن أن يصل هذا الراتب إلى 76000 دولار أمريكي. مع 10 إلى 15 عامًا من الخبرة، يمكن أن تتجاوز هذه المبالغ 90000

دولار أمريكي في فرنسا و110000 دولار أمريكي في ألمانيا ومضاعفة أو حتى ثلاثة أضعاف هذا المبلغ في مناصب قائد الفريق، في الولايات المتحدة يبلغ متوسط الأجر حوالي 121000 دولار أمريكي. مع خبرة تزيد عن 15 عامًا، يمكن أن يتجاوز الراتب السنوي 150000 دولار أمريكي. كما يتلقى الخبراء الإكتواريون في سويسرا أعلى الأجور. يبدأ الموظفون المعينون حديثًا حياتهم المهنية بدخل قدره 95000 دولار أمريكي، بعد بضع سنوات من الخبرة، تجاوز رواتبهم 137000 دولارًا أمريكيًا، ووصل إلى 170000 دولار أمريكي بعد أكثر من 20 عامًا من الخبرة المهنية. (Actuary salary: remuneration by country, 2020)

وبالنسبة لأعداد الخبراء الإكتواريين في الجزائر فإنه من أجل تلبية الطلب من قطاع التأمين الإكتواري، نظمت UAR، بالتعاون مع USTHB، التدريب في شكل الدراسات العليا المتخصصة (PGS) في العلوم الإكتوارية، وحتى الآن، تم تنظيم أربعة دورات: (Actuariat, 2020)

الدفعة الأولى (1998-2000): 15 مرشحًا.

الدفعة الثانية (2005-2007): 08 مرشحًا.

الدفعة الثالثة (2011-2013): 10 مرشحين.

الدفعة الرابعة (2013-2015): 20 مرشحًا.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، إذا كانت كلمة إكتواري لم تدرج في القانون الجزائري حتى سنة 2007

فكيف يكون هناك أزيد من 20 خبير إكتواري قبل هذا التاريخ؟

أما بالنسبة لجمهورية مصر

الجدول رقم 14: تطور عدد الخبراء الإكتواريين في مصر

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الخبراء	30	39	39	41	43	50

المصدر: أعداد متفرقة من كتاب الإحصاء السنوي لسوق التأمين المصري

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تزايد ملحوظ في عدد الخبراء الإكتواريين وذلك راجع للاهتمام المبالغ الذي يحظى به هذا النوع من الخبراء على الرغم من الصعوبات التي تعيق تزايدهم بوتيرة أكبر وهذا ما سنلاحظه من خلال العنصر الموالي.

## الفرع الثاني: الصعوبات والتحديات التي تواجهها المهنة الاكتوارية

ما سنعالجه بخصوص الصعوبات يتعلق بالدرجة الأولى بما تواجه المهنة الاكتوارية بصفة عامة لأن ما سنذكره من صعوبات متأصل في طبيعة العمل الاكتواري كما سنضيف عليها ما تعانيه الدول محل الدراسة لذا سنعالجها في نقطتين، الأمر نفسه بالنسبة للتحديات.

## أولاً: الصعوبات التي تعاني منها المهنة الاكتوارية على الصعيد الدولي

تعاني المهنة الاكتوارية من جملة من الصعوبات يتمثل بعضها في:

## 1. التواصل

ربما ينبع هذا المشكل بصفة أساسية من الاكتواريين أنفسهم. فلفترة طويلة، كونت برامج التدريب القليل من الاكتواريين - وقد قيد عدد الاكتواريين عمداً\* وهذا ما يذكرنا بالنظام الحربي في القرن الثالث عشر\*، وبالتالي حافظت على رواتب عالية بالإضافة إلى ذلك "الاكتواري" ليس عنواناً مسجلاً بنفس الطريقة التي يحملها "الطبيب" أو "الصيدلي" أو "المهندس". "يمكن لأي شخص أن يطلق على نفسه الاكتواري. في فرنسا، الطريقة الوحيدة للاعتراف حقاً بصفتك خبيراً اكتواريًا هي أن تكون عضوًا في معهد الاكتواريين. هذا ليس لقبًا مسجلًا، ولكنه معترف به لأنه يجب عليك إكمال برنامج جامعي معين مع منهج شامل للغاية لتصبح عضوًا. (Actuarial science is a profession for the future", 2021)

تعتبر مشكلة التواصل من أكبر المشاكل التي يعاني منها الخبراء الاكتواريون وذلك لأسباب عدة نستشفه مما يلي ولكن يمكن أن نلخصها في:

- ✓ من أكون: ربما نكون قد أشرنا إلى هذه النقطة لأكثر من مرة خلال البحث ولكن ذلك راجع لأهميتها البالغة فعدم معرفة الجمهور لمعنى هذه الكلمة يجعلهم غير مدركين لأهمية ومكانة هذا النوع من الخبراء ولنيسط المقصود هنا - وبخصوص نقطة التواصل هو استعداد المتلقي لقبول الرسالة.
- طبيعة التكوين: إن تكوين الاكتواريين علمي بحت كما أن عملهم يكون ضمن فئة محدودة من الناس وعلى الرغم من أن مهارات التواصل مطلوبة وبشدة في التكوين الاكتواري من أجل تغطية أي نقص - وهذا ماتم التطرق إليه في الفصل الثاني ضمن المرات التي يجب أن يتمتع بها الاكتواري - إلا أن ذلك لا يعد كافيًا لأنك وببساطة عندما تكون اكتواريًا فسيبدو وكأنك تخاطب الناس بلغة أجنبية ومن المفاهيم الأساسية التي يدركها الجميع أن من بين أهم أسباب التشويش في الاتصال هو عدم وضوح لغة التواصل لدى المتلقي أو استخدام كلمات غير مفهومة وهذا بالضبط ما يعاني منه الاكتواريون.

• **وجهة النظر:** الخبر الاكتواري يتمعن في الماضي بينما باقي الناس يتطلعون إلى المستقبل وهنا ينشأ الخلاف. " نحن نتفاعل دائمًا بمعارضة أي تغيير. ربما نكون محافظين من خلال التدريب. فنحن مدربون على دراسة الماضي لوضع التوقعات، لذلك كل شيء من تعليمنا يجعلنا نكره الصدمات والتغيير. من خلال رفض التغيير المفاجئ، نحن نخلق العداة مع أصحاب المصلحة الآخرين والمنظمين لأنهم لا يفهمون رسالتنا.

2. **المستقبل:** من المفارقة أن يكون خبراء المستقبل في حيرة من مستقبلهم حيث أن التقلبات التي تعاني منها هذه المهنة تعتبر مقلقة من حيث التصنيف مما يجعل التساؤل المطروح بقوة هل تتمتع المهنة الاكتوارية بالأمن الوظيفي حقاً. من حيث الاستقرار كما أن هذه التقلبات تخلق التخوف لدى المقبلين على هذا النوع من الدراسات على قلتهم.

3. **التحدي:** إن الخبراء الاكتواريون ليسوا الوحيدين في مجالهم فليسوا الوحيدين المهتمين بالمستقبل وخارج قطاع التأمين لا يوجد قانون يضمن لهم العمل، مما يضيق عليهم الخناق للعمل في مجالات أخرى مثل البنوك والأسواق المالية على الرغم من أنهم يمتلكون مهارات هامة تكون مطلوبة في هذه المجالات - هذا ما أشرنا إليه في الفصل الثاني-. ليس هذا فحسب. فإن من الواضح أن الخبراء الاكتواريين يواجهون منافسة كبيرة في مجال إدارة المخاطر وفي المجال تحليلات البيانات وللبقاء في السباق يجب على التأكيد من تحسين مشاركتهم في القضايا المهمة، حتى تدرك الشركات والمؤسسات الأخرى بأن الاكتواريين لديهم المهارات اللازمة للتغلب على هذه التحديات، والتخطيط لمجموعة واسعة من الطوارئ.

#### ثانياً: التحديات التي تواجهها الخبرة الاكتوارية

نقصد بالتحديات هي المستجدات التي تستفز مهارات الخبراء الاكتواريين وتضطرهم إلى أطهار أفضل ما فيهم من مهارات لأنها تتميز بالاختلاف والصعوبة مما يتطلب مهارات خاصة للتعامل معها وسنذكر بهذا الخصوص أربع قضايا تعتبر ناشئة تواجهها المهنة الاكتوارية (Challenges to the Actuarial Profession in 2014, 2021)

• **الخطر الناشئ رقم 1:** تغيير التركيبة السكانية والقوى العاملة - يتقدم سكان الولايات المتحدة في السن حيث يعيش مواليد الأطفال لفترة أطول، وقد شهدت الأجيال التالية معدلات ولادات منخفضة. مع تقدم السكان في العمر، وإجبار الناس على العمل لفترة أطول بسبب وضعهم المالي، ستحتوي القوى العاملة بشكل متناسب على عدد أكبر من العمال 65 عامًا وأكثر.

يمكن أن يؤدي التفاعل بين مختلف المخاطر إلى عالم يتعامل فيه عدد كبير من الشباب مع مستويات عالية ومزمنة من البطالة، بينما في الوقت نفسه، يصبح أكبر عدد من المتقاعدين في التاريخ يعتمد على الحكومات

المتقلبة بالديون بالفعل. يمكن أن يواجه الصغار والكبار على حد سواء فجوة في الدخل، بالإضافة إلى فجوة مهارات واسعة النطاق تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

● المخاطر الناشئة رقم 2: تأثيرات التكنولوجيا

- زيادة الاعتماد على التكنولوجيا
- الإنترنت / وسائل التواصل الاجتماعي
- تزايد التهديدات السيبرانية

الأمن السيبراني - من شبه المؤكد أنه سيكون هناك بعض الأعمال السيبرانية السيئة مثل هجوم في وقت ما من المجرمين أو المتسللين. في حين أن هذا قد يكون حدثاً مالياً كبيراً، إلا أنه قد يسلط الضوء على التعرض الذي يواجهه جميع الأشخاص الذين يتعاملون مع كميات كبيرة من البيانات.

وقد فتحت التكنولوجيا الحديثة والتطور الدائم لها آفاق جد واسعة أمام المهنة الإكتوارية حيث أدخلتها في حلقة تراكمية متجددة، كيف ذلك التكنولوجيا تتطور وتطور عمل الخبير الإكتواري من خلال تطور البرامج والتقنيات هذا يحسن من جودة العمل الإكتواري وفي نفس السياق فإن هذه التكنولوجيا تتمتع بالخطورة البالغة والتي قد تحد من قدرة الشركات على البحث والتطوير إلى جانب أنها تتسبب في ظهور أنواع جديدة ومختلفة لا يوجد نموذج مشابه لها لإدارتها وهنا يظهر دور الإكتواري لأن شركات التأمين في نشاطها العادي لا يمكن لها - دون مهنة إكتوارية احترافية تتمتع بالإبداع والقدرة على التعامل مع المستجدات بسرعة- القيام بأي شيء حيال الأمر فالخبير الإكتواري هو الذي يبحث ويحدد سبل إدارة المخاطر وهكذا دواليك كلما تطورت التكنولوجيا تتطور المهنة الإكتوارية والتي تدعم التطور الإكتواري ويستمر الأمر.

كما أن التكنولوجيا الحديثة تنقلنا إلى نوع جديد من الإدارة وهي الإدارة الإلكترونية وبما أن الخبير الإكتواري يشكل جزء من إدارة شركة التأمين فعليه أن يتأقلم مع التغيرات الحاصلة.

فلو عدنا إلى خصائص الإدارة الإلكترونية لوجدناها تتصف بالمرونة وسرعة الاستجابة للحدث أو المتغير أينما حدث ووقتما حدث، بلا حدود زمانية على مدار ساعات اليوم وأيام السنة (سنة و حجاب ، 2018، صفحة 4)

● المخاطر الناشئة رقم 3: الحلول الحكومية المحدودة

الحكومة محدودة في قدرتها على تأمين مخاطر كارثية مجتمعية واسعة النطاق (مثل التأمين ضد الفيضانات تغطية الإرهاب). ومع تحديد مخاطر جديدة، من المرجح أن يكون هناك حاجة لتطوير حل للقطاع الخاص.

وهذا ما نعيشه بالفعل في وقتنا الراهن بسبب ما نعانیه منذ السنة الفارطة بسبب تفشي جائحة كورونا، فلو جئنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن هناك تحذير من احتمال استنفاد أموال صندوق التأمينات الاجتماعية في الولايات المتحدة بحلول عام 2030، أي قبل خمس سنوات من التقديرات الرسمية قبل تفشي جائحة فيروس «كورونا» المستجد، بسبب الركود الاقتصادي وخفض أسعار الفائدة طويلة المدى. وبحسب التقارير ، فإن أموال صندوق التأمين الاجتماعي الذي يدفع مستحقات المتقاعدين قد تنفذ خلال عشر سنوات إذا استمر التدهور الاقتصادي الحالي بحدة الركود الذي وقع عقب الأزمة المالية عام 2008، ووفق أكثر التقديرات تفافؤاً فقد تنفذ أموال الصندوق بحلول 2034، بحسب وكالة «بلومبرغ» للأخبار. وجاء في التقرير: «إذا فشل صناع السياسة في علاج الخلل المالي للتأمينات الاجتماعية فوراً، فإنهم سيجدون أنفسهم فقط أمام حلول جذرية أو تمويل جزئي للمزايا المقررة للمتقاعدين من خلال الإيرادات العامة، وفي هذه الحالة ستكون زيادة الضرائب أكبر وتقليص المزايا أكثر حدة، وسيكون الوقت المتاح أمام مجموعات العمال الذين سيتحملون هذه التغييرات لتخطيط أوضاعهم المالية أقل (كورونا يهدد بنفاد أموال التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة بحلول 2030 ، 2021) ، وكانت إدارة التأمين الاجتماعي الأمريكية ترى قبل تفشي الجائحة أن أموال صندوق التأمينات قد تنفذ بحلول عام 2035.

**الفرع الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجهها المهنة الإكتوارية على الصعيد المحلي للدول محل الدراسة**  
من الطبيعي أن لا نتوقع أن تكون الصعوبات التي تعاني منها الدول محل الدراسة نفسها التي تعاني منها الدول التطورة ، وذلك راجع للعديد من الأسباب التي ذكرت في مناطق مختلفة من البحث، حتى أن هذه الصعوبات تختلف بشكل جذري بين كل من الجزائر ومصر.

#### أولاً: الصعوبات التي تعاني منها المهنة الإكتوارية في الجزائر

في الوقت الحالي فإن التحدي الذي الوحيد الذي يجب أن نتكلم عنه بخصوص هذه المهنة أنها غير موجودة أساساً بالمقاييس العالمية - مع أن هناك دراسة إكتوارية في الجزائر ومع فائق احترامنا لوجهة النظر القائلة بوجودها بحيث أنها لا تمتلك مؤهلاً يحمل درجة إكتواري كما أنه وحتى سنة 2005 - وحسب الجمعية الدولية للإكتواريين - لا يوجد خبير إكتواري حاصل على التأهيل يمارس مهنته في الجزائر فكما هو تعارف عليه الدبلوم الإكتواري ليس شرطاً لتصبح إكتواريًا يمكنك البدء من الصفر عند المعاهد الدولية المخولة لمنح هذه الدرجة. وبالتالي فإنه على الأقل إن لم تستطع الجهات الجزائرية البدا في الحصول على الاعتراف العالمي بوجودها من خلال التكوين الأكاديمي ثم تشكيل جمعية إكتوارية تكون بمثابة الإثبات على وجود مهنة إكتوارية حقيقية، فعلى

الأقل كان لابد من تبني تكوين مثل هذا النوع من الخبراء فالتكلفة الباهظة لتكوينهم تجعل من الصعب أن يقدم الأفراد على خوض هذه التجربة الصعبة بمفردهم، وهذا معناه أنه لا يمكننا الحديث عن أي شيء آخر الآن بخصوص التحديات، من الممكن أن نتكلم كذلك بخصوص لغة التكوين، ففي الجزائر اللغة الرائجة هي الفرنسية والمعهد الوحيد الذي يقدم درجة إكتواري باللغة الفرنسية هو المعهد الكندي وهذا ما يحد من مجالات الاختيار . ويمكن العمل على تشكيل هذه المهنة في الجزائر من خلال الخطوات التالية التي يمكن أن نعتبرها

### "سبل النهوض بالمهنة الإكتوارية في الجزائر بالاستناد إلى النموذج البريطاني"

فبعد دراسة أنواع الخبراء الإكتواريين والطريقة التي يتم التدريس بها في معهد وكلية الإكتواريين في بريطانيا والاطلاع على واقع المهنة في الجزائر توصلنا إلى مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تساهم في بناء نموذج متكامل لوجود الخبرة الإكتوارية في الجزائر، والذي سيكون من خلال توفير العوامل التالية:

#### ● إعادة النظر في تعريف الخبير الإكتواري

العمل على إعداد تعريف أكثر دقة ووضوح، لأن التعريف المحلى للخبير الإكتواري يعد تأشيرة المرور للقبول العالمي وهذا كونه ينطلق من وجهة النظر الخاطئة: وهي ربط ماهية الإكتواري بما يقوم به، في حين أن كل التعاريف الأخرى التي سبق وتطرقت إليها تنطلق جميعا من وجهة نظر المهارات أو القدرات التي يجب أن يتمتع بها الفرد حتى يكون إكتواريًا.

كما أنه لا يمكن حصر وظائف الخبير الإكتواري ببساطة: حيث لم يمكن حصرها منذ نشأة المهنة إلى يومنا هذا. لهذا يتم الاستعانة بما يعرف بدورة التحكم الإكتواري، هذا إلى جانب أن الوظائف المذكورة في التعريف محدودة وبسيطة مقارنة بالحديث عن موضوع الاستثمار وإدارة المخاطر إلى جانب إدارة الأصول والخصوم، لذا فإن بقي التعريف كما هو عليه فإنه سيقزم من شأن الخبراء الإكتواريين ذوي التكوين الجزائري كما يضعف من صورتهم على الصعيد الدولي مستقبلا.

#### ● إعادة ضبط شروط ممارسة المهنة الإكتوارية

إذا عدنا إلى الشروط التي تقرها الجزائر للسماح سواء للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بشغل وظيفة إكتواري نجد بأنها تتطلب أن يكون المتقدم حاصل على الشهادة في التخصص المطلوب، وهذه جملة فضفاضة لا تمتلك أي دلالة واضحة، خاصة وأن التعريف لم يتناول هذا الموضوع، وهذا يتناقض مع خصائص العمل الإكتواري الذي يمتاز بالدقة والصرامة وللتوضيح أكثر سنستعرض شروط ممارسة هذه المهنة في مصر، فوفقا للقانون رقم 10 لسنة 1981 بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر تقضى المادة رقم 63 منه بأنه لا يجوز

للخبراء الإكتواريين أن يزاولوا أعمالهم ما لم تكن أسماءهم مقيدة في السجل المعد لذلك بالهيئة ويشترط فيمن يقيد اسمه في هذا السجل أن يكون حاصلا على إحدى الدرجات أو الدبلومات الآتية:

درجة زميل أو رفيق من أحد المعاهد الآتية:

➤ معهد الخبراء الإكتواريين بلندن.

➤ كلية الخبراء الإكتواريين بإسكتلندا.

➤ جمعية الخبراء الإكتواريين بأمريكا.

درجة علمية تالية لمرحلة الدراسة الجامعية الأولى في العلوم الإكتوارية من إحدى الجامعات أو المعاهد العلمية أو جمعيات الخبراء الإكتواريين، معادلة للشهادات الواردة في البند السابق، أو شهادة أخرى تعتمدها الهيئة وفقاً للشروط والقواعد التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مثل دبلوم في العلوم الرياضية من معهد الخبراء الإكتواريين الفرنسي بباريس معهد الخبراء الإكتواريين الإيطالي. وهذا يعزز فكرة التنوع حيث أشرنا سابقاً إلى أن هناك أكثر من طريقة في التكوين الإكتواري.

#### ● ضرورة وجود خبراء إكتواريين حقيقيين

ويكون هذا من خلال خطوتين:

- الاستعانة بخبراء أجنبى: تعد المهنة الإكتوارية من أعلى المهن أجراً على مستوى العالم وترتفع التكلفة كلما كان التكوين أدق فهناك بين الخبير الإكتواري المؤهل وإكتواري المخاطر، وكلما كانت الخبرة أطول. هذا يعني أن استقطاب المهارات الأجنبية بعدد كبير ليس بالأمر السهل، لذا لابد على الأقل من الاستعانة بمؤلاء الخبراء على مستوى الجهات الشراعية والرقابية مثل المجلس الوطني للتأمينات ولجنة الرقابة على التأمين.

- العمل على تكوين خبراء إكتواريين: إن ثنائية عدم الإدراك لهذا النوع من التخصصات في الجزائر والتكلفة الباهظة تجعل من شبه المستحيل أن يكون الطلاب على الأقل في المدى القصير قادرين على التكوين من تلقاء أنفسهم فالحصول على درجة منتسب في بدايتها فقط تحتاج إلى حوالي 150.586.95 دج ناهيك عن باقي المتطلبات، إلى جانب باقي المراحل.

#### ● العمل على فتح تخصص لشعبة العلوم الإكتوارية مع توفير اتفاقية مع معهد أو جامعة متخصصة

إن إبرام بروتوكول اتفاق ثنائي — من أجل أن يكتسب هذا الدبلوم المصدقية والسمعة ليس على المستوى المحلي فحسب وإنما على الصعيد الدولي — يجب أن يكون تحت إشراف طرف ذو مصداقية، ونجد أن النموذج المصري قام بهذه الخطوة سابقاً، وبسبب جودة التعليم والرقابة الصارمة من طرف الجامعة - باعتبارها ممتحن

خارجي – فإن الطلاب المصريين كانوا يتحصلون على إعفاءات من بعض المقاييس المطلوبة للحصول على درجة خبير إكتواري معتمد لأن البروتوكول الأساس يقتضي أن تدرج هذه المقاييس في منهج التدريس.

### ➤ العمل على إنشاء جمعية إكتوارية

في موقعه الإلكتروني يشير المجلس الوطني للتأمينات لرغبة الجزائر في إنشاء جمعية إكتوارية باعتبارها تذكرة الدخول إلى العالمية، لكن يجب أن ندرك أنه وفق مفهوم التخطيط الاستراتيجي فإن هذه النقطة تصنف ضمن الغايات وليس الأهداف حيث ندرك أن الغايات هي الأهداف المستقبلية التي لا يمكن تحقيقها في ظل إمكانياتنا الحالية.

في البداية لابد من أن نفهم سبب ضرورة وجود جمعية إكتوارية، الأمر الذي يمكن استنتاجه من الاستناد إلى تاريخ هذه المهنة وذلك يعود إلى سببين:

في البداية تعد الجمعية الإكتوارية الجهة الأولى التي من شأنها تنظيم المهنة على المستوى المحلي، إلى جانب قيامها بالتأكد من أداء الخبراء الإكتواريين المحليين لأدوارهم ومهامهم على النحو المطلوب.

كما أنها الجهة الممثلة للمهنة على المستوى الدولي، فانتسابها إلى الاتحاد الدولي يعني الاعتراف الدولي بوجود المهنة في الجزائر.

ونشير بهذا الصدد على أن الاتحاد الدولي على استعداد لتقديم المشورة والمساعدة، عند الطلب، للجمعيات التي تسعى إلى أن تصبح أعضاء، أو للراغبين في إنشاء جمعيات جديدة أو تعزيز الجمعيات القائمة، وذلك من خلال لجنة الإرشاد والمساعدة التي تمتلك عدة فرق إقليمية تسعى لدعم المهنة سواء في إفريقيا أو الشرق الأوسط وآسيا.

أما بالنسبة لطريقة الانتساب إلى الاتحاد الدولي للإكتواريين فلا بد لنا من التفريق بين مرحلتين:

### ➤ المرحلة الأولى: الدخول كعضو مشارك

وذلك من خلال توفير جملة من المتطلبات تتمثل بالدرجة الأولى في:

- يكون الحد الأدنى من خمسة أعضاء يقيمون في ثلاثة عناوين مختلفة أو أكثر.
- أن يكون كل منهم موجودا لمدة لا تقل عن سنة واحدة.

ومن المزايا التي يلخص عليها العضو المنتسب هو الحصول على المشورة العلمية إلى جانب المساعدة من مختلف لجان الخبراء بشأن مسائل مثل مدونات قواعد السلوك، ومعايير الممارسة، والعمليات التأديبية، ومعايير التعليم وغير ذلك. كما يتم تقديم الدعم لمساعدة الأعضاء المنتسبين على تطوير الوثائق اللازمة للتقدم بطلب للحصول على العضوية الكاملة.

ويمكن للممثلين المذكورين من كل جمعية الاطلاع على جميع النشرات الإخبارية الصادرة عن الرابطة وورقات اللجان وغيرها من المنشورات، كما يمكنهم حضور حلقات دراسية واجتماعات نصف سنوية من أجل مواكبة التطورات في المهنة الدولية والتواصل مع باقي الأعضاء.

### ➤ المرحلة الثانية: الحصول على العضوية الكاملة

يمكن أن نعتبر مرحلة المشاركة كمرحلة تمهيدية لتهيئة الجمعيات لمرحلة العضوية الكاملة والتي تتحقق من خلال:

- يكون الحد الأدنى من خمسة أعضاء يقيمون في ثلاثة عناوين مختلفة أو أكثر.
- أن يكون كل منهم موجود لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
- توافر مدونة قواعد السلوك المهني.
- توافر إجراءات تأديبية رسمية.
- الامتثال للمبادئ التوجيهية والتعليمية والمناهج الدراسية .

وإلى جانب المزايا التي يتمتع بها بالفعل الأعضاء المنتسبون، يتمتع الأطراف الذين يتمتعون بعضوية كاملة بحق التصويت، ويجوز لهم تعيين مندوب (ومندوب مناب) لتمثيلهم في المجلس، من أجل المساعدة في تشكيل مستقبل المهنة الإكتوارية الدولية. ويمكنهم تعيين ممثلين للعمل في لجان الأكاديمية الدولية للجامعات، التي تتيح فرصاً لا تقدر بثمن لتبادل الأفكار حول المواضيع الرئيسية، والعمل على إيجاد حلول، وتقديم مدخلات بشأن ما يؤثر على الإكتواريين في جميع أنحاء العالم.

كما يتمكنون من الاطلاع على جميع النشرات الإخبارية الصادرة عن الرابطة، والنشرات الإخبارية، وأوراق اللجان وغيرها من المنشورات.

### ➤ العمل على إعداد النسخة الجزائرية من مدونة وقواعد السلوك المهني

بعد الاطلاع على شروط الموافقة على الإكتواريين أو الالتزامات التي يجب عليهم الوفاء بها في الجزائر نجد نقطة مشتركة بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين تتمثل في:

➤ ممارسة مهامه بجد وفقاً لممارسات وقواعد المهنة.

➤ الامتثال للسرية المهنية واحترام قواعد المهنة.

إن هذه القواعد والممارسات لا يكفي أن تكون ضمنية كما أنه لا يجب اعتبارها أمراً بديهيًا وإنما يجب أن تكون مكتوبة وأن يتشكل من خلالها ميثاق للمهنة.

وليس هذا السبب الوحيد فطموح الجزائر في إنشاء جمعية إكتوارية يترتب عنه ضرورة بناء مدونة وقواعد للسلوك المهني تعكس التوجه الجزائري، وكما سبق وأشرنا بخصوص إنشاء جمعية إكتوارية فإن الحصول على منصب عضو مشارك سيجعل الجزائر تستفيد من الدعم والمساعدة من طرف الاتحاد الدولي في بناء هذه العناصر.

#### ➤ التأسيس لجهة تمتلك الصلاحيات والقدرات اللازمة لتنظيم المهنة في الجزائر

على الرغم من أن الجمعيات الإكتوارية تمتلك بعض الصلاحيات في تنظيم المهنة إلا أن الاعتماد عليها ينبغي ألا يكون إلا في بداية تشكيل المهنة لأنه يحق لكل دولة أن تمتلك أكثر من جمعية إكتوارية، لذا فعند تطور المهنة لا بد من وجود جهات متخصصة تتحمل هذه المسؤولية، وسنحاول في هذه النقطة الحديث عن أهم الجهات الرقابية على النشاط الإكتواري في العالم.

#### ثانيا: الصعوبات التي تعاني منها المهنة الاكتوارية في مصر

أما بخصوص مصر فهناك جملة من التحديات التي تواجه المهنة: ( 5 أسباب وراء ندرة الخبراء الإكتواريين في سوق التأمين المصري.. تعرف عليها ، 2021)

➤ يعاني سوق التأمين بمصر من نقص في عدد الخبراء الإكتواريين حيث يبلغ عدد الخبراء المسجلين بالهيئة العامة للرقابة المالية الى 44 خبيراً بنهاية مارس 2019

➤ بالرغم من النقص الشديد في عدد الخبراء إلا إكتواريين بمصر، يلزم القانون ضرورة الاستعانة بخبير إكتواري لكل شركة تأمينات اشخاص أو ممتلكات.

➤ طول فترة الدراسة الإكتوارية والتي تحتاج في المتوسط الى 7 سنوات.

➤ ارتفاع تكلفة الدراسة والتي تصل إلى أكثر من 2 مليون جنيه لصناعة الخبير الاكتواري المحترف.

➤ انخفاض عدد الجهات الأكاديمية المصرية التي تمنح درجة بكالوريوس العلوم الإكتواري.

وبعد التطرق إلى التحديات التي تواجهها المهنة كممارسة في مصر يبقى لنا التطرق إلى الصعوبات التي تواجه التعليم الإكتواري فيها، فكما هو معروف فإن البرنامج التعليمي تغير سنة 2019، وبذلك أصبح يتوجب على الطلبة المنتسبين إلى جامعات كانت تمتلك حق الإعفاء قبل هذا التاريخ أي قبل 31 ديسمبر، القيام بالاستفادة من هذا الإفاء بحلول عام 2023.

والجامعة المصرية واحدة من الجامعات التي فقدت هذه الميزة، حيث تشير في كتيبها التعليمي إلى " حتى الآن لا توجد اتفاقية إعفاء مع IFoA للجديد و الطلاب الحاليين (الذين التحقوا بالبرنامج بعد نوفمبر 2014) .

لكن في الكل الحالات ، برنامج جامعة القاهرة يساعدك على الاستعداد لإجتياز امتحانات IFoA " ما يجعل من أولوياتها محاولة إبرام اتفاقية جديدة بهذا الخصوص.

## خلاصة

بعد تناولنا للعناصر التي يحتويها هذا الجزيء من الدراسة وجدنا أن كل من نشاط التأمين في الجزائر ومصر - شئنا أم أبينا - بني قواعده ويستقي أفكاره من الدول التي استعمرتها سابقا، كما أن سوق التأمين المصري يأخذ أبعادا أكثر تطورا ومن خلال الدراسة يظهر أن سوق التأمين المصري — بعيدا عن الآثار التي خلفها الاستعمار في كلا البلدين ، استفاد من عنصر الزمن إلى جانب التركيز الدقيق على الأمور الجوهرية المؤثرة على تطور نشاط التأمين ومن بينها العمل الإكتواري حيث وجدنا أكن يسبق نظيره في الجزائر بأشواط وعلى الرغم من كل هذا فإن سوق التأمين الجزائري والمصري في ظل المؤشرات التي تناولتها الدراسة نجد أن كل من السوقين يحتل مراتب متأخرة

أما بخصوص واقع المهنة الإكتوارية فيبدو أنها مهنة واعدة بالنظر إلى حداتها على الصعيد التنظيمي إلا أنها كذلك محفوفة بالتحديات فمهنة كانت تصنف ضمن الوظائف الخمس الأعلى أجرا تخرج من دائرة العشرة الأوائل بعد سنوات قليلة أمر مثير للقلق، كما أن المستقبل المفتوح أمام هؤلاء الخبراء يجعلهم في مواجهة شرسة مع خبراء آخرين كالمحاسبين والمهندسين الماليين

الخاتمة

## 1. خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه دور الخبير الإكتواري في نشاط التأمين مع راسة مقارنة لكل من الجزائر ومصر حيث كان هدف البحث هو الإجابة على الإشكالية المتمثلة في:

• في ظل عدم وضوح ماهية المهنة الاكتوارية ما هي طبيعة عمل الخبير الاكتواري في ظل التغيرات الدائمة لنشاط التأمين في العالم بصفة عامة وفي الدول محل الدراسة بصفة خاصة؟

كان من المهم تسليط الضوء على موضوع التأمين بصفة عامة وبدون التوقف عند بديهيات هذا النشاط بخصوص نشأته وتطوره مروراً بالأهمية البالغة والمساهمة التي يقدمها لاقتصاديات الدول، تعمقنا في دراسة من جانب يؤكد على أهمية هذه الدراسة في جانب الإيجابيات التي يتمتع بها نشاط التأمين فهناك نقطة فائقة جوهرية فائقة الأهمية، والتي تتمثل في أنه يتوافق مع جملة من الخصائص المتفردة و التي ذكرنا منها انعكاس دورة الإنتاج ووجود مشاكل وصعوبات في عملية التسعير، كما لا ننسى أن الخدمة التأمينية لا يمكن تنميتها حيث أنها لا تكون بنفس الجودة في كل مرة يتم تقديمه فيها، ونضيف إلى ذلك صعوبة تحديد نتيجة الدورة التأمينية وكل هذه الخصائص تجعل نشاط التأمين يمتاز بحساسية بالغة مما يتطلب وجود جهات رقابية تسهر على سلامته وضمان حقوق المؤمن لهم، خاصة وأن هذا النشاط يتسم بالغموض بالنسبة لجمهور المؤمن لهم، كما أن هذه المؤسسات التي تتولى مسؤولية تغطية نتائج المخاطر تعرض بدورها إلى جملة واسعة من المخاطر التي تتطلب الدقة في التعامل معها، لذا تحضي عملية الرقابة على هذا لقطاع بالاهتمام البالغ، والتطوير المستمر هذا يكشف لنا حقيقة خطيرة وهي أن هذا النشاط يمتص كمية هائلة من أموال الاقتصاد دون وجود ضمانات قوية لها - وذلك بسبب الخصائص التي ذكرناها سابقاً- وهذا ما يعزز أهمية وجود خبراء مؤهلين يمتاز بالكفاءة والاحترافية لأنهم الضمان الحقيقي لسلامة شركات التأمين، ولكن قبل أن نشرح طريقة ذلك كان لا بد لنا من الوقوف بشكل مفصل حول طبيعة هؤلاء الخبراء نظراً للغموض البالغ الذي يحيط بهم في مختلف دول العالم وذلك بإقرارات الجهات المتخصصة في تكوين وتنظيم هذا النوع من الأعمال، لذا ارتأينا أن تكون انطلاقتنا عميقة حيث فتشنا عن جذور ظهور هذه المهنة لنحسم الجدلية القائمة حول ماهيتها من خلال الفصل الثاني لنجيب على سؤال مهم، أن تكون إكتواريا معنى ذلك والطريق إليه، أما الفصل الثالث فقد حاولنا من خلاله شرح مهام الخبير الإكتواري في نشاط التأمين حيث وجدنا أن هذه المهام غير ثابتة ولا يمكن وضعها في قالب جاف، كما أدركنا أننا أمام فجوتين إحداهما زمانية والأخرى مكانية، نقصد بالفحوة الزمانية هي أن هذا الدور مرن يتغير ويتطور حسب الظروف والمستجدات فالفرق الشاسع بين المهام التي يؤديها الخبير الإكتواري في الجمعية العادلة عند

نشأتها واليوم يجعلنا نتساءل ماهي الأدوار التي قد يؤديها الاكتواريين إن كان هناك وجود للبشرية بعد مئة سنة أما بخصوص الفجوة المكانية فإن دور الخبير الإكتواري يتباين بين الدول المتطورة والنامية من جهة وبين الدول المتطورة في حد ذاتها، لذا حاولنا الإشارة إلى نموذج يمكن من خلاله استنتاج الأدوار المتعددة لهؤلاء الخبراء وكان ذلك من خلال دورة التحكم الإكتوارية. وما أن الموضوع يتعلق في نهاية المطاف بالدول محل الدراسة، الجزائر ومصر كان لابد لنا من تخصيص فصل لذلك وبنفس التسلسل الذي اتبعناه في الإطار النظري كان لابد من الإشارة إلى موضوع التأمين - لأن تطور قطاع التأمين هو ما يحدد يتطور العمل الإكتواري - وحتى نعرف حقيقة المهنة الإكتوارية داخل البلدين كان لابد أن يتم ذلك في ظل المحيط الدولي سواء بالنسبة للتطور العددي أو التنوع أو حتى التحديات والصعوبات التي تواجهها هذه المهنة، وبعد أن طرحنا سؤالاً يحمل بعداً تفاعلياً حول الدور الذي سيؤدي به الخبراء الإكتواريون في المستقبل جعلنا التطرق إلى التحديات والصعوبات نتساءل بشكل أكثر تشاؤم حول ما إن كانت ستظل هذه المهنة موجودة بعد مئة سنة.

## 2. اختبار صحة الفرضيات

وبعد إعداد هذه الدراسة وتلخيص أهم ما جاء فيها أصبح في وسعنا اختبار الفرضيات التي بني عليها البحث:

### • الفرضية الأولى: كأي مصطلح آخر فإن كلمة إكتواري تدل على ما يقوم به هؤلاء الخبراء

قد تبدوا هذه الفرضية للوهلة الأولى دون معنى، إلا أن ما تم إجراؤه قبل الشروع في العمل من بحث وتساؤل حول المعنى اللغوي الحقيقي لكلمة إكتواري لم يكن ذو جدوى، ومن ثم أثناء إعداد هذا العمل توصلنا إلى أن هذه الكلمة لا تحمل معنى يعكس حقيقة الدور الذي يقوم به الإكتواريون وهناك إجماع عام على أن السبب الوحيد وراء هذه التسمية هو ولع ادوارد موريس باللغة اليونانية خاصة بعد اطلاعنا على الدور الذي كان يؤديه قبل مجيئ وليام مورغان وبعده، مما دفع الاتحاد الدولي للإكتواريين إلى طلب التعريف من كل جهة تريد الانتساب إليه دلالة على أن التسمية غير كافية مما يعني أن هذه الفرضية خاطئة.

### • الفرضية الثانية: تزامن ظهور العلوم الإكتوارية مع بداية نشاط التأمين

إن أول وثيقة معروفة للتأمين كانت في القرن الرابع عشر في حين أن ظهور العلوم الإكتوارية لم يكن حتى القرن الثامن عشر، لكن ما المقصود بصفة عامة من العلوم الإكتوارية إنه تطبيق الرياضيات في التأمين فأعمال دي موافر كانت ذات أهمية بالغة في مجال هامش الملاعة إلا أنه من النادر الإشارة إليه وفي البحث أطلقنا على

ديموافر وكل من قدم أعمال في هذا المجال بخبراء إكتواريين استحقوا التسمية بعد اكتمال العلم، وهذا يعني أن الفرضية خاطئة.

### ● الفرضية الثالث: يمكن أن تكون خبيراً إكتوارياً بنفس الطريقة وفي أي دولة

من خلال دراستنا هذه توصلنا أن هناك أكثر من أسلوب ليكون المرء إكتوارياً سواء أسلوب التدرج الأكاديمي مثل ما هو معمول به في فرنسا، أو أسلوب الامتحانات كما هو معمول به في بريطانيا هذا يعني أن هذه الفرضية خاطئة.

### ● الفرضية الرابعة: إن الدور الذي يؤديه الخبير الإكتواري يختلف من دولة إلى أخرى

من خلال الدراسة وجدنا أن مهام الخبير الإكتواري في نشاط التأمين ليست محددة بطريقة دقيقة ولا يمكن وضعها في قالب جاف كما أدركنا أننا أمام فجوتين إحداهما زمانية والأخرى مكانية، نقصد بالفجوة الزمانية هي أن هذا الدور مرن يتغير ويتطور حسب الظروف والمستجدات فالفرق الشاسع بين المهام التي يؤديها الخبير الإكتواري في الجمعية العادلة عند نشأتها واليوم يجعلنا نتساءل ماهي الأدوار التي قد يؤديها الإكتواريون إن كان هناك وجود للبشرية بعد مئة سنة أما بخصوص الفجوة المكانية فإن دور الخبير الإكتواري يتباين بين الدول المتطورة والنامية من جهة وبين الدول المتطورة في حد ذاتها، وهذا يعني أن هذه الفرضية صحيحة.

### 3. نتائج الدراسة

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي كالتالي:

- العلوم الاكتوارية ليست مجرد رياضيات، وفي مختلف أجزاء هذه الدراسة أثبتنا أن العلوم الاكتوارية ليست مجرد رياضيات، فالأزمة المالية العالمية لم تبرز العيوب التقنية بقدر ما أبرزت مشاكل متعلقة بممارسة المهنة.
- هناك من يرى بأن المنتج التأميني بجميع أشكاله والمتمثل في إكتتاب العقود يعتبر المصدر الأساسي للإيراد التأميني. لكن في الحقيقة عملية الاستثمار في شركات التأمين هي المصدر الأساسي حيث أن عملية التأمين في حد ذاتها ما هي إلا وسيلة لتحقيق ذلك، وهذا ما يترجم المقولة التي وظفناها في المطلب المتعلق بعملية الاستثمار وهذا يغير الكثير من الأمور فلا بد من جعل عملية الاستثمار أثر مرونة وفاعلية من حيث توسيع مجالاتها إلى جانب الرقابة عليها بصفة فعالة، وليس من خلال الجنوح للأسهل وتحديد المجالات السهلة والتي تكون مضمونة ولكن بمردود أقل.

- نقاط الاتفاق: كون الرجل يحتل الصدارة مقارنة بالمرأة وهذا ليس من الناحية الادارية فحسب فالمهنة الاكتوارية تتشكل النسبة الكبرى فيها من النساء ومن بين الأسباب العديدة المؤدية لذلك درجة التفرغ الشديد الذي تحتاجه هذه المهنة لأنك ولمدة طويلة تكون موظفا وطالبا في نفس الفترة هذا ما يشكل ضغط كبير. أما عن النتائج المستقلة فإن أهمها:
- في أغلب المراجع التي تم استخدامها وجدنا حالة من عدم التمييز بين خصائص التأمين كعملية وكعقد، في حين أن البحث في هذه النقطة جعلنا نميز بين خصائص التأمين كعملية اقتصادية - مثل انعكاس دورة الإنتاج وعدم نمطية خدمة التأمين - وبين خصائصه كإجراءات قانونية.
- تتمتع شركات التأمين بنوعين من الأرباح، الربح الإكتباي وهو الناتج عن باقي مجموع الأقساط والربح الاستثماري، وهو الربح المتأتي عن العملة الاستثمارية، ونشير إلى أن درجة تطور شركة التأمين يتحدد برها الاستثماري وليس الربح الإكتباي، والذي ينتج في أغلب الحالات عن انخفاض المطالبات.
- قبل الحديث عن موضوع التأمين التكافلي لا بد من الإشارة إلى أن موضوع إعادة النظر في نظام التأمين التجاري في الحقيقة ليس له علاقة بالجانب الشرعي لأن نظام التأمين بصفة عامة يفتقر إلى العدالة.
- إن النتيجة السابقة تجعلنا نشدد على ضرورة التفريق بين التأمين التجاري وبين التأمين التعاوني الذي تم ابتكاره كرد فعل على إجحاف التأمين التجاري، وبين التأمين التكافلي المبني على أسس الشريعة الإسلامية، حيث لا يجب استخدام مصطلح التأمين التعاوني كدلالة على التأمين التكافلي - كما هو شائع وإن اقتضى الأمر ذلك فلا بد من إضافة كلمة المبني على قواعد الشريعة الإسلامية -.
- إن الفرق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري يكمن في انفصال صفة المؤمن عن المؤمن له في التأمين التجاري في حين أن هناك اتحاد لصفة المؤمن والمؤمن له في التأمين التكافلي، ليكون المبرر لوجود شركة تأمين ومؤمن له في التأمين التكافلي هو كون هذه الشركة مجرد مسير لأعمال المؤمن لهم، وهذا يجعلنا أمام الفرق الثاني وهو امتلاك شركة التأمين التجاري لأموال المؤمن لهم بما في ذلك الربح الإكتباي، في حين أن شركات التأمين التكافلي تعمل فقط على تسيير أموال المؤمن لهم الموجودة في صندوق المشتركين. إلى جانب استثمارها للفائض التأميني لصالحهم
- إذا كان نشاط التأمين يخضع بالدرجة الأولى للجانب القانوني فإن وجود الخبر الإكتواري داخل هذا النشاط يعد من أهم النقاط التي يتم التركيز عليها، لأن كلمة إكتواري يمكن أن تعني أي شيء لذلك هناك اهتمام بالغ بتنظيم هذه المهنة، فبين التنظيم الذاتي وتنظيم الدولة هناك توازن محدد لا بد من التوصل إليه.

● إن الوقوف على دور الخبير الإكتواري يقتضي منا التركيز على دورة التحكم لأي نشاط ومن ثم تحديد النقاط التي يمكن للخبير الإكتواري التدخل فيها، لأن وظيفة الخبير الإكتواري في ظل المهارات الفريدة التي يتمتعون بها تمكنهم من القيام بما يلي:

- تحديد المشكلة.

- تطوير حل / نموذج.

- استعراض، تقرير، الاستجابة ورصد التجربة.

- العودة إلى النقطة الأولى-تحديد المشكلة-وهلم جرا.

وفي ظل هذه الدورة البسيطة - التي تمتلك أشكالا أكثر تعقيدا - يمكن للخبير الإكتواري التدخل بشكل تقريبي في كل أنشطة شركة التأمين ويبقى الضابط لذلك درجة تطور قطاع التأمين من دولة لأخرى إلى جانب الإطار القانوني الذي يحدد لشركات التأمين الأدوار التي يجب أن يقوم بها الخبراء الإكتواريين.

على الرغم من أن الشائع التطرق لدور الخبير الإكتواري في نشاط التأمين إلا أن ما يقوم به في البنوك وسوق الأوراق المالية وحتى الإستثمار في مختلف المؤسسات يوسع دور هؤلاء الخبراء ولكن في نفس الوقت يخرجهم من منطقة أمانهم حيث أنهم يدخلون في منافسة مع أطراف آخرين كالمحاسبين والمهندسين الماليين.

● في الجزائر يطلق على كل من يمارس التقنيات الاكتوارية إكتواريًا، وهذا تعريف لا يتناسب مع تعريف أي من الجهات الرسمية المكونة للخبراء الإكتواريين وهذا سيعيد من العراقيل الأساسية لقيام جمعية إكتوارية جزائرية

● بعد التأمين الجزائر لقطاع التأمين كان لزاما عليها أن تتراجع عن ذلك خاصة في ظل سعيها لمواكبة متطلبات اتفاقية الجات ومن ثم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث تراجعت في ذلك حيث سمح لرأس المال الخاص للدخول إلى قطاع التأمين بموجب الأمر 95\_07 ومن ثم السماح لرأس المال الأجنبي بذلك بموجب القانون 06\_04. الأمر الذي طرح مشكل المنافسة، إن هذا الانفتاح قد يعيد الجزائر إلى سيناريو ما بعد الاستقلال ما لم تطور الجزائر نظم رقابة مؤهلة للرقابة على سوق التأمين في شكله الجديد.

● بعد الاطلاع على الأرقام نجد أن كل من الجزائر ومصر تعانيان من التأخر في هذا القطاع خاصة وأنها لم يخرجتا من رتبة الثمانين من دراسة شملت 140 دولة تقوم بها شركة سويس ري بشكل سنوي. حتى بالنسبة لمعدل الاختراق فإنه لم يتعدى الواحد الصحيح في أي من سنوات الدراسة بالنسبة لكل من الجزائر ومصر وهذا يدل المشاركة الهامشية للتأمين في الاقتصاد.

• في حين أن الكثير من الدول الإفريقية والعربية تسعى إلى تطوير المهنة الإكتوارية لديها فإن الجزائر ولحد سنة 2015 لم يكن لديها خبراء إكتواريين وفق المفهوم العالمي لا جزائريين ولا أجانب، وهذا ما يطرح التساؤل إذا لم يكن هناك خبراء إكتواريين جزائريين فلماذا لا يتم الاستفادة من الخبراء الأجانب فهل نظام التأمين في الجزائر بالبساطة التي يمكن لأي متمكن من التقنيات والرياضيات الإكتوارية التعامل بها. أم أن هناك أسباب أخرى.

#### 4. المقترحات

• كثيرا ما يشار إلى مشكلة الوعي بالتأمين كواحدة من معوقات تقدمه، وهذا ينطبق على موضوع الخبير الإكتواري ولكن بحدة مضاعفة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الإكتواريين ليسوا بصفة عامة متواصلين بارعين سواء فيما يتعلق بالتعبير عن أفكارهم أو عن أنفسهم، لذلك لا بد من أن تتولى الجهات الأكاديمية التعريف بالعلوم الاكتوارية والخبير الإكتواري خاصة لدى طلبة المالية والبنوك، وبما أن هذه ليست سوى البداية فلا بد من أن يتم التعريف بهؤلاء الخبراء بشكل أعمق لدى مختلف الجهات الناشطة في قطاع التأمين سواء من خلال الندوات والأيام الدراسية على سبيل المثال.

أما بخصوص سوق التأمين الجزائري:

من أهم الأمور التي يجب أن تشرع بها الجزائر هو تعديل تعريف الخبير الإكتواري.

- بما أنه من المستحيل أن يتم تعديل التعريف بشكل عشوائي لا يتطابق مع ما هو موجود على أرض الواقع فلا بد من تغيير طبيعة وجود هذا النوع من الخبراء وطريقة تكوينهم.
- إن طموح الجزائر تشكيل جمعية إكتوارية يقتضي وجود خبراء إكتواريين حقيقيين بالمفهوم الدولي، وفي ظل عدم توافر ذلك فيمكن الاستعانة بخبراء أجانب إلى جانب ضرورة أن تحذوا الجزائر حذو مصر في السهر على تكوين خيرا محليين وذلك في ظل تكلفة التكوين البالغة، إلى جانب عدم معرفة الطلبة لهذا التخصص.
- وكما هو معمول به في جمهورية مصر فإن هناك فئات معينة بالتدريس في تخصص العلوم الإكتوارية لذا لا بد من تحديد أنواع الخبراء والمتخصصين في مجال التأمين والعمل على إعدادهم للانخراط في هذه العملية.
- السعي إلى التوقف عن الاستعانة بجداول الحياة الفرنسية، - فلكل مجتمع خصوصيته - مثل ما يحدث في مصر التي تعد من الدول العربية الرائدة في هذا المجال، منوهين إلى أن ذلك لا يتم من خلال خبراء مصريين وإنما من خلال الاستعانة ببيت خبرة إنجليزي.

أما بخصوص سوق التأمين المصري

- على الرغم من الشروع في إعداد مدونة فلايد من أن تحذو الجمعية الاكتوارية المصرية حذو مثيلاتها في دول العالم بهذا المجال، خاصة وأن الاتحاد الدولي للإكتواريين يرحب بالاختلاف - غير الجذري - بين الدول.
- على الرغم من قلة عدد الخبراء الإكتواريين فإنه يفرض على شركات التأمين المصرية الاستعانة بهم وهذا ما يشكل ضغط على تلك المؤسسات لذا لا بد من مراعاة أن تكون المتطلبات التي تطالب بها شركات التأمين بما يتناسب مع ما هو موفر من خبراء

## 5. آفاق الدراسة

- إن الجزائر في حاجة ماسة إلى انطلاقة صحيحة بخصوص التعليم الإكتواري لذا لا بد من إجراء دراسة حول نموذج للتعليم لإكتواري
- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطور العلوم الاكتوارية
- بناء نموذج رقابي جزائري يتماشى مع نظام الملاءة الثاني
- دراسة دور الخبير الإكتواري في التأمين التكافلي

# قائمة المراجع

I. الكتب

1. إبراهيم علي عبد ربه إبراهيم. (2003). التأمين ورياضياته. الإسكندرية: الدر الجامعية.
2. إبراهيم هندي منير. (1999). إدارة الأسواق والمنشآت المالية. الاسكندرية: منشأة المعارف.
3. أبو زيد عبد المنعم. (2000). نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الاسلامية . فرجينيا: المعهد الفكري الاسلامي.
4. أحمد شاكر علي، و محمد عمار مني. (1994). إدارة ومحاسبة منشآت التأمين. القاهرة: جامعة القاهرة مركز التعليم المفتوح.
5. أحمد أبو بكر عيد، وإسماعيل السيفو وليد. (2009). إدارة الخطر والتأمين. عمان: اليازوري للنشر والتوزيع.
6. أحمد العنكي هشام. (2005). المبادئ العامة للتأمين. مصر: دار الفكر الجامعي.
7. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى. (2007). إدارة الخطر والتأمين. الأردن: دار الحامد للتوزيع والنشر.
8. السيد عبد الهادي، و تقي الحكيم محمد. (2010). عقد التأمين دراسة حقيقية ومشروعية دراسة مقارنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
9. بن براك الفواز محمد. (2012). أحكام نظام الوكالات التجارية السعودي دراسة مقارنة (الإصدار 1). الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
10. بن محمد آل فندي خالد . (2012). ضمانات حول المؤمن له لدى شركات التأمين التعاوني. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
11. بهيج شكري بهاء. (2007). التأمين في التطبيق والقانون والقضاء. عمان: دار الثقافة.
12. توفيق البلقيني محمد، و عبد الباقي واصف جمال. (2004). مبادئ إدارة الخطر والتأمين (الإصدار 1). القاهرة: دار الكتب الأكاديمية.

13. جودة ناصر محمد. (1998). إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق. عمان: مجدلاوي للنشر والتوزيع.
14. جورج ريجدا. (2006). إدارة الخطر والتأمين. (توفيق البلقيني محمد، و محمد مهدي ابراهيم، المترجمون) الرياض: دار المريخ.
15. حسين منصور أحمد. (2005). أحكام قانون التأمين. الاسكندرية: منشأة المعارف.
16. حسين منصور محمد. (2004). أحكام التأمين. الإسكندرية: منشأة المعارف.
17. راشد راشد. (بلا تاريخ). التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية المؤرخ في 9 أوت 1980. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
18. رضا عبد الجبار العاتي محمد. (2007). الوكالة في الشريعة والقانون. بيروت: دار الكتب العلمية.
19. رفيق المصري محمد. (2009). إدارة الخطر والتأمين المنظور النظري والعلمي. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
20. سمير عبد الحميد رضوان حسن. (2005). المشتقات المالية ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها (الإصدار 1). القاهرة: دار النشر الجامعية.
21. سيد الفقي محمد. (2002). مبادئ القانون التجاري، - لبنان. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
22. طعيمة ثناء. (2002). محاسبة شركات التأمين (الإصدار 1). القاهرة: إيتراك للنشر والطباعة والتوزيع.
23. عبد الأمير صباغ ليث. (2009). صناعة التأمين في الأسواق العربية، منشورات الحلبي الحقوقية (الإصدار 1). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
24. عبد الباقي عمر عبد الرحمن. (1980). تنظيم وإدارة المنشآت المالية. القاهرة: مكتبة عين شمس.
25. عبد الحميد ناصر. (2014). التأمين التكافلي (الإصدار ط1). الجيزة: مركز الخبرات المهنية للإدارة - بميك.
26. عبد الله سلامة. (1967). إدارة وتنظيم منتجات التأمين (الإصدار 3). القاهرة: دار النهضة العربية.

27. عبد المنعم أبو زيد محمد. (1996). المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
28. عبد الهادي سالم الشافعي جابر. (2009). البديل الإسلامي للتأمين رؤية فقهية وتطبيقية ومستقبلية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
29. عبد الودود يحيى. (1964). التأمين على الحياة. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
30. عزمي سلام أسامة، و نوري موسى شقيري . (2010). إدارة الخطر والتأمين. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
31. علي إبراهيم عبد ربه ابراهيم. (2006). إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: مبادئ التأمين. الإسكندرية: الدار الجامعية.
32. فلاح عز الدين. (2008). التأمين مبادئه وأنواعه،،- الأردن. عمان: دار أسامه.
33. لويس فوجال. (2007). المطول في القانون التجاري. (منصور القاضي، المترجمون) بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
34. حمد الأمين الضرير الصديق. (1993). الصديق محمد الأمين الضرير: الغرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة (الإصدار 1). جدة: البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
35. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2020). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
36. محمد سلامة فوزي. (2009). شرح القانون التجاري. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
37. محمد لطفي أحمد أحمد . (2007). نظرية التأمين المشكلات العلمية والحلول الإسلامية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
38. محمد محمود نصار أحمد. (2010). الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتاب العلمية. بيروت: دار الكتب العلمية.
39. محمود الهانسي مختار ، و عبد النبي حمودة ابراهيم. (2000). مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

40. محمود الهانسي مختار، و عبد النبي حمودة إبراهيم. (2001). مبادئ الخطر والتأمين. الإسكندرية: الدار الجامعية.
41. محمود بدوي علي . (2009). التأمين دراسة تطبيقية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
42. مختار نبيل. (2005). موسوعة التأمين. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
43. معراج حديدي. (2007). مدخل لدراسة قانون التأمينات الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
44. نصر جمعة هارون. (2014). التأمين على الحياة. الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

## II. الرسائل العلمية

1. أسامة ربيع أمين سليمان. (2009). تسعير تأمينات الممتلكات والمسؤوليات باستخدام النماذج المالية في الفكر اکتواري الحديث ، مذكرة دكتوراه غير منشورة 1. كلية التجارة، المنوفية: جامعة المنوفية.
2. السيد عطية الجنائني هشام. (2016). طرق استثمار الفائض التأميني - دراسة فقهية اقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الشريعة القانون: جامعة الأزهر.
3. توفيق غفصي. (2018). سياسات ترقية قاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
4. رحيم سعيد. (2018). تطبيق اسلوب التقييم الاکتواري لمزايا المستخدمين في مؤسسة اقتصادية - دراسة حالة شركة الاسمنت بسور الغزلان، مذكرة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، البويرة: جامعة آكلي محند أولحاج.
5. صالح شيرزاد. (2015). نمذجة تسعير حوادث السيارات SAA دراسة قياسية على الشركة الجزائرية للتأمينات / - المديرية الجهوية سطيف للفترة 2013/2004، مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
6. علي السيد عبده الديب. (1996). تسعير التأمين التكميلي للسيارات الخاصة في ج.م.ع وفقا للعوامل المؤثرة في درجة الخطر، مذكرة دكتوراه غير منشورة . كلية التجارة، القاهرة: جامعة القاهرة.

7. محمود علي أحمد غادة. (2012). تطبيق نظام الاشراف والرقابة على أساس الخطر في الرقابة على شركات التأمين باستخدام نظرية التعثر، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة، جامعة القاهرة. كلية التجارة، القاهرة: جامعة القاهرة.

8. مصعب بالي. (2018). بالي مصعب: مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980-2016، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة المسيلة.

### III. المقالات والمدخلات العلمية

1. أحمد سالم ملحم. (2012). بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني. الملتقى الدولي حول التأمين التعاوني. عمان: الجامعة الأردنية.

2. أحمد قندوز طارق. (2008). تأثير حوكمة شركات التأمين في ترشيد القرار التسويقي دراسة استطلاعية لعينة من الموظفين. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 3(2)، الصفحات 152-165.

3. أسماء حدباوي ، و محمد بوجلال. (2018). قطاع التأمين في الجزائر بين الواقع والمأمول. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - (32)، الصفحات 145-164.

4. إسماعيل أوناغن عبد السلام. (2010). المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي وتأصيلها الشرعي. المؤتمر الدولي حول التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه. عمان: الجامعة الأردنية.

5. العياشي عجلان. (2014). حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية حالة المسيلة. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (14)، الصفحات 163-210.

6. بوبعاية حسان ، و دغفل فاطمة. (2014). مساهمة التسويق بالعلاقات في تحقيق وتعزيز تنافسية شركات التأمين الجزائرية بالتطبيق على عينة من وكالات التأمين بولاية المسيلة. 2(3)، 91-117. مجلة الباحث الإقتصادي، 2(3)، الصفحات 117-191.

7. توفيق غفصي. (2018). تحليل عوامل ضعف شركات التأمين الجزائرية في النهوض بقطاع التأمين. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 3(1)، الصفحات 108-120.

8. حسن محمد السيد حامد . (2009). صيغ ادارة مخاطر وإستثمار أقساط التأمين التعاوني، المملكة العربية السعودية. ملتقى التأمين التعاوني. الرياض: الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

9. حسين حساني. (2009). دور استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات وتحسين أداء شركات التأمين الجزائرية. الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية. سكيكدة: جامعة سكيكدة.
10. خليل مولاي. (2011). التأمين التكافلي الإسلامي الواقع والآفاق، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص: 3. الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل. غرداية: جامعة غرداية.
11. ذهبية موسى. (2015). طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي — شركة سلامة للتأمينات الجزائر نموذجاً-. مجلة الاقتصاد الجديد(12)، الصفحات 65-75.
12. رحمان سناء، و ياسين حجاب . (2018). أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام. المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، واقع، تحديات، آفاق. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
13. زهير عماري. (2014). اثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي — دراسة حالة شركة الأولى للتأمين بالأردن. المؤتمر الدولي منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية. سطيف: جامعة فرحات عباس.
14. زيتوني كمال. (2018). تقييم دور الاحتاطات التقنية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 3(6).
15. زيتوني كمال، و توفيق غفصي. (2018). تقييم دور الاحتاطات الفنية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة(6)، الصفحات 30-48.
16. زينب ناجم، و عبد الحميد برحومة. (2017). التحالفات الاستراتيجية بين البنك وشركات التأمين في توزيع منتجات التأمين على الحياة. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير(17)، الصفحات 59-70.
17. سليم راشد راشد. (2005). القواعد والمعايير الدولية الراجعة لدور الإكتواري. مؤتمر آفاق التأمين. دمشق.
18. شيبوب سهيلة. (2009). الملاءة المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين العربية في ضل المتغيرات العالمية. لقاء قرطاج العاشر للتأمين وإعادة التأمين. تونس

19. صباح زروخي، كمال زيتوني، و فاطمة الزهراء عماري. (2018). أهمية دراسة المؤشرات المالية والتقنية لشركات التأمين في الجزائر دراسة حالة SAA ولاية المسيلة. مجلة البحوث في العلوم المالية المحاسبية، 3(1)، الصفحات 1-18.
20. عبد الرؤوف قطب. (2014). دور مهنة الخبرة الإكتوارية والخبراء الإكتواريين في الحاضر والمستقبل - رؤية صناعة التأمين. ندوة بمقر الاتحاد المصري للتأمين. القاهرة: الاتحاد المصري للتأمين.
21. عثمان بشير. (2007). الفائض التأميني في شركة التأمين الإسلامي. مؤتمر وثاق الثاني. الكويت.
22. عثمان طاهر شبير محمد. (2012). الفائض التأميني في شركات التأميني. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية(30).
23. فيصل بهلوي. (2012). التأمين التكافلي الاسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر الواقع والآفاق. الملتقى الدولي السابع حول صناعة التأمين الواقع العملي وآفاق التطوير تجارب الدول. الشلف: جامعة حسيبة بن بو علي.
24. كريم جايز ، و عبد الله خبايا. (2018). دراسة تحليلية لنشاط الشركة المركزية لإعادة التأمين في الجزائر للفترة 2000-2015. مجلة الباحث الاقتصادي، Economics Researcher's Journal، 5(1)، الصفحات 253-272.
25. محمد أبو فضة مروان. (2009). عقد الوكالة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 17(2)، الصفحات 789-856.
26. محيي الدين شبيرة. (2018). قوانين التأمين في الجزائر طورت المنظومة ولم تطور القطاع. مجلة العلوم الإنسانية، الصفحات 393-410.
27. مروة رفيق جلال فتحي حسن جلال. (2010). استخدام نموذج تسعير المشتقات المالية في تسعير تأمين الممتلكات والمسؤولية، بحث مقدم للحصول على درجة كتوراه فلسفة في التأمين. كلية التجارة، القاهرة: جامعة القاهرة.
28. مطرف عواطف. (2013). تحرير قطاع التأمين في الجزائر: عرض للمسار و وقوف عند النتائج. التواصل، 19(3)، الصفحات 47-66.
29. منصور الخليلي رياض. (2008). التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي دراسة فقهية تطبيقية معاصرة. مجلة الشريعة والقانون(33).

IV. النصوص القانونية

1. الأمر 03-11 المؤرخ 3 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض. (2003). الجريدة الرسمية الجزائرية (52)، الصفحات 03-21.
2. الأمر 66/129 المؤرخ في 27 ماي 1966، المتضمن تأميم الشركة الجزائرية للتأمين. (1966). الجريدة الرسمية الجزائرية (43)، الصفحات 503-504.
3. الأمر 95/07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات. (1995). الجريدة الرسمية الجزائرية (13)، 2-36.
4. القانون 06-04، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر 95/07. (2006). الجريدة الرسمية الجزائرية (15)، الصفحات 3-12.
5. القانون رقم 80/07 المؤرخ في 09 أوت 1980، المتعلق بالتأمينات. (1980). الجريدة الرسمية الجزائرية (33)، الصفحات 1206-1230.
6. القانون رقم 10 لسنة 1981 المتعلق بالرقابة والإشراف على التأمين. (1981). الجريدة الرسمية المصرية (10).
7. المرسوم التنفيذي 07/364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتضمن الإدارة المركزية في وزارة المالية. (2007). الجريدة الرسمية الجزائرية (75)، الصفحات 5-33.
8. المرسوم التنفيذي 95/341، المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتضمن للقانون الاساسي للوكيل العام للتأمين. (1995). الجريدة الرسمية (65)، الصفحات 16-19.
9. المرسوم التنفيذي 96-465 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 90-334. (1990). الجريدة الرسمية الجزائرية (83)، الصفحات 12-14.
10. المرسوم التنفيذي رقم 08/113 المؤرخ في 09 أفريل 2008 يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات. (2008). الجريدة الرسمية الجزائرية (20)، الصفحات 4-5.
11. المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين. (2013). الجريدة الرسمية الجزائرية (18)، الصفحات 3-9.

12. المرسوم التنفيذي 220/07 المؤرخ في 14 جويلية 2007 المتضمن شروط اعتماد خبراء ومحافظي العواريات وخبراء التأمين لدى شركات التأمين وشروط ممارسة مهامهم وشطبهم. (2007). الجريدة الرسمية الجزائرية (46)، الصفحات 20-22.
13. المرسوم التنفيذي 340/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتضمن شروط منح وسحب الاعتماد من وسطاء التأمين. (1995). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (65)، 11-15.
14. المرسوم التنفيذي 340/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتضمن شروط منح وسحب الاعتماد من وسطاء التأمين. (1995). الجريدة الرسمية الجزائرية (65)، 11-15.
15. قرار المؤرخ في 14 ماي 2016 يتعلق بتمثيل الالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين. (2016). الجريدة الرسمية الجزائرية (66)، الصفحات 26-27.
16. قرار رقم 245 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر. (2008). الوقائع المصرية (265).
17. قرار مؤرخ في 02 أكتوبر 1996 يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين. (1997). الجريدة الرسمية الجزائرية (56).
18. قرار مؤرخ في 07 جانفي 2002 يعدل وتمم القرار المؤرخ في 02 أكتوبر 1996 الذي يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين. (2002). الجريدة الرسمية الجزائرية (9)، الصفحات 8-85.

## V. المواقع الالكترونية

1. البنك المركزي المصري، المعهد المصري. (2020, 12 24). إدارة المخاطر المؤسسية. تم الاسترداد من [www.ebi.gov.eg: https://www.ebi.gov.eg/financialinfo/?lang=ar/](http://www.ebi.gov.eg: https://www.ebi.gov.eg/financialinfo/?lang=ar/)
2. الخبير الاكتواري. (2019, 8 17). تم الاسترداد من <https://hrsmradel.blogspot.com/2019/03/actuarial-expert.html>
3. العامة لتأمينات الأشخاص تدرس إعداد نموذج تقرير اكتواري لتسعير المنتجات. (2020, 9 13). تم الاسترداد من [amwalalghad.com: http://amwalalghad.com/2020/11/09/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-](http://amwalalghad.com: http://amwalalghad.com/2020/11/09/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-)

%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%B3-%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-  
/%D9%86%D9%85

4. القرة داغي محيي الدين. (9 12, 2015). الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي —

دراسة فقهية مقارنة. تم الاسترداد من [www.noor-book.com](http://www.noor-book.com:ua&cad=rja&=cd&source=web&esrc=s&=q&rct=j&https://www.google.com/url?sa=turl=http%3A%&ved=2ahUKEwiOtM7KtPNxAhVBhVwKHTbpBb4QFjADegQIEhAD&ct=82F%2Fwww.imtithal.com%2Fuploaded%2Fmedi):  
ua&cad=rja&=cd&source=web&esrc=s&=q&rct=j&https://www.google.com/url?sa=t  
url=http%3A%&ved=2ahUKEwiOtM7KtPNxAhVBhVwKHTbpBb4QFjADegQIEhAD&ct=8  
2F%2Fwww.imtithal.com%2Fuploaded%2Fmedi

5. برنامج تطوير وإعادة هيكلة الشركات التأمين المملوكة من طرف الدولة. (26 12, 2020). تم

الاسترداد من <http://www.misrholding.co>:

<http://www.misrholding.co/Pages/276/Restructuring2.html>

6. تأميمات: ارتفاع رقم اعمال الشركة الوطنية للتأمين ب 4.4 % خلال سنة 2018. (28 12,

2020). تم الاسترداد من <https://www.aps.dz>: <https://www.aps.dz/ar/economie/71036-4->  
4-2018

7. تعرف على 6 محطات لتطور تاريخ الرقابة على سوق التأمين بمصر. (18 11, 2020). تم الاسترداد

من <https://www.youm7.com>:

[https://www.youm7.com/story/2018/5/3/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-  
%D8%B9%D9%84%D9%89-6-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-  
%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-  
%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-  
%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-  
%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%88%D9%8](https://www.youm7.com/story/2018/5/3/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-6-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%88%D9%8)

8. تعرف على تاريخ "المصرية لإعادة التأمين". (28 12, 2020). تم الاسترداد من

[www.youm7.com](http://www.youm7.com):

[https://www.youm7.com/story/2018/5/10/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-  
%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-  
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-  
%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-  
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-  
%D8%B9](https://www.youm7.com/story/2018/5/10/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%B9)

9. تعرف على تطور أجهزة الرقابة على التأمين في مصر منذ 8 عقود. (15 11, 2020). تم الاسترداد

من <https://almalnews.com>:

[AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%https://almalnews.com/%D8  
%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-  
%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9](https://almalnews.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9)

- <https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A>
10. جدل ديني حول التأمين على الحياة بعد زيادة الإقبال عليه من طرف الجزائريين. (12 12, 2020).  
تم الاسترداد من: <https://www.echoroukonline.com/%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7>
11. صافي استثمارات شركات تأمينات الحياة يرتفع إلى 58 مليار جنيه العام المالي الماضي (تفاعلي). (26 12, 2020). تم الاسترداد من: <https://almalnews.com/%d8%b5%d8%a7%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ab%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%8a%d8%a7%d8%a9-%d9%8a>
12. كورونا يهدد بنفاد أموال التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة بحلول 2030. (5 1, 2021). تم الاسترداد من: <https://aawsat.com/home/article/2580296/%C2%AB%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%C2%BB-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D9%81%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85>
13. مليار جنيه انخفاضاً في صافي استثمارات تأمينات الممتلكات في 2018-2019. (1226, 2020). تم الاسترداد من: <https://almalnews.com/%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6%D9%8B%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA>
14. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (23 8, 2014). مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تم الاسترداد من: [www.oecd.org](http://www.oecd.org)
15. نشرة الاتحاد المصري للتأمين. (18 12, 2020). تم الاسترداد من: <https://www.ifegypt.org>
16. [https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page\\_ID=1244](https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244) : PageDetailID=1398&

17. نظرة تاريخية. (26 12 , 2020). تم الاسترداد من / [www.misrholding.co/](http://www.misrholding.co/Pages/279/MisrL.html)  
<http://www.misrholding.co/Pages/279/MisrL.html>

18. وزارة المالية، لجنة الاشراف والرقابة - بلاغ-. (27 12 , 2020). تم الاسترداد من  
<http://www.uar.dz> : <http://www.uar.dz/communique>

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

### I. الكتب

1. Bhd, E. S. (2014). *Easyuni Ultimate University Guide 2014: Issue 3*. malaysia: UNITAR International University .
2. Booth:, R. C. (2004). *Modern Actuarial Theory and Practice* (Second dition ed.). United Kingdom: chapman& hall/crc press.
3. Forfar, D. O. (2004). *History of Actuarial Education, Encyclopedia of Actuarial Science*. New Jersey: John Wiley & Sons.
4. knight, c. (1885). *Political Dictionary; forming a work of universal reference* (Vol. 1). london: charles knight and co.
5. ogbrn, M. e. (2006). *EquitableAssurances: The Story of Life Assurance in the Experience of TheEquitable Assurances society.1762-1962. .,p:261*. Oxfordshire: Routledge.
6. Deringe, W. (2018). *Calculated Values: Finance, Politics, and the Quantitative Age Cambridge, 2018*. London: UK: Harvard University Press.
7. Sandstrom, A. (2005). *Solvency: Models, Assessment and Regulation*. United Kingdom: Chapman Hall/CRC.

### II. المقالات والمدخلات العلمية

1. Bellis, C. (2018, 4 13). *The Actuarial Control Cycle in education*. Retrieved from [www.actuaries.org](http://www.actuaries.org):  
[https://www.actuaries.org/EVENTS/Congresses/Cancun/ica2002\\_subject/education/education\\_04\\_63\\_bykerk\\_varios\\_b.pdf](https://www.actuaries.org/EVENTS/Congresses/Cancun/ica2002_subject/education/education_04_63_bykerk_varios_b.pdf)
2. Cheikh, B. ( Assurances et gestion des risques, vol. 81(3-4), octobre-décembre 2013, P286:). L’histoire de l’assurance en Algérie.
3. Cheikh, B. ( 2013). L’histoire de l’assurance en Algérie. *Assurances et gestion des risques*, pp. 285-289.

4. Clare Bellis, R. L. (2018, 4 12). *Understanding Actuarial Management: the actuarial control cycle*. Retrieved from [www.soa.org](http://www.soa.org):  
<https://www.soa.org/globalassets/assets/Files/Pubs/book-understanding-act.pdf>
5. Council, F. R. (2007). *FRC Roles and Responsibilities Schedule of Functions and Powers*. Ireland.
6. Daykin, C. (1999). *the role of actuaries in the regulation and supervision of insurance*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.
7. Gribble, J. (2007). *The Actuarial Control Cycle. 5th International Professional Meeting of Leaders of the Actuarial Profession and Actuarial Educators in Asia and the Pacific*. Bangkok.
8. Hulle, K. V. (2014). *The actuarial function under Solvency II. Actuarial Conference for Insurance Supervisors*. Ohrid.
9. Murate, Y. (2015). *Product Development and Control of Pricing Risk Invitational. Product Development Strategy Course*. Japan.
10. Ogborn, M. E. (1956). *the professional name of actuary. Journal of the Institute of Actuaries Cambridge University Press, 82(2), pp. 233 - 246*.
11. Perrott, G. (2015). *Chapter 3 - Professional Standards*. Ottawa: International Actuarial Association.
12. Robert, R. (2012). *Did anyone learn anything from the Equitable Life Lessons and learning from financial crises*. London: Institute of Contemporary British History (ICBH).
13. S.Rugland, W. (2008). *A Profession Poised the Future Decennial Report*. Ottawa: International Actuarial Association.
14. Tichareva, M. T. (2019). *Application of Actuarial Techniques in Banking . convention of actuarial society of south africa*. Johannesburg: society of south africa.
15. Traverso, L. (2008). *The International Actuarial market and the changing role of the Actuary. the New Zealand Society of Actuaries Conference*. New Zealand.

### III. التقارير

1. SIGMA, Swiss Re. (2000). *La gestion actif/passif à l'usage des assureurs », SIGMA, Swiss Re, N°6/2000, p6*. Zurich: SIGMA, Swiss Re.
2. The Institute and Faculty of Actuaries (IFoA). (2017, 6 7). *the Regulation Board. The Actuaries' Code*. Retrieved from <https://www.actuaries.org.uk>:

[https://www.actuaries.org.uk/system/files/field/document/2019\\_04\\_05%20Guidance%20FINAL\\_0.pdf](https://www.actuaries.org.uk/system/files/field/document/2019_04_05%20Guidance%20FINAL_0.pdf)

3. *A guide to work-based skills for Student Actuarial Analysts*. (2017, 6 2). Retrieved from <https://www.caa-global.org>: <https://www.caa-global.org/documents/guide-to-work-based-skills-student-actuarial-analysts>
4. actuarial association of europe. (2017, 6 6). *CODE OF PROFESSIONAL CONDUCT*. Retrieved from <https://actuary.eu>: [https://actuary.eu/wp-content/uploads/2017/10/Code\\_of\\_Conduct\\_22092017\\_FINAL-1.pdf](https://actuary.eu/wp-content/uploads/2017/10/Code_of_Conduct_22092017_FINAL-1.pdf)
5. Association (IAA), I. A. (2008). *A Profession Poised the Future ,Decennial Report* . Ottawa: International Actuarial for Association.
6. *Basic notions of Solvency II* . (2021, 2 2). Retrieved from <https://slideplayer.com>: <https://slideplayer.com/slide/10711908/>
7. Capgemini. (2006). *Risk Management in the Insurance Industry and Solvency*. France. Retrieved from <https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwiyyoKXwOLxAhUJA2MBHTgNAo0QFnoECAMQAA&url=https%3A%2F%2Fwww.scribd.com%2Fdocument%2F32857622%2FRisk-Management-in-the-Insurance-Industry-and-Solvency-II&usg=AOvVaw1iK1>
8. CNA. (2020, 12 29). Récupéré sur [/www.cna.dz](http://www.cna.dz): <https://www.cna.dz/index.php/Acteurs/CNA>
9. *Code of Professional Conduct*. (2017, 6 6). Retrieved from <https://www.soa.org>: <https://www.soa.org/about/governance/about-code-of-professional-conduct/>
10. *Chartered Enterprise Risk Actuary (CERA) membership*. (2017, 6 5). Retrieved from <https://www.actuaries.org.uk>: <https://www.actuaries.org.uk/membership/types-membership/chartered-enterprise-risk-actuary-cera-membership>
11. International Association Of Insurance Supervisor (IAIS). (2005 ). *towards a common structure and common standards for the assessment of insurer solvency*. Basel.
12. International Actuarial Association. ( 2012). *The Principles of Professionalism Approved*. Ottawa.
13. International Actuarial Association (IAA). (2002). *The function of the actuary in prudential supervision*. Ottawa. Retrieved from [https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwi9geiTsuLxAhUx8-AKHVWMD-sQFnoECAMQAA&url=http%3A%2F%2Fwww.actuaries.org%2FLIBRARY%2FPapers%2FPrudential\\_Supervision\\_EN.pdf&usg=AOvVaw37uP6oZT-yLupBFj76Gvpx](https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwi9geiTsuLxAhUx8-AKHVWMD-sQFnoECAMQAA&url=http%3A%2F%2Fwww.actuaries.org%2FLIBRARY%2FPapers%2FPrudential_Supervision_EN.pdf&usg=AOvVaw37uP6oZT-yLupBFj76Gvpx)

14. International Actuarial Association. (2013). : *the role of the actuary*. Ottawa: International Actuarial Association.
15. KPMG. (2009). *Guide des Assurance en Algérie*. Amsterdam: KPMG.
16. Luckner, W. R. (2002/2003). *Professional Actuarial Specialty Guide*. USA: Society of Actuaries.
17. International Standards of Actuarial Practice (ISAPs). (2017).  
<https://www.actuaries.org>. 10:  
<https://www.actuaries.org/iaa/IAA/Publications/ISAPs/IAA/Publications/05ISAPs.aspx?hkey=334b21a7-a3ac-4e0e-8294-3cbc755ab14a>.
18. *International Standards of Actuarial Practice (ISAPs)*. (2017, 6 11). Retrieved from  
<https://www.actuaries.org>:  
<https://www.actuaries.org/iaa/IAA/Publications/ISAPs/IAA/Publications/05ISAPs.aspx>
19. Swiss Re. (2011). *World insurance in 2010*.
20. Swiss Re. (2012). *World insurance in 2011*.
21. Swiss Re . (2013). *World insurance in 2012*.
22. Swiss Re. (2014). *World insurance in 2013*.
23. Swiss Re. (2015). *World insurance in 2014*.
24. Swiss Re. (2016). *World insurance in 2015*.
25. Swiss Re. (2017). *World insurance in 2016* .
26. Swiss. (2018). *World insurance in 2017*.
27. Swiss Re. (2019). *World insurance in 2018* .
28. Swiss Re. (2020). *World insurance in 2019*.

#### IV. المواقع الالكترونية

1. *About Us*. (2017, 5 16). Retrieved from [//www.actuary.org](https://www.actuary.org):  
<https://www.actuary.org/content/about-us>
2. *Actuary Definition*. (2017, 2 13). Retrieved from [/www.investopedia.com](http://www.investopedia.com):  
<https://www.investopedia.com/terms/a/actuary.asp>
3. *Crossing Into Banking*. (2017, 3 14). Retrieved from  
<https://theactuarymagazine.org>: <https://theactuarymagazine.org/crossing-into-banking/>

4. (2018, 4 12). Retrieved from <http://www.ssctech.com: http://www.ssctech.com/eBriefings/eBriefingArticle/tabid/597/Default.aspx?V=3&A=286>
5. *A brief history of actuarial thinking*. (2020, 12 11). Retrieved from [www.theactuary.com: https://www.theactuary.com/features/2017/07/2017/07/11/brief-history-actuarial-thinking](http://www.theactuary.com: https://www.theactuary.com/features/2017/07/2017/07/11/brief-history-actuarial-thinking)
6. *about*. (2017, 5 23). Retrieved from <https://actuarial-academy.com: https://actuarial-academy.com/about>
7. *About the AAE*. (2017, 5 22). Retrieved from <https://actuary.eu: https://actuary.eu/about-the-aae/about-the-aae/>
8. *About the FRC I FRC Structure*. (2017, 3 18). Retrieved from [www.frc.org.uk: https://www.frc.org.uk/about-the-frc/structure-of-the-frc](http://www.frc.org.uk: https://www.frc.org.uk/about-the-frc/structure-of-the-frc)
9. *Actuaire*. (2019, 8 14). Récupéré sur [/www.cna.dz: https://www.cna.dz/En-savoir-plus/Procedures-d-agrement/Actuaire](http://www.cna.dz: https://www.cna.dz/En-savoir-plus/Procedures-d-agrement/Actuaire)
10. *actuaire*. (2020, 12 19). Récupéré sur <https://www.cna.dz: https://www.cna.dz/En-savoir-plus/Procedures-d-agrement/Actuaire>
11. *Actuarial Expertise owes its beginnings to two early specialists*. (2016, 7 15). Retrieved from <https://hugginsactuarial.com: https://hugginsactuarial.com/historical-background-of-actuaries/>
12. *Actuarial Science*. (2017, 2 13). Retrieved from [www.investopedia.com: https://www.investopedia.com/terms/a/actuarial-science.asp](http://www.investopedia.com: https://www.investopedia.com/terms/a/actuarial-science.asp)
13. *Actuarial science is a profession for the future*". (2021, 1 2). Retrieved from <https://www.scor.com: https://www.scor.com/en/media/news-press-releases/actuarial-science-profession-future>
14. *Actuariat*. (2020, 12 29). Récupéré sur <https://www.uar.dz: https://www.uar.dz/actuariat/>
15. *Actuary salary: remuneration by country*. (2020, 12 29). Retrieved from <https://www.atlas-mag.net: https://www.atlas-mag.net/en/article/actuary-salary-in-2019-remuneration-by-country>
16. *Can Actuaries Work in Banks*. (2017, 3 12). Retrieved from <https://www.actuarialcareers.co.uk: https://www.actuarialcareers.co.uk/career-advice/can-actuaries-work-in-banks/>

17. *Certified Actuarial Analyst (CAA) – a truly global qualification*. (2020, 10 15). Retrieved from <https://slideplayer.com>: <https://slideplayer.com/slide/14037975/>
18. *Challenges to the Actuarial Profession in 2014*. (2021, 1 2). Retrieved from <https://blog.casact.org>: <https://blog.casact.org/2014/02/11/challenges-to-the-actuarial-profession-in-2014/>
19. *Definition of ACTUARY by Oxford Dictionary*. (2017, 3 13). Retrieved from <https://en.oxforddictionaries.com>: <https://en.oxforddictionaries.com/definition/actuaryACTUARY> |
20. *European standards of actuarial practice*. (2017, 6 11). Retrieved from <https://actuary.eu>: <https://actuary.eu/about-the-aae/european-standards-of-actuarial-practice/>
21. FIAA, B. O. (2005). *Applying the actuarial control cycle in private health insurance. the Institute of Actuaries of Australia 2005 Biennial Convention*. Australia : Institute of Actuaries of Australia.
22. *Finance and investment actuaries work in many areas*. (2017, 4 12). Retrieved from [/www.insidecareers.co.uk](http://www.insidecareers.co.uk): <https://www.insidecareers.co.uk/career-advice/actuaries-in-finance/>
23. Financial Services Authority (FSA). (2006). *solvency II: a new framework for prudential regulation of insurance in the EU*. London. Retrieved from <https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKewiYsY6LueLxAhUQExQKHZHHBX8QFnoECAMQAA&url=https%3A%2F%2Fwww.risknet.de%2Flibrary%2Fpaper%2Fsolvency-ii-a-new-framework-for-prudential-regulation-of-insurance-in-the-e>
24. *Full Members of IAA - International Actuarial Association*. (2017, 1 16). Retrieved from [/www.actuaries.org](http://www.actuaries.org): [https://iaa/IAA/About\\_the\\_IAA/About\\_the\\_IAA/IAA\\_Vision\\_and\\_Mission/IAA/About\\_the\\_IAA/About\\_the\\_IAA/Vision\\_Mission.aspx?hkey=47eeda5f-8fc8-43c6-8677-a9f4420b36cb](https://iaa/IAA/About_the_IAA/About_the_IAA/IAA_Vision_and_Mission/IAA/About_the_IAA/About_the_IAA/Vision_Mission.aspx?hkey=47eeda5f-8fc8-43c6-8677-a9f4420b36cb)
25. *History and Facts*. (2016, 11 3). Retrieved from <http://www.equitable.co.uk>: <http://www.equitable.co.uk/about-us/history-and-facts/6>
26. *Importance of the Equitable Life Archive*. (2016, 11 11). Retrieved from [/www.actuaries.org.uk](http://www.actuaries.org.uk): <https://www.actuaries.org.uk/learn-and-develop/research-and-knowledge/library-services/historical-collections/archive-equitable-3>
27. *Institute of Actuaries*. (2016, 9 13). Retrieved from <https://en.wikipedia.org>: [https://en.wikipedia.org/wiki/Institute\\_of\\_Actuaries](https://en.wikipedia.org/wiki/Institute_of_Actuaries)

28. Kiernan, S. (2020, 2 11). *Actuarial Function. Solvency II Briefing*. Retrieved from [www2.deloitte.com](http://www2.deloitte.com):  
[https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/ie/Documents/FinancialServices/ie\\_2015\\_Solvency\\_II\\_Briefing\\_Presentation\\_Deloitte\\_Ireland.pdf](https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/ie/Documents/FinancialServices/ie_2015_Solvency_II_Briefing_Presentation_Deloitte_Ireland.pdf)
29. *La CAAR Assurances Historique*. (2020, 12 27). Récupéré sur <https://caar.dz>:  
<https://caar.dz/historique-la-caar/>
30. *L'actuariat en Algérie : Radioscopie d'un métier prometteur*. (2021, 3 15). Récupéré sur <https://cna.dz/>: <https://cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-16/L-actuariat-en-Algerie-Radioscopie-d-un-metier-prometteur>
31. *Primary Functions*. (2017, 5 22). Retrieved from <http://www.abcdboard.org/>:  
<http://www.abcdboard.org/>
32. *Qu'est ce donc un actuaire et quel est son rôle dans une compagnie d'assurance*. (2020, 12 28). Récupéré sur <https://www.financialafrik.com>:  
<https://www.financialafrik.com/2019/07/01/quest-ce-donc-un-actuaire-et-quel-est-son-role-dans-une-compagnie-dassurance/>
33. *Risk management – an actuarial approach*. (2020, 11 15). Retrieved from [www.actuaries.org.uk](http://www.actuaries.org.uk):  
<https://www.actuaries.org.uk/system/files/field/document/Risk%20Management%20booklet.pdf>
34. Sinéad Kiernan. (2020, 11 3). *Actuarial Function. Solvency II Briefing*. Retrieved from [www2.deloitte.com](http://www2.deloitte.com): <https://www2.deloitte.com/ie/en/pages/financial-services/events/solvency-ii-briefings.html>
35. Sinkis, P. (2014). *Nick Scott Actuaries in Banking. scoring goals in changing world*. Sydney: the Actuaries Institute Financial Services Forum.
36. *Strategic Objectives*. (2017, 5 23). Retrieved from <https://actuary.eu>:  
<https://actuary.eu/about-the-aae/strategic-plan/>
37. *the board*. (2017, 6 4). Retrieved from <https://ceraglobal.org/board/>:  
<https://ceraglobal.org/board/>
38. *the role of actuary*. (2020, 12 23). Retrieved from [www.actuaries.org](http://www.actuaries.org):  
[https://www.actuaries.org/LIBRARY/Papers/Role\\_Actuary\\_EN.pdf](https://www.actuaries.org/LIBRARY/Papers/Role_Actuary_EN.pdf)
39. *The Top 5 Skills Every Actuary Needs*. (2017, 2 14). Retrieved from [www.investopedia.com](http://www.investopedia.com):  
<https://www.investopedia.com//articles/investing/052015/top-5-skills-every-actuary-needs.asp>

40. *Vision & Mission*. (2017, 5 16). Retrieved from [www.actuary.org](http://www.actuary.org):  
<https://www.actuary.org/content/vision-mission>
41. *What Can an Actuary Do at Any Stock Exchange*. (2017, 4 17). Retrieved from <https://pocketsense.com>: <https://pocketsense.com/can-actuary-stock-exchange-4419.html>
42. *What Is a Profession?* (2017, 6 6). Retrieved from <https://www.abcdboard.org>:  
<https://www.abcdboard.org/what-is-a-profession/>
43. *What is an Actuary*. (2017, 2 12). Retrieved from [www.soa.org](http://www.soa.org):  
<https://www.soa.org/future-actuaries/what-is-an-actuary/>
44. *What is an actuary?* . (2017, 2 12). Retrieved from [www.actuaries.org.uk](http://www.actuaries.org.uk):  
<https://become-actuary/what-actuary>
45. *What is an actuary?* (2020, 2 15). Retrieved from <https://oakland.edu>:  
<https://oakland.edu/Assets/upload/docs/DMS/Actuarial-career-slides.pdf>
46. *What is the BAS*. (2017, 3 15). Retrieved from [www.frc.org.uk](http://www.frc.org.uk):  
<https://www.frc.org.uk/about-the-frc/structure-of-the-frc/actuarial-council>
47. *Who We Are*. (2017, 5 13). Retrieved from [/www.actuarialstandardsboard.org](http://www.actuarialstandardsboard.org):  
<http://www.actuarialstandardsboard.org/about-asb/>

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مجال العلوم الاكتوارية وخاصة إطارها النظري الذي تتسم الأبحاث فيه بالندرة إن لم نقل شبه الانعدام محاولين في سياق ذلك الوقوف على الدور الذي يؤديه الخبراء الاكتواريون في نشاط التأمين، وبسبب الصعوبة التي واجهناها في القيام بذلك ثم الاستعانة بمفهوم دورة التحكم الاكتوارية والذي يعد من المفاهيم الهامة في هذا المجال، وذلك بالإسقاط على الدول محل الدراسة الجزائر ومصر، إلا أننا اصطدمنا بحقيقة عدم وجود فعلي للمهنة الاكتوارية في الجزائر مما دفعنا إلى البحث عن الطريقة التي يجب إتباعها من أجل تشكيل مهنة إكتوارية في الجزائر تلتقى القبول على الصعيد العالمي ويستطيع خبراءها القيام بجميع المهام التي يمكن أن توكل إليهم ضمن مفهوم دورة التحكم الاكتوارية، أما بالنسبة إلى مصر فقد وجدنا أنها تصنف كأفضل دولة عربية في مجال العمل الإكتواري ويمكن الاستفادة من تجربتها.

الكلمات المفتاحية: العلوم الاكتوارية، التأمين، دورة التحكم الاكتوارية، الجزائر، مصر

## Summary

This study aims to research in the field of actuarial sciences, especially the theoretical aspect in which the research is few while trying to determine the role played by actuaries experts in insurance activity, and because of the difficulty we faced in this we used the concept of actuarial control cycle, which is an important concept in this field, with reference to Algeria and Egypt, However, we realized that Algeria does not have a real actuarial profession, which led us to look for the way to form an actuarial profession in Algeria that is internationally accepted and whose experts can perform all necessary tasks they are require as for Egypt We found that it is ranked as the best Arab country in the field of actuarial work and can benefit from its experience.

Keywords: actuarial science, insurance, actuarial control cycle, Algeria, Egypt

## Résumé

Cette étude vise à la recherche dans le domaine des sciences actuarielles, en particulier l'aspect théorique dans lequel les recherches sont peu nombreuses tout en essayant de déterminer le rôle joué par les actuaires experts dans l'activité d'assurance, et en raison de la difficulté que nous avons rencontrée dans ce domaine, nous avons utilisé le concept de cycle de contrôle actuariel, qui est un concept important dans ce domaine, en référence à l'Algérie et l'Égypte, Cependant, nous avons réalisé que l'Algérie n'a pas de véritable profession actuarielle, ce qui nous a amenés à chercher le moyen de former en Algérie une profession actuarielle internationalement reconnue et dont les experts peuvent effectuer toutes les tâches nécessaires. quant à l'Égypte, nous avons constaté qu'elle est classée comme le meilleur pays arabe dans le domaine du travail actuariel et peut bénéficier de son expérience.

Mots-clés: science actuarielle, assurance, cycle de contrôle actuariel, Algérie, Egypt